الجامع

لابن جعفر

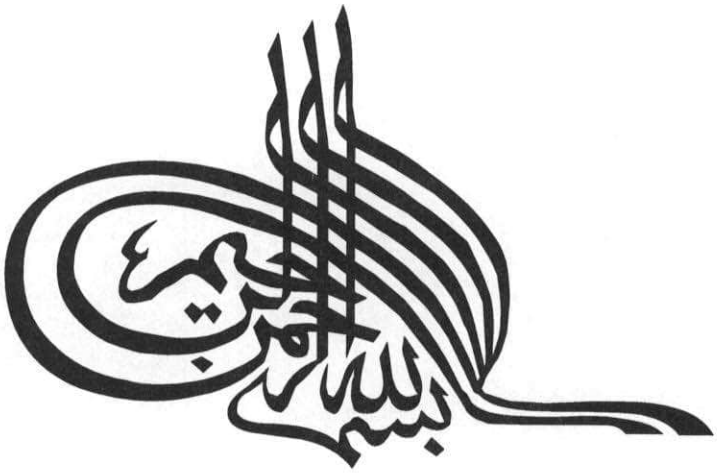
العلامة الشيخ أبو جابر محمد بن جعفر الأزكوي

الجزء الثامن من الجامع
والثاني من القطعة الثالثة

تحقيق

الدكتور / جبر محمود الفضيلات

الطبعة الثانية
١٤٣١هـ / ٢٠١٠م


بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثامن عشر

في

محاربة أهل القبلة

باب في محاربة أهل القبلة

الحكم على الإنسان بالردة:

من سيرة موسى بن أبي جابر رحمه الله فيمن أقر للمسلمين بما نسبوا من دينهم وجبت ولايته ومودته وحقه، فإن قال: أحدث حدثاً نظر المسلمون في حدثه فإن كان حدثه إنكار لله ولرسوله خرج من الملة التي كان أقر بها وصار مشركاً، حلال دمه وماله وحرام مناكحته وموارثته وحرمته، وسمي بالملة التي دخل فيها ولحقه حكمها وإن كان حدثه معصية توجب له النار وهو مقر بالنبي ﷺ وبالقرآن مقر بحكمهما وبدين بتحريمهما جرى عليه الحكم بتلك المعصية وسقطت ولايته فإن تاب قبلت توبته وإن هلك قبل توبته برئ منه المسلمون.

فإن كان حدث من شهوة أو تأويل في شبه فامتنع بحدثه فإنه يقاتل حتى يفيء إلى أمر الله لا نغنم له ماله ولا تسبى ذريته ولا تنكح له زوجة ما دامت في عصمته ما أقر بالنبي ﷺ والقرآن وليس المقر بالتنْزيل كالإنكار للتأويل كالمنكر للتتريل المكذب به لأن المنكر للتتريل ومكذب بالقرآن وبالنبي ﷺ خارج من الملة، فالحكم فيه كما حكم الله ورسوله في الملل من أهل الإنكار والتكذيب والسيرة فيهم كما سار فيهم نبي الله ﷺ ومن

سيرة المسلمين في قومهم لا يسبوا ذراريهم ولا يغنموا أموالهم ولا يحرقوا منازلهم ولا يقتلون أحداً منهم غيلة بغيلة ولا يأخذوهم بحنة ولا يسموهم مشركين ولكنهم بغاة وإنما يقاتلون على ما نقضوا.

وفي نسخة انتقضوا من دين الله وامتنعوا به فإذا استكملوا حرمت دماؤهم ولا يعرضون الناس ولا يلعنونهم ولا يبرؤن منهم وهم يقرون بالحكم ويرضون به ولا يقاتلون قوماً حتى يدعوهم إلى الإسلام.

ومن كلام المختار بن عوف[1] رحمه الله: فإن دين الله أبلج منسوب واضحة سبله معروفة طرقه ليس فيه اعتلال على أحد من الناس ولا أخذ بالحنات وطلب بالسخائم ولا محاباة في الحقوق ولا نأخذ أحداً في شبهة ولا ميلولة في هواء ولا نخيف آمناً ولا نقطع سبلاً ولا ننبه نائماً أقر بالعدل من مرقده إلا مستشار بحق عن حدث كان منه ولا يقطع رحماً ولا ينتقض عهداً ولا يهايج الناس إلا من بعد البغي والامتناع، ولا نحرف الكتاب عن مواضعه، ولا نعرض الناس بالقتل من غير دعوة، ولا نغتنم العثرة ولا نأخذ

١- المختار بين عوف: هو أبو حمزة المختار بن عوف السليمي الأزدي من أهل عمان، وقد أرسله جماعة البصرة إلى عبد الله بن يحيى في حضرموت، وقد دخل مكة هو وصحبه وكان أمر الحج عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك الذي كره قتالهم واتفق معهم ألا يحدثوا حدثاً حتى ينقضي أمر الموسم ففعلوا، وخطب خطبته المشهورة ثم ذهب للمدينة وخيّر أهلها خيارات ثلاث إما اتباع الإباضية وإما متبع بالقلب وباللسان غير مشارك بالعمل، ومختلف مع القوم له الأمان حتى يخرج، وتنتهي إمارة المختار بن عوف بعد معركة مع بني أمية سنة ١٣٢ وفي هذه السنة تنتهي إمامة الظهور للإباضية في الجزيرة العربية. انظر كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ص ١٦٣-١٦٤.

بظـــن ولا تهمـــة، ولا نـــنجس العورة ولا نبيت الناس في منازلهم، ولا نقتل مولياً ولا يجبر الناس على القتال.

قال غيره: وحد الجبر معنا إذا لم يخرج حبس.

منهج المسلم في التعامل:

رجـــع. ولا نســـير بسيرة نعتذر عنها ولا ندين بالشك والارتياب فإن أظهـــرنا الله عـــلى عدونا وهزمهم لنا لم ننسف لهم داراً ولم نغنم مالاً، ولم نســـب عيلاً ولم نتبع مدبراً ولم يرد التوبة على أهلها ولم ندخل البيوت بغير إذن أهلها ولم تخف بعد الأمان.

ولا نضرب الناس على التهم والظنون، ولا نلقى الناس بوجوه كدرة، ولا بقلـــوب حاســـدة ولا ألسن كاذبة، ولا نيات مختلفة ولا يطعن بعضنا بعضاً، ولا يقـــذف بعضنا بعضاً بالمنكرات من غير يقين، ولا نأمن عدونا مع طائفة ونخـــاف مـــن أخـــرى، ولا نجبي صافية، ولا جزية، حتى نكون حكاماً نمنع الظـــلم والعـــدوان ونملك بلادنا وأمصارنا وبرنا وبحرنا، ولا نسأل الناس من أموالهـــم ونحـــن الحكام عليهم، ولا نأخذ عشر من لم تمنع من السيارة الذي يمـــرون بـــنا مـــن أهل الأمصار، ولا نجبي جباية من لم يجر فيهم حكمنا وفي نســـخة علـــيه. ولا نتبع من أدبر بقتله من لم يقتل قتيلاً. ولم ينصب لنا حرباً فهذا رأينا وهذه سيرتنا الذي مضى عليها العلماء بالله من أسلافنا من أئمتنا.

وقـــيل قـــام رجـــل إلى النبي ﷺ وهو بمنى فقال يا رسول الله أي الجهاد أفضـــل؟ فقـــال: «الجهـــاد كله سوى» حتى إذا وضع رجله في الغرز فقال: «أين السائل عن الجهاد كلمة عدل تقال عند سلطان جائر يقتل عليها»[1].

١- هـــذا الحديـــث مشـــتهر عـــلى ألسنة الناس. أخرجه الإمام جلال الدين السيوطي في الفتح الكـــبير في ضـــم الـــزيادة إلى الجامع الصغير ١٦٨/٢ تحت باب السين مع الياء، قال الحاكم في المستدرك والضياء عن جابر. وقال الحاكم عن جابر والطبراني عن علي، و الله أعلم.

ومـــن غيره ومن سيرة هلال بن عطية الخراساني رحمه الله مما يُعيـــب[1] بـــه قومـــنا ومـــن ضلالتهم وقلة عقولهم أنهم يزعمون أن لا يحل لأحـــد أن يقـــوم إلى هذا الجبار المفسد في أرض فينهاه عن جوره، وزعموا أنهـــم إن قام إليه فنهاه عن جوره فقتله، فإنه قتل نفسه وألقى بيده إلى التهلكة وإنمـــا هـــو سواء في الوزر، والله يقول غير ذلك: ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر**﴾ [2].

وهـــم يـــروون عن النبي ﷺ أنه سئل أي الجهاد أفضل فقال كلمة عدل تقال عند أمام جائر[3].

١- في ب: مما يغيب أو ينقب والأصح مما يُعيب (أي يؤخذ عليهم) والله أعلم .

٢- سورة آل عمران آية ١٠٤.

٣- انظر الحديث السابق - سيد الشهداء حمزة...

أفضل الأعمال:

رجـــع. وقيل ليس عملاً أفضل من قيام بالقسط تقتل عليه. وأحسن الله الثناء على قوم قاموا بالقسط فقتلوا.

حكم من قتل من نطق بالشهادتين:

وقـــيل أن رجـــلاً كان في سيرته وأنه انتهى إلى رجل من المشركين فلما ذهـــب ليطعـــنه برمحه، قال: إني مسلم فطعنه فقتله وإنما رغب في متيع كان معـــه فبلغـــنا أن ذلـــك بلـــغ النبي ﷺ فدعا به فقال: «أقتلته بعدما زعم أنه مســـلم؟ فقـــال: والـــذي بعثك بالحق نبياً يا رسول الله ما قالها إلا متعوذاً، وحـــتى وجد حر السنان فأعاد النبي ﷺ ذلك ثلاث مرات ويرد عليه الرجل مقالـــته الأولى، فقـــال رسول الله ﷺ في الرابعة: فهلا شققت عن لسانه»[1] وفي نســـخة «ويلك من قلبه فنظرت إلى قلبه قال وكنت أعلمه يا رسول الله علـــيك فقـــال ويـــك إنـــك لم تكـــن تعلمه أنما يمين عن قلبه لسانه» وفي نســـخة قـــال: «ويلك إنك لم تعلمه إنما يبين عن قلبه لسانه» فبلغنا أن ذلك

١- الحديـــث عـــن حصـــين بـــن جـــندب قـــال: سمعـــت أسامة بن زيد يقول: بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحـــرقة، فصـــبحنا القـــوم فهزمـــناهم، ولحقـــت أنـــا ورجل من الأنصار رجـــلاً مـــنهم، فـــلما غشـــيناه، قـــال: لا إلـــه إلا الله، فكـــف عـــنه الأنصاري وطعنته بـــرمحي حـــتى قتلـــته، فـــلما قدمـــناه بلـــغ الـــنبي ﷺ فقال: يا أسامة... الحديث رواه الـــبخاري ٣٩٨/٧ في المغـــازي، بـــاب بعـــث الـــنبي ﷺ أســـامة بن زيد إلى الحرقات مـــن جهيـــنة وفي الديـــات: يقـــول الله تعالى: ﴿**ومن أحياها**﴾ ومسلم رقم ٩٦ في الأيمان باب تحريم قتل الكافر، وأبو داود رقم ٢٦٤٣ في الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون.

الـــرجل لم يلبث إلا يسيراً حتى مات فدفنوه فأصبح منبوذاً ثم أعادوه فأصبح منبوذاً فأمرهم النبي ﷺ أن ينطلقوا به بين جبلين من تلك الجبال.

وبلغـــنا أن هؤلاء الآيات نزلن فيه: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في ســـبيل الله فتبيـــنوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عـــرض الحـــياة الدنـــيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم**﴾[1] يعني كنتم مشركين وأنزل ﴿**ومن قتل مؤمناً متعمداً**﴾[2].

وقـــال الـــنبي ﷺ أراد أن يجعل ذلك عبرة وموعظة يعظم بها حرمة دماء المســـلمين. فقـــيل إن الـــنبي ﷺ سمع أسيراً قد أتى به المسلمون يقول أتوب إلى الله ولا أتـــوب إلى محمد يقولها ثلاث مرات فقال النبي ﷺ: «عرف الحق لأهله فأرسلوه»[3].

وقـــيل إن القتال في أهل القبلة على نحوين الأفضل منهما أن يبعثوا إماماً عـــدلاً مرضـــياً ويتسموا بالشراء بعد وفاء الحقوق التي عليهم للناس ويبرءون أنفســـهم مـــن الـــتوابع ثم يخـــرجون فيدعون إلى الله حتى يظهروا ويحكموا الله حـــتى يقـــتلوا فـــإذا لقـــي الإمام عدوه دعاه إلى كتاب الله وسنن نبيه، وأعطـــى الحـــق إقامة العدل فإن قبلوا ذلك قبلوه منهم، وإن ردوا عليه ذلك وزعمـــوا أنـــه مخطـــئ ضال فيما دعاهم إليه من الحق، وإن الحق فيما يدعوا

١- سورة النساء آية ٩٤.

٢- ســـورة النســـاء آيـــة ﴿**ومـــن يقـــتل مؤمـــناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً**﴾.

٣- المعنى صحيح و لم أعثر على هذا النص في الكتب التسعة.

إليه من الباطل استعان بالله عليهم وقاتلهم بعد البيان والإعذار ولا يبدأهم بالقتل حتى يعذره.

والنحو الآخر يدخل عليهم عدوهم ويسير إليهم بالباطل والجور والغشم، ويدفعوا عن أنفسهم وحريمهم، قال الله تعالى: ﴿**قاتلوا في سبيل الله**﴾[1] وادفعوا فهما هما ومن دعا إلى غير ذلك فقد أخطأ.

وقال الله تعالى في كتابه: ﴿**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين**﴾[2]. وذلك أنه يكون بين الطائفتين التنازع في بعض ما يتنازع الناس فيه مما ينْزغ بينهم الشيطان، ويرتفع الأمر بهم إلى القتال ويكون بينهم الدم فيطلب إليهم حق ما يقرون به ويدينون بتحريمه فإن أعطوه قُبل منهم وكانت فيهم سلامتهم وإن امتنع أحد من الطائفتين بما عليهم من قليل ذلك أو كثيره مما يعرف من ذلك ويقربه صاحبه صار باغياً كافراً في بغيه لا إيمان له حلال دمه ولا قصاص له لأنه قيل لا بغي في الأيمان ولا إيمان للبغاة، وإن دماء المؤمنين حرام وإنه لا قصاص لمن حل دمه ثم قوتلوا على البغي بإذن الله تعالى قتالاً لا قصاص فيه بينهم وبين المسلمين ولا ولاية لهم فيه أبداً حتى يعطوا العدل فيه من أنفسهم لا يهدر عنهم أذاهم فاءوا إلى

١- هذه الجزئية من القرآن الكريم وردت في آيات كثيرة منها: البقرة ١٩٠، ٢٤٤، آل عمران آية ١٦٧.

٢- سورة الحجرات آية ٩.

العدل بعد ذلك الحق الذي إنما قوتلوا عليه ليفيؤا إليه ويهدر عنهم ما أصابوه في وقت محاربتهم.

وقيل في الباغي[1] إذا قتل أحداً من المسلمين أن أولياء المقتول أولى بالطلب إلى الإمام فإن عفوا عنه لم يبطل ذلك عنه فهو مأخوذ ببغيه وفي نسخة أخرى وكذلك ليس للإمام أن يعفوا عمن قتل أحداً من المسلمين.

وقيل من شهر السلاح على المسلمين في سوقهم قطعت يده. وأما من أراد سلب إنسان فقيل له قتله إذا أخذ منه قليلاً أو كثيراً ولو شسع نعله وأما السارق فإذا شهر وفي نسخة أشار عليك السلاح في مترلك فلك أن تقاتله، وليس هو بمنْزلة المحارب، وقيل لك أن تضرب السارق إذا سرق ولا تعمد لقتله فلا بأس. وإذا أراد صرفك فرمى ولم يصبك أو أشار عليك سلاحه فقد حل لك قتاله ولا تعمد لقتله فإن قتلته على هذا الحال فلا بأس.

ومن غيره وعن رجل دخل علي في الليل ثم خرج ولا أدري أخذ شيئاً أم لا فأدركته فقتلته قال لا بأس.

١- الباغي: من البغي. وهو من البغاة والبغاة الخارجون على سلطان العدل بتأويل لا يحارَبون إلا إذا حاربونا، فإذا حاربونا عندها ينفذ فيهم حكم الله كما أوضحت سورة الحجرات. وانظر كتابنا سقوط العقوبات الجزء الرابع باب البغاة وعقوباتهم وكيفية محاسبتهم على أفعالهم. المحقق.

رجـــع. وقـــال أبـــو عبد الله رحمه الله : إذا انهزم أهل البغي وكان لهم مســـند قـــائم قـــتل موليهم ولا يجاز على جريحهم الصريع الذي لا قتال فيه ولكن يجاز على الجريح الذي يخاف منه القتال.

وإذا قـــتل مســـندهم لم يقـــتل موليهم ولم يجاز على جريحهم، وقال من قال: هذا من جهة التكرم وقال آخرون هكذا جاء في الأثر.

ومـــن غـــيره وإذا انهزم العدو من أهل مولين لعله أراد من أهل البغي مولـــين فقـــد اختلف في ذلك فقال من قال لا يقتل مولياً وقال من قال يقتل موليهم ما دام أميرهم الأكبر قائماً وقال من قال يتبعون عشرة أيام. وقال من قـــال ما دام أهل البغي على بغيهم فهم يقتلون مقبلين ومدبرين حتى بعثوا إلى أمر الله ويرجعوا عن بغيهم.

ومـــن غيره ما دام إمام الضلال قائماً فهم يقتلون في معترك[1] الحرب مقبلين ومدبرين ويتبع المدبر ويجاز على الجريح والله أعلم.

١- في ب: معرك. والصحيح معترك. والله أعلم.

الباب التاسع عشر

في

الراصدين من الطريق

بـاب الراصدين من الطريق[1]

حد الحرابة وتعريفه:

وقـال الله عـز وجل في كتابه: ﴿**إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسـعون في الأرض فسـاداً أن يقـتلوا أو يصـلبوا أو تقطـع أيديهم وأرجـلهم مـن خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم**﴾[2].

ففـي سـير المسـلمين وفي نسخة ففي سيرة المسلمين وآثارهم أن ذلك

١- الراصـدين مـن الطـريق: هـم قطـاع الطـرق بـالمعنى الآخـر أو الحـرابة. والحرابة مشـتقة مـن حـرب، حـارب يحـارب حـرابة، مفـردها: محـارب وهو اسم فاعل مشـتق مـن حـارب، والحـرب تـدل عـلى نقـيض السلم، وأخذت من قوله تعالى: ﴿**يحـاربون الله ورسـوله**﴾. وعرفـت الحـرابة عـند الفقهـاء باسـم قطاع الطرق، وهـي مـن قطـع. يقـال: قطـع السـيد عـلى عـبده قطيعة وهو الوظيفة والضربية، وقطعـت الـثمرة جددتهـا.وهـذا زمـان القطـاع وقطعـت الصـديق قطيعة هجرته، وقطعـته عـن حقـه منعته،ومـنه قطـع الـرجل الطـريق. والجمع قطاع الطريق، وهم اللصـوص الذيـن يعـتمدون عـلى قوتهـم. انظـر سـقوط العقوبـات في الفقـه الإسلامي ١٧٨/٣.

٢- سورة المائدة آية ٣٣.

الـــرهط مـــن أهـــل الإقرار يكونوا بمرصد طريق المسلمين فيصيبون الأموال مـــنهم والدمـــاء وهـــم مســـتترون بذلك يظهرون تحريمه والإقرار بحدود ما أصـــابوا مـــنه، فـــيطلع علـــيه منهم فيطلبون به، فإن وجدوا قطعت أيديهم وأرجـــلهم مـــن خلاف، إذا لم يكونوا عدواً على الدماء ، وإن كانوا أراقوا دمـــاء قـــتلوا لا يستحل منهم غير ذلك، وهي حدود أربعة أنزلها الله تعالى. فأمـــا مـــن حارب وسفك الدم وأصاب الأموال فإنه يقتل، وإن كان مشركاً صـــلب، وأما أهل القبلة فلا صلب فيهم وإن حارب فسفك الدم وكف عن المال قتل أيضاً.

وأمـــا من حارب وأصاب المال ولم يسفك دماء فعليه القطع، تقطع يده ورجلـــه من خلاف إذا شهر السلاح وأخذ المال، وإن شهر السلاح واعترض الناس في طريقهم قطعت يمينه، وما أخذ من المال قليل أو كثير فهو سواء.

ومن غيره وقال: وقد قيل إن كانوا من أهل الشرك صلبوا وإن كانوا من أهل القبلة صلبت رؤوسهم ثلاثة أيام وقبرت ولا يصلب جسده.

ومـــن غيره قال: إذا قتل ولم يأخذ المال ولم يصلب جسده ولا رأسه. وقد قيل: إن الإمام مخير في ذلك الصّلب.

ومن غيره وقيل أن أخذ المال ولم يشهر السلاح قطعت يده.

ما يقاس على الحرابة:

رجـــع. وكذلـــك الرجل يحرق متاع الناس، فقال من قال: يقطع يده ورجلـــه وقال آخرون من الفقهاء: تقطع يده ولعل القول الأول في قطع اليد والـــرجل مـــن خلاف أكثر لأنه محارب، ويقطع بإحراق القليل والكثير، ولو درهـــم واحـــد أو قيمته وأما من حارب فلم يسفك دماً و لم يصب مالاً فعليه الـــنفي وهـــو الطلـــب حـــتى يقدر عليه، وذلك هو نفيه وذلك إذا لم يشهر السّـــلاح عـــلى الـــناس و لم يعترض لهم، فان هو فاء بعد ذلك رجع أخذ بما كـــان أخـــذه منه عدلاً حيث طلب به فان امتنع بذلك صار من محاربي أهل الإقرار.

ومن غيره: معـــي: أنه إذا لم يصح عليه إشهار سلاح ولا أخذ مال ولا اعـــتراض بقـــتال إلا إن صح الرّصد في الطريق كان حده أن يؤخذ ويحبس حـــتى يؤمن منه ذلك فإن طلب و لم[1] يقدر عليه كان ذلك نفيه وكذلك لو ثبت عليه شيء من تلك الحدود فطلب فهرب كان ذلك نفيه[2].

١- في (ب): فلم يدل و لم

٢- الـــنفي: عقوبـــة وردت في عقوبـــات الحـــرابة وهـــي عقوبـــة تبعـــية في الزنا جلد مائة وتغريب عام. وفي غير الحدود عقوبة تعزيرية.

توبة المحارب قبل قبضه:

رجـــع. ثم قوتل على المحاربة قتالاً لا يؤخذ فيه بحد ما أصاب من الدماء والأمـــوال إذا رجع إلى حكم المسلمين وتاب مما كان أصَاب من ذلك، وليس عليه رد إلا أن يعرف مال بعينه فيرد إلى أربابه.

ومـــن غـــيره قـــال:[1] يؤخـــذون بما به امتنعوا وبما أصابوا في حد الاخـــتلاس في جـــال محاربـــتهم، مـــثل وقوعهم بقرية أو طريق أو بقوم في مســـجد أو سوق ونحو هذا وإنما يهدر عنهم النقاء الزحوف الي الرحوف[2] وهو حسن إن شاء الله.

قـــال غـــيره: قال ومعي: إنه قيل يؤخذ بجميع ما جنى إذا كان محرمًا في محاربته وغيرها.

ومن غيره وقد قيل: في المحاربين من المجرمين إذا تابوا من قبل أن يقدر عليهم أنهم يؤخذون بجميع ما جنوا وغرموا ما أتلفوا وما امتنعوا به وحاربوا عليه.

ومن غيره[3] قـــال: وإن هو أخذ عن يد قبل أن يلقى بيده ويتوب أخذ بجمـــيع مـــا أصاب مما به امتنع من جميع ما أصاب في حال المحاربة، وفي غير ذلـــك إذا كان محرماً لما أصاب من ذلك، ذلك غير مستحل له، وكذلك إذا كـــان مســـتحلاً فإنه يؤخذ بجميع ذلك ما لم يتب، فإذا تاب من ذلك هدر عنه جميع ما أتاه في حال الاستحلال والدينونة.

١- في ب: وقد قيل زيادة على ما في أ.
٢- في ب: النقاء الرخوف إلى الزحوف.
٣- ومن غيره (كاملة) غير موجودة في ب.

معاملة قطاع الطرق:

رجع والذي ذكر الله من توبتهم إذ يقول: ﴿**إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فأعلموا أن الله غفور رحيم**﴾[1] وإنما هو ما كان بعد المحاربة حين نسبهم محاربين بامتناعهم بالذي كانوا أصابوا من قبل المحاربة فأما ما أصابوا بعدها وفيها فهو الذي يهدر عنهم، فأما ما كان مما[2] وجب عليهم مما[3] بالامتناع به صاروا محاربين فإنهم يحدون به ورغماً على قدر منازلهم من قتل أو قطع لأنهم أصابوا ذلك وهم مستحقون يقرون في الظاهر منهم، بحد ما أصابوا منه، وإنما لما كانوا محاربين حين طلبوا بما يقرون به من ذلك فامتنعوا به، وإذا قاتل المسلمون عدوهم من أهل الصّلاة بدوا بدعاءهم قبل القتال إلى طاعة الله تعالى أو طاعة رسوله ﷺ وطاعة من أطاعهما في طاعة الله تعالى، أو اتباع كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ إن أمكنوهم و لم يبدؤهم بقتال فإن أبدوهم بقتال من ضرب أو رمي أو شهر سلاح أرادوهم[4] به قاتلوهم قبل الدعوة وإن أمكنوهم من الدعاء دعوهم، فإن قبلوا دعوهم إليه وإلا قاتلوهم، فان ظفرهم الله بهم حرموا سبا الذراري وغنيمة الأموال فإنه لا يكون ذلك في أهل القبلة، وإذا أدبروا منهزمين، فقال من

١- سورة المائدة: آية ٣٤.

٢- لا توجد في (ب).

٣- هكذا في الأصل والأصح: مما وجب عليهم بالامتناع به...

٤- في (ب): وإلا قاتلوهم....

قال: أن اتبعوهم المسلمون حتى يدخلوا عسكرهم فذلك جائز، وإن أمسكوا عنهم حين أدبروا وتولوا فلا بأس إن شاء الله في ذلك رأينا، إلا أنّ يكون انهزامهم إلى إمام قائم لهم فقيل أنهم يتبعون، ومن أتى عليه المسلمون من صريع مستسلم أو جريح متشخط فلا يقتل، إلا أن يعلم أنه قتل[1] أحداً من المسلمين فإنه يقتل ولا يقتل إلا برأي الإمام.

قال غيره: قال معي: إنه من قتل أحداً من المسلمين على دينه كان قتله في ذلك جائزاً برأي الأمام وغير رأيه لولي المقتول وغير ولي المقتول للشاري وغير الشاري[2].

١- في (ب): إلا أن يعلم أنه قتل أحداً من المسلمين..

٢- الشاري: هو المبايع للإمام على القتال. والله أعلم.

رجـــع. فمن اتبع موليًا فقتله[1] من غير رأي الإمام أو أجاز علي جريح متعمداً فقد خالف المسّلمين وسنتهم ، ومن خالفنا متعمد الخلاف لم نتوله.

قـــال غيره: قد قال من قال: إنه ما دام أمام الضلال قائماً فهم يقتلون في معـــرك[2] الحـــرب مقـــبلين ومدبرين ويتبع المدبر ويجاز علي الجريح والله أعـــلم. وقـــد عرفـــت أن لو قتل مسندهم، وإنما ترك المسلمون قتل موليّهم والإجهـــاز عـــلى جريحهم من جهة التكرم وذلك يوجد فيما أحسب أن منير بـــن الـــنير العجـــلاني رحمه الله تعالى[3] هذا يخرج عندي أن لا يترك ولاية مـــن قـــتل موليـــهم وجاز علي جريحهم والله أعلم. لتنظرني[4] في ذلك ولا تأخذ منه إلا مَا وافق الحقُ والصواب.

١- في (ب): بغير رأي الإمام.

٢- الصحيح : معترك.

٣- مـــنير بـــن الـــنير العجـــلاني: هـــو مـــنير بن النير بن عبد الملك بن سار بن وهب بن عبيد بـــن صـــلت بـــن يحـــيى بـــن مـــالك بـــن جعفر الريامي العجلاني من بني ريام من ولد مهـــرة بـــن حـــيدان، أحـــد العـــلماء الأربعـــة الذيـــن حملوا العلم من البصرة إلى عمان، عمّـــر زمـــناً طويـــلاً حـــتى ســـقط حاجباه وضاعت رجلاه وبقي لا ينتفع إلا برأيه وقتل في الواقعة التي جرت بدما من الباطنة. انظر كشف الغمة ص ٢٧٢-٢٧٣.

٤- في (ب): فانظر في ذلك. وهذا أصح من (أ).

ذمة المسلمين واحدة:

رجـــع ومن قدر عليه من عدو المسلمين بعد يوم أو يومين أو أكثر من ذلـــك أو أقـــل، فاستسلم و لم يمتنع من حكم المسلمين قدمه حرام لا يحل إلا أن يكـــون قد قتل فلا يقتل، إلا برأي الإمام أيضاً، ولا يحل قتل رجل قد أمنه رجـــل مـــن المســـلمين، لأن ذمـــتهم واحدة يجزى على ما أعطي أولهم عن آخـــرهم إذا كان عدلاً، فإن أمن رجل من المسلمين رجلاً قد لزمه شيء من الحكـــم لم يجـــز ذلك الأمان له، لأنه ليس لأحد أن يحكم بخلاف حكم الله ولا يؤمـــن أحـــد علي ترك حدود الله الواجبة، وإذا ظفر المسلمون بعدوهم فأذعـــنوا لهم حرمت دماؤهم، إلا من قتل[1] أمام الكفر القائد للظالمين الذين دعـــاهم إلي الكفـــر وحمـــلهم على المعاصي ، وحمل أوزارهم وشاركهم في كـــل دم ومـــال وشاركوه فإنه لا يهدر عنه ما كان من معاصي الله وطاعة الشـــيطان وهو حلال الدم لقتاله المسلمين لم يزع عن ذلك حتى يظهر عليه، و لم تكـــن مـــنه توبة و لم يعط ما لزمه من الحق فإذا قدر عليه المسلمون أقاموا علـــيه الحكـــم ولا تســـأل عنه البينات في أحكامه، قد قتل[2] قاتل أبي بلال المـــرداس بن أدية[3] رحمه الله ولا يسأل من قتله من المسلمين البينة بأنه وليه،

١- في (ب): إلا من قتل أو إمام الكفر و (أ) أصح.

٢- في (ب) : وقد قيل قاتل .....

٣- المـــردس بـــن أديـــة: مـــن الأعـــلام المعـــروفة لـــدى المذهب الإباضي وخاصة في بداية الـــتكوين ومـــرحلة الشـــراة. هـــو أبـــو بـــلال مرداس التميمي المعروف بابن أدية وهي أمـــه أو جدتـــه، زعـــيم جماعـــة القعـــدة بالبصـــرة شـــهد صفين مع علي بن أبي طالب وأنكر التحكيـــم واشـــترك في معـــركة النهروان مع المحكمة وبعـــدها آوى إلـــى تميـــم =

ولكنه كان داعي القوم وإماماً[1] في الضلالة فألزموه قتله، وكذلك[2] ابن عطية لم نسأل قتلته البينة على أنه قتل بيده ولكنه رضي بالقتل وتولي أهله وأقام على المعصية.

معاملة المحاربين:

ومن غيره في معنى الأسير سئل عن الإمام أن[3] يقتل الأسير بعد ما يأسره ويتبع الرجل من أهل البغي فيقتله بعدما ينهزمون ويتفرقون[4] من القادة والأتباع، قال. إذا سفكوا الدماء وقتلوا المسلمين وشهروا السلاح فللإمام وأصحابه أن يقتلوا الأسير، ويتبعون المولي فيقتلون ما شاءوا منهم وإنما تحرم دماءهم إذا أقروا بالإسلام وفاءوا إلى أمر الله وأما[5] ما داموا حرباً للمسلمين فدماؤهم حلال للمسلمين.

ومن غيره: قال الحواري بن محمد: سئل محمد بن محبوب رحمهما الله عن أسارى المشركين في أيدي المسلمين، قال: لا يقتل حتى

= بالبصرة متخذاً سبيل الدعوة ومنكراً الخروج والاستعراض، سجن على يد عبيد الله بن زياد ثم خرج في نحو أربعين رجلاً فأبيد على يد جيش وجهه إليهم زياد. انظر كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ص ٢٩٨-٢٩٩ رقم ٤٧٧.

١- في (ب): في الضلال. وهي أصح من (أ).

٢- في (ب): وكذلك عن عطية. وهي أصح من (أ).

٣- الأصح: هل يتقل الأسير.

٤- الأصح: بعدما ينهزم ويتفرق القادة... والله أعلم.

٥- في (ب): فأما ماداموا....

يعرض عليه الإسلام، فان قبله[1] منه، وإن كره قتل، فقال له الفضل بن الحواري[2] لهم ما ليس لأسارى المسلمين، فقلت أنا وغيري كيف قتلوا المسلمين عيسى بن جعفر، فقال: لو اطلع على من قتله لعوقب على ذلك فقال له هاشم بن الجهم: أليس قد قال علي بن عزرة الإمام إن قتلته فواسع لك وأن تركته فواسع لك، قال محبوب[3] لم يقتله غيره، يعني لم يقل بهذا القول غير علي بن عزرة.

ومن غيره قال أبو عبد الله رحمه الله: أن والده رحمه الله قال فيمن تاب من أهل البغي من بعد أن يقدر عليه أن الأمام فيهم مخير، قال أبو سعيد رحمه الله: معنى أن التوبة تأتي على جميع الحقوق وإلا من ثبت عليه حكم الحد أو ما أشبه من حق يتعلق عليه فيه معنى الضمان فمن كان من البغاة من الاتباع ممن لم يقبل في محاربته أحد من المسلمين على دينه، فإذا تاب ذهب عنه حد القتال وتلك فئة وإنما أذن الله بقتاله إلى أن يفيء، وأما القادة والأمراء الذين قد قتلوا المسلمين بأمرهم فيلحقهم معنى التخيير إذا

١- في (ب): فإن قبلوا قبل منهم وإن كرهوا قتلوا. وهذا أصح من (أ).

٢- الفضل بن الحواري: هو الشيخ الفقيه العلامة أبو محمد الفضل بن الحواري الأزكوي السامي من بني سامة بن لؤي بن غالب من أشهر علماء عُمان في القرن الثالث وجاء في كتب الأثر أنه والشيخ عزان بن الصقر رحمه الله كان في زمن واحد ولعلمهما وفضلهما كان يضرب بهما المثل في عُمان أنهما كالعينين في جبين واحد. عاصر الفتنة وقام فيها وقعد وخرج الإمام عزان بن تميم وبايع الحواري بن الحداني فقتل هو إمامه في وقعة القاع بصحار. انظر إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان ص١/١٩٧.

٣- في (ب): قال محبوب لهاشم ....

تـــابوا من بعد أن يقدر عليهم، فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم بعد المحاربة، أهـــدر عنهم ما أصابوا في المحاربة كانوا اتباعاً أو قادة وبلغنا أن الإمام غسان بـــن عـــبد الله رحمـــه الله، لما أخذ عيسى بن جعفر واحسب[1] أن استسلم وتـــاب وأخـــذ أســـيراً استشـــار فيه فيشر[2] عليه بالتخيير، فترك قتله طلباً لســـلامته لـــه حدث وشرح طويل ومعنى أن لو كان على غير توبة وهو قائد للـــبغاة مـــن بعـــد قتله للمسلمين لم يسع تركه، ولم يجز إلا قتله لكل مسلم قـــدر عليه إلا من تقيه لأن قتله من المعروف، وترك قتله من المنكر، معنى إذا قـــدر عليه فيحب أن يلحق بهذا الأثر من الأسارى القادة إذا تابوا من بعد أن يقـــدر علـــيهم من بعد حرب المسلمين، وقيل من قتل من المسلمين لمحاربتهم لهـــم وإن ألحقهـــم مـــلحق جميع أهل البغي ممن كان موليا حتى ظفر به ولم يلقـــى بـــيده تائـــباً حـــتى يظفر واستؤسر من جميع أهل البغي الذين كانوا مســـتحقين للقـــتل ببغـــيهم ومحاربتهم، ولم يجعل توبة تنفعه بعد الظفر ممن عـــلم منه الأدبار في حال[3] الاختيار، وإنما تاب في حال الاضطرار وكأنه قد وجـــب علـــيه حكم القتل بمنزلة الحد لمحاربته ولم يزول الحد وما يشبهه بتوبة من بعد استحقاقه ذلك والله اعلم.

١- في (ب): وأحب و(أ) أصح.

٢- في (ب): فأشير عليه وهو أصح من (أ).

٣- لا يوجد في (ب) في حال...

حكم المسالمة للبغاة:

رجع وقد قيل لا يكون الفتك في المسالمة حتى يقصدوا إلى دماء المسلمين فعند ذلك يحل الفتك بهم، وحفظت عن محمد بن محبوب رحمهم الله فيمن ظفر بجبار ممن يظلم ويشتم ويقتل هل يختلسه ويقتله قال: لا، إلا أن يكون بهذا الجبار دعاه أحد من المسلمين إلى الحق وأمره بمعروف فقتله على ذلك، فإنه يسع المسلمين أن يختلسوه، وعلى مثل ذلك قتل علي بن أبي طالب.

ومن غيره من سيرة المحاربة المنسوبة إلى أبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب[1] رحمه الله وأما الدعوة فقد قال بعض فقهاء المسلمين: لا دعوة لمن قد عرفها مثل راشد بن النظر الجلنداني[2] ونحوه وكذلك معترض السبيل بسفك الدماء وأخذ الأموال قالوا ذلك في خشعم ومثله أنهم يقتلون في غير دعوة مقبلين ومدبرين، وقيل من قتل جمقته[3] ودلالته قتل ويوجد

١- أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب: هو الشيخ العلامة أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب الرحيلي المخزومي القرشي كان هو وأخوة الشيخ عبد الله بن محمد محبوب والد الإمام سعيد بن عبد الله من كبار علماء عُمان والغاية في العلم والفضل في أهل زمانهم ومن قواعد الشيخ بشير المأثورة عنه: (ترك النكير لمن له النكير حجة، وإظهار النكير حجة). له كتب متعددة: منها: كتاب البستان في الأصول وكتاب الرضف في التوحيد وحدوث العالم. وأحكام القرآن والسنة. انظر إتحاف الأعيان ص ١٩٤-١٩٥.

٢- هناك الإمام راشد بن النظر اليحمدي وأعتقد أنه غير المذكور في الكتاب.

٣- في (ب) الكلمة حائرة (غير معروفة) وقيل من قتل بعد بيعته. وقيل: لعله متبعه... والصحيح والله أعلم: وقيل من قتل بتبعته ودلالته.

فيها أن مختفي الطريق والسبيل إذا أخذوا في ذلك أموال الناس كان لمن فعلوا ذلك به أن يقتلهم عند تشاغلهم[1] بأكلهم وشربهم ونومهم وأحوال غفلتهم ليمنعهم بذلك[2] من ظلمهم وليخلص ماله منهم، إذا لم يجد السبيل إلى تخليص ماله والدفع لظلمهم عن نفسه إلا بذلك من الفعل بهم، كذلك بيان المسلمين لهم ليدفعوا عنهم وعن المسلمين ظلمهم، لأن المسلمين يد على من سواهم[3] وليس سبيل الأسير منهم سبيل المتشاغل والنائم لأن الأسير في حال أسره ممنوع من البغي والظلم عاجز عنه، قد حيل بينه وبغيه[4] فليس شيء منه يمكنه، وإلا وقد منعه المسلمون منه بغير القتل له وما كفى المسلمون بغيه عليهم وظلمه لهم دون قتله لم يقتلوه، كذلك في تأمينهم أن كان يعلم أن له سبيلاً إلى تخليص ماله ونفسه منهم بغير قتلهم لم يعرض لهم بقتلهم نيام.

١- في (ب): عند تشاغلهم عنه.

٢- في (ب) من ذلك من ظلمه وليخلص ماله منهم.

٣- حديث رسول الله ﷺ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم....» أخرجه أبو داود.

٤- في (ب) قد حيل بينه وبينه. والعبارة صحيحة. و(أ) أوضح.

رجـــع وفي جـــواب لمحمد بن محبوب رحمه الله من الجامع: وعن رجل دخـــل عســـكراً مـــن عساكر العدو من أهل القبلة فاغتال رجلاً فقتله وليس ذلـــك في حـــين القتال من الفريقين، فأقول ليس له ذلك[1] وهو قود به، ولو كان المسلمون قد دعوا عدوهم إلى الحق فكرهوا.

رجع إلا أن يكون المقتول منهم إمامهم أو قائدهم فان دمه هدر ولا دية ولا قـــود على من أغتاله، قال القائد نفسه لكل أحد من المسلمين أن يقتله إذا قـــدر عليه كان ولياً للدم أو لم يكن، وأما أتباعه فلا إلا برأي الأمام والحكم بالبينة.

قـــال غيره:[2] ومعي أنه قد قيل إذا أرادوا الدعوة وكرهوا الرجوع إلي الحـــق قوتلوا سرا وعلانية لأنهم في ذلك ممتنعين والدعوة الواحدة يقيم الحجة حتى يفيئوا إلى أمر الله.

ومن غيره ومعي أنه قد قيل أن القاتل بيده إذا صح عليه ذلك و لم يكن قـــائداً إذا قـــتل أحـــداً من المسلمين على دينه فإنه يقتل غيلة إذا صح ذلك بالشـــهرة في مـــثل هذا أجاز دون صحة البينة وسماعها، ولكل أن يقتله من إمـــام أو غير إمام ولي الدم أو غيره شار أو غير شار والقاتل بيده من الأعوان بمنْزلة الأمير والقايد.

١- أعـــتقد أن هـــذا الـــرأي لا يعمـــل بـــه في عصـــرنا لأن المسلم محارب في كل مكان من قـــبل أعـــداء الله ، ولا يســـمح لـــه الدفـــاع عـــن نفسه في بلده أو غير بلده والأمثلة من واقعنا المعاصر كثيرة.

٢- هذه الفقرة لا توجد في (ب).

قتل الجبابرة:

رجـــع ويوجد في الآثار أيضاً أن الجبابرة يقتلون غيلة، والرأي الأول في إقامـــة الحجـــة عليهم قبل ذلك أحب إلينا وقال بعض الفقهاء للمسلمين أن يتبيـــنوا عدوهـــم من أهل البغي والمحاربة بالقتل في الليل إذا كانوا في حربهم وقد أقاموا الحجة عليهم.

ومـــن غـــيره وعن أبي عبد الله رحمه الله في جواب منه يرفعه ابنه أبو الولـــيد في ســـيرته وأمـــا ما ذكرت من إجازة البينات فإذا لم يكن معهم من لـــيس بحـــرب مـــن الأسارى و نحوهم فهذا إنما يكون لهم بياتهم في الأميرين جميعاً إذا كان عندهم إن لم يفعلوا ذلك لم يظفروا بهم وكان الظفر بهم.

ومن غيره ولو أن المسلمين أقاموا الحجة علي العسكر الذي بنَزوى من عِمـــان أو مـــثله من الأمصار وقاتلهم العدو، وردوا دعوتهم أو قاتلوهم وبدو بقـــتالهم فقـــد قامـــت الحجة على العسكر الأكبر من عمان وللمسلمين أن يبينوا في عساكر الليل ويقتلوهم حيث ثقفوهم بعد رد الدعوة وقيام الحجة.

حكم أفعال الجبابرة:

رجـــع قيل وما أحدثوا في الرعية من قتل نفس وأخذ مال في أيام حربهم في غـــير ساعة الحرب، فإنه يهدر عنهم كل ما كان من أحداثهم في السريرة والعلانية إذا كـــانوا مســـتحلين لذلك، وأما الذين يحرمون ذلك ويأتونه على حد التصلص فإنهم يهدر عنهم ما كان في الموقعة ويؤخذون بما سوى ذلك، ومن أخذ غير طائع مـــنهم فللإمام فيهم بالخيار له قتلهم وتركهم إلا من قتل منهم فإنه يقتله فإن كان جـــرح و لم يقتل فللإمام أن يقتله إذا كان أمامهم قائماً، ومن أحرق بيتاً فيه متاع لـــرجل إن أكلـــت الـــنار ما يقع فيه القطع قطع وهو محارب، وفي نسخة أخرى والـــرأي الأكثر أنه يقطع إذا أكلت قليلاً أو كثيراً، وقال من قال: إن مات الرجل في الـــنار ألقـــي هذا في النار ولا نقول ذلك وقصاص النار عندنا بالسيف، وعن أبي عـــلي رحمـــه الله في الـــذي نصـــب حربا و لم يقتل فالذي نحب من ذلك إلا يقـــتل، فقد كف إخواننا عن كثير من الناس وأمنوهم، وبلغنا أن الجلندي[1] رحمه الله قـــد قـــتل عـــلى مـــا وصفت وبلغنا أن عبد الملك بن حميد[2] رحمه الله كان

١- الجلـــندي: تـــولى إمامـــة عُمـــان بعـــد خلافـــة بـــني أمية وبداية خلافة العباسيين. وهو الجلـــندي بـــن مســـعود مـــن عـــلماء المذهـــب ودافـــع عنه إمام يحيى بن نجيح موفد أبو جعفـــر المنصـــور حـــتى قـــتل هـــو وهـــلال بن عطية الخرساني شبيب بن عطية العماني. انظر كشف الغمة من الجامع لأخبار الأمة ص ٢٤٨ - ٢٤٩ رقم ٤٥٥.

٢- عـــبد الملـــك بـــن حمـــيد: مـــن بني سودة بن علي بن عمرو بن عامر ماء السماء الأزدي وتـــولى بعـــد الإمـــام غســـان بـــن عبد الله الفجحي. وسار سيرة الحق والعدل، واتبع أثر الســـلف الصـــالح وصـــارت عُمـــان يومـــئذ خير دار. ولي يوم الاثنين لثمان ليال بقين من شـــهر شـــوال ســـنة ٢٠٨هـــ، فـــلم يزل حتى كبر وضعف وزمن. وبقي إمام حتى توفي وكان حكمه ثماني عشرة سنة. المصدر السابق ص ٢٥٩ - ٢٦٠ رقم ٤٥٩.

يطرد مهره ويطلبهم وكانوا يلقون بأيديهم إلى الإمام فأشار عليه موسى بن علي رحمه الله أن يقبل ذلك منهم، ويؤمنهم فأمنهم وقد سفكوا دماء المسلمين.

وقيل: يقتل من قتل المسلمون بدلالته[1] يقتل ولا يسع الأمام العفو عنهم، وقال من قال: من قتل المسلمون بدلالته يقتل ولا يسع الأمام العفو عنه وأما الذي سفك دماء المسلمين بيعته فإذا أخذ عن قفاه قتل، وأما إذا ألقى بيده إلى المسلمين قُبل ذلك منه و لم يقتل، وعن محمد بن محبوب رحمه الله قلت إذا صح مع الإمام بالبينة العادلة أن قوماً قد بايعوا على سفك دماء المسلمين أيجوز للإمام أن يقتلهم بغير إحضار البينة عليهم، قال: لا. ولكن يبعث إليهم من يأتيه بهم ثم يحضر عليهم البينة، فإن تابوا قبل منهم ما لم يقتل أحداً من المسلمين، فإن كانوا قد قتلوا أحد قتل ببغيهم أحد من المسلمين على دينه، قتلوا بمن قتلوا من المسلمين، وإن قتل أحد من المسلمين ببغيهم و لم يكن هم قتلوا بأيديهم فتابوا وألقوا بأيديهم من قبل أن يقدر عليهم الأمام وقبل توبتهم و لم يقتلهم، قلت فإن قامت البينة العادلة عليهم بأسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم وبغيهم التي يصبحون بها أنهم قاتلوا المسلمين وقتلوهم وهم أغياب ثم ماتت البينة من قبل أن يقدر عليهم ثم قدر عليهم يقتلون بتلك الشهادة، قال: حتى تشهد البينة على عيوبهم ولا يقبل عليهم شهادة عن شهادة، قلت ولا[2] نقتل على البيعة حتى تستبيهم وإلا فلا، قال: نعم. وإن لم يقتل أحد من المسلمين ببيعهم و لم يتوبوا استودعهم الأمام الحبس ولا تقدم على قتلهم.

١- في (ب) وقيل يقتل من قتل المسلمون ببيعته أو بدلالته، وقال من قال:....

٢- في (ب): ولا يقتل على البيعة .

معاملة البغاة:

رجع وسألته عن الخايف المتهم بقتل أو جراجة أو حدث من الأحداث فيمن في طريق أو قرية وهو مطلوب، أيجوز لي أن أطعمه أو أسقيه؟. قال إذا علمت من ذلك الحدث، فلا تطعمه ولا تسقيه. وإن لم تعلم وإنما هي تهمة فلا بأس أن تطعمه وتسقيه، قلت: فإن أشرف على الموت من العطش أو الجوع، وقد علمت أنه أحدث، قال: إذ خفت عليه الموت فأطعمه واسقيه ألا أن يكون قائداً أو جيش يسيرون إلى المسلمين يريدونهم فلا تطعمهم ولا تسقيهم ولو ماتوا جوعاً وعطشاً أو جيش وعسكر قد قتلوا المسلمين وتولوا فلا تطعمهم[1] ولا تسقيهم، حتى يموتوا.

ومن غيره[2] ومعي أنه قيل الشهرة بذلك تقوم مقام الصحة وتقتل من صحت عليه الشهرة أنه قتل أحد من المسلمين على دينه والقائد أو الدال أو المعبر.

ومن غيره قال معي: أنه قد قيل إلا أنه يكون في حال التقية ويكلف ذلك فيفدى نفسه بماله ولا يقصد إلى معونة على حياة[3] ولا على المسلمين.

١- في (ب): فلا يطعمهم ولا يسقهم...

٢- لا توجد هذه الفقرة في (ب).

٣- في(ب): زيادة: ولا على حياة المادة عليهم والماء و على المسلمين.

رجـــع وفي الأثر عن المسلمين ويحوز لنا تفريق الطعام وقطع المادة عنهم والمـــاء حتى يهلكوا عطشاً، أو يعطوا بأيديهم ويرجعوا عن قتالنا وذلك عندنا جائـــز مـــا دام العسكران متناصبين، وأما حرق المال بالنار فلا يجوز عندنا في أهل القبلة ولا أهل الشرك.

ومـــن غـــيره قال أبو عبد الله رحمه الله إلا أن يصح في عسكرهم من الـــذراري لهـــم والحرم الذي لا سبيل عليهم ولا سبيل لهم من[1] الخروج من عســـكرهم فأولـــئك لا يقطـــع عنهم الماء ولا المادة، وبلغني أن المسلمين لما حاصـــروا عـــثمان بن عفان سئلوا أهل داره العطش فادخلوا عليهم الماء، ولا يجـــوز لنا التحريق بشيء من ذلك إذا انقضى الحرب، ولا إتلافه إلا في مناصبة الحرب، فإذا انقضت الحرب فما وجد من سلاح أو متاع أو مال في العسكر لم يحل غنيمته ولا إتلافه ولا إتلاف طعام ولا شيء سواه، لأنه قد صار مالاً ينبغي لو آلى إلى المسلمين أن يجمع ما قدر عليه منه وبرده إلى أهله أن عرفهم، أو قدر عليهم فإن لم يقدر عليهم فلا بأس عليهم في ذلك أن شاء الله.

ومـــن غيره وســـألته عن رجل اتبع خالفاً[2] فلحقه فقتله هل يلزمه أن يـــأخذ سلاحه وأداته يريد بها إلى ورثته، قال لم يكن المسلمون يفعلون ذلك قـــد قـــاتلوا عدوهـــم في وقعة الجمل وغيرها فلم يكونوا يتعرضوا لشيء من أمتعتهم وأسلحتهم وكانوا يتركوها بحالها.

١- في (ب) لا سبيل لهم إلى الخروج...

٢- هكذا في الأصل والأصح خائفاً.

قـــال غيره ويوجد في سيرة أبي الحواري: فإذا كانت الحرب قائمة بين المســـلمين والمشـــركين فـــلا تكون غنيمة إلا من بعد الهزيمة، وللمسلمين أن يغـــرقوها ويحـــرقوها ويقطعوهـــا ويخربوها كما كان رسول الله ﷺ يفعل بهـــم يخـــربون دورهم إذا تحصنوا فيها ويقطعون نخلهم حرباً لهم وصَغَار كما قال الله تعالى: ﴿**ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاســـقين**﴾[1] فـــإذا وضـــعت الحرب أوزارها حرم ذلك كله على المسلمين وصارت فيئاً وغنيمة وبطل في ذلك الرأي والقياس[2].

١- سورة الحشر آية ٥.

٢- نزلـــت هـــذه الآيـــة في ســـورة الحشـــر في غـــزوة بني قريظة لما حاصرهم رسول الله ﷺ أمـــر بقطـــع نخيـــلهم إهانـــة لهـــم وإرعابـــاً لقلوبهـــم، فبعـــث بنو قريظة يقولون: يـــا رســـول الله إنـــك تـــنهى عـــن الفســـاد، فمـــا بالك تأمر بقطع الأشجار، فأنزل الله هذه الآية انظر مختصر ابن كثير ٤٧١/٣.

رجـــع وفي الأثـــر وسألته عن قوم من المسلمين حرقوا أموالاً من حرث ودور لأعدائهـــم لا يدرون قدرها، قال نري أن يرد عليهم قيمة ما حرقوا فإن لم يعـــلم ذلك و لم يقدر عليه فالصلح بينهم على التراضي وجائز ويطلبوا إلى مـــن فعلـــوا ذلـــك في ماله الحل مما صنعوا[1] وليتقوا الله وليطلبوا لأنفسهم المخرج.

قال غيره أخاف أن لا يبرؤا إذا طلبوا إليهم الحل إذا كان سلطانهم باق لم يـــزل عـــنهم لأنا[2] عرفنا أن الإمام إذا طلب الحل أنه لا يبرئ وأن بدوه بـــالحل مـــن غير مطلب منه أنه يبرئ وأخاف أن هذا يلحق جميع من كان له سلطان في الحق باق لم يزل عنه[3].

١- في (ب): مما ضيعوا.

٢- في (ب): لأني عرفت، بدل لأنا عرفنا.

٣- في (ب): عليه بدل عنه.

حكم تحريق أموال البغاة:

رجع والتحريق للأموال ليس من سيرة المسلمين ولا ينبغي لهم أن يسيروا بسيرة أهل الجور وعلى الذين أحرقوا أن يغرموا قيمة ما أحرقوا يوم أحرقوه بقيمة العدل[1] لأهله ويطلبوا طيب ذلك من قبلهم أو من قبل ورثتهم، وعن أبي عبد الله رحمه الله قال:[2] يجوز قتال أهل الحرب من غير أهل الصلاة بالنار والتغريق بالماء وبما يقدر عليه في أبدانهم ولكن لا يجوز أن تحرق أموالهم لأنها غنيمة للمسلمين.

قال غيره معي: أنه قد قيل يجوز ذلك أيضاً في أهل البغي في حال المحاربة أن يحرقوا أو يغرقوا أو يقاتلوا بكل وجه قدر عليه منهم.

١- في(ب): بقيمة عدل. بدل العدل.

٢- في(ب): قال: لا يجوز قتال.. وفي (أ) قال: يجوز...

رجع قلت أرأيت أهل البغي إذا أودعوا أهل العدل شهراً أو أكثر من ذلك أو أقل هل يجوز أن يعطي بعضهم بعضاً رهوناً فان غدر بعضهم ببعض قبلت الرهون، قال: لا. قلت فالأسارى من أهل العدل يكون في أيدي أهل البغي هل يقتص لبعضهم من بعض، وفي[1] نسخة لبعض قبلت الرهون قال: لا. قلت وكذلك الأسارى إذا فعل بعضهم ببعض كذلك قال: نعم. قلت: فإذا غزا المسلمون المشركين في بلادهم أيحرقون بهم قال: أما مراكبهم فارجوا أن لا يكون بأس، وأما أموالهم فلا أرى ذلك لأنها غنيمة، وقيل في قوم من المسلمين لقيهم عدو فاعترضهم فهزمهم المسلمون و لم يعرفوهم مشركين هم أم من أهل القبلة، فقالوا ألا تغنم أموالهم حتى تعلم أنهم أهل شرك ومن رأي المسلمين أنهم لا يقتلون إذا ظفروا بامرأة ولا صبي ولا شيخ فإنه لا يقاتل إلا امرأة أعانت على قتالهم، وقال من قال: وكذلك المراهقين للبلوغ من الغلمان.

قال غيره: ويوجد في سيرة أبي المنذر وكل محارب مقاتل من نساء الباغيين و أطفالهم ومجنونهم فجائز قتلهم ما لم يمكن بدون القتل[2] منعهم. ومن سيرة أبي الحواري ولا يقتل الشيخ الكبير ولا الصبي الصغير ولا المرأة لأن ليس عليهم جزية، إلا أن يقاتلوا، فان قاتلوا حتى يقتلوا، وقد قال من قال من الفقهاء: إن الصبيان إذا قاتلوا قوتلوا فإن قاتلوا حتى ينتهوا أو يقتلوا وإذا أعان الشيخ الكبير والمرأة على القتال قتلاً، وأما الصبيان فلا يقتلوا حتى يقاتلوا فان قاتلوا قوتلوا فهذا ما عرفنا من قول المسلمين في أهل الشرك في أهل الحرب.

١- في(ب): لا يوجد وفي نسخة لبعض، قبلت الرهون.

٢- في (ب): ما لم يكن بدون القتل من ذلك منعهم.

رجع وإذا أخذوا أسارى وفي نسخة أشرافهم[1] غنيمة إذا كانوا من أهل الشـــرك ولا يقتلون أيضاً وللمسلمين إذا قامت الحرب بينهم وبين عدوهم إن يســـتعينوا بمـــا كـــان لعدوهم من السلاح والخف والكراع، معناه الخيل في الكـــراع والحق يعني الإبل وقال من قال: والدروع أيضاً وما كان مثلها فإن تلف شيء مما استعانوا به.

فقال من قال: لا ضمان في ذلك.

وقـــال من قال من الفقهاء: بل عليهم ضمان ما تلف من ذلك أو نقص وهو أكثر القول عندنا.

قـــال غيره: ويوجد في سيرة أبي الحواري إلى أهل حضر موت والذي عرفـــنا مـــن قـــول المسلمين وعلمائهم أن أهل البغي من أهل القبلة يستعان علـــيهم بســـلاحهم وكـــراعهم فمـــا تلف في حال المحاربة فلا ضمان على المسلمين وهو أصح القول عندنا وأكثر القول معنا.

١- في(ب): لا يوجد وفي نسخة أشرافهم...

رجـــع. ولا كراء لهم عليه وليس لهم أن يردوه والحرب قائمة بينهم فإذا انجلت فإن عرف شيء بعينه لأحد معروف رد عليه أو على ورثته.

وقـــال مـــن قـــال: إن لم يعرف له أهل بيع وتصدق بثمنه على الفقراء وكذلـــك بلغـــنا أن المسلمين باعوا شيئاً من الخيل التي كانت مع عيسى بن جعفـــر وتصدقوا بثمنها على الفقراء والدار قاصية بعيدة وليس على المسلمين أن يخـــرجوا إلى أراضيهم إذا كانت أرض العدو بعيدة حتى يتعرفوا أصحاب الشـــيء الذي بقي لهم في أيديهم والله أعلم. وأما إذا كانت مواضعهم قريبة تعـــرفوا ذلـــك وردوا كـــل شيء إلى أهله، وقال من قال يستودع بيت مال المســـلمين حتى يعرفوا أهلها، وقيل أيضاً لا يستعان عليهم بعبيدهم وإنما جاء الأثـــر بالســـلاح والكـــراع وفي الـــذي حفظت أيضاً عن محمد بن محبوب رحمـــه الله فـــيمن شهد وقعه ومعه سيف، ورأى سيفاً خيراً من سيفه واقعاً، قـــال إن كان معه سيف يكفيه فلا يأخذه فإذا لم يقطع له سيفه أخذ السيف الـــذي يجـــده واقعاً فيقاتل به، فإن انكسر فهو له غارم وإن سلم فهو في يده شبه اللقطة يفعل به ما يفعل في اللقطة.

وقـــال مـــن سمـــع بخروج عدو في عمان فخاف أن يقع بأحد المسلمين قاتلـــه بغير رأي الأمام وسعه ذلك إذا كان الأمام غائباً، وإن كان مأموناً من قـــبله لم يقاتله إلا برأي الإمام. قلت له فالقطر به أو مثلهم أن قام رجل منهم فـــرمى أو قاتل يطرح عليهم جميعاً النار وإنما قاتل واحد منهم، قال: نعم وإن لم يعرضـــوا لـــك ولم يدر ما أمرهم فلا تعرض لهم. وعن رجل أحرق بمنْزلة قـــوم وبزراعتهم فأكلت النار المتاع والزراعة أرأيت إن أكلت عبد أو دار وفي

نسخة دواب، قال: نقول عليه حد المحارب، يقطع يده ورجله من خلاف ما لم يقتل حراً فلا غرم عليه فيما هلك بحرقه إذا قطعت يده ورجله. وإذا قاتل رجل المسلمين في فئة وهو برئ قتلهم حراماً فقتل واحداً ثم ولي حتى أخذ من بعد الوقعة فإنه يقتل بمن قتل ولا يكون كمن قتل على الاستحلال ولا بأس على المسلمين إن يستعينوا بمن أعانهم على عدوهم ولو كانوا من أهل الحرب أو أهل العهد إذا كان لهم قوة والحكم عليهم.

وسئل محمد بن محبوب رحمهما الله وفي نسخة أخرى، وسئل محبوب عن الغزو مع قومنا إلى العدو من المشركين. قال إن المسلمين ليكرهون أن يخرجوا[1] إلى العدو والحكم إلى غيرهم مخافة أن يعطوا عهد فلا يوفي لهم به وكانوا يقولون إذا كان العدو هم الداخلون على المسلمين ليقتلوهم وليأخذوا أموالهم ويسبوا ذراريهم، فللمسلمين أن يقاتلوهم عن أنفسهم وعن الناس مع من كانوا ممن يعينهم عليهم، وعن محمد بن محبوب رحمهما الله عمن كان في بلاد الجور وهي بلدة فدخل قوم يريدون استباحتها ينبغي للرجال أن يقاتل عن حريمه مع راية الفاسقين، قال: إذا كانوا يريدون عامة البلد فللمسلمين أن يدفعوا عن الحريم قلت يدفع بالقتال بالسلاح، قال: نعم. وما أقول أنه فرض والله أعلم إذا كانوا في دار تقية، قلت أرأيت مصراً مثل عمان أهل الجور غالبون عليه فنَزل بهم قوم ظلمة، على المسلمين أن يخرجوا إليهم إلى جرفار أو حيث نزلوا من الأطراف قال حتى يغشوهم في بلادهم وليس لهم أن يخرجوا إليهم مع الفاسقين وأهل الضلال.

١- في (ب): يخافوا أن يعطوا عهداً.

قال غيره:[1] معي: أنه قد قيل بهذا وقبل أن عمان كلها بمنْزلة القرية الواحدة ويجوز فيها الدفاع لأهلها وللمسلم فيها والدفاع فيها من حيث ما كان الدفاع في البلد. والسلطان إذا غلب على قطر منها فقد غلب عليها الأمر كان يمتنع من جور ذلك السلطان إذا غلب على ذلك الموضع ولا يكون الدفع إلا على وجه صحة المحاربة (والدخول على أهل الريبة هو إذا أخبروا أنهم في ريبة وراو علامة ذلك فلهم أن يستأذنوا ثم يدخلوا وإلا فلا. قلت: فإن كان ذلك فتسور الحائط فشهر عليهم صاحب المنْزل السلاح أيكون محارباً؟ قال: لا يحاربونه في منْزله، وإن قصد إليهم بالسلاح، قلت: فإن دخلوا بإذنه ثم شهر السلاح عليهم، قال: إذا قصد إليهم بالسلاح فلهم أن يحاربوه فإن أمكنهم أخذه بدون ذلك فليفعلوا. قلت: فإن شهر عليهم السلاح غير رب المنْزل، قال: فهو مثل رب المنْزل وفي نسخة وعن محمد بن محبوب رحمه الله في رجل واحد خرج عليه رجلان أو ثلاثة أله أن يقاتلهم؟ قال: أن كان يرى أن يطيق قتالهم قاتلهم وامتنع منهم وإن خاف أن يظفروا به ولا يطيقهم فلا يبذل نفسه للقتل)[2].

قال غيره الأولى به بذلها ولا يبخل بها عن جنان الفردوس ونعيم لا يزول إذا كان تائباً من ذنبه متخلصاً من تبايعه ودينه صادقاً في ذلك لربه وأن كان يرى أنه مقتول على كل حال، فليقاتلهم ولو كان غير متخلص والله أعلم بالصواب فتنظر في ذلك.

١- هذه الفقرة لا توجد في (ب).

٢- ما بين القوسين موجود في (ب) قبل قال غيره، تكملة للفقرة السابقة وهو الصواب والله أعلم.

حكم شهادة الزور:

رجع قال محمد بن محبوب رحمه الله أيضاً لو أن رجلاً اغتصبه رجلٌ ما لاً فلم يقدر عليه إلا بشاهدي زور فلا يحل له أن يأكل هذا المال بشهادتيهما ولو حكم له بذلك الحاكم فإن فعل فيرد ذلك المال إلى المحكوم عليه أو إلى ورثته أن كان قد مات.

ومن غيره قال أبو سعيد رحمه الله ويعجبني أن يأخذ ماله إذا كان يعلم أنه له في الأصل فيما لا يشك فيه، وليس إبطاله عندي استعمال الشاهدين بالزور مما يجرم عليه ماله ولكن يؤثمه ذلك في الأمر بشهادة الزور إذ هي باطل فلا يجوز الأمر بالباطل ولا يكون إبطاله بوجه من الوجوه يحرم عليه حلاله.

قال غيره: أخاف على الشاهدين ضمان المال إذا شهدوا بغير علم والله أعلم لأني عرفت في بعض القول أن المشهود عليه بالزور مخير أن يأخذ عوض ماله إذا ظفر به من مال الشاهدين أو من مال المشهود له إذا كان يعلم أنه لا حق له في المال، وإنما أخذه بشهادة الزور، وهو يعلم ذلك. أعني المشهود عليه ولا أعلم اختلافاً في أخذ عوض من ماله من مال المشهود له وإنما الاختلاف في مال الشاهدين فأرجو أنه إنما له أن يأخذ عوض في السريرة والله أعلم. فأنظر في ذلك ولا تأخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب.

حكم الحاكم بدون بينة:

رجـــع ولكـــن إن حكم له الحاكم بذلك و لم يدعه بالبينة وهو يعلم أن ذلـــك المال له، فهو له حلال أن يأخذه ويأكله، ولكن على الحاكم أن يغرم مـــثل ذلـــك المـــال للمحكوم عليه، قلت له: فإن استعان هذا المغصوب على الغاصـــب بقـــوم صـــدقوه على قوله وهم لا يعلمون أن ذلك الرجل غصبه مالـــه هذا فقاتلوه معه حتى استخرجوا من يده هذا المال من بعد أن أخرجوه قـــال: أمـــا على هذه الصفة فيحل له أن يأخذ ماله بهذا إذا وجده بعينه وأما القـــتال فعـــلى هـــؤلاء القصاص للمجروح لما جرحوه وسوأ ذلك كانوا في قـــرية أو في ســـبيل ولو علموا أيضا أن هذا الرجل اغتصب هذا الرجل ماله، وهمـــا في بلـــدة ينالون فيه العدل فلا يحل لهم قتاله على هذا المال، ويرفعون أمـــرهم إلى والي الأمـــر حـــتى ينصفهم، فإن قاتلوه على هذا المال حتى قتلوه أو جـــرحوه فعلـــيهم القود دية أو القصاص، ولو أقر بعد ذلك أنه غصبه هذا المـــال ولكـــن إذا كـــانوا في سبيل ليس في قرية فتوقع رجل على مال رجل فغصـــبه إيـــاه، ومعه قوم فلهم أن يعينوه على من قطع السبيل، فإن قدروا أن يـــأخذوا هذا المال بغير قتال فليأخذوه ولا يقاتلوه، فإن امتنع بالمال ونازعهم علـــيه وفي نســـخة فلـــيقاتلوه، ودمه حلال وليقاتلوه والذي معنا ووجدنا في الآثـــار، إن مـــن كـــان في سفر معه أصحاب فوقع عليهم قوم يقاتلونهم ولا يعـــلم لهـــم عليهم حقاً فله أن يقاتل مع أصحابه ويدفع عنهم بسلاحه وله في ذلـــك الفضـــل، وعـــن أبي عبد الله رحمه الله في رجل يقطع الطريق ويقتل ويســـلب فـــلما ظفر به المسلمون قال استغفر الله، كنت أحسب هذا حلالاً

وكنت على ديانة استحله فليس يقبل هذا منه وقطع الطريق ليس ممن يدان به في شيء من أديان أهل الخلاف.

حكم الخوارج والروافض:

إلا أن الخوارج[1] والروافض إذا كان ممن يعرف أنه يدين باعتراض أهل القبلة وقتلهم وسبا ذراريهم وغنيمة أموالهم فإذا كان مما ينسب إلى ذلك، فامتحنه أحد من المسلمين ووجد نحلته نحلة الخوارج وتاب ورجع لم يعجل عليه، وفي بعض سير المسلمين المعروفة المعمول بها فإذا ظفر المسلمون بعدوهم وأذعنوا لهم حرمت دماءهم إلا من كان منهم قد قتل وأمام الكفر القائد للظالمين الذي دعاهم إلى الكفر وحملهم على المعاصي طائعين ومكرهين فإنه لا يهدر عنهم، وفي نسخة عنه ما كان من معاصي الله وطاعة الشيطان وهو حلال الدم لقتاله المسلمين لم يزغ عن ذلك حتى ظهر عليه مع ما كان من حكمه بالجور في دماء المسلمين وأموالهم و لم يكن منه توبة من قبل أن يقدر عليه وإن كان كل من أقام منهم على المعصية وامتنع وأبا أن يرجع عنها إلى دعوة المسلمين و لم يكن قتل فهو في حكمنا حلال الدم ما لم يتب من ذلك، ويعطى الحق من نفسه ويرجع إلى دعوة المسلمين فهو حلال الدم على الامتناع وذلك إلى أمام المسلمين وعليه إقامة الحكم عليه، وما كان من جور الحاكم على رعيته وعدوانه عليهم فإذا بلغ ذلك ما يستحق به القتل فذلك إلى الأمام ليس إلى الذين أصابهم منه أن ذلك في أهل البغي والفساد والمحاربة وقد بلغنا عن الحسن

١- هذا المصطلح وُجد في الكتب منذ نشأة الدولة الإسلامية وللحق والإنصاف فإن الإباضية ليسوا فرقة من الخوارج، انظر رد عبد الله بن أباض -رحمه الله- على نافع بن الأزرق (الأزارقة). والله أعلم.

ابـــن أبي الحســـن البصري أنه قال: لا تقتلوا الخوارج مع الجبابرة، فليس من أراد الله فأخطـــأ كمـــن أراد الشيطان وفي نسخة فليس من أراد الله فأخطأه كمن أراد الشيطان فأصابه.

أحكام في الجبابرة:

وأمـــا الذيـــن قتلهم بمن قتلوه بتأويل أو بغير تأويل فهم الجبابرة القاتلون العـــلماء بسوء أحكامهم وجورهم وبغيهم على ملتهم وفي نسخة على مثلهم يـــبدون لصوصـــاً محـــاربين ثم يظهرون بدين يزعمون لترك الناس لطاعتهم فيســـتحلون القتل على معصيتهم في طاعة الله، فأولئك حق قتلهم بمن قتلوا في بعـــض آثار المسلمين، قال أما أهل الشرك فيحل قتلهم على كل حال اغتيالاً وتحـــريقاً وتغريقاً وبكل وجه ويمسك الطعام عنهم والشراب حتى يهلكوا وإن كـــان فـــيهم مســـلمون لم يحل ذلك منهم ما لم تجي منْزلة يخاف المسلمون استئصال عسكرهم وهلاكه فإذا خاف المسلمون تلك المنْزلة جاز أن يغرقوهم ويقطعـــون المـــادة ويحبسوا الماء إن قدروا فهلكوا عطشاً من غير أن يقصدوا قصـــد مـــن معهم من المسلمين، فإن هلك في ذلك قوم من المسلمين لهم في الإسلام أولياء كانت الدية على عاقلة القاتلين، وعليهم الكفارة وقيل من قاتل بدينونة فلا قصاص عليه، وإن تاب قبلت توبته ومن أصاب مالا على دينونة ثم قدر عليه بعد ذلك فما وجد في يده فهو لأهله وما اتلف لم يلزمه غرمه.

وقال من قال: فان هلك فلا سبيل لهم على من بقى بعده من ماله وذريته ولا غـــرم علـــيهم إلا أن يجدوا شيئاً بعينه فهو لأهله. وعن جبار نزع رحال

دابة فدفعها إلى بعض أصحابه.

قال أبو عبد الله رحمه الله إن كان الخيار مستحلاً لما أخذ فليس في ماله شيء وإن كان محرماً لذلك فعليه في ماله قيمة هذه الدابة وأن لم يقدر صاحبها على شيء من ماله وقد علم الذي دفعها إليه الجبار أنه غصبها فهو ضامن لها ربها وقيل في الذي معه ثمن الخمر والخنازير ثم تاب فقال بعض برده وقال بعض هو له ورده أحوط، وأما الذي كان لا يستحل غنيمة أموال أهل القبلة ثم تاب فهذا غير ذلك وعليه أن يرده.

إقامة الحدود في البلدان المفتوحة:

وعن أبي عبد الله رحمه الله أن المسلمين إذا ظهروا على بلاد فوجدوا مالا في بيت مال السلطان فهو لهم، ولهم أن يأخذوه إلا أن يكون يعرف شيء بعينه لإنسان بعينه ردوه عليه، وقال إذا حكم المسلمون في البلاد فلهم أن يقيموا الحدود التي كانت بعد مكنهم، وفي نسخة بعد تمكنهم وقبل ذلك إن لم تكن أقيمت وليس لهم أن يقيموا الحدود حتى يستولوا على جميع المصر الذي قاموا بالحق فيه، ولا يقيمون الحدود وهم سايرون، والحدود هي القتل وحد الزنا والقذف وشرب الخمر والسكر والقصاص[1]

١- القصاص: ليس حد وإنما هو من الجنايات. والقصاص: من الاقتصاص بما فيه المماثلة السن بالسن والعين بالعين كما ورد في قوله تعالى: ﴿**وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون**﴾ سورة المائدة آية ٤٥.

فيما دون القتل، قيل له فهل للولاة أن يقيموا الحدود؟ قال: ليس لهم ذلك إلا بإذن الإمام، وسئل عن المسلمين إذا استولوا على مصر هل لهم أن يأخذوا الزكوات من الثمار والماشية والورق، قال: أما الثمار فيأخذون صدقاتهم منها إذا حصدت كان ظهورهم عليها قبل حصادها أو مع حصادها، وأما الماشية والورق فحتى تحول السنة ثم يأخذونها منهم وليس لهم أن يأخذوا منهم قبل ذلك شيئاً إلا من دفع إليه من صدقته قبل ذلك، فله أن يأخذه فأما أن يجبره على أن يعطيه إياها فلا، وقال عقال السنة إنما هو في الماشية والورق وكذلك قال أبو بكر رحمه الله: لو منعوني عقالاً مما أعطوه رسول الله ﷺ لجاهدتهم عليه أو الحق بالله، وفي نسخة حتى الحق بالله وإنما لهم أن يأخذوا زكاة أهل المصر إذا استولوا عليه وجرت فيه أحكامهم، وقيل أن خارجة من أهل العدل خرجت بالبصرة أو بالكوفة، فكرهوا أن يؤدوا إليهم الزكاة، فالعدل فيهم من بعد ما جرى حكمهم في تلك الأرض وحدودها فكرهوا أن يؤدوا إليهم الزكاة أن يجبروهم على الزكاة إذا ظهر العدل وجرى حكم المسلمين عليهم. تم من كتاب أبي جابر.

ومن غيره ومن جواب الشيخ أبي سعيد رحمه الله سألت عن قوم متجاورين هم وفصايل من العرب أو حيا متجاورين أو حارات متفاوتات فشهر من بعض العرب من قبيلة أو فصيلة أنهم يريدون الإغارة على أحد من هؤلاء فتعاقدوا على[1] من حيث ما أغير على أحد منهم من الأحياء أو أهل

١- هنا في العبارة نقص وأعتقد أنها: فتعاقدا على ردهم من حيث... وفي (ب): أنهم حيث ما أغير على أهدافهم

الحـــارات، وأريـــد ظلمهم كانوا جميعاً على من أغار عليهم، قلت هل يجوز ذلـــك أن يحـــاربوا على من أغار على بعضهم وأن كان يجوز ذلك فهل يجوز لهـــم قتال من أغار عليهم وعلى بعضهم وما يجوز للذين أغير عليهم لمن أغار علـــيهم ومـــا يجـــوز للذين أغار المغار عليه في الذي أغار من القتل والقتال والدفـــع، فمـــع أنـــه يجـــوز لهم كلهم على ما وصفت والمغار عليه والمعين والمـــتعاقدين ما وافق الحق من قبل أو قتال أو دفع وما خالف الحق لم يحق لهم ذلـــك، ولـــو يعاقدوا عليه وقلت: وعليهم إن قتلوا قتلاً في بعض الأحياء أو الحـــارات أو اســـتاقوا مالاً، أو سلبوا متاعاً فاتبعهم أهل البادية لعله أراد أهل الـــبلد ليردوا ما أخذوه فحاربوهم وامتنعوا عن رد ما أخذوا للناس قلت: هل للـــتابعين محاربتهم، فمعي أنه قد قيل: إذا فعلوا ذلك بغير حق وكان المال في أيديهـــم قائمـــاً بعيـــنه فلأهـــل المال محاربتهم عليه بعد الحجة وإن بدؤهم بالقـــتال، ولمـــن أعـــانهم ممن علم كعلمهم من الحق عندي إلى أن يصلوا إلى المـــال بعيـــنه وإن كان قد تلف واستهلك فليس لهم محاربتهم عليه فيما قيل لأنـــه قـــد صار في ذمتهم وأما القتيل، فمعي أنه إن كانوا قتلوه فتكا وامتنعوا بمـــا يلزومهم فيه من الحق من سبيل القود بعد الحجة والدعاء إلى ذلك، فمعي أن ذلـــك لأولياء المقتول أن يقتلوا قاتل صاحبهم ولا يبين لي في هذا الموضع محاربـــة لغيرهـــم لأن هـــذا يخـــرج على وجه القود عندي بعد الامتناع من حكـــم العدل وإن حملوا عليهم باطلهم وقاتلوهم على غير حجة فأخاف أن لا يســـعهم ذلـــك في أمر القتل إلا على ما وصفت لك لأنه قد صار حقاً في ذمـــتهم عـــندي، وقلـــت إن كان لهم محاربتهم فاصف لك كيف محاربتهم فيكون بالعدل إذا اثبت المحاربة بعد الدعوة إلى ما به امتنعوا وعليه يحاربون.

الباب العشرون

في

الإمامة

بـاب الإمـــامـــة

رجع. واعلم أن الحدود لا يقيمها إلا الأئمة.وحفظ زياد بن الوضاح[1] عـــن موســـى بـــن عـــلي رحمه الله أنه قال وهو يتكلم في العسكر لا يجهز جـــيش ولا تعقـــد رايـــة ولا يؤمن خائف ولا تقام حدود ولا يحكم حكم مجتمع عليه وفي نسخة عندي أنه أراد غير مجتمع عليه إلا بإمام.

قـــال غيره[2] معـــي أنه قد قيل هذا أقل الحكم في الأمصار التي تملكها الأئمة وتجري عليها أحكامها وأما ما لم يكن ذلك.

ومـــن غيره قال هاشم كل حاكم من أهل القبلة أقام الحدود جاز له؟ قـــال أبـــو سعيد رحمه الله: إذا كان حاكم عدل ثبت حكمه على الرعية أو سلطان يملك الرعية يقوم في الحدود بعدلها ولو كان جائر في غير ذلك.

ومـــن غيره في الإمامة قلت له: ولو عدم العلماء والصالحين ورجا أن يقـــوم بالأمر دون غيره و لم يكن إلا السادة من الملوك ليس أهل المعرفة هل له أن يقـــبل الإمامـــة منهم ويقوم بالأمر، قال: بلى ولو أن قائماً يقوم بالعدل لم

١- زيـــاد بـــن الوضـــاح: وأبـــوه الوضـــاح بـــن عقبة من عقر نزوى وكانا ممن بايعا الإمام الصـــلت بـــن مـــالك وابـــنه الوضـــاح بـــن زيـــاد بن الوضاح بن عقبة من فقهاء زمانه أيضاً. إتحاف الأعيان ٤٢٤/١.

٢- لا يوجد في (ب) هذه الفقرة.

يكـــن علـــيه في ذلك شيء وكان في ذلك مثاباً. قلت: فهل يقيم هذا الإمام الحـــدود؟ قال: نعم لأن على الجماعة من أهل القوة أن يقوموا بالأمر ويكونوا هم السلطان ويكون عليهم القيام بالحدود.

ومـــن غـــيره ولو أن خارجا خرج رجل، فرد بنفسه وبذل نفسه لله وأنكـــر المـــنكر كان له أن يجبر أهل المعاصي على الرجوع إلى الحق جميع من عصي الله بقول أو عمل يقاتلهم على ذلك[1].

١- الأمـــر بالمعـــروف والـــنهي عـــن المـــنكر واجـــب وعـــلى قـــدر الاســـتطاعة كمـــا ورد في الحديـــث «مـــن رأى مـــنكم مـــنكراً فلـــيغيره بـــيده فـــإن لم يســـتطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه».

رجع والإمامة فريضة والنظر فيما قيل إلى الأمام العدل عبادة، ومن ترك معونة إمام العدل على الحق وهو يمكنه ذلك فمنْزلته مع المسلمين خسيسة وقيل لما خرج طلحة والزبير إلى مكة قام على بن أبي طالب في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال يا أيها الناس أن أحق عباد الله بهذا الأمر أقواهم عليه واتقاهم لله فيه ولا يحل ذلك إلا برضى من المهاجرين والأنصار فإذا رضوا لم يكن لهم الخيار بعد الرضى فإن شغب شاغب استتيب فإن أبا قوتل حتى يفيء إلى أمر الله ولعمري لئن كانت الإمارة لا تكون إلا حتى يحضروها جميع المسلمين ما إلى ذلك من سبيل ولكن أهلها يحكمون بها على من غاب عنهم ثم ليس للشاهدين أن يرجع ولا للغايب أن يختار إلا وأني مقاتل رجلين رجل ادعى ما ليس له ورجع منع ما قبله القول ثم العمل والصبر ويستحب كثرة اجتماع المسلمين وأهل العلم والرأي في عقد الإمامة للإمام وأقل ما يثبت به العقد رجلان من أهل العلم والفضل والرأي، وفي كتب موسى بن على رحمه الله أن يعقد الإمامة رجلان من فضلائهم وعلماءهم بعقد الإمامةِ ومن يصلح قالوا وكيف وضعتم الرجلين دون الجماعة ومن أين جاز عقدهما على من غاب عنهما ونحن لا نرى هذا إلا استترا قلنا أن الاسترار إذا وضعت في غير موضعها وعند غير أهلها، فأما إذا وضعت عند من يصلح لها فلا يحل لأحد أن يرد مكانه الذي هو به من دون استحقاقها وجاز عقد الاثنين دون غيرهما لأنهما حجة وهما أدنى من يقطع العذر، وإن اجتمعوا جميعاً فذلك أفضل وإنما سألتم عن أدنى من يجب به العقدة فأخبرناكم أفرأيتم إن كان الذي

يقيم ذلك يدعوا إلى ما أفضل منه، فكيف يكون حال الجهاد والذي دعا إليه أفضل، قلنا أن الذي دعا إليه بعد العقد من تولية الفاضل ليس بأفضل، لأنه قد وجب العقد لأهله وفي موضع من مواضعه وإنما يدعوا إلى نقض العهد بعد توكيده، وإن كان الذي دعا إليه أفضل قالوا بالوفاء بالعهد ودفع الأمر عند بعض أهله ومن يصلح له أفضل والزم، قالوا: فقد أجاز الله للمسلمين أن يتعمدوا غير الفضل وهم يعرفون الفضل فتركوه لغيره قلنا: أما ترك الفضل، فلا ولكن قد أجاز الله للمسلمين أن يأخذوا بفضل وإن كان غيره أفضل منه وهم يعلمون أن الذي تركوا أفضل إذا كانوا لا يصبرون في تركه إلا إلى الأفضل وخير، ولا يصبرون إلى تقصير إلا أن يكونوا حين يتركون ملتمسون وفي نسخة يتركونه يلتمسون الضرار ويحادون الله[1] فأما إذا كان منهم اقتصار وفضل فقد أجاز الله ذلك لهم.

وفي جواب من محمد بن محبوب رحمهما الله سألت عن المسلمين إذا اختلفوا فعقد كل فريق منهم الإمام فقال: إن اختلفوا في بلدين فالذين عقدوا من علماء المسلمين لمن رأوه موضعاً في مواضع الأئمة فهو أولى بالإمامة، فإن كان اختلافهم في البلد الذي تكون فيه الإمامة فالذي قدامه أهل الدين والفقه والورع أولى بالإمامة، فإن استوى المقدمون في الفقه والدين والورع كان أفضل المؤمنين فقهاً وديناً وورعاً وأرجى بهم للقوة في عز الدولة، وفي نسخة الدعوة وهيبة العدو وأحق بالإمامة فإن استوى المؤمنون في الفقه والدين والورع فأرجأهم للقوة في عز الدولة وفي نسخة

١- في (ب): وأما.

الدعـــوة وأهـــلها ومناصـــبة العدو، فإن استووا في جميع ذلك فالذي عقد له الإمامـــة قـــبل صـــاحبه هو أولى من المؤخر وقبل يستحب أن يكون الإمام شـــارياً، وأن لم يكـــن عقد له الشراء قبل الإمامة وفي نسخة الولاية، ولا يلي قطـــع الشـــراء الإشاري قد قطع الشراء يبايعه على الشرى ثم يبايعه المسلمون عـــلى الإمامـــة وبلغـــنا أن المهنا بن جيفر كان شارياً فبايعه موسى رحمه الله عـــلى الإمامـــة على طاعة الله وطاعة رسول الله والأمر بالمعروف والنهي عن المـــنكر وهـــذا مـــا يكتفى به في العقد، وإن زاد أكثر من ذلك[1] بالتأكيد والشـــروط وشرح معاني المسلمين وما يلزمهم وفي نسخة يلزمه لله فلا بأس، وأمـــا القول في بيعة الشرى فإنه بلغنا عن بعض من كان يبايع الشراة للأئمة عـــلى الشـــرى يقول للذي شرى أنا أبايعك على طاعة الله والشراء في سبيل الله للإمـــام فـــلان بـــن فلان وعليك وفي نسخته ما[2] عليه ما على الشراة الصـــادقين. وعـــن محمـــد بـــن محبوب رحمهما الله قال أن لم يقطع الإمام الشراء قبل أن يبايع له على الإمامة فذلك جائز، ويكون مدافعاً وكذلك أئمة أهـــل حضرموت لا يقطعون الشراء وإنما هم مدافعون وعن الشاري والإمام يســـعه التقية قال أما الإمام فلا يسعه التقية على حال وأما الشاري فأخاف أن لا يســـعه إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة قلت ففي غير دعوة المسلمين قال يســـعهم كـــلهم التقـــية إلا الإمام ولابد أن ينكروا بقلوبهم وألسنتهم المنكر وأقل ذلك بالقلب.

١- في (ب): في التأكيد، و(أ): أصح.

٢- في(ب): وعليه ما على الشراة وهنا أصح.

قال:[1] لا نعلم أن أحد من فقهاء المسلمين من لدن أبي بكر الصديق رضوان الله عليه إلى عزان بن الصقر رحمه الله إن الإمام الشاري تسعة التقية بل قولهم وفعلهم يدل على ذلك أنه لا تسعه التقية، ولا يجوز له الفرار من الزحف وإن القليل منهم كان يلقى الكثير من الظالمين يتعرضون للشهادة ووجدنا في بعض الكتب وأخبرنا بعض العلماء عن الوليد بن عبادة بن الصامت[2] عن أبيه وكان من خيار الأنصار قال بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمكروه، وعلى أن[3] يقول الحق وعلى أن لا يخاف في الله لومة لائم، وقد بايع رسول الله ﷺ القوم يومئذ، وهم في قلة وذلة فأبى الله أن يقبل من القوم إلا الصدق في العسر واليسر والبسط والمكروه، وعلى أن يقوموا معه ويقولون بالحق لقريب الناس ولبعيدهم ولا يخافون في الله لومة لائم، وكذلك ما باع نفسه لله طائعاً غير مستكره فقد وجبت عليه الشروط التي أخذ بها النبي ﷺ على أصحابه ويوجد أن زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة الأنصاري[4]

١- في (ب): قال غيره. وهو الأصح.

٢- الوليد بن عبادة بن الصامت: ابن الصحابي الجليل عبادة بن الصامت سكن في فلسطين وتوفي فيها ودفن في بيت المقدس. وعمره ٧٢ سنة وله قصة طويلة مع معاوية بن أبي سفيان على أثرها قال ما ذكره الكتاب من أننا بايعنا رسول الله ﷺ ... انظر سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٢/٥-١١.

٣- في(ب): على أن نقوم ونقول بالحق.

٤- هؤلاء الثلاثة رضوان الله عليهم هم شهداء مؤتة التي وقعت في الأردن من بلاد الشام في جماد الأولى من السنة الثامنة هجرية. انظر سيرة ابن هشام الجز ء الثاني وقصة غزوة مؤتة وما قاله عبد الله بن رواحة من الشعر في حث نفسه على الجهاد والاستشهاذ.

لمـــا بعثهم رسول الله ﷺ لحرب هرقل ملك الروم قاتلوا عدوهم فازّيلوا منهم وهـــرب بقيـــتهم وهرب إلى قيصر فجيش إليهم جيشاً عظيماً فلما أبصروهم خافوا على أنفسهم وطلبوا أن يكتبوا إلى النبي ﷺ ليمدهم بالرجال فقال زيد بـــن حارثة أميرهم، يا معشر[1] المسلمين أما لم نكن نقاتل مع رسول الله ﷺ بكـــثرة ولا بقلة وإنما هي إحدى الحسنيين أما شهادة يكرمنا الله بها وأما نظفر بعدونـــا فقـــاتلوهم حتى قتل زيد بن حارثة وصاحبيه وقيل أن النبي ﷺ كان يدعهم عند خروجهم واحداً واحداً فقال بعض الناس لعبد الله بن رواحة ردك الله سالماً فالتفت إليه وهو يقول شعره:

لكنَّني أســـأل الرحمن مغفرة ... وضربة ذات فـــرع تقذف الزبد

أو طعنة بيدي حران مجهزة ... بحربة تنفذ الأحشـــاء و الكبد

حتى يقال إذا مروا على جدثي ... أرشـــده الله من غاز و قد رشد

وقال أيضاً:

يا نفـــس إلا تقتلـــي تمـــوتي ... هذا حمـــام الموت قـــد صليتِ

ومـــا تمنيت فقـــد أعطيـــت ... إن تفعل فعلهـــما هُديـــتِ

وقال أيضاً:

أقســـمت يـــا نفس لتنْزلنّـــه ... لتنـــزلـــنّ أو لتـــكرهنّـــه

إن أجلب الناس و شـــد الرنة ... مالي أراك تكرهيـــن الجنة

قد طال ما قد كنت مطمئنة ... هل أنت إلا نطفة في شـــنة[2]

١- في (ب): يا معاشر المسلمين.

٢- انظر سيرة ابن هشام ٣٧٩/٢ غزوة مؤتة.

يعنى صاحبيه زيد وجعفر وقال كعب بن مالك يرثيهم:

صيروا الموت إلا له نفوسهم حذر الردى وحفيظة أن يتكلموا

يوجد أن النبي ﷺ لما أخذوا في المحاربة قال أن الشيطان عرض لزيد فمناه الدنيا ورغّبه فيها وخوفه الموت، فاستقبل الموت القوم بنحره حتى قتل ثم أخذ جعفر وعرض له الشيطان ومناه الدنيا ورغبه فيها وخوفه الموت ورهبه فتذكر ساعة ثم استقبل القوم بنحره حتى قتل ثم أخذ اللواء عبد الله ابن رواحة فعرض له الشيطان مثل ما عرض لصاحبيه فلوا اعتقه ثم استقبل القوم بنحره حتى قتل، ويوجد أن النبي ﷺ جلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن إخوانكم لقوا جمعا من الروم قاتل زيد بن حارثة حتى قتل رحمه الله ورأيته في الجنة، ورأيت جفعر بن أبي طالب مطرقاً بالدم له جناحان يطير بهما في الجنة، ورأيت عبد الله بن رواحة فيه أعارض حتى مما صنع حين جبن عن الموت ويوجد أن النبأ لما جاء إلى النبي ﷺ قتل جعفر وأصحابه فقال اللهم اغفر له ثلاث مرات، اللهم اغفر لزيد ثلاث مرات، اللهم اغفر لابن رواحة مرة وأرجو أني عرفت أن النبي ﷺ كان يخبر أصحابه بقتلهم فقال لهم زيد بن حارثة ودخل الجنة، وقتل عبد الله بن رواحة ثم سكت ساعة ثم قال دخل الجنة، فسألوه أصحابه عن سكوته فقال لهم حبس عن الجنة بقدر ما حبس عن القتال. وهذا مختصر ما وجدت وعرفت فانظر في ذلك، ويوجد أن زيداً لما لقوا العدو وأخذ اللواء ثم صاح بعبد الله بن رواحة وأصحابه أينما كنتم عاهدتم الله عليه قد جاء مصداقاً ذلك فاصدقوا الله بصدقكم، واجتمعوا حوله يحفون به يبكون كأنهم إبل

نزع من تحتها أولادها ثم تقدموا أمامه حتى شدخوا أجمعين.

أهمية الصحبة:

ومن غيره وعن رجلين خرجا في سفر ثم لقيهم قوم اشهروا عليهم السلاح، وأراد الرجلان قتالهم فقالوا لأحدهما: ليس بيننا وبينك طلب ولا نريدك بسوء وإنما نريد هذا الرجل، فعلى ما وصفت فإذا كان يقدر على أن ينصره لم يسعه أن يدعه ولا يخذله ويقاتل معه ويجاهد مما قدر ولا يقبل قولهم، وإن كان لا يقدر على أن يمنعه وينصره وكان القوم أكثر من أربعة، فإن نصره كان أفضل له، وإن لم يقدر وتركه وسعه ذلك إن شاء الله، ولا ينبغي له أن يدعه ولا يسيء في الله الظن لان الله يقول: ﴿**ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز**﴾[1] فليقاتل مع صاحبه حتى ينتهيا[2] جميعاً وذلك بعد أن يدعوهم إلى حكم المسلمين، ويقول ما وجب لكم على هذا الرجل من حق فلكم رأي المسلمين فإذا أبوا وامتنعوا فليجاهد مع صاحبه حتى يقتلا أو يغلب فسيؤتيه الله أجراً عظيماً إلا أن يكون هذا قد علم أن هذا قد قتل لهم من يلوذ بهم ويجب عليهم لعله أراد عليه القود في ذلك فيأمر هم بتقوى الله ولا يقاتلهم معه والله أعلم بالصواب.

١- سورة الحج آية ٤٠.

٢- في (ب): حتى يذهبا أو يسلما جميعاً وذلك من بعد.

الخصال الست:

ويوجد عن أبي ذر الغفاري[1] قال أوصاني رسول الله ﷺ بست خصال النظر إلى من هو دوني ولا أنظر إلى من هو فوقي وأوصاني بحب المساكين والدنو منهم، وأوصاني أن أصل رحمي وإن أدبر عني، وأوصاني أن أقول الحق ولو كان مرّاً وأوصاني أن لا أخاف في الله لومة لائم، وأوصاني أن أكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[2].

قال غيره وعن عبد الرحمن[3] قال من أُلبس نعمة فليكثر من الحمد ومن أصابه الهّم فليكثر من الاستغفار ومن أبطأ عليه الرزق فليكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١- أبو ذر الغفاري: هو جندب بن جنادة الغفاري وقيل جندب بن سكن أحد السابقين الأولين من نجباء أصحاب محمد ﷺ وكان يفتي في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، روى عنه الخلق الكثير. وكان رأساً في الزهد والصدق والعلم والعمل، قوالاً بالحق لا تأخذ في الله لومة لائم، على حدة فيه. أسلم والدعوة سرية وعذب في مكة وما عبد الأوثان في الجاهلة، وكان حامل راية غفار في غزوة حنين. قال فيه النبي ﷺ: «رحم الله أبا ذر يمشي وحده، ويموت وحده ويبعث وحده»، توفي رضي الله عنه بالربذة من بلاد الشام وصلى عليه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. انظر سير أعلام النبلاء ٢/٤٦ - ٧٨ رقم ١٠.

٢- الحديث صحيح ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢/٥٨ قال: الحديث في مسند أحمد ٥/١٧٣، ٥/١٥٩ من طريق عفان عن سلام عن محمد بن واسع عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر.

٣- هذه الفقرة غير موجودة في (ب).

ومن بعض السير ألم تعلموا أن أولياء علي اعتدوا عنه في تحكيم الحكمين بالخشية على المسلمين فلم يعذروه المسلمون في ذلك فقد كان إذا يتبع بعضه ببعض فيحكم الحكمين خشية أن يظهر معاوية فيذهب الإسلام كله ويسلمون المسلمون له ذلك وكذلك يولي معاوية على الشام ويتركه وإياها خشية أن يغلبه على العراق ويعذر بذلك.

ولا عذر المسلمون عمر بن عبد العزيز بكتمانه البراءة من الجبابرة إذا كان إماماً وقد كان سلطانه للمسلمين ولو أظهر ذلك ما أمنوا عليه وقد اعتذر بذلك فلم يقبلوا منه، لأن الإمام لا يسعه التقية، أرأيتم لو أن ملك الروم ظهر سلطانه فخشي أهل الإسلام أن يغلبهم على أرضهم فصالحوه على نصف أرض الإسلام أن يتخذ بها ملكه يحكم فيها بحكمه خشية أن يغلبهم على أرض الإسلام كلها لكان ذلك واسعاً لهم، أرأيتم لو أنهم خشيوا منه أن يهدم الكعبة فصالحوه على أن يحرق مسجد المدينة وقبر النبي ﷺ كان بهذا واسعاً لهم أن يفدوا أحد المسجدين بالآخر خشية عليهما[1]، ومن كتاب معرفة أهل الاختلاف من أهل القبلة والرد عليهم وأما الزيدية[2]

١- أرى والله أعلم أن هذا الأمر خطير. ويقول العلماء إذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما ضرراً وأي ضرر فوق إحراق قبر النبي ﷺ.

٢- الزيدية: نسبة إلى زيد بن علي زين العابدين وهي إحدى فرق الشيعة المعتدلة لا تكفر أحداً من الأمة ويقولوا بإمامة المفضول مع وجود الفاضل ولا تتكلم في أبي بكر وعمر ولا عثمان ولا علي لها مواقف من هشام بن عبد الملك وخرج عليه وكان معه القراء والأشراف، ثم انهزم عنه الأصحاب وقاتل حتى قتل رحمه الله. انظر تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد للإمام أبو زهرة ١/٤٧.

فـإنهم يوافقـون المسلمين إلا في ولايتهم لعلي وعذرهم إياه على سفك دماء المسـلمين، ومـن الحجة عليهم في ولايتهم إياه وعذرهم له على سفك دماء المسـلمين، أن يقال لهم: أخبرونا حيث كان علي يقاتل معاوية ومن معه من أهـل الشـام أكان قتاله إياهم على يقين أنهم بغاة أم شك فإن قال قد كان شـاكاً في قتالهم فقد وصفوه بصفة أقبح مما كانوا عذروه عليه لأن من سفك الدمـاء وقـتل على شك فهذا أعظم شنعة وحزنا عند الله وحقيق من سفك الدمـاء عـلى الشـك أن يخلع ويبرى منه، وإن قالوا بل كان على يقين من قـتالهم أنهـم بغـاة فقد ضل بتركه كتاب الله في أهل البغي حيث يقول الله تعـالى: ﴿**فقـاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله**﴾[1] ، فإن قالوا إنما فزع إلى الحكومـة مخافـة عـلى المسـلمين أن يبـيدوا قتلا قيل لهم أن الله أعلم بعواقـب الأمور من علي وقد أمر بقتال أهل البغي حتى يفيئوا إلى أمر الله لم يجعـل لهـم في ذلـك مـدة فلو علم أن للمسلمين في ذلك عذر على ترك قـتالهم لاستثنى[2] كما استثنى فيما أحل من البهائم والصيد ثم قال: ﴿**إلا ما يتـلى علـيكم**﴾ وقـال: ﴿**وربائبكم**[3] **اللاتي في حجوركم من نسائكم الـلاتي دخلـتم بهـن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم**﴾[4] وقد عـلم أهل الغفران أن علياً لم يزل مخطئاً مذ حكّم عمرو بن العاص وقد كان

١- سـورة الحجـرات قـال تعـالى: ﴿**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله**﴾ آية ٩.

٢- في (ب): لا سيما كما استثنى مما أحل.

٣- ربائبكم: بنات الزوجات في كفالة الأزواج.

٤- سورة النساء آية ٢٣.

عمـــرو حريصـــاً على سفك دمه دائناً بقتله ثم لم يتب، ولم يرجع عن ذلك حـــتى جعلـــه حكماً فهذا وأشباهه من الحجة عليهم. وقالت للشكاك أن لا يقـــاتل أهـــل القبلة، وقالوا: كنّ عبد الله المقتول واحتجوا في ذلك بقول الله تعـــالى على ابن آدم حيث يقول لأخيه ﴿**لئن بسطت إلى يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك**﴾[1] فإنما كان هذا من ابن آدم إذا لم تترك فرائض في الجهـــاد ولا في قـــتال أهل البغي فلما أنزل الله الحكم والفرائض في قتال أهـــل الـــبغي وغيرهم لم يكن لأحد اختيار على الله تعالى فيما أمر به، ومن احـــتجاج أهل النهروان على علي فقالوا لهم: إذا أجزتم لعلي التقية فما الذي يقوم به الأمام بعد ذلك من العدل.

ومـــن ســـيرة منير بن النير[2] رحمه الله في صفة خوارج المسلمين يعني إنما خـــرجوا في ســـبيل الله وابتغاء مرضاته لا يريدون شيئاً من أعراض الدنيا ولا يخـــافون في الله لومـــة لائـــم ولا يخشـــون الدوائـــر ولا يهتمون للعواقب ووجـــدت في بعـــض الكتب، ومن أراد الجنة لا شك فيها فلا يخاف في الله لومة لائم.

١- سورة المائدة آية ٢٨.

٢- مـــنير بـــن الـــنير: بـــن عـــبد الملـــك بـــن سار بن وهب بن عبيد بن صلت بن يحيى بن مـــالك بـــن حفرصـــي الـــريامي الجعـــلاني مـــن بـــني رياح ولد مهرة بن حيدان، أحد العـــلماء الأربعـــة الـــذي حملـــوا العـــلم مـــن البصـــرة إلى عمان عمّر طويلاً حتى سقط حاجـــباه وضـــاعت رجـــلاه وبقـــي لا ينـــتفع إلا بـــرأيه وقتل في الوقعة التي جرت بدما من الباطنة. انظر كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ص ٢٧٢ رقم ٤٦٤.

ومـــن غيره وقال عليه السلام للفضل بن عباس[1]: لا تشرك بالله شيئاً[2] وإن قتلـــت وحرّقـــت، ولا تترك الصلاة متعمداً فإنه من تركها متعمداً فقد برئـــت مـــنه ذمة الله، وأطع والديك[3] وإن أمراك أن تخرج من كل شيء هو لـــك فأخرج، ولا تشرب الخمر فإنها مفتاح كل شر ولا تنازع الأمر أهله ولا تفـــر من الزحف وإن أصاب الناس موت وأنت معهم فأقم فيهم. وسألت أبا جعفـــر عـــن قـــول الله تعـــالى: ﴿**إن الله اشـــترى مـــن المؤمنين أنفسهم وأموالهـــم**﴾[4] أهـــي على كل مؤمن، قال: قال[5] كان ذلك في الهجرة على كـــل مؤمـــن كان لا يلحقه حتى يلحق بالنبي ﷺ في الهجرة لأن الدور كلها كانت دور شرك وأما اليوم فلا إلا من فرض الجهاد على نفسه، ووجدت أن أهـــل النهروان لما أرادوا الخروج اجتمعوا في منزل زيد بن الحصن، فحمد الله زيـــد وأثـــنى عليه وصلى على النبي ﷺ ثم قال: أما بعد فإن الله أخذ عهودنا

١- الفضـــل بـــن عـــباس بـــن عـــبد المطلـــب بـــن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ابن عـــم رســـول الله ﷺ ويكـــنى أبـــا محمـــد وأبـــا عـــبد الله، وكان أسن ولد العباس وأمه أم الفضـــل لـــبابة بنـــت الحـــارث بـــن حـــزن الهلالـــية أخت ميمونة بنت الحارث زوج الـــنبي ﷺ. غـــزا مـــع رســـول الله ﷺ مكـــة وحنيـــناً وكـــان فـــيمن غسل النبي ﷺ. تـــوفي في طـــاعون عمـــواس ســـنة ١٨هـــ في خلافـــة عمر بن الخطاب، لم يترك ولداً إلا أم كلـــثوم تـــزوجها الحســـن بـــن عـــلي ثم فارقهـــا، فـــتزوجها أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. انظر سير أعلام النبلاء ٣/٤٤٤ رقم ٨٦.

٢- في (ب): ولو قتلت وحرقت.

٣- في (ب): أبويك.

٤- سورة التوبة آية ١١١.

٥- في(ب): بدل: قال قال: فإن ترك ذلك في الهجرة على كل مؤمن...

الله. وكان المرداس مقتصداً مرضيا وأن أصحابه اجتمعوا إليه فقالوا أن الله افترض على عباده الجهاد والتعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن الحق قد أدبر وذهب بحذافيره وإن الجود قد أقبل وضرب بجرانه، والجران الصدر فما عذر حملة القران وعمال الله في الأرض لا يتوبون من أعمالهم فيحيون ويحيون سنة نبيهم وقد أخذ الله ميثاقهم ليبيننه للناس ولا يكتمونه فلما لم يفعلوا ذلك عيرهم الله فقال: ﴿**فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلاً فبئس ما يشترون**﴾[1] فلقوا عدوهم وهم أربعون رجل وكان عدوهم ألفا رجل ويوجد ألفا فارس فهزمهم أبو بلال، وكتب أبو بلال إلى القعدة أما بعد فإنا لقينا قوماً فهزم الله كثرتهم بقلتنا، وكنا نحن الفئة القليلة فغلبنا الفئة الكثيرة بإذن الله والله مع الصابرين إلا وأني قاطع البحر وخارج على عمان فأتى مكة فاقم فيها إقامة سهم بن غالب[2] وادعوهم إلى ما دعاهم إليه فمن أراد أن يلحق بنا فليوافينا إلى مكة فوجه إليهم عبيد الله بن زياد عباد بن أخضر في ثلاثة آلاف فارس ويوجد في موضع آخر في أربعة آلاف فارس فبينما أبو بلال وأصحابه بعد العصر إذ هم بالرايات قد رفعت وأعلام البيض تتلالا وكتائب عباد وأصحابه وكان حريث بن جهم من أحسن الناس صوتاً بالقرآن فنادى أصحابه وقرئ فوقفوا ثم رجع صوته فهذه أبواب الجنة قد فتحت لكم من

= فترة ازدياد القمع لهم، سجنه الحجاج ثم نفاه إلى عُمان. توفي سنة ٩٣ أو سنة ٩٦هـ. انظر كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ص ٢٩٨ رقم ٤٧٧.

١- سورة آل عمران آية ١٨٧.

٢- سهم بن غالب: لم أعثر له على ترجمة.

ومواثيقنا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى الجهاد في سبيل الله وقال الله لنبيه داود: ﴿**ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب**﴾[1].

وقال: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**﴾ و﴿**الظالمون**﴾ و﴿**الفاسقون**﴾[2] فاشهد أن أهل دعوتنا من أهل ملتنا قد اتبعوا الهوى وحاروا في القول والعمل وتركوا حكم الكتاب وإن جهادهم حق على المؤمنين، وأقسم بالذي تعني الوجوه له وتخشع له الأبصار ولو لم أجد مساعداً على تغيير الجور وقتال الفاسقين أحداً مساعداً على قتالهم لقاتلهم فرداً حتى ألقى ربى فيرى أني قد غيرت جورهم إرادة مرضاة الله بيدي وبلساني وبالله استعين وأنا استغفر الله لي ولكم.

خروج سيد المسلمين المرداس بن حدير التميمي رحمه الله: وبلغنا أن هؤلاء كانوا يخرجون بأمر إمامهم في دينهم جابر بن زيد العماني[3] رحمه الله ويحبون سيرته عن الحرب لئلا تموت دعوتهم وليكون رداً لهم رحمهم

١- سورة ص آية ٢٦.

٢- سورة المائدة (الكافرون) آية ٤٤، (الظالمون) آية ٤٥، (الفاسقون) آية ٤٧ .

٣- جابر بن زيد العُماني: هو تابعي جليل هو أبو الشعثاء جابر بن زيد الجوفي البصري اليحمدي الأزدي المولود سنة ١٨هـ في حياة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انتقل إلى البصرة وسكن بدرب الجوف. روى عن مجموعة من الصحابة من أشهرهم عائشة وابن عباس رضي الله عنهما. اشتهر بالعلم والفقه، ويذكر أن له مؤلفاً في الفقه والحديث اسمه الديوان وله كتاب جوابات جابر بن زيد. كان له علاقة مع أبي الحسن البصري، و تزعم العمل السري لجماعات القعدة في =

واديكم[1] قرأ ﴿ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً﴾[2] وجعل لا يدع أية فيها ذكر القتال إلا حرض المسلمين[3] بها ولم يكن خروجهم لفريضة لزمتهم لأنهم كانوا قليلاً في خلق كثير، وإنما خرجوا بائعين أنفسهم غضباً لله واحتساباً لرجاء الثواب يوم القيامة، ولولا قتال أهل النهروان وأهل النخيلة والمرادس وأصحابه لطفى الإسلام ولكن الله تبارك وتعالى لا يجمع أمة محمد على ضلال فهداهم الله لنا الخلائق ويهدي بهم فاحيوا سنن الإسلام لموتهم حتى صرعوا عقرا وماتوا نحراً على إحياء دين الله وسنة رسول الله ﷺ وغفر لهم ورحمهم، وقال ابن[4] في مقتل المرداس رحمه الله، ثم بعثوا لهم فحشدوا ما كان من جميعهم فجردوا للشاريين أربعة ألوف على خيول قطاف فوجدنا أنه فيمن قاتلهم رجلاً خلاسي فيما بلغنا فأصيب جريحاً بين القتلى وأنه يقول رأى تلك الليلة سلما وضع من السمّاء إلى الأرض فصعد أبو بلال وأصحابه، وطلب الخلاسي الصعود فضرب وجهه ورفع السلم فيبرى هو من دين قومه وتولى أبا بلال وأصحابه ثم خرج يدعوا إلى سبيلهم فقاتل أصحاب بن زياد حتى قتل، قال أبو المؤثر: ذكر لي محمد بن محبوب أنه أخذ يطلع فلطمه اللاطم، فقال لست من القوم تطلب الصعود معهم فضرب وجهه ورفع السلم وخرج

١- في (ب): من ورائكم ثم قرأ.

٢- سورة الأحزاب آية ٢٢.

٣- في (ب): إلا حرض المؤمنين.

٤- بياض في (أ،ب): لا يعرف من هو.

قريب المرخاف رحمهم الله فلم يدعهم أهل البصرة يخرجان من القرية حتى قتلوهما ومن شاء الله معهما، قبل أن يخرجوا من البصرة فلو كانت خوراج المسلمين تخرج جملة لكان فيهم بأس شديد ولكن يخرجوا تتراً للسابق في علم الله ويوجد أن عبد الله بن يحيى طالب الحق[1] رحمه الله قال لأصحابه لا يحل لنا المقام على ما نرى من الجور وما يسعنا دون تغيره.

ومن سيرة منير بن النير رحمه الله وبلغنا عن مرداس من أديه لما أراد الخروج كان ينتخب أعلام المسلمين وتقاهم ويشترط عليهم لله وللدين ولأهل الدين على الخروج في سبيل الله أنك تخرج جهاداً في سبيل الله وابتغاء مرضاته لا تريد شيئاً من أعراض الدنيا ولا لك إليها رجعه، أنت الزاهد في الدنيا المبغض لها الراغب في الآخرة الجاهد في طلبها الخارج إلى القتل لا غيره، فأعلم بأنك مقتول وأنك لا رجعة لك إلى الدنيا وانك ماض أمامكما لا تنثني عن الحق حتى تلقى، فإن كنت على بهذه الحال فارجع إلى ما وراءك فاقض من الدنيا حاجتك ولبانتك واقض دينك

١- عبد الله بن يحيى طالب الحق: هو عبد الله بن يحيى الكندي الحضرمي الملقب بطالب الحق التقى بأبي حمزة المختار بن عوف الأزدي في موسم الحج عام ١٢٨هـ وثار ضد الأمويين عام ١٢٩هـ ثم احتل صنعاء ووجه حملة إلى مكة للاستيلاء عليها على أن تواصل الحملة السير إلى الشام، فسقطت مكة دون قتال وتلتها المدينة بعد معركة قديد عام ١٣٠هـ ثم استردها الأمويون، وقتل بمعركة جنوب مكة في مواجهة مع الجيش الأموي بقيادة عبد الملك بن عطية السعدي. وتشكل حركته قيام أول إمامة ظهور للإباضية بجزيرة العرب. انظر كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. ص ٢٩٩ رقم ٤٧٧.

واشتري نفسك وجدّ في أمرك بالفراغ وودع أهلك وأعلمهم أنه لا رجعة لك إليهم، فإذا فرغت بايعتك فما سمعنا قوم قلوا في كثرة الناس أو في بيعة ولا أمضي مقدماً ولا أظهر دينا إلا أوضح عذراً ولا أفشى عدلاً ولا أكرم صبراً منهم حتى مضوا لسبيلهم رحمهم الله وغفر لنا ولهم وجزاهم عن الإسلام وأهله خيراً.

وهذا فصل من سيرة أبي عبد الله إلى إمام حضرموت فأنت أيها الإمـــام قد بلغك أن عمر بن الخطاب رحمه الله كان يقول لوضاع جمل على شـــاطئ الفـــرات لخفت أن أحاسب به، وأنت كنت تروم الخروج إلى اليمن لإظهـــار العـــدل وإخماد الجور ولنشر المعروف ووضعه في مواضعه، ثم كتبت إلي تســـتثيرني في ذلـــك وكتبت إليك إذا كنت تخاف أن يخلفك السباع في رعيتك التي خرجت من عندها فلا أرى لك أن تضيع هذه الرعية وتمكن منها الذئـــاب والسباع لحفظك لغيرها فتركت رعيتك محقورة مقهورة منحورة فإن قلت وقال من خذلك: أن الرعية هي التي أحدثت ونكثت فذلك فعل الرجال فما جرم الأرامل والأطفال الذي أنت خليفة الأيامى ووالد اليتامى فأصبحت وأمســـت الأرامل وذات الخدور قد هتكت عنها الستور، وأنتم في الدور وفي الحـــبور وقـــد أخـــرجن من الصباصبي وحسرت عن النواصي واستذلهن كل عاصـــي وأنت عنهن آن قاصي وهن يبكين بغيرة وأنتم يا معاشرة الإخوان في نصـــره وعـــيونهن ســـاجمة وكروبهن متلاحمة ومنازلك سالمة ونفسك ناعمة، والباكيات لهن باكية، ونصرتك عنهم عارفة وقد شقت منهن الجيوب وأبدت الأبكـــار مـــن الغـــيوب ولم تصل أنت دونهن في ذات الله الحروب ولم تنقذ المســـلوب ولم تجـــبر بنصـــرك المكروب واليتيم مهزول وتراثه مأكول والتقي مشـــئوم والفقـــير محـــروم والديـــن مـــرذول والمظلـــوم مقتول ولقد ظهر الكســـود وانتشرت الذئاب والأسود، وخاف الركع السجود وعطلت العهود والحـــدود ووجب النصر للرحيم الودود، ولما يرجون من الوعيد ويخافون من الموعـــود فـــلا ترخصوا لأنفسكم في القعود، ولا ترضوا عنها بالسمود، ولا

بالـــرقود، ولا تكونـــوا حزب الشيطان وجنوده أطوع لإمامهم وقائدهم إلى الضـــلال والنار والإنكال منكم إلى إجابة الرحمن، والنصر له بالغدو والآصال فكـــم مـــن فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بأذن الله والله مع الصابرين، وهبوا الله أنفســـا ميـــتة يهب الله لكم أنفساً حية ودرجات علية ومراتبا سنية، وأقرضوا الله أنفســـكم ســـاعات يردها لكم في الجنان خالدات واستفتحوا بسيوفكم أبـــواب الجـــنان ومجـــاورة الرحمن فإنه بلغني أن السيوف للمسلمين مفاتيح الجـــنان وأعلموا أنهم إن غلبوكم على الدنيا بعد الجهاد والاجتهاد لم يغلبوكم على الجنة، وأعلم أيها الأمام ومن معك من الإخوان أن الذي ضاع من رعيتك أشـــد من حمل[1] يضيع على شاطئ الفرات كما قال عمر بن الخطاب رحمه الله وســـفك دم مسلم وأخذ ماله وأخاف أمنه وتحريق سكنه وانتهاك حرمته أشـــد مـــن تعطيل زكاة سنة من جميع الرعية وهي العقال الذي قال أبو بكر رحمـــه الله خليفة رسول الله ﷺ، قال لو منعوني عقالاً لا يعني زكاة سنة من أموالهـــم ثم لم أجـــد مساعداً على جهادهم لجاهدتهم بنفسي حتى أخذه منهم والحـــق بالله، فاحتذي أيها الإمام مثال الأئمة أهل الهدي وقد تعلمون وإن لم تعـــلموا فاعـــلموا أنه قد لزم الإمام الدين عن الحريم، ومجاهدة الكافر الأثيم، ونصـــر لـــلمظلوم، وقـــد لزمكم ما لزم الإمام، لأنكم بايعتموه طائعين غير مكـــروهين عـــلى طاعة الله وطاعة رسول الله والقيام بالحق والمنع عن الباطل والأمـــر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد بلغكم أن أبا بكر الصديق رضي الله عـــنه لمـــا ولي المسلمين من بعد أن حمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ

١- لا يوجد في (ب). والصواب (أ).

قال يا أيها الناس إني وليتكم ولست بخيركم فان أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، وأطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيتهما فلا طاعة لي عليكم، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والقوي فيكم هو الضعيف عند حتى أخذ منه الحق إن شاء الله، والضعيف فيكم هو القوي عندي حتى أخذ له الحق إن شاء الله، وقد لزمكم طاعة هذا الأمام ما أطاع الله ورسوله و لم يعصيهما فان هفا فانصحوه ما لم تنقطع الولاية بينة وبينكم، وكونوا معه على من بغى فقد بلغني أن أبا ذر الغفاري رحمه الله كان يقول لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له، ولعن الله الناهين عن المنكر الراكنين له، أعلم أيها الإمام إذا نظرنا بعد كتابنا هذا فرأينا أن يكون سبيلكم الذي أنتم عليه كسبيل أهل عمان من عقد الشرى وهو الدرجة العليا على الصدق وألوفاً فإنه بلغنا إن كان الرجل من المسلمين على عهد المرادس رحمه الله ما يسترد في صيام ولا صلاة ولا عبادة ولا زهادة فإذا لم يرغب في قطع الشري على نفسه كان خسيساً عندهم إذا قصر في الرعية عن الشري فاعقد على نفسك الشري ورغب المسلمين إليه ورغبهم في فضله وثواب أهله ثم أخبر أقواماً عن الثقات وأهل الصلاح والأمانات فاعقد لهم الشراء فينا وتابعهم عليه فإن ذلك اقعد لهم وأحضر عليهم وعلى دولتهم ودعوتهم ولا يكون لهم في نصرتها الاختيار ولزمهم ذلك ولا يحل لهم الأدبار ولا يسعهم إذا استنصرتهم أن تخالفوا عن دعوتكم أن يصدقوه وإذا أمرتهم أن لا يسيروا فلا تطلبهم «إلا أن أمرتهم أن لا يسيروا فلا تطلبهم»[1] إلا أن يسرعوا ويصبروا ولا يتأخروا فاعزم على ذلك إن شاء الله واستعذ بالله وتوكل على الله ولا قوة إلا بالله وصلى الله على محمد النبي ﷺ.

١- ما بين القوسين لا يوجد في (ب).

وهـــذا كـــتاب أبي عبد الله رحمه الله إلى من لم يقطع على نفسه الشـــراء فكيف من قطع على نفسه الشراء نسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى ولـــولا أن المســـلمين رحمهم الله أنكروا المنكر على من فعله في صدر الإسلام عـــلى عثمان وعلى الخارجين من بعدهم من أئمة المسلمين مثل المرداس عبد الله بـــن يحـــيى وغيرهـــم لطفـــئ الإســـلام، ولكـــن الله يفعل ما يريد ولم يرخصـــوا لأنفسهم مع قلتهم وكثرة عدوهم فاحيوا دين الله وابتغاء مرضاته، وفـــرار من غضبه وهربا من لعنته وتعرضاً للشهادة وطمعاً في الجنة فاستشهد بفضـــله ومـــنّ علـــيهم بالثبات ورزقهم الصبر حتى صبروا في مواطن القتال، ولم يولـــوا الأدبـــار، ولم يتعرضـــوا للعـــنة، وسكنى دار البوار فرحمهم الله ورزقـــنا مـــا رزقهم ومنّ علينا بالذي منّ عليهم، أنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على رسوله محمد النبي وعليه السلام.

ومـــن ســـيرة أبي جابـــر محمد بن جعفر سمعت أنها لأبي المؤثر كتـــبها إلـــيه والله أعلم هذا فصل منها ومن ذلك أن عزان بن الهزبر لما جمع الـــناس لينشـــروا علـــيه في محاربة الأجناد لما ساروا، وكنت أنت المجيب له فقلـــت لـــه فالمأثور عن العلماء أن الحرب إذا لم يرجع نفعها تركت لئلا يغر بـــالأرامل والضعاف، وأن هؤلاء القوم لا يطلبون ثأراً ولا دماً ويطلبون المال فعـــل ذلك غيرك ولا تدخل أنت فيه واعتزل عنهم، فإذا انصرفوا فارجع إلى مكـــانك فهذا هو الإفك المبين والبهتان العظيم، فأي المسلمين أثر الذي رويته وأي المســـلمين أشـــار بالذي رأيته، كبر مقتاً عند الله أن يشار على إمام قطع الشـــراء في ســـبيل الله وباع لله نفسه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فيشار عليه بترك حقوق الله، ويتولى عن حرب عدوه ويضيع أمانته ويدع رعيته التي قد لزمته ذمتهم، ووجب حمايتهم وقد بلغني عن النبي ﷺ أنه لما أراد الخروج إلى بدر الصغرى[1] اشتد ذلك على أصحابه وكرهوا الخروج معه وطلبوا إليه أن يكف عن الخروج في عامة ذلك لما خافوا من كثرة الناس، وشدة البأس، فقال النبي ﷺ: لأخرجن إليهم ولو بنفسي وحدي وما قال ذلك إلا أنه يفعل فخرج النبي ﷺ ومعه ناس قليل فأثنى الله عليهم ثناء حسنا فقال: ﴿**الذين قال لهم الناس أن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم أيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم**﴾[2] وسمى الذين خذلهم شيطاناً ﴿**إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياؤه فلا تخافوهم وخافوني إن كنتم مؤمنين**﴾[3] وأنت تأمر بالخذلان وترك الجهاد في سبيل الله وتخذل المسلمين عن حرب عدوهم فتعوذ بالله أن تكون من شيعة الشيطان وحزبه، وبلغنا[4] عن أبي بكر الصديق رحمة الله عليه قال له المسلمون: لو حسبت جيش أسامة بن زيد يقوا به فيما قبلك فإن المسلمين اليوم قليل والإسلام ضعيف، فقال أبو بكر رحمة الله

١- بدر الصغرى: هي حمراء الأسد التي جمع فيها المشركون بقيادة أبي سفيان الرجوع للمدينة بعد غزوة أحد.

٢- سورة آل عمران آية ١٧٣ - ١٧٤.

٣- سورة آل عمران آية ١٧٥.

٤- في (ب): وبلغنا أن أبا بكر الصديق -رحمه الله- لما بعث جيش أسامة ابن زيد...

عليه: إن جيشاً أمر النبي ﷺ بإنفاذه لأنفذنه ولو أكلتني السباع في المدينة، فبعث أبو بكر رحمة الله عليه الجيش إلى الشام ولم ينظر في قولهم وقد علمنا أن السباع لا تصل إلى أبي بكر حتى لا تبقى في المدينة أرملة ولا ضعيف، وقد وصف الله المؤمنين الذين يقاتلون في سبيل الله وأخبر عنهم أنهم يقتلون[1] وبلغنا أن الأمة اجتمعت على عدل عمر بن عبد العزيز وورعه

١- في (ب): زيادة كبيرة وهي الصواب والله أعلم: أنهم يقتلون ويقتلون، فقال: ﴿**إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون و يقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن، ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم**﴾

فإن كان لا يقاتل أحداً حتى يعلم أنه غالب، وأن الأمر له، لم يقاتل أحداً أبداً، وقد بلغنا أن النبي ﷺ أنه سار إلى حنين في اثني عشر ألفاً فأعجبهم كثرتهم فظنوا أن الأمر لهم، وكان عددهم على الثلث منهم فما نفعهم كثرتهم، ولا قدروا منعاً لأنفسهم، وأخطأ ظنهم، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت ثم ولوا مدبرين، فالمسلمين يقاتلون في سبيل الله، فيقتلون ويقتلون، والأرض لله يورثها من يشأ من عباده والعاقبة للمتقين، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه بعث المنذر عمر في سبعة وعشرين رجلاً إلى بني عامر، فلما ساروا إلى بعض الطريق تخلف أربعه منهم لأمر عرض لهم، ويؤخذ أنهم ضل بعيرهم ومضى القوم وهم ثلاثة وعشرون رجلاً فلقوا عدوهم، فقاتلوهم حتى قتلوا جميعاً، وأقبل الأربعة الذين كانوا تخلفوا في آثار أصحابهم، وإذا بهم قد قتلوا على الماء جميعاً، فتشاور القوم فيما بينهم، فقال بعضهم: نرجع إلى النبي ﷺ فنخبره بخبر أصحابه،وقال واحد منهم، لكني أتغدى من غداء أصحابي، فرجع الثلاثة منهم إلى نبيهم ومضى الرجل بنفسه =

.....

= وحده إلى القوم فلم يزل يقاتلهم حتى قتلوه، فما قولك في هؤلاء القوم الذين ساروا إلى قبيلة من قبائل العرب، وما قولك في هذا الرجل الذي قاتل بنفسه وحده حتى قتلوه، وقد كان النبي ﷺ بعث القليل إلى الكثير، وكذلك فعل المسلمون من بعده وقد أثنى الله على الفئة الصالحة، فقال: ﴿**كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين**﴾ ويوجد في موضع آخر أن القوم لما عرفوا أنهم مقتولون، قالوا: اللهم إنا لا نجد من يخبر عنا رسولك غيرك فاقرأ عليه منا السلام، فإنا قد رضينا، فأخبر الله نبيه فنعاهم رسول الله ﷺ بالمدينة، فقال: إن أصحابكم يقتلون في بئر معونة فاستغفروا لهم، فإنهم قد أرسلوا يقرءوني السلام. فوجد الأربعة بعيرهم بعدما أصحوا ، فقال واحد منهم ولكن والله لا أرجع إليهم حتى أتغدى من غداء أصحابي فاقرؤوا على نبي الله مني السلام فانطلق حتى إذا أتى بالقوم شد عليهم بسيفه فقتل منهم ثم قتل.

رجع إلى السيرة: ومن ذلك أنك تقول إنما كان الجهاد فريضة على النبي ﷺ واليوم ليس على الناس فريضة، وإنما هو نافلة فمن شاء قاتل ومن شاء ترك، فيا سبحان الله وبحمده. قال الله ﴿ **كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون**﴾ سورة البقرة آية ١٨٣ فإن كان من الجهاد إنما كان فريضة على النبي ﷺ، وهو اليوم على الناس نافلة من شاء قاتل ومن شاء ترك، كذلك الصلاة والصيام إنما كان فريضة على النبي ﷺ وأصحابه وليس هما اليوم على الناس فريضة، من شاء صام ومن شاء ترك على قولك، بل الصلاة والصيام والجهاد كان فريضة على النبي ﷺ وأصحابه ثم هو اليوم فريضة على الناس من بعده إلى يوم القيام، في كتاب الله وسنة نبيه، وقد قال الله تعالى في كتابه ﴿**قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً وإن تتولوا** =

حتى مضى لسبيله، لم يختلف أحد من الأمة فيه بطعن عليه في شيء، فخرج إليه المسلمون فناظروه فأجابهم إلى دينهم والي ولاية المسلمين والبراءة من الجبابرة، ولم يبق بينه وبينهم إلا أن قالوا أن أئمة العدل لا تسعهم التقية، وقد قتل المسلمون وصلبوا وقطعت أيديهم وأرجلهم، وسملت أعينهم وهم يلعنون على المنابر، أو قالوا أو لعنوا على المنابر فاظهر علانية عند المسلمين والبراءة من الظالمين. فقال إن فعلت ذلك عوجلت ولكني أخذ الأمر أولاً فأولاً فلم يقبلوا ذلك منه، فمنهم من برئ منه ومنهم من وقف عنه. وحفظت عن أبي علي حفظه الله أنه قال: إن بعض المسلمين استغفر له والاستغفار ولاية والله أعلم. وسمعنا أنه كان يعتذر بالمعاجلة ويقول لهم ألا ترضون أن نميت كل يوم بدعة ونحيي سنة، فقال له ابنه عبد

= **كما توليتم من قبل يعذبكم عذاباً أليماً**﴾ فقد أجمع المسلمون لا نعلم اختلافاً بينهم، أن الداعي لهم أبو بكر دعاهم من بعد النبي ﷺ. وكيف يعذبهم عذاباً أليماً إن تولوا عن النافلة، وإن الله لم يكن يعذب أحداً على النافلة وإنما يعذب الله على الفرائض إذا أضيعت ولم يقم بحقها فهذا قول الله تعالى في كتابه الذي أنزل على نبيه واقتدى به المسلمون من بعده أن الجهاد فريضة على الناس جميعاً إلا من عذره الله وأنت تقول ليس على الناس فريضة، وإنما هو نافلة. وبلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: لو اجتمعت الأمة على ثلاث تكفر، ترك الصلاة في جماعة والخروج إلى الجنائز والجهاد في سبيل الله. وأنت لا ترى أن يصلي في جماعة ولا تخرج على جنازة، ثم عدت تخذل الناس عن الجهاد، فما مثلك إلا كما روي عن عيسى بن مريم ﷺ. أنه قال: يا علماء السوء ألا دخلتم الجنة ولا تركتم الناس يدخلوا، تمّ ما نسخته من السيرة.

الملك يا أبت بل نقيم الحق باكرا ولو غلت بلحومنا المراجل بالعشي و لم يكن سليمان بن عبد الملك بن مروان حين استخلفه على الأمة قطع عليه الشراء إنما كان أمير المؤمنين فكيف من قطع الشري على نفسه ولزمه الدعاء إلى الله والمسير في الأرض، وعمر بن عبد العزيز كان قام في زمان الكفر والجور وأهله الغالبون القاهرون المتمنعون والباغون والإمام الصلت بن مالك رحمه الله طلب منه الاعتراض لما ضعف واتباعه وأعوان كثر فلو انتصر كان عليهم نصر.

ومن بعض سير الإمام راشد بن سعيد رحمه الله وبعد هذا فاسأل المسلمين عن الإمام تسعة التقية ويجوز له في دين الله المراقبة أم لا فإذا عرفوك إنها لا تسعة ولا يجوز عند الله له فإنك تكتفي بذلك إن شاء الله، وتحقق أن الحق لا حياء فيه ولا محاباة لديه ولا مجاملة عليه يؤخذ منك ويجري عليك وعلى والدك وابن عمك وخادمك وغلامك فإنهم فيه سواء فلا تظن غير هذا، ﴿**وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إن اعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقاً**﴾[1].

١- سورة الكهف آية ٢٩.

أثر التقية:

رجع إلى كتاب أبي جابر محمد بن جعفر وقبل التقية لأئمة العدل بالكلام الحق[1] براءة منهم ورفع ذلك إلى الربيع وقيل إذا أتى الإمام حدا مما يجب فيه الرجم أو القتل أو قذف زالت إمامته وأقام المسلمون إماما غيره يقيم عليه الحد لان الحدود لا يقيمها إلا أئمة العدل.

قال غيره: معي: أنه قد قيل هذا على قول من يقول: أن الحدود لا يقيمها إلا الإمام ويعجبني أن يكون من قدر على الحق كله وغلب عليه من إمام أو سلطان غالب عادل أو جائر من جميع أهل القبلة ممن يدين بشيء من الحق أن يكون له أن يقوم بذلك في حكم[2] الدين أو حد، فإذا ثبت معنا هذا لم يبعد أن يقيم عليه الجماعة الحد إن تاب مما أتى كان على إمامته بعد توبته، لأنه إذا تاب كان على ولايته لا اختلاف فكيف نخلع عن حكم الإسلام ولي المسلمين فتنظر في ذلك هذا الأثر وهذا القول والقتل عندي أقرب من الحدود لأنه حق للعباد إلا أن يكون القتل الذي وحب عليه بمنْزلة الحق لله وللمسلمين فإنه يشبه الحد عندي.

ومن غيره وسألته عن الحاكم الذي يقدمه السلطان الجائر هل له أن يقيم الحدود على من فعلها إذا كان السلطان الجائر قدمه لذلك قال: إن ذلك جائز له وعليه أن يفعل من الحق ما يقدر عليه. وقد قيل بشر بن المنذر رحمه الله جلد مع راشد الجلنداني في حد واحد وإنما يجوز للقاضي ذلك

١- لا يوجد في (ب) الحق.

٢- في (ب): في حكم بذلك في الدين.

بـــرأي البســـلطان الأعظم الذي قدمه لا يقيم الحدود إذا أحدثت إلا عن رأيه وأمـــا ســـائر الأحكام فإذا قام فيها بالعدل جاز ذلك وكذلك بلغنا عن عبد الملـــك بـــن مروان أوتي أعرابي قد تزوج بعمته امرأة أبيه فسأله عبد الملك لم تزوجـــت[1] قـــال الأعرابي: أنها ليست بأمي، وإنما هي زوجة أبي، قال عبد الملـــك: إنها أمك فأمر به عبد الملك فضربت رقبته، وقال لا جهل في الإسلام ولا تجـــاهل فـــبلغ ذلك أبا الشعثا جابر بن زيد رحمه الله فقال جابر أحسن عـــبد الملـــك وأجاد، فالسلطان الجائر إذا أقام العدل كان له مثل ما للإمام في إنفـــاذ الحكم، وليس لأحد من الناس يرى أحداً ممن يجب عليه الحد أن يقيم علـــيه الحـــد إلا برأي الإمام أو السلطان الجائر، وعلى من رأي المنكر وقدر علـــيه أن ينكر على من قدر عليه ولا يقيم الحد إلا برأي الإمام أو الفاسق من السلطان.

١- في (ب): لِمَ تزوجت أمك....

رجع إلى كتاب أبي جابر وإذا قام عليه ذلك الحد وتاب ورجع إلى ولايته واختلع من إمامته، قال محمد بن محبوب رحمه الله في الإمام إذا قذف أو زني أو قتل أو لاعن امرأة يعزل ويقدم أمام غيره يقيم عليه الحد وتقبل توبته ولا يرد إلى إمامته، وإن صدقته امرأته في اللعان لأنه قد عزل الإمام الذي قدم للحكم في ذلك هو الإمام، وإن زمن الإمام أو عمى أو صم صمما لا يسمع إذا نودي أو أخرس لسانه عزل وقدم عليه أمام وإن صم صمماً وهو يسمع إذا نودي أو زمن وهو يعرف منه العدل لم يعزل وقيل إذا لم يقوى الإمام على إقامة العدل وضعف فله أن يجمع إخوانه ويستعفي إليهم، تم الباب من كتاب أبي جابر.

ومن غيره ومن بعض سير المتقدمة وإذا عاب أهل الدار على الإمام[1] أمراً لم يبلغ به كفراً فليس لهم أن يخلعوه بذلك فإن عجز الإمام عن سياسته أهل الدار وقصر نصره عن إمضاء أحكامهم، أو ضعف عن نكاية عدوهم، فإذا كان بهذه المنزلة أمروه أن يعتزلهم ويجعلوا مكانه غيره يرضي من عامة المسلمين، ومن بعض الكتب وإذا وقعت البيعة للأمام وثبتت العقدة ثبتت الإمامة ما أقام فيها الأمام بحقها وصدقها ثم لا تزول الإمامة ولا ينفك عقدها ولا ينقض عهدها إلا بزوال الآفات المعروفة والعاهات الموصوفة من ذهب عقله لعله أراد من ذهاب عقل أو ذهاب سمع أو ذهاب بصره أو ذهاب الكلام فإذا ذهب عقله فلم يعقل أو بصره فلم يبصر أو سمعه فلم

١- من قوله - على الإمام إلى قوله وقصر نصره.... غير موجود في (ب).

يسمع أو كلامه فلم ينطق زالت الإمامة وانحلت العقدة وله الولاية مع المسلمين، وله الحق العظيم ولا تزول ولايته فإن زالت إمامته في حدوث الآفات النازلة به، وكذلك أن نزلت به زمانه من ضعف بدنه حتى لا يستطيع إقامة العدل في رعيته وهن عن القيام بالحق والإنفاذ له فيضيع الحق فلا يمنع، ويقر الباطل فلا يدفع، أو يبتلى لمحاربته عدو الإسلام مما لا يسعه إلا المحاربة لله والمجاهدة فيضعف عن ذلك فلا يقوم بحقه ولا عدله فينظر ذوي الرأي من العلماء بدين الله، والأمناء على أمر الله، فان كان تخلفه عن الجهاد في سبيل الله والقتال لأعداء الله من عذر رأوه له، وقبلوا عذره، في ذلك أثبتوا ولايته وأزالوا إمامته إذا زعم أنه لا يستطيع الجهاد ولا يقوم به لعله أراد ولا يقدر يقوم به، وإن لم يروا له عذر وأزالوا إمامته وولايته، وعن عبد الله ابن محمد بن بركة: وقد اختلف المسلمون بالرأي بالديانة، فمنهم من قال ليس للإمام أن يعتزل إلا أن يتغير عقله فلا يعقل أو يذهب سمعه فلا يسمع أو يذهب بصره فلا يبصر أو يذهب لسانه فلا ينطق فحينئذ يسع أن يعتزل وليس للمسلمين أن يعزلوه، إلا بحد يصيبه فلا بد أن بقيمة عليه أمام غيره أو بذنب مكفر سموه بعينه شاهراً في البلاد الذي هو فيه مع عامة المسلمين يحتجون عليه فإذا أصر لم يتب حل عزله ومحاربته وقتله إن قاتلهم كما فعل المسلمون بعثمان سمّوا بأحداثه وينادوا بها في وجهه قبل محاربته وقد قال بعض المسلمين إن للإمام أن يعزل إذا ضعف عن الأحكام وعن محاربة العدو وللمسلمين أن يستبدلون من هو أقوى منه من غير أن تزول ولايته.

رجع إلى كتاب أبي جابر ومن باب الإمامة من غير الجامع قالوا فالوفاء بالعهد إذا وقع الأمر عند بعض أهله، ومن يصلح له أفضل وألزم، قالوا فهل يقع عليهم الخطأ، إذا تركوا الفضل إلى غيره والتقصير قلنا لا يقع الخطأ والتقصير إلا مع الإساءة فإذا وقع إحسان وعدل وأصابه وإن كان دون الفضل[1] فهو ليس بتقصير ولا خطأ قالوا فخطأ الفضل، قلنا: لا يقال خطأ الفضل وهي قد وضعت في فضل، ولكنه ترك الذي هو أفضل. قالوا: فقد أجاز الله المسلمين أن يتعمدوا غير الفضل وهم يعرفون الفضل، وقيل أن موسى بن أبي جابر رحمه الله، أراد محمد بن المعلا للإمامة فكره محمد بن المعلا أن يقطع الشراء فكره موسى أن يوليه أمر الإمامة حتى يقطع الشري، «وقلت ومن يلي ذلك منه لا يلي ذلك إلا شاري قد قطع الشري يبايع الإمام على الشري ثم بايعه المسلمون ببيعه الإمامة بعد ذلك»[2] وبلغنا أن موسى بن علي رحمه الله بايع الإمام المهنا بن جيفر وكان الإمام المهنا شارياً فبايعه على طاعة الله وطاعة رسوله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ما يكتفي به في العقد، قلت: أرأيت إن مر إمام أو شاري بناس على منكر من نساء أو شراب أو غيره من الحرام أيسعه الإمساك إذا أخافهم على نفسه قال أخاف أن لا يسعهما ذلك إلا أن ينكراهُ بقلوبهما وألسنتهما «فإن لم يفعلا لم أقدم وفي نسخة لم أتقدم على البراءة منهما ولا بد أن ينكراه بقلوبهما وألسنتهما»[3] قلت فإن مر شاري بالزما[4] وغيره بمنكر فخاف القتل قال ينكره بقلبه ولسانه، وإن أنكره بيده فهو

١- في (ب) = قلنا لا يقال أخطأ الفضل وهي قد وضعت في فضل.

٢- لا يوجد في (ب).

٣- ما بين القوسين لا يوجد في (ب).

٤- هكذا في الأصل.

أفضـــل، فان لم يفعل لم أتقدم على البراءة منه قلت: فالذي ليس شاري، قال ينكره بقلبه ولسانه، إن لم يخف وإذا خاف وسعته التقية وعليه أن ينكر بقلبه، وأما الشاري فباع الله نفسه فعليه أن ينكره بقلبه ولسانه ويده فان خاف على نفسه وجبن لم أتقدم على البراءة منه. قلت: وإن كانوا شراة كثيراً فرأوا منكراً فاستضـــعفوا أنفســـهم عن أهله هل يكفون عنهم قال: لا، عليهم أن ينكروه ويقاتلوهم إن امتنعوا حتى يقتلوا، قلت: ولو كانوا أكثر من مثلهم، قال: ولو كانوا أكثر من مثلهم إذا كانوا في موضع الدعوة فيه ظاهرة.

ومـــن غـــيره ممـــا ســـألت عنه أبا المنذر سلمة بن إبراهيم بن مسلم الصـــحارى[1] وعـــن الإمام الشاري هل تسعة التقية ولو بقي وحده وكذلك شراته هل يسعهم التقية لا يسعه ذلك ولا شراته إلا أن تكون دعوة المسلمين ظاهرة فالتقية واسعة لهم جميعاً والله أعلم بالصواب.

قـــال غيره: أرجو أني سمعت أنه لما قتل الإمام سعيد بن عبد الله[2] لم

١- أبـــو المـــنذر ســـلمة بـــن إبراهـــيم بن مسلم الصحاري: والله أعلم - أنه سلمة بن مسلم العوتـــبي الصـــحاري مـــؤرخ وعـــالم مـــن عـــلماء عُمـــان لـــه أكثر من مؤلف منها في الأنساب وكتاب الضياء، عاش ما بين القرن الرابع والخامس الهجري.

٢- ســـعيد بـــن عـــبد الله: هـــو ســـعيد بـــن عـــبد الله بـــن محمـــد بن محبوب وهو الإمام الشـــاري، ويقـــال أن بيعـــته وقعـــت عـــلى الدفـــاع لا عـــلى الشـــراء، وقـــال عـــنه محمـــد بـــن روح -رحمـــه الله- كـــان الإمـــام ســـعيد بـــن عـــبد الله أعـــلم الجماعـــة العـــاقدين لـــه والذيـــن كـــانوا معـــه. وأول مـــن عقـــد لـــه الإمامة: أبو محمد الحواري ابـــن عـــثمان، ثم أبـــو محمـــد عـــبد الله بـــن محمـــد بـــن أبي المؤثـــر. ثم محمـــد بـــن زائدة السموءلي.. انظر كشف الغمة ص٣٠٣ رقم ٤٧٧.

يزل الباقون من شراته على ما هم عليه من الشرى والله أعلم.

ومن الأثر: وسألته عمن قطع علي نفسه الشرى وهو جاهل بما يلزمه فيه أو كان غير جاهل بما يلزمه، ثم قتل الإمام وأصحابه، قلت: هل على القاطع على نفسه الشراء الجهاد مثل ما على الشاري الذي يكون تحت الراية ونصر الإمام وأعوانه، قائمون[1]، أم ينحط عنه ما يلزم الذين كانوا تحت راية الإمام، إذا كانوا قد أديل[2] على المسلمين وضعف الإسلام وأعوانه، فقال من قال من المسلمين إنه موقوف عنه، وقال من قال هو على ولايته، وأما الجاهل معي أعذر من[3] الداخل فيما قد علم ما يلزم الشاري إذا قطع الشرى على نفسه فهذا الجاهل عندي أعذر من هذا العارف وعلى هذا الجاهل وهذا العارف التوبة والندم فيما دخلا فيه ولم يقوما بحق ما يلزمهما مما دخلا فيه والله أولى بهما وأمرهما إلى الله وفي نسخة[4] وفي آثار المسلمين أيضاً وأما الحجة فقد تكون بواحد وجماعة، فأما الواحد فالإمام المظهر العدل فهو حجة على من سمع قوله. ومن زعم أن النبي ﷺ حجة فهو حجة كما قال وقولهم ليس بعده حجة كذب من قاله، والمسلمون الحجة، ومن رد على النبي ﷺ فهو مشرك، ومن رد على إمام المسلمين وزعم أن دينه باطل وأنه ضال وحارب وفي نسخة وحارب الإمام وامتنع

١- لا يوجد في(ب): قائمون ..إلى قوله فقال من قال:

٢- أديل: دارت عليهم الدوائر.

٣- لا يوجد في (ب): من (أعذر من الداخل .. أعذر من هذا العارف).

٤- في (ب): رجع وفي آثار المسلمين..

ببغيه فانه يقتل هو واتباعه، ولا يضاف إلى الشرك.

ومن غيره ومما سأل عنه عبد الله بن محمد بن بركة أبا القاسم سعيد بن عبد الله[1] رحمه الله وعرضه على أبي مالك، وسألت أبا مروان سليمان ابن محمد بن حبيب[2] عن رجل خالف المسلمين في دينهم ويظللهم في ذلك ويسفه أحلامهم ما يلزمه مع المسلمين. قال أبو المؤثر: لعله أراد أما أبو المؤثر فيوجب عليه القتل ويوجد عن أبي زياد رحمه الله أنه قال يستتاب فان تاب وإلا قتل. وسألت أبا مالك عن ذلك فقال الذي رواه أبو مروان عن أبي المؤثر وأبي زياد صحيح، قلت فما تقول أنت قال أنا أقول بقول أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمهما الله أنه يؤدب الأدب الوجيع ويحبس ويبالغ في النكال منه.

١- عبد الله بن محمد بن بركة: هو الشيخ العلامة الأصولي أبو محمد عبد الله بن محمد ابن بركة السلمي البهلوي، مسكنه الضرح من قرية بهلا مسجده وبيته وآثار مدرسته باقية معروفة إلى الآن. من علماء القرن الرابع ومن أشياخه الإمام سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب، والعلامة أبو مالك غسان بن الخضر بن محمد الصلاني، وكان غنياً موسراً ينفق على مدرسته فكثر طلاب العلم فيها، من تلاميذه: أبو الحسن البيساوي، وكان هو وأبو سعيد الكلامي في عصر واحد له العديد من الكتب منها جامع ابن بركة. انظر إتحاف الأعيان بتاريخ بعض أهل عمان ٢٢٦/١.

٢- من سليمان بن محمد بن حبيب إلى نهاية الفقرة لا يوجد في (ب).

رجع: ومن القول في الإمامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أهمية الحكم بين الناس:

قال محمد بن جعفر هذا كتاب ألفناه من الكتب وغيرها مما يحتاج الناس إليه في أيام الجور من الأحكام ويبتلون به من الأيمان فأولها نستفتح به الحمد لله الذي خلق الأرض والسماء ولم يزل الله أحكم الحكام وأقام الحق بالعلماء وفي نسخة ثم أنار الله النور بالعلماء وكان الله لمن شاء مفهما ولم يدع خلقه من في ذلك في عمى ثم أوضح لهم الأديان وأنزل عليهم الكتاب وهدى الله لتأويله أولي الألباب وقال: ﴿**هذا بيان للناس وهدىً وموعظة للمتقين**﴾[1] وقال: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس**﴾[2] وقال: ﴿**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين**﴾[3]. وقال: ﴿**حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم**﴾[4] وقال في الصيد: ﴿**يحكم به ذوا عدل منكم**﴾[5] وقال: ﴿**فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما**﴾[6] ولن تخلوا الأرض من أن تكون على ثلاثة أحوال أما إمام عادل أمر الله بطاعته، أو سلطان

١- سورة آل عمران آية ١٣٨.

٢- سورة البقرة آية ١٤٣.

٣- سورة النساء آية ١٣٥.

٤- سورة المائدة آية ١٠٦.

٥- سورة المائدة آية ٩٥.

٦- سورة النساء آية ٣٥.

ظالم أمر الله بمعصيته، وأما أرض لا سلطان فيها وأي ذلك ما كان فأحكام الله سواء بحقه هو على كل حال جارية، وفي نسخة في كل حال جارية على خلقه والمؤمنون هم القوام لله بعد ذلك وصدقه وقسطه وأولي الناس بذلك أئمة العدل الذين أمر الله بطاعتهم وقالوا: ﴿**وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم**﴾[1] والقضاة والولاة ولا تجوز الأحكام حتى يوليهم ذلك الإمام والإمام يكون إماماً إذا رضته أعلام المسلمين وعقدوا له الإمامة وبايعوه على طاعة الله فيها، وفي بعض آثار المسلمين أنه إذا عقد الإمام الإمامة على رجلان عدلان عالمان من أعلامِ المسلمين[2] ثبت بهما له العقد وهما أقل ما يثبت به العقد لأنهما تقوم لله بهما الحجة وينفذ بهما الحقوق والأحكام، قال أبو المؤثر: إنما يثبت عقد الاثنين برأي جماعة المسلمين ومشورة أهل العلم وأما برأيهما أو حدهما دون جماعة المسلمين فلا نبصر ذلك والله اعلم.

قال محمد بن جعفر: إذا ثبتت العقدة للإمام العدل وملك البلاد فله الطاعة وقبض الصدقات وقسمها على أهلها وإنفاذ جميع الأحكام، وإذا لم يكن إمام عدل رجع الناس إلى المؤمنين وخيار المسلمين وهما الأصل وأعلام الذين أقاموا الإمام كما قال الله لهم: ﴿**كونوا قوامين بالقسط شهداء لله**﴾[3] وقال: ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**﴾[4]

١- سورة النساء آية ٥٩.

٢- في (ب): وعقدوا له الإمامة وبايعوا الله فيها وفي المسلمين.

٣- سورة النساء آية ١٣٥.

٤- سورة البقرة آية ٢٥١.

وهـــذا الموضـــع الذي فيه رد الأمر إلى المسلمين، هو الذي أردناه واستشهدنا بـــه علـــيه لشواهد في كتاب الله ليحيي به، ويثبت به أمر المسلمين وذلك أن الـــناس كـــانوا قـــد استغنوا بأئمة العدل في جميع أحكامهم، فلما صاروا في أرض لـــيس فـــيها إمـــام عدل واحتاج الناس إلى نفاذ وصايا الموتى والقيام للغائـــبين واليـــتامى في فرائضهم وأقسام ما بينهم وفي نسخة وأقسامها بينهم، وأنصـــاف الـــناس من حقوقهم ونحو ذلك مما كان يقوم بحكام أهل العدل، فـــلما لم يكـــن حاكم عدل رأينا أن تجتمع في ذلك عدول من المسلمين من أهـــل العقل والفضل، فإن لم يكن جماعة فأربعة رجال عدول فان لم يكونوا أربعـــة رجـــال فرجلان عدلان وهما حجة الله، وفي نسخة فيهما قامت حجة الله وفي نســـخة فهمـــا لله حجة، وهما تنفذ الحقوق والأحكام فيما اجتمعوا في إنفـــاذ شيء من ذلك الذي وصفنا قام بهما ما يقوم منه بإمام العدل إذا لم يكـــن إمـــام عدل، وفي الحق حياة[1] يا أولي الألباب لعلكم تتقون، فان مات رجـــل في مصـــر مـــن الأمصـــار وليس في تلك البلاد إمام عدل ولا حاكم بحـــق، وفيها سلطان جائر أو ليس فيها سلطان جائر وخلف هذا الميت أولاد يـــتامى وخلـــف مـــالاً من رثة[2] وحيوان وأصول، وخلف زوجة ولها عليه حـــق[3] مـــن نخـــل أو غير ذلك وعليه ديون للناس شتى ولم يجعل وصياً في

١- أعـــتقد أن الآيـــة في ســـورة الـــبقرة آيـــة ١٧٨ ﴿**ولكـــم في القصـــاص حـــيا ة...**﴾ والله أعلم - والآية ليست مراده هنا.

٢- رثة: ملابس وما إلى ذلك من أمور.

٣- في (ب): ولها عليه صداق.

مالـــه، ولا في أولاده ولا في قضـــاء دينه واحتاج مال اليتامى إلى من يحفظه واحـــتاج الديـــان إلى قضـــاء حقوقهم، واحتاج أولادها اليتامى إلى نفقتهم وكســـوتهم ومـــا يحتاجون إليه أن تجري عليهم من أموالهم فنقول ما فريضة هـــؤلاء اليـــتامى فإنه يحضر لي هؤلاء اليتامى إن كان لهم ولي مع جماعة من المســـلمين، وأقـــل ما يحضر عدلان من أهل العدل من المسلمين، فان كان في الـــبلاد عـــالم كـــان ذلك بحضرته ثم يحضرون ويفرضون لليتامى لكل واحد فريضـــة لنفقته وكسوته وآدمه بقدر ما يرون أنه يحتاج إليه ثم يشهدوا لديهم أو مـــن يكونـــون عـــنده أنه قد أخذه بتلك الفريضة، فإنه يجريها عليهم من عـــنده ويأخذهـــا مـــن أموالهم. قال أبو المؤثر: قال محمد بن محبوب رحمه الله إذا لم يكـــن في الـــبلاد حاكم اجتمع جماعة من المسلمين وفرضوا لليتيم في مالـــه قـــال محمـــد بـــن جعفـــر أما الوجه في حفظ ماله فان حفظته لهم والدهـــم أو ثقـــة من أوليائهم أو ثقة من غيرهم فتطوع عليهم فله أجر ذلك والله يعـــلم المفســـد من المصلح وإن أقام لهم عدلان من المسلمين وكيلا فهو وكيل لهم وكذلك قال أبو المؤثر.

الباب الحادي والعشرون

في

قضاء الديون من مال الهالك

باب في قضاء الديون من مال الهالك

قضاء دين الميت:

قال محمد بن جعفر وأما الوجه في قضاء الديون التي على الميت فإن كان في البلد سلطان جائر فرفع ذلك إليه فقضاهم حقهم برأي العدول من مال فلهم أن يأخذوا حقوقهم بحكمه وإن لم يكن سلطان عادل ولا جائر فان لمن قدر منهم على حقه أن يستوفيه فإذا اخذ حقه فهو سالم إن شاء الله وكذلك إن كان سلطان جائر لا يأمنه إن يرفع إليه على نفسه أو يتعدى على المرفوع فقدر على حقه فاستوفى دينه، وفي نسخة دونه فلا بأس.

استيفاء حق المرأة:

وإن كان حق المرأة نخلاً ولزوجها نخل أخذت حقها من نخلة برأي العدول، وإن كان لها ولغيرها من أهل الديون دنانير أو دراهم وكان المال رقيقاً أو دواباً أو طعاماً أو أصلاً باع صاحب الحق من ذلك بقدر حقه واجتهد بجهده في طلب الزيادة في الثمن، وإن أمكنه أن يبيعه في النداء فيمن يزيد فهو من الاحتياط ثم يستوفي حقه من ثمن ما باع على وجهه، وأشهدا العدول أنه قد استوفى في الحق الذي له على فلان وذلك إذا أمكن

لـــه على ذلك علانية، وان اشترى له ذلك و لم يكن أحد ينصفه ولا يصح له فـــإن وجـــد له جماعة من المسلمين يقومون بذلك فهو أحب إلينا، وقد رأينا أنهـــم يقومـــون مقام حاكم العدل إذا لم يكن حاكم عدل فيسمعون البينة ثم يحلفـــون أهـــل الحقـــوق على حقوقهم ثم يقضونهم إياها على قدر ما يفعل الحـــاكم العدل وإن كره العدول أن يدخلوا في ذلك أو لم يوجدوا، فإن قدر صـــاحب الحق على حقه فاستوفاه لنفسه من مال الذي له عليه الحق فذلك له والله أعلم بالغيب[1].

وجود صاحب دين حقه:

قـــال أبـــو المؤثر إذا كان معه بينة كان جماعة يقومون مقام الحاكم ولا يجـــوز لصـــاحب الدين أن يقتضي ذلك لنفسه، إلا أن يجد مما خلف الهالك مـــالاً مـــثل ماله فإنه يأخذ الذي له من ذلك من غير قضاء أحد، أن كان له دراهـــم أو دنـــانير فوجد للهالك دراهم أو دنانير فله أن يستوفي حقه من ذلك لنفســـه والدراهم والدنانير بمنزلة واحدة ويأخذ لنفسه على الصرف، وأما أن كـــان كســـور ذهب أو فضة أو كان له[2] عروض أو حيوان أو أصل «دينه عـــلى الهالك عين، فليس له أن يقتضي ذلك لنفسه إذا وجد جماعة المسلمين وكانـــت له بينة على حقه»[3]، وإن كان دينه ثياباً أو حيواناً فوجد ثياباً مثل ثـــيابه أو حيوانا مثل شرطه، وكذلك النخل إن وجد مثل شرطه فله أن يأخذ

١- في (ب): لا يوجد بالغيب.

٢- في (ب): لا يوجد كان.

٣- في (ب): لا يوجد ما بين القوسين.

لنفسه مثل حقه، فان كان لا يجد مثل حقه وإنما يجد من ذلك الجنس مما يزيد على حقه أو ينقص عنه فليس له أن يأخذ من ذلك إلا مثل ما كان لنفسه وما لم يجد منه مثل حقه، وشرطه فلا يأخذه حتى تقيم البينة عند جماعة المسلمين، ويستحلفون على حقه ويوفوه حقه ويقضوه إياه كما يقضيه الحاكم وإن لم تكن بينة، أو كانت له بينة و لم يجد أحداً يوصله حقه فليس له أن يبيع من مال الهالك شيئاً لنفسه، ولكنه يلتمس عدلين يقومان له ما وجد من مال الهالك، ثم يأخذه بالقيمة، وإن لم يجد من يقومه استقصى عن نفسه بالقيمة في قيمة ما وجد من مال الهالك وأخذه لنفسه بالقيمة من غير أن يتبع شيئاً من مال الهالك، ولا يشتري لنفسه من مال الهالك شيئاً وإنما يأخذه بالقيمة ويشهد العدول على نفسه بالوفاء، قلت لأبي المؤثر: أرأيت إن كان عليه لامرأة صداق مائة نخلة خيار وأخذت لنفسها مائة نخلة من ماله وسط، أو شرار، وفي البلد حاكم أو جماعة ولها بينة عادلة؟ قال:[1] ذلك لها جائز فإن أخذت لنفسها ماية وخمسين نخلة شرار ولو قضاها الحاكم لقضاها علي تلك النخل مائة نخلة وهي تجد البينة، والحاكم قال: لا أرى لها ذلك ما وجدت البينة ووجدت من يوصلها إلى حقها فان لم تجد بينة أو لم تجد من يوصلها إلى حقها، فلها أن تقتضي لنفسها من ماله بقدر[2] قيمة صداقها الذي عليه كله، فلقد[3] بلغت قيمته ثلثماية نخلة أو أكثر حتى تستوفي قيمة المائة الخيار التي عليه لها من ماله.

١- في(ب):قلت....

٢- لا يوجد في (ب) ((بقدر)).

٣- في(ب):ولو «بدل» فلقد.

قلت لأبي المؤثر إن كان على الهالك دين لرجل من قبل سلف عليه فقدر على أخذ حقه استوفى قيمة السلف من مال الهالك مثل سائر الحقوق إذا لم يقدر على بينة، ولم يجد من يوصله إلى حقه أو لم يجد في مال الهالك مثل حقه أو يبيع من مال الهالك[1] «ويشري لنفسه مثل سلفه، قال: لا أرى السلف مثل غيره من الديون ولكنه يأخذ من مال» الهالك ثم يدفعه إلى من يبيعه بمحضر منه لأن لا يكون في ذلك تضييع ثم يأمر من يشري له مثل سلفه ويقبضه، فان وجد ثقة يأمره بذلك فهو وأحب إلي.

استيفاء حق الغريم:

وإن لم يجد من تأمره بالبيع ولا يشتري ذلك ولا وجد من يقضيه باع من مال الهالك واقتضى لنفسه، وإن وجد من يشتري له ولم يجد من يبيع له باع هو ودفع إلى من يشترى له وإن لم يجد من يبيع له ولا من يشترى له باع هو واشترى، ودفع إلى من يقضيه فان لم يقدر على شيء من هذا باع لنفسه واشترى ثم تقاضي بحقه وأشهد أنه استوفى من مال الهالك حقه الذي كان عليه وليس عليه أن يسمي بالحق لئلا يؤخذ به، وإن لم يكن له بينة بحقه على الهالك فليس عليه أن يشهد له بالوفاء. قال أبو المؤثر : وإنما أمرناه بذلك احتياطاً له، قال أبو المؤثر: وليس لصاحب السلف أن يقبض من مال الهالك شيئاً غير سلفه، وإن اقتضى غير سلفه فهو دين عليه ودينه هو بحالة وإن كان اقتضى شيئاً له غلة فالشيء وغالته لورثة الهالك ويطرح

١- لا (ب) في (ب) الفقرة ما بين القوسين.

مـــن الغلة مثل ما اتفق عليه وغرم وعنا، وإن اقتضى شيئاً لا غلة له ثم اتجر به فـــربح فالـــربح له وليس عليه في الربح ضمان، والذي اقتضاه دين عليه ودينه هـــو بحالـــة عـــلى الهالك حتى يفعل كما وصفناه، وقال أبو المؤثر: إذا وجد صـــاحب الحـــق مثل حقه من مال الهالك وقدر على اخذ حقه فله أن يأخذ حقه ويستوفيه لنفسه إذا كان مثل حقه سوى، ولو كان في البلد حاكم عدل وـــله بيـــنة ولا يرفع إلى الحاكم أن أراد ذلك، قال: وكذلك إن لم يجد بينة عـــدل على حقه فله أن يستوفي بالقيمة، ولو كان في البلد حاكم عدل على مـــا وصفت لك، قال محمد بن جعفر: وإن كان لليتامى وصي من قبل أبيهم أو وكـــيل من قبل حاكم عدل فهو يقوم بذلك كله حتى ينفذه على وجهه، وفي نســـخة على وجه الحق إن شاء الله، وقسنا ذلك بما قال المسلمون إن[1] كـــان له حق على رجل فجحده إياه ثم قدر على شيء من ماله أنه يأخذ منه ويبـــيع بقـــدر حصته حقه ويستوفى حقه مما باع ثم يعلمه أنه قد استوفى الحق الـــذي علـــيه له، قال أبو المؤثر: إذا جحده حقه استوفى من ماله بالقيمة، ولا أرى أن يبـــيع شـــيئاً من ماله، إلا أن يكون دينه سلفاً فليفعل كما وصفنا في الهـــالك والحكـــم فـــيها عندنا فيهما سواء، وإذا استوفى في حقه أعلم الذي عليه الحق أنه قد استوفى منه.

قـــال غيره وذلك إذا لم يخافه إذا علمه ولكنه إذا حضره الموت أشهد لـــثقات أنه قد استوفى منه وإن أمنه في الحياة أعلمه بذلك فينظر فيما ذكرته ولا تأخذ منه إلا ما وافق الحق الصواب.

١- في (ب):إن من كان له حق.

رجـــع. قـــال محمد بن جعفر: وكذلك كان يفعل حاكم العدل لوضح ذلـــك معه، فإذا لم يكن حاكم أجاز له أن يأخذ حقه على هذا الوجه ثم أن حلّفـــه حلف ما عليه له حق، قال أبو المؤثر: نعم إلا أن الحاكم يبيع ويقضي صـــاحب الحـــق، وصـــاحب الحق فيقتضي بالقيمة، ولا يتبع إلا السلف فهو كمـــا وصـــفناه، قال محمد بن جعفر: وإذا كره العدول أن يدخلوا مع هذه المـــرأة أو غيرها من أهل الحقوق حتى يعرفهم العدل في إخراج حقوقهما ولم يكـــن في ذلـــك الموضع عدول، فصاحب الحق المتقلد لذلك فان استوفي حقه إلى مـــا دون حقـــه فإنما أخذ الذي له وإن اخذ أكثر من الذي له، فلا يحل له ذلـــك وذلـــك الفضـــل مـــردود إلى أهله. قال أبو المؤثر مثله. قال محمد بن جعفـــر: وأمـــا العدول فلا نرى لهم أن يدفعوا مال الميت إلى ديانة إلا بصحة فـــان لم يصـــح معهم، وقالوا لزوجة الميت أن هذه النخل قاصية لمن كان له صـــداق عـــلى ميـــت ولم يـــروا فيها زيادة على مثل صداق هذه المرأة التي تســـألهم عـــنه، فلما عرفت هي ذلك أخذته لنفسها، ولم يعطوها هم إياه ولا أمروها به، فنرجو أن لا يكون عليها ولا عليهم في ذلك بأس.

قـــال أبو المؤثر مثله قال محمد بن جعفر: وكذلك ولو كان حاكم عدل قائمـــاً ومات زوج هذه المرأة وخلف ورثة بالغين أو يتامى وهي تعلم أن لها علـــيه ألف درهم وليس عندها بينة، وقد خلف عندها ألف درهم وإن ظهر ذلـــك إلى الحـــاكم والوصـــي والورثة دفعوها عن مال الميت فلم تصل إلى حقهـــا، واســـتوفت الألـــف الذي عندها للميت لنفسها بالألف التي تطلبه بـــه فأقامـــت نفسها في ذلك مقام الحاكم، فنرجو أن تكون هذه المرأة سالمة

في أخذهـــا حقهـــا، وقد أدخلت على الميت أيضاً فرحاً حين برى من الحق الـــذي علـــيه ولم يكـــن حكم الحاكم لها بأكثر من علم أنها أخذت حقها، ومـــثله قـــال أبو المؤثر قال محمد بن جعفر: وعن يتيم لا أب له ولا وصي له مـــن قبل أبيه، ولا وكيل له من قبل المسلمين ولهذا اليتيم أموال كثيرة، فأقام لـــه سلطان من الجبابرة وكيلاً ثقة أميناً مع المسلمين في قبض ماله وحفظه له، وإن يـــنفق علـــيه منه، فباع الوكيل مما كان لهذا اليتيم مما يجوز بيعه له أن لو كـــان لـــه وصياً من قبل أبيه من الرقيق والرثة والدواب والطعام، وسلمة إلى مـــن اشـــتراه وقبض منه ثمنه لليتيم[1] وانفق عليه من ماله فهو[2] يضمن بهذا الوكـــيل شيئاً مما فعل في مال اليتيم مما وصفناه وإن ضاع فلا نرى أنه يضمن شيئاً من ذلك إذا لم يصح أنه جاز عليه في شيء منه.

وقـــال أبو المؤثر: قال محمد بن جعفر: إلا أنه قال إذا أقامه الجبار فأحب أن يستتم ذلك من جماعة المسلمين فان لم يفعل ذلك أو لم يدخل في ذلك أهل البلد، وقام هو بالعدل في مال اليتيم فلا ضمان عليه إن شاء الله، قلت لأبي المؤثر: أرأيت أن استتم ذلك من جماعة المسلمين، فقالوا له: لا تتم لك ذلك، ولا ننهاك عنه، أو قالوا له: لا ندخل في هذا الأمر، فدخل في أمر اليتيم بعد نهيهم له، هل يلزمه ما قد أقامـــه لجـــبار لهذا اليتيم قال إذا كان ثقة وقام بالعدل في مال اليتيم فاجتهد له فلا ضـــمان عليه إن شاء الله، قال ولا أرى للمسلمين أن ينهوه إذا كان ثقة أمينا قوياً على ذلك لعله أراد على القيام بالعدل في مال اليتيم إذا أمره الجبار ذلك.

١- في (ب): إلى من اشتراه وقبض له ثمنه...

٢- في (ب): هل يضمن هذا الوكيل.....

قال أبو المؤثر: إذا أقام الجبار وكيلاً ثقة من المسلمين لليتيم فقام بمال اليتيم ودخل في شيء من أمره، ثم أراد المسلمون نزعه فليس لهم ذلك، وهو أولى بمال اليتيم إلا أن يتهمه المسلمون فيترعوه ويقيموا غيره ممن هو أوثق منه من المسلمين، وليس له أن يكاثر بهم بأمر الجبار وأمر المسلمين أجوز من أمر الجبار ومن أقاموا جوراً أمرا ولاً ولا يجوز أمر من اتهموه.

قال أبو المؤثر: إن كان الوكيل الذي أمره الجبار ثقة أميناً إلا أنه لم يدخل بعد في شيء من أمر اليتيم ثم أقام المسلمون وكيلاً غيره من المسلمين فأمر المسلمين أجوز من أمر الجبابرة ووكيلهم هو الوكيل، وليس لهذا الذي أقامه الجبار وكالة على ما وصفنا.

قال أبو المؤثر: وكذلك إن كان المسلمون أقاموا وكيلاً لليتيم لم يضيع من مال اليتيم شيئاً حتى أمر الجبار عليه معه مسلماً غير الذي أمره المسلمون ودخل في مال اليتيم فليس يجوز له شيئاً مما صنع وأمر المسلمين أحق وأجوز من أمر الجبار. قلت له: فإن أقامه الجبار فلم يعلمه بوكيل المسلمين فصنع في مال اليتيم مثل ما يجوز لوكيله ثم علم بوكيل المسلمين، فرد إليه المال هل يجوز له ذلك صنع قبل أن يعلم قال نعم، فعله جائز ما لم يعلم بوكيل المسلمين ما لم يكن غلطاً ولا جوراً فإذا علم لم يجز له.

قال أبو المؤثر: وكذلك إن كان المسلمون متفرقين فأقامت كل طائفة منهم وكيلاً ثقة من غير أن يعلم بما صنع الآخرون، فالأول هو الوكيل وليس على الآخر ضمان فيما صنع، ولا يرد فعله ما لم يكن غلطاً حتى يعلم فإذا علم بالأول كان الأمر أمر الأول ورد أمر الآخر.

قال محمد بن جعفر: وقلت إن لم يقم هذا الوكيل سلطان ولم يكن في البلاد سلطان عادل[1] ولا جائر فقام رجل من الصالحين من أولياء هذا اليتيم أو متطوع عليه إن لم يكن له ولي فقام مقام ذلك الوكيل أو باع ما يجوز أن يبيعه وصي هذا اليتيم من ماله وقبض ثمنه فضاع أو سلم ثم نازعه اليتيم أو من تطوع عليه إلى إمام عادل في ذلك هل هو ضامن لما باع وقبض من مال هذا اليتيم فلا نرى أنه يلزمه ضمان في ذلك إذا خاف ضياع المال وفساده والله يعلم المفسد من المصلح وقد أشرف مال هذا اليتيم على التلف ففعل فيه هذا المتطوع عليه الذي هو أحسن. وقال الله تعالى: **﴿ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير﴾**[2] فقد قام هذا المتطوع بإصلاح نفس هذا اليتيم وماله إذا لم يكن أحد يقوم بأمره وخاف عليه أن يهلك فأرجو أن يكون له أجر مع الله ولا يضمن ما لم يعن على تلفه. ولا نحب أن يبيع من مال هذا اليتيم ولا من رثته شيئاً لا يخاف ضياعه ولا فساده. قال أبو المؤثر مثله.

قال محمد بن جعفر: فإن كان هذا الوكيل الذي أقامه السلطان الجائر لهذا اليتيم إذا أقام نفسه متطوعاً له غير ثقة، أو قد عرف بالخيانة قلت فهل يكون ضامناً لما قبض أو تلف من يده من مال هذا اليتيم فما نبعده أن يكون ضامناً لجميع ذلك حتى يسلمه لليتيم، لأنه لو كان وصياً لهذا اليتيم خائناً لعزله السلطان، فإن كان غير أمين جعل عنده وكيلاً ثقة فلم نر أن يجوز له

١- في (ب): سلطان عدل.

٢- سورة البقر آية (٢٢٠).

مـــن فعل نفسه ما لم يجوز له مع المسلمين والله أعلم. قال أبو المؤثر مثل قول محمد بن جعفر.

ومـــن غـــيره: قال أبو سعيد رحمه: إن الحسبة على [1](بياض بمقدار كـــلمة) والقـــيام بأمور اليتامى جائزة من كل ثقة[2] إلا في التسليم لمال اليتيم وقـــبض مالـــه فـــلا يجـــوز ذلك إلا من ثقة. وللحاكم أن يحكم بما أصحه المحتســـب بالبيـــنة من المنكر، وإنما يثبت منه الحسبة لهؤلاء في القيام بالمصالح لمـــا يرجى من التوفير عليهم بقيامه إذا كان ثقة في الحكم وأما في الجائر فإذا احتسب وقام بالعدل حاز من كل محتسب إذا قام بالقسط في ذلك.

١- بياض في (ب) أيضاً.

٢- في (ب): من كل ثقة أو غير ثقة.

أحكام اليتيم:

رجـــع. قـــال محمد بن جعفر: وسألت عن يتيم مع أمه أو مع من يقوم بأمـــره احـــتاج إلى[1] نفقة وليس له إلا نخل وأرض وليس في البلاد سلطان عـــادل، فـــنقول: أن الذي يضمن هذا اليتيم يبيع من مال اليتيم على قدر ما يكـــون أثمـــن لـــلمال وبقـــدر مـــا يحتاج إليه اليتيم من النفقة إلى وقت من الأوقـــات، وهو أقرب ما يقدر عليه من الأوقات وعند شراء الطعام. ويكون البـــيع بعـــلم مـــن ولي اليتيم وغيره من الصالحين ويشهدهم أنه قد أخذ هذا اليتـــيم وقد باع من ماله ما قد باعه بعلمهم وأنه ينفق منه عليه، فإن لم يحضر لـــه ولي ولا أحـــد من الصالحين قام بذلك الذي يكون اليتيم في يده وأنفق عـــلى اليتيم مما باع له فإن بلغ اليتيم ونازعه فيما باع من ماله، وصح أنه قد كـــان معـــه بقـــدر ما يمكن أن يكون قد ذهب في مونته مثل ثمن ما باع من مالـــه فـــلا نـــرى أنه يدركه بما باع ولا بثمنه وإن أراد يمينه حلف ما خانه. وكذلـــك قال أبو المؤثر مثله. وزاد هو إلا أنه قال إنما يباع مال اليتيم في نفقته ومونـــته وكسوته إذا لم يكن حاكم برأي جماعة من المسلمين من أهل البلد فـــإن باع الذي كفل اليتيم أصل مال اليتيم بغير رأي جماعة من المسلمين من أهـــل الـــبلد فهو بمنْزلة من باع بحضرة الحاكم، وبيعه مردود له في مال اليتيم مـــثل ما أنفق عليه إلا أن يكون حاكم ولا يجد أحداً من المسلمين يقوم بذلك فـــباع فبيعه جائز إن شاء الله، ولا ضمان عليه إذا صح أن اليتيم قد كان في عياله بقدر ما يستفرغ ثمن ما باع.

١- في (ب): أحتاج لنفقته.

قال أبو الحواري: إذا بلغ اليتيم فطلب ماله الذي باعه المحتسب كان لليتيم ماله ولا يجوز بيع مال اليتيم إلا بوكيل أو وصي ويلحق المشتري البائع اليتيم إن كان أخذه بفريضة وإن لم يكن أخذه بفريضة ولا أشهد على كفالته لليتيم لم يلحق اليتيم بشيء. وفي موضع آخر قال أبو الحواري: إذا بلغ اليتيم وطلب ما أدى عنه الوصي إلى الجبار كان على الموصى أداء ذلك إلى اليتيم، وكذلك إن طلب ورثة اليتيم من بعد موت اليتيم قبل بلوغه كان لهم ذلك.

ومن غيره وسألته هل يسع الإنسان أن يهمل النية عن الجهاد لأنه مؤيس من ذلك، قال: لا، بل ذلك فريضة عليه أن يجدد النية ولا ييأس ثم فيهلك بترك النية للفرض. قلت وكذلك لو كان فقيراً لا يستطيع الحج فأهمل النية عن الحج لا يأسه من الاستطاعة إلى الحج، فقال: نعم، وعليه أن يجدد النية أنه متى وجد الاستطاعة إلى الحج فإنه يحج ولا يهمل النية عن الحج. قلت وكذلك إن كان أمياً لا يرجوا تعليم القرآن أو فقير عاجزاً عن التعليم فأهمل النية إياساً منه لأنه ليس في مقدرة من تعليم القرآن أو من جهة الفقراء وممن قد يئس من التعليم قال لا يسعه ترك النية لتعليم القرآن، وقال تعليم القرآن فريضة فإذا تعلم بعض الناس القرآن وحفظوه سقط عن الباقين. قلت وكذلك عليه النية لتعلم العلم وإن كان في منْزله من قد آيس. قال: نعم. فقلت: وكذلك لو[1] كان أرحام لا يعرفهم أو في موضع لا يمكنه الوصول إليهم فقطع النية عن الوصول منه إياساً منه أنه لا يجد من يعرفه إياهم وأنه لا يستطيع الوصول

١- في (ب): وكذلك إن كان له أرحام لا يعرفهم....

إلـــيهم، قال لا يسعه ترك النية عن صلة أرحامه فيكفر وعليه الاجتهاد وتجديد النـــية، قلـــت وكذلـــك لا يجوز أن يقطع النية عن التزويج قال نعم، وليس بفرض، قلت: وإن كانت عنده زوجة واحدة فعليه أن يزداد تزويجاً، قال: إنما يـــريد أن يحصن وهذا قد أحصن بواحدة قلت وكذلك عليه أن لا يقطع النية عـــن أبواب البر عن النفل والتطويع والسنن، وإن كان هو في منْزلة لا يرجوا ذلـــك لعجزه عنه في الوقت، قال عليه أن ينوي كل أبواب الطاعة ولا يقطع النـــية عن ترك شيء من الطاعة إياساً منه فيهلك بسوء نيته لأن ذلك الذي قد يـــئس منه لا يعزب على الله أن يرزقه ويأتيه من لطيفه يستطيع بها ما يرجوه والله عـــلى كل شيء قدير، فإذا آيس فقد أساء ظنه بالله، ولكن عليه أن يحدد النية ويأمل الطاعات ويسأل الله التوفيق على الاجتهاد في فعال الطاعة يستقبل مـــن كل فعل يلزمه في حال يأته قدرة الله على فعله، ويلزمه إياه من فرض أو ســـنة أو تطـــوع مما أمر الله به وارتضى فعله من عباده ووعدهم المجازاة عليه، فعلى الإنسان أن لا يقطع نيته عن كل ما يرضى الله، وإن كان عاجزاً عنه في الوقـــت فإن الله قادر على أن يوحده أو يأتيه من حيث لا يحتسب فلا يقطع نيته عن رجائه بفضل الله وحسن ظنه بالله ومتى لم يحسن ظنه بالله هلك.

من غيره قلت له: وكذلك أن من مر كان معه مال إذا أنفقه قدر على إخمـــاد الـــباطل وإحـــياء الحق على هذه الصفة إذا كان باع منه وأنفق وبقي مـــنه ما يكفيه عوله وعول ما يلزمه عوله، وكان عليه القيام بذلك. قال نعم، ثم تلا هذه الآية ﴿**إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء**﴾[1] ورأى

١- سورة التوبة آية ٩٣.

عليه أن يقوم بماله إذا كان إذا قام بماله استجاش له نصف أهل الحرب كان عليه أن يقوم بذلك ولا عذر له أن يترك القيام بالقسط وهو بقدر عليه ورأيت عن أبي علي رحمه الله في رجل اعترض له عدو في السفر وعليه دين تهرب عنه أو يقاتله قال يولي عنه لحال الدين فان تبعه العدو ويخاف أن يقتل وهو مدبر فيقاتل وهو مدبر، فرأيت عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال مسألة حسنة.

ومن غيره قال أبو الحواري: والقوم الذي يغشونكم في بلادكم لا يجوز لكم أن تخرجوا إليهم وإنما يجوز ذلك للأئمة.

ومن غيره قال: ويروى والله أعلم أن النية الصالحة أحب إلى الله من العمل، ومن نية المؤمن الصالحة أن لو قدر لملأ الأرض عدلا ولم يدع أن يعص الله طرفة عين وهذا عندي من النية الواجبة عليه إذ عرف معناه. قال أبو سعيد رحمه الله: إن من نية المؤمن أن لو قدر لملء الأرض عدلاً فلم يعص الله أحد طرفة عين إلا أخذ على يده، قيل له فإن جهل اعتقاد النية في هذا قال معي: أنه إذا علم لزوم ذلك أن عليه أن يعتقد ذلك في حال قدرته كله، فكلما خطر بباله من الإيمان مما عليه اعتقاده والعمل به أن لو قدر عليه كان عليه اعتقاد النية إذا علم معنى اللزوم من القدرة قلت له فهو معذور بجهل اعتقاده النية إذا لم يعلم، قال معي أنه إذا كان مؤمناً فهو في حال الاعتقاد ما لم يمتحن بذلك وتنْزل بنيته، وعن رجلين اصطحبا في طريق فيخرج عليهما اللصوص فهرب أحدهما وترك صاحبه حتى سلب أو قتل هل على هذا ضمان، قال أن هرب على مقدرة فالضمان لازم، وإن هرب

الصـــالحين ورجـــا أن يقوم بالأمر دون غيره، و لم يكن إلا السادة من ا لملوك لـــيس أهل المعرفة، هل له أن يقبل الإمامة منهم ويقوم بالأمر قال: بلا، ولو أن قائمـــاً يقوم بالعدل لم يكن عليه في ذلك شيء ولكان في ذلك مثابا، قلت لـــه: هـــل يقـــيم هـــذا الإمام الحدود قال: نعم، لان على الجماعة من أهل القـــوة أن يقوموا بالأمر ويكونوا أهم السلطان وعليهم القيام بالحدود، قال وعلى السادة والملوك السمع والطاعة للمسلمين إذا كانوا مسلمين.

ضعف لعله أراد عن ضعف وعجز لم يلزمه الضمان، وذلك[1] إذا كان في حد يجب عليه الجهاد وكانوا كنصف العدو.

قال غيره ولعل ذلك إذا كانوا كنصف العدو وفي العدد والآلة والسلاح حتى يكونوا مثلهم في ذلك والله أعلم فتنظر في ذلك، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس للمؤمن أن يذل نفسه فقيل يذل نفسه أن يعرض نفسه»[2] من للبلاء لمالا يقوم به. قال أبو سعيد: هذا المعنى أنه لا يعرض نفسه يخرج عندنا لمعصية الله من قبلها وكثيرها فإنه لا يقوم لها وأما ما كان من الطاعة فالمؤمن يقوم له ويقدر عليه، ولا يكون دليلاً في ذلك وإنما الدليل من عصى الله، وقد سئل رسول الله ﷺ عن أفضل الجهاد فقال: «كلمة عدل عند جبار يقتل عليها»[3]. كان موسى ﷺ، يصل إلى فرعون وحده وكان ذلك مالا يقدر عليه وكان محمد ص بعث في مكة وحده، ولا يكون المؤمن ذليلاً ولا يكون أحد ذليلاً قام بطاعة الله وإنما الذل في معصية الله. قال أبو سعيد: وقد خرج المرداس رحمه الله في أربعين رجلاً فحمد في ذلك و لم يذم، وكذلك خرج المسلمون وهم ثلثماية وثلاثة عشر رجلاً.

ومن غيره قلت: له فهل للأمام أن يقبل الإمامة من غير من يتولاه قال فكيف يقبل الإمام من غير أن[4] يتولاه قلت[5] أرأيت أعدم العلماء

١- في (ب): وكذلك إذا كان في حد....

٢- لم أعثر عليه بهذا النص.

٣- سبق ذكره وتخريجه.

٤- في (ب): من غير من ... وهنا أصوب من (أ).

٥- في(ب): قلت له أرأيت لو أعدم...

الباب الثاني والعشرون

في

أمر الجبابرة

باب في أمر الجبابرة

رجع إلى كتاب أبي جابر باب في أمر الجبابرة وما يصنع من عينهم وتلي بهم، قال محمد بن جعفر واعلموا[1] أنه يقال أن الفتن على أبواب الجبابرة كمبارك الإبل، وكقطع الليل المظلم، وقد نهى أن نأتي السلطان الجائر ولو ظننت أنك تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر مخافة أن تختلجك الفتن دون ذلك، والذي يحب لك أن غفل عنك هذا السلطان الجائر إن كنت بعيداً منه لا تقربه ولا تصانعه ولا توسل إليه، فإني أخاف عليك إن تعرضت لمخالفة هواه أن تكون قد تعرضت من عقوبته لما لا تقوى عليه فإما أن تطلب رضاه بما يظهر لك من السر والمودة والصنيع له فيرضه من ذلك بما يسخط الله، وقال الله تعالى: ﴿**ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار**﴾[2] وأعظم من ذلك أن تعينه على بعض أمره فيشركه في معصية الله فأسلم الأمور لك وأولها بك البعد من هذا إن قدرت على ذلك ولا قوة إلا بالله. وإن كنت في مملكة هذا الجبار وبليت بقرب دار من دارك وخفت أ لا يغفل عنك وأن يهديك منه داهية في نفسك ومالك وأهلك

١- في (ب): وأعلم بدل واعلموا وهو الصواب والله أعلم.

٢- سورة هود آية ١١٣.

وجيرانك وأولياءك فزرته ولقيته وصانعته بمالك ورقق مقالك بما ترجوا أن تدفع به من جوره وظلمه مالا تقواه عليه وأنت في ذلك مبغض له في الله، فكل ذلك حرام عليه وأرجو أن تكون سالماً مع الله وكن مع ذلك مجتنباً بجهدك عند مقالك وفعالك إن تزلق في بعض المهالك التي تهلك بها عند الله في الدنيا والآخرة واستعن بالله فإنه لا ينجيك منه سواه مثل ذلك.

قال أبو المؤثر: قال محمد بن جعفر: وقيل أن الصلاة خلفهم الجمعة وغيرها فجايز إذا أتوا بالصلاة في وقتها، وكذلك كان علماء المسلمين يصلون خلفهم، وقيل كان جابر بن يزيد رحمه الله يصلى خلف الحجاج بن يوسف، وقال أبو المؤثر صلاة الجمعة خلفهم جائزة في الأمصار الممصرة إذا صلوها في وقتها بحدودها وكذلك سائر الصلوات، وأما إذا صلوا الجمعة ركعتين في غير الأمصار ولا يصلي خلفهم ومن صلى خلفهم أعادها أربعاً، قال محمد بن جعفر: ولا بأس أيضاً أخذ جائزهم وقبول هديتهم وأكل طعامهم ولبس ثيابهم، وركوب دوابهم برأيهم ما لم نعلم أن ذلك حرام، وكذلك من اشترى من عند الجبار، ومن عند أصحابه طعاماً أو ثياباً أو دواباً أو غير ذلك، وقد علم أنهم يلبسون الناس بالتنْزه من ذلك أحب إلينا، وإن اشترى من عندهم شيئاً وهو لا يعلم أنه مما سلبوا ولا ينصر تحريم ذلك لأنه قد يكون في أيديهم أموالاً لهم غير السلب وإن علم المشترى أو المعطى أن ذلك مما سلبوا من أحد من الناس فهو عليه حرام، وعليه أن يرده إلى أهله وإن لم يعرف أهله عرفه فإن لم يقدر على صاحبه تصدق به على الفقراء، فإن جاء بصاحبه خيره بين الأجر والغرم له والله

أعـــلم، وكذلـــك إذا خيره الجبار حتى اشترى ذلك الذي اشتراه فان لم يعلم أنـــه حرام فقد أخذه وإن علم أنه لا حد فليرده[1] إلى أهله على ما وصفنا في المســـألة الأولى، وقـــال أبو المؤثر مثله، قال أبو الحواري إذا لم يعلم أن ذلك الشـــراء اغتصـــبه الجـــبار من أحد من الناس. قال محمد بن جعفر: فان كان جـــبره حـــتى قال أنه اشتراه وهو غير راض بذلك الشراء ولا متتم له فذلك البـــيع للجـــبار والثمن الذي قبضته منه هو له على الجبار، فان لم تقدر على الحـــق مـــن الجـــبار باع ذلك البيع واستوفى من ثمنه ما أخذ منه الجبار والله أعـــلم، قـــال أبو المؤثر: لا أرى أن يبيع السلعة التي اشتراها من الجبار ولكن يأخذهـــا بقيمتها فان كانت وفاء لما دفع من الثمن أو أكثر فقد استوفى حقه وإن كانـــت أقل فبقية حقه على الجبار متى ما قدر عليه أخذه منه وليس عليه أن يـــرد على الجبار الزيادة، لأن الجبار قد رضي بذلك فإذا اقتضى هو السلعة وأوجبها على نفسه بقيمتها فليفعل فيها ما يشاء من بيع أو هبة أو غير ذلك.

ومن غيره قال نعم والذي نحب له إذا جبره على بيعها أو برضاه، لعله أراد برضى بيعها حتى تكون له السلعة بالبيع فما زاد عليه من الثمن أخذه من ماله متى ما قدر ويكون له بقية ثمنها، وقال أبو المؤثر إن علم أن السلعة لغير الجبار فأكرهه الجبار على شرائها، ودفع إليه الثمن فلا يقبض السلعة، فإن لم يقبضها لم يضمنها وماله على الجبار، فإن قبض السلعة ضمنها لأهلها وحقه له على الجبار.

وقـــال محمـــد بن جعفر وإذا كان هذا[2] وأصحابه حرباً للمسلمين فلا

١- في (ب): فله رده.

٢- في (ب): وإذا كان هذا الجبار وأصحابه...

يجـــوز لأحد أن يبيع لهم شيئاً من سلاح ولا كراع ولا طعام يقومون به على حـــرب المسلمين، ولا بد لهم ولا يعيبهم على شراء شيء من ذلك وأما إن لم يكـــن فيه معونة على المسلمين فلا أرى بيعه لهم بأساً، وكذلك إذا لم يكونوا حـــرباً وكـــانوا قـــد ملكوا البلاد واستولوا عليها. قال أبو المؤثر: إذا كانت الجـــبابرة قد استولوا على البلاد وكانوا صلحاً للمسلمين وليس بينهم مناصبة فـــلا بـــأس بما يبيع لهم من الطعام والآنية والمتاع، وأما السلاح والخيل وآلة الحرب كلها فلا تباع لهم على حال من الحال في حرب ولا في سلم.

قـــال محمـــد بن جعفر: فإن ظلم مظلوم فطلب الإنصاف إلى هذا الجبار ممن ظلمه فأوصله إلى حقه فأرجو أن لا بأس عليه. قال أبو المؤثر: مثل ذلك.

قـــال محمـــد بـــن جعفر: ومن كانت عنده شهادة فطلب إليه أدائها إلى الجـــبار فـــيقولان على كل شاهد أن يشهد بما علم من الحق حيث طلب منه صـــاحب الحق أن يشهد له به. قال أبو المؤثر من كانت عنده شهادة شهد بها عـــند الجبار إلا أن يعلم أن الجبار يظلم المشهود عليه ويحكم عليه بغير حكم الله فـــيما شهد عليه به فلا يشهد معه على ذلك ويقول لصاحب الحق اطلب حقك إلى من يحكم لك بالحق حتى اشهد لك معه.

قـــال أبـــو الحـــواري إذا كان الجبار يحكم بغير أحكام المسلمين لم يكن للشـــاهد أن يشـــهد معـــه إذا علم أن الجبار يحكم على المشهود عليه بما لا يجـــب عليه من الحق ويوجد عنه وفي نسخة أخرى إذا كان الشاهد يعلم أن الجبار يحكم بشهادته بغير الحق فلا يشهد مع الجبار.

قال غيره: الذي عرفنا عمن أخذنا عنه أن الشاهد لا يخاطر بشهادته ولا يشهد إلا مع من كانت أحكامه جارية بالعدل معروف بذلك فمتى كانت أحكامه يرتاب فيها ويخاف من الحاكم في ذلك، أو يتهم فلا[1] يخاطر الشاهد بشهادته. وقال من قال: ليس عليه ولا له أن يؤدي الشهادة إلا حيث يقام العدل فيها ويتظاهر أحكام العدل وأن[2] لا يحكم بباطل ولا يميل ظاهر في أحكامه. وقال محمد بن جعفر: وكل من أخذه السلطان الجائر والجبابرة الذين يعرفون بالظلم وسفك الدماء أن يبرئ من أحد من المسلمين أو يتولى أحد من الظالمين أو يقول قولاً مما يدخل به في بعض أديان الشرك أو الكفر، فإنه إذا خاف على نفسه جاز له أن يعطى ذلك بلسانه، وقلبه كاره لذلك، وإنما تجوز التقية بالقول لا بالفعل، لأنه لو أمره الجبار أن يقتل نفساً أو يشرب خمر أو يأكل لحم ميتة أو لحم خنزير لم يجز له ذلك، وأما القول فقد جاء الأثر بإجازته، قال أبو المؤثر: لا تجوز التقية في قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا في الزنا، وأما أكل الميتة ولحم الخنْزير وشرب الخمر فالله أعلم.

قال غيره: ويوجد عن أبي معاوية أنه قال: يجوز ما يجوز[3] في حال الاضطرار من ذلك، وأما الخمر فلم يأت فيها استثناء وقد حرم الله الخمر، وبلغنا عن بعض أهل العلم أنه يجيزها للمضطر إذا كانت تعصم من الجوع

١- في (ب): لم يخاطر و(أ) : أصح والله أعلم.

٢- في (ب): فإنه لا يحكم بباطل.

٣- في(ب): قال: يجوز على الجبار ما يجوز.

وقد استثنى الله الميتة والدم ولحم الخنْزير، وقال في موضع: ﴿**إلا ما اضطررتم إليه**﴾[1]، وقال: ﴿**فمن اضطر غير باغ ولا عاد**﴾[2] وقال في موضع آخر: ﴿**فمن اضطر في مخمصةٍ غير متجانف لإثم**﴾[3] يقول غير متعمداً لأثم وقد جاء الاستثناء في موضع المضطر من الجوع وجاء في موضع للمضطر غير تفسير والمستكره للقتل مضطر والله أعلم، وقولنا في هذا قول المسلمين، ولا يجوز له أن يتكلم بشيء من الكفر إلا أن يستكره عليه كما قال الله تعالى.

وقال محمد بن جعفر وقيل أن عمار بن ياسر رحمه لما أخذه المشركون لم يقبلوا منه حتى قال الله تعالى ثالث ثلاثة، فقال الله: ﴿**إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان**﴾[4] فعلم الله ما في قلبه وأنزل الله عذره، وعن النبي ﷺ قال: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[5]، وقال:

١- قال تعالى: ﴿**وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه**﴾ سورة الأنعام آية ١١٩.

٢- سورة البقرة آية ١٧٣ .

٣- سورة المائدة آية ٣ .

٤- سورة النحل آية ١٠٦ .

٥- هذا الحديث حسن صحيح. رواه ابن عباس وأبو ذر الغفاري رضي الله عنهما، وأخرجه ابن ماجه ٦٥٩/١ كتاب الطلاق ٦ باب طلاق المكره والناسي برقم ٢٠٤٥ من طريق محمد بن المصفى الحمصي ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥٦/٧ كتاب الخلع والطلاق باب ما جاء في المكره. وأخرجه الحاكم في السنن الكبرى ١٩٨/٢ كتاب الطلاق من طريق أيوب بن سويد والربيع بن سليمان عن الأوزاعي.

يـــا عمـــار بـــن ياسر أخذوك حتى قلت ما قلت فان رادوك فرد، وقال ابن مســـعود: مـــا مـــن كلمة تدفع عني ضربتين بسوط يسألونيه إلا تكلمت به، ولـــيس الرجل بأمين على نفسه إذا عذبت أو ضربت أو قيدت أو عربت أو جوعـــت أو خوفت أو بائع الناس لعله يريد إذا اتقى أن يبايع من لا يستحق البـــيعة، وقد بلغنا أن[1] رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أنه سئل عن ذلك وهو في المســـجد فقـــال: ما أبالي مسحت هذه الاسطوانة بيدي أو بيده إنما البيعة بالقلـــب وليســـت باللســـان. «وقـــيل أن مسيلمة الكذاب أخذ رجلين من أصـــحاب الـــنبي ﷺ فقال لأحدهما تشهد أن محمد رسول الله قال نعم، قال وتشـــهد أني رســـول الله فخـــلى سبيله، فكان يقبل ذلك من الناس ثم قال للآخـــر تشـــهد أن محمد رسول الله. قال: نعم قال: وتشهد أني رسول الله. قـــال: إني أصم فأعاد إليه عليه أتشهد أن محمد رسول الله قال نعم نعم نعم، قـــال أفتشـــهد أني رسول الله، قال إني أصم فضرب عنقه فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال أما المقتول فمضى على صدقة ويقينه وأخذ بفضيلة وهنيئاً له وأما الآخر فقـــبل رخصـــة ربه فلا تبعة عليه وقال الله تعالى: ﴿**لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليـــوم الآخر يوادون**﴾»[2] [3]، وقال تعالى: ﴿**لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير**﴾[4].

١- في (ب): عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

٢- سورة المجادلة آية ٢٢.

٣- ما بين القوسين لا يوجد في (ب).

٤- سورة آل عمران آية ٢٤.

أحكام الجبابرة:

وأما أحكام الجبابرة وأهل الجور فتقول أن كل حكم كان من أحكامهم مخالفاً للحق فلا يجوز وأما ما كان موافقاً للحق فلا يدخل في نقضه من جاء من بعده، وأما إذا حكم وكتب الجبار إلى الجبار إلى الإمام العدل بحكم قد حكمه فلا ينفذه له وللرعية إذا اشرف عليهم هؤلاء الجبابرة وخافوهم على أنفسهم وأموالهم أن يعطوهم السمع والطاعة بألسنتهم وأن يصانعوهم على أنفسهم بما يدفعون به عنهم من أموالهم وذلك على الجبابرة حرام وهو جائز لهم إذا علم الله منهم البغض له ولفعله وكان ذلك على أحد التقية وأما الزكاة فلا تجوز لهم أن يعطوهم إياها فإن أخذ بها بعد الكيل لم تعني عنهم إلا أنه قد قال من قال: أنه ليس عليهم زكاة ما أخذ هو من أموالهم غصباً قبل الكيل وإن أخذها بعد الكيل فعليهم زكاة ما أخذ من أموالهم وعليهم زكاة ما بقى للفقراء.

وقال محمد بن محبوب رحمه الله: في جواب منه إلى أهل المغرب وإذا كان المسلمون في أرض الحرب أدوا زكاتهم في فقرائهم وإن لم يكن عندهم فقراء بعثوا بها إلى أحد من أئمة العدل كان ذلك صواباً مجزياً ومودياً لما أوجب الله عليهم من أدائها وللإمام أن يقبلها ويجعلها في أهلها وهذا الذي مضى كله قول أبي المؤثر رحمه الله.

قال غيره: نعم قد قيل ذلك فان تلفت قبل أن تصل إلى الإمام فقد قيل أنه ضامن لها وقيل لا ضمان عليه[1].

١- في(ب): وقد قيل لا ضمان...

قال محمد بن جعفر: وأما الإمام فقيل أنه لا يسعه التقية ولا نرى له أن أراد الجبار[1] اعتزاله أن يدع أمانة الله وما ألزم نفسه من عهده ويصير لأمر الله حتى يحيى على الحق أو يموت عليه[2] إلا أن يكون في ضعف، ونرجو أعواناً أن يأتوه، فإن رضي هذا الجبار أن يندفع عنه بقول معروف أو مدة إلى أجل أن يقوي أمره فنرجو أن لا يكون عليه في ذلك بأساً إن شاء الله، قال أبو المؤثر: إذا سار الجبار إلى الإمام فالواجب على الإمام قتاله وليس للإمام أن يتقيه بقول ولا فعل ولا يعطيه إلا الحق الذي أوجب الله من القول والعمل، فإن اندفع عنه الجبار بذلك حسن إن شاء الله، فان دخل الجبار على رعية الإمام بظلهم فليس للأمام تركه وعليه أن يجاهده عن رعيته ويصير لأمر الله ويفي بعهد الله الذي عاهده عليه، فان كان الإمام شارياً فلا يحل له ترك رعيته ولا الرجعة عن الشراء الذي أوجبه على نفسه لله وعليه الجهاد في سبيل الله والدعاء إلى دين الله حتى يظفره الله ويرزقه الشهادة، وما يصير[3] له عذراً في ترك الجهاد في قلة ولا كثرة والله أعلم بالحق. وإذا كان المسلمون في فسحة من أمرهم والعدو في أرضهم فوضح للإمام ومن معه عجزه عن تنفيذ أحكام الله وإقامة أمره ونكاية عدو المسلمين، وإقامة الحدود ويصير ذلك العجز إلى تعطيل الحدود وتضييع الأحكام وظهور العدو فللأمام خلع الإمامة وللمسلمين تركه عنها إذا صار إلى هذا الحد الذي وصفنا من غير حدث رجونا له السعة في ذلك وليقيم

١- في الأصل: الجبال: والصحيح والله أعلم الجبار.

٢- في(ب): حتى يحيى على الحق ويموت عليه.

٣- في الأصل : ينصره، والصحيح والله أعلم يصير.

المسلمون لأنفسهم من يقوم بأمرهم على وجه رضى الله بالقوة والجد والعزيمة والاجتهاد، فإن امتنع الإمام عن ترك الإمامة بعد كونه في هذه الصفة حتى هجم العدو على المسلمين وخرجوا في الفسحة في النظر لأنفسهم وهو شاري فما نرى له سعة ولا عذراً حتى يجاهدهم ولو بنفسه حتى يشهد الله والله أعلم وهذا الذي مضى كله قول أبي المؤثر.

قال محمد بن جعفر: وليس لأحد أن يعنيهم بمعونة إلا أن يخافوا على البلاد والرعية فلا بأس على من قام بذلك وطلب الاستيفاء على البلاد وأهلها، واستخرج لهم الخراج الذي وضعه على أهل البلاد ممن أعطي برأيه وطابت بذلك نفسه، ولا نحب أن يتعرض من قام بذلك لمال غائب ولا يتيم، وقال أبو المؤثر مثل ذلك، وإن أخذ الجبار مال اليتيم وكان له وصي أو وكيل فخاف على مال اليتيم أن يذهب فصالح عنه من ماله بأقل مما خاف أن يذهب منه، فاجتهد في ذلك فأرجو أن يكون له إن شاء الله، إن كان هذا الجبار محارباً لأحد من المسلمين طالبهم فلا نرى لأحد من المسلمين أن يعينه في وقت محاربته على خراج يأخذه من الناس، ولا بمال[1] ولا شيء مما يقوي به على محاربة المسلمين.

قال أبو المؤثر: لا يجوز لأحد من المسلمين معونة الجبابرة سلما كان أو حرباً وإن خافوا هلاك البلاد للمسلمين أن يدفعوا عن أنفسهم وبلادهم وأموالهم ما دفعوا إليه من أموالهم ولا بأس عليهم بذلك إن شاء الله، ولا

١- في (ب): ولا جمال ولا مقال ولا بشيء ...

عـــلى أحـــد من الناس الأحرار البالغين[1] برأيهم وطيبة أنفسهم مالا ودفعوه إلى الجـــابرة عـــلى مـــا وصـــفنا من الحقوق على حريم المسلمين وأموالهم ودمـــائهم ولو كان في حد مناصبة لعسكر من عساكر المسلمين لأن هذا هو أهون على المسلمين مما يصابون به منهم والله أعلم.

قال غيره إذا كان السلطان غالباً على الرغبة وأخذوا أموالهم واحتوى عـــلى الحـــريم ودفعوا عن أنفسهم شيئاً من أموالهم لم يقع ذلك موقع المعونة ووقع موقع الدفع تم الباب المضاف إلى أبي جابر.

ومـــن غيره ومن جواب أبي عبد الله محمد بن أحمد السعالي[2] حفظه الله مـــا تقـــول رحمكم الله في رجل كلفه السلطان أن يطحن حبا من عنده ويحملـــه إلى نـــزوى أو حيـــث يريد في محاربة أو غيرها أيجوز له ذلك أم لا؟ وكذلـــك أن كان الحب من عند غيره وإباحة في طحنه وحمله أيجوز له ذلك أم لا؟ وقفـــت عـــلى ما ذكرت في مسألتك والذي يبين لي: أن من ألزم من يطحـــن حبا من ماله أو من مال من إباحة في ماله وتسليمه على الجبر منه إلى مـــن لا يقـــدر على الامتناع من أمره ولم يبيِّن له عند تسليمه قدرة على ظلم أحـــد بسببه، فأرجو أنه سالم غير آثم وأنا ضعيف عن مثل هذه المسألة، فأنظر فيها أو تدبرها ولا تأخذ منها إلا ما وافق الحق والصواب، إن شاء الله.

١- في (ب): ولا على من أخذ من الناس الأحرار ... و(أ) أصح.

٢- عـــبد الله محمـــد بـــن أحمـــد الســـعالي: ورد في إتحـــاف الأعـــيان ص٤٣٤ محمـــد بن أحمد السعالي من شيوخه أبو عبد الله محمد بن الحسن بن الوليد السمدي.

الباب الثالث والعشرون

في

دلالة الجبابرة وغير ذلك

باب في دلالة الجبابرة وغير ذلك

حكم التعاون مع الظلمة:

قال محمد بن جعفر: واعلم أنه ليس لأحد أن يدل الظلمة على المسلمين ولا على أموالهم ومن فعل ذلك فهو شريك لهم في ظلمهم، وقلت أن طلب الجبار إلى رجل الدلالة إلى قرية فدله فقتل أهل القرية وأخذ أموالهم ظلما فنقول إن كان هذا الدليل قد علم أن هذا الجبار يريد أن يقتل أهل القرية ويأخذ أموالهم ظلماً ثم دله عليهم وعلى أموالهم فهو شريك هذا الجبار فيما أحدث فيهم والله أعلم، وإن دله عليهم وهو لا يعلم أنه يريد ظلمهم فقد أساء ويستغفر ربه ونرجو أن لا يؤاخذه الله بما فعل الجبار. قال أبو المؤثر في هذا الذي مضى مثل قول محمد بن جعفر.

ومن غيره وأما نحن فلا نرى لأحد أن يدل الجبار على أحد لا يعلم ما يريد منه ولا على قرية لا يعلم ما يريد إذا كانت عادة الجبار استباحة الحريم وأخذ الظلم وطلب الخراج معروف ذلك والله أعلم.

ومن غيره ومن جواب لأبي الحواري: وعن رجل جبره السلطان وأخذه دليلاً على بلد فلما دخل البلد قتل أهل البلد وأحرق وأراد هذا الرجل التوبة، فما خلاصة من ذلك، فعلى ما وصفت أن هذا الدليل يلزمه جميع ما أصاب ذلك البلد بدلالته من القتل والحرق والله أعلم.

رجع قال محمد بن جعفر وقلت: هل الدليل الجبار المقهور على الدلالة[1] أن يزيلهم عن الطريق حتى يهلكوا وتهلك دوابهم وهل يجوز للمسلمين أن يغتالوهم بالقتل أشتاتاً أو مجتمعين بالسيف أو ببعض الآفات، وكذلك دوابهم فأقول أنهم لا يبدون بشيء من ذلك حتى يدعوا إلى الحق فإذا امتنعوا وحاربوا استحل ذلك منهم جميعاً في محاربتهم فإذا لم تكن محاربة وكانوا في قرية كما ذكرت فلا نحب أن يقتل، وفي نسخة بقتال أتباعهم إلا بعد الحجة والصحة، وأما أميرهم فإن كان قد دعاه أحد من المسلمين إلى الحق فقتله فقد أحل المسلمون أن يقتل ويغتال والله أعلم، وأما أبو المؤثر لا يرى[2] قتل الجبابرة ولا قتل أحد من أعوانهم[3] إلا من بعد الحجة والمناصبة أو يبدوا بالقتال فيقاتلوا إلا أن يكون قتلوا أحد من المسلمين على دينه[4] ويقتل من أعوانهم من تولي قتل المسلمين بنفسه وأعان على ذلك قال أبو المؤثر: وإن سار الجبار إلى قوم يريد ظلمهم فما أرى بأساً على الدليل أن يغويهم حتى يهلك الجبار ومن معه، قال محمد جعفر: وسألت عن الجبار إذا أراد أن يتزوج امرأة وطلبها فكرهت فقال إن لم تزوجه نفسها قتلها أو وقع بها حراماً فتزوجت به وهي كارهة فإن كانت هذه المرأة لما عزم الجبار على أخذها اختارت الحلال ورضيت به زوجاً على كراهته من

١- في (ب): المقهور على دلالته.

٢- في (ب): وقال أبو المؤثر: أرى.

٣- في (ب): ولا قتل أحد من أعوانهم فتكا ...

٤- في (ب): زيادة: فإنه يقتل فتكا من قتل المسلمين على دينهم ويقتل إمامهم وقائدهم إذا قتل بأمره أو سلط أحداً من المسلمين على دينه، يقتل...

نفسها فلها مهرها وميراثها، وأرجو أن لا يكون وطئه حراماً عليها وهو آثم، وإن كانت لم ترض به زوجاً إلا أنه جبرها حتى قالت أنها قد رضيت وهي غير راضية فما أبصر أنها له زوجة وإن جبرها على الوطء فلها صداقها عليه وهي حرام عليه، وعليها أيضاً، ولا ميراث لها منه. قال أبو المؤثر: وإذا لم ترض به هربت منه وجاهدته عن نفسها فإن صرعها ووطئها وهي مغلوبة على نفسها فهو آثم ولا إثم عليها هي إن شاء الله. قلت لأبي المؤثر: وهل لها أن تقتله وقد كانت هذه العقدة قال تجاهده على نفسها وتقتله على ذلك إذا كانت قد أخبرته أنها كارهة وأنها لا ترضى به قبل أن يطأها، وإن لم تخبره بكراهيتها بعد أن أدخلت إليه حتى وطئها فلا أرى لها قتله على ذلك ولكنها تهرب منه.

قال محمد بن جعفر: وأما هذا السلطان الجائر فإن تزوج امرأة لا ولي لها برأيها فتزويجه جائز وقال أبو المؤثر كذلك.

قال محمد بن جعفر: وعن رجل أراد سفر وخاف على نفسه العدو في طريقه وحضر خروج الأجناد أو بعض الفساد ومن اللصوص أو غيرهم ممن يظلم الناس فهل لهذا الخارج أن يخرج معهم أو يكون في أنسهم ولا يدخل فيما يدخلون فيه من الظلم، فما أرى عليه بأسا، إذا اعتزل عنهم في وقت ظلمهم وأنكر عليهم ذلك بقلبه، فإن أمكنه إلا أن يكون معهم فهو أسلم له إن شاء الله، وقال أبو المؤثر مثل ذلك. تم الباب من كتاب أبي جابر.

ومن غيره وسألته عمن يكون بحضرة السلطان فيذكر السلطان في

رجـــل مـــن الناس ويتعد له بالسوء في كلامه فيقول هذا الرجل الحاضر فلان أمـــره جليل ثم أن السلطان أخذ ذلك الرجل الذي يتعد له بالسوء فوصل إليه مـــنه نكاية أعلى هذا الرجل أن يستحل ذلك الرجل قال نعم. قلت له وهذا يكـــون قـــد حرف عليه قال نعم. قلت له فيلزمه له أرش في هذا المعنى، قال: لا. قلـــت: فـــإن قال لما تكلم السلطان فلان معروف بذلك ثم أصاب الرجل مـــن السلطان جراحة أعليه إرش تلك الجراحة؟ قال: نعم. هذا قد شهد عليه الإرش والخلاص من ذلك.

ومن غيره قلت له: يسعه أن يعطى السلطان الجائر الحابول[1] هو يعلم أنـــه يخرف أموال الناس القرامطة أو غيرهم، قال: لا يسعه ذلك وهذا لا يسع فيه التقية والله أعلم بعد ذلك وصوابه.

١- الحابُول: حَبْلٌ يُصعَدُ به على النَّخل. المعجم الوسيط ص١٥٣.

الباب الرابع والعشرون

في

الجبابرة

باب في الجبابرة
ومن يلي لهم من الأئمة[1] الإمامية

معاملة الرعية:

ومن بلي بهم من الإضافة، وسألته وقلت: هل تشكوا الرعية عمال الجبابرة إذا تعدوا عليهم وظلموهم؟ قال: اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعض: لا يجوز أن يشكوا إلى أصحابهم لأنهم يتعدون عليهم ويعاقبونهم بما لا يستحقون من العقوبة، قلت فأصحاب هذا القول يوجبون على أهل الشكاية ضمان ما نال العمال من أصحابهم لهم، قال: نعم إذا كان يعرفه بذلك، قلت: ولو لم يزيدوا عليهم في الشكوى على فعلهم وظلمهم إياهم. قال: نعم. قال: وقال قوم: يجوز أن يشكوا إلى أصحابهم ويرفعوا إليهم جور عمالهم عليهم إذا كان قصدهم في ذلك أن يزيلوا ذلك عنهم ولا يزيدون عليهم في القول والشكاية ما لم يكن منهم من الفعل الذي يستحقون به الشكوى، فما لحقهم من أصحابهم فلا شيء على الشاكي والضمان عند[2] أصحاب هذا القول على من زاد عليهم في الشكاية ما لم يكن منهم الفعل، قلت وإلى من يشكوا إلى من هو أعلى منهم يداً وأقوى

١- هذه الزيادة في (ب).

٢- في (ب): والضمان على.

وأغلبهم[1] أو من يرجع أمرهم إليه، قلت فهل يجوز لمن هو في القرية من الناس من الغرباء ومن أهل القرية ممن لم يجز عليه منهم ظلما وليس له مال فلحقه جور منهم بسببه أن يصحب من يشكوا أو يكون مع الناس ويتكثروا به، قال: لا قلت أرأيت إن وصل معهم، فأخبر معهم بما يعلم من هؤلاء العمال من الجور على الرعية لعله أراد من الجور على الرعية على سبيل الشهادة أو وجه الاحتساب والغضب لله تبارك وتعالى على سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فأرجو أنه قال أن هذا جائز، قلت: أرأيت أن لم يعلم صحة ما نشكو أصحابه من هؤلاء العمال، ولم يعلم هو ما يجوز له أن يشهد به ويخبر وكان في جملتهم، ولم يتكلم بشيء هل يجوز له ذلك. قال أكره له ذلك. قلت لم قال أنهم يتكثرون به ويكون معينا لهم على فعل لا يعلم صحته إلا أنه قال أخبرني إبراهيم ابن إسماعيل بن هودان أبا محمد عبد الله بن محمد بن محبوب رحمه الله أجاز له إتباع أهل الموافي شكاية عاملهم إلى سلطانه المولي له عليهم ولا يتكلم ولعله قد عرفه ما قد علم منه. ويوجد عن الشيخ أبي سعيد رحمه الله اختلاف في ذلك والدليل على إجارة الشهادة على[2] الشكاية لهم قول الله تعالى يحكي عن يوسف ﷺ[3] وعلى محمد وعليه حين قال للملك: ﴿**هي راودتني عن**

١- في (ب): وأقوى عليهم وهو الأصح.

٢- في الأصل لا يوجد على والصواب وجودها في العبارة.

٣- يوسف ﷺ بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم: من أنبياء بني إسرائيل ابتلاه الله بإخوة حسده ونجاه الله منهم بعد إلقائه في البئر وإخراجه منه واستخدامه كالرقيق أصبح ملك على مصر. انظر سورة يوسف عليه السلام.

نفسي﴾[1] ويوسف صلى الله عليه فلا يقول ما يكون مأثوماً وقول الله تعالى: ﴿**ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس**﴾[2] وذلك إذا لم يزيد في شكايتهم.

قصة من الإيثار:

قال أبو الحسن رحمه الله: أن ثلاثة إخوة في الله أصابتهم كلامة[3] في وقعة القادسية[4] فأتي أحدهم بإناء[5] فيه ما ء، فقال الذي أتاه: أذهب به إلى أخي فلان فلعله أحوج[6] إليه فقال له الآخر مثل ذلك، فذهب به إلى المؤخر فقال له أن يرجع إلى الأول، وقال له مثل ذلك فوصل إليه فوجده قد مات ثم وصل إلى الثاني والثالث فوجدهما قد ماتا فلم يشربوا منه شيئاً فسأل سائل أبا الحسن هل يلزمهم في هذا إثم، قال: لا، لأن هؤلاء آثروا إخوانهم على أنفسهم ثم تلا ﴿**ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة**﴾ إلى أخر الآية[7]. وعنه قال يكره في أيام الحرب أن يقص الأظفار ويؤمر بتحليق الشعر، وسألته عمن يجوز له جهاد العدو علي غير

١- سورة يوسف آية ٢٦.

٢- سورة الشورى آية ٤١.

٣- الكلامة: جمع كَلْم. وهو الجرح. المصباح المنير في غريب الرافعي الكبير ص٦٥٣/٢.

٤- القادسية: معركة فاصلة حصلت في عهد عمر بن الخطاب في بلاد العراق بقيادة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وبين الفرس بقيادة رستم عليه لعنة الله، وفي انتصارهم فتحت بلاد فارس أو ما يعرف بما وراء النهر.

٥- أي طلب أحدهم الماء فلما جاءه قال: اذهب إلى أخي...

٦- في (ب): أحوج مني.

٧- سورة الحشر آية ٩.

وصـــية ولا قضاء دين قال فاصل ما أوجب الله على عبده وتعبده أن يؤدي ما لـــزمه مـــن الحقوق اللازمة ولا تهمل النية بينة[1] عن أدائها على سبيل ما بلغ إلـــيه طوـــله وقوتـــه وقدرته ولم يحصل تضييع ذلك له إلا أنه قد تعرض له الأســـباب الـــتي أباح له بذل نفسه بالتطوع في ذلك وطلب الوسيلة لا على وجـــه اللـــزوم وأصـــل ما أوجب الله على الرجال من المسلمين فضل من له الجهـــاد إذا كـــانوا كالنصـــف من حربهم في الآلة والقوة والمركوب والقدرة آمـــنين غدر بعضهم ببعض وخديعة بعضهم ببعض وحلف بعضهم ببعض في وقـــت صـــعقات الحـــرب وفي غـــير ذلك من الأوقات التي يزول فيها عن بعضـــهم بعـــض التهم أنهم لا يرجعون ولا يعصبهم إلى ميل إلى هؤلاء إيثار الدنيا ولا قبول الرشوة ولا نقض لعهد ولا بيعة، فإذا كانوا مع بعضهم بعض عـــلى هذه الصفة، وكانوا كالنصف من حربهم آمنين مواد المعونة لحربهم من رعيـــتهم أو من غير رعيتهم من المواد المشرفة عليهم لم يسعهم إلا أن يقوموا الله بالإنكـــار عـــلى عدوهم وقتاله على ما يوجبه الحق كان من أهل الجحود والإنكار، أو من أهل البغي من أهل الإقرار، ومن فساق مصرهم فمن غلب عـــلى أمـــرهم أو غير ذلك من الجبابرة من الأمصار فلا يسعهم ترك الحرب عـــلى هـــذه الصفة، وعليهم أن يتألفوا ويتعاونوا ويتناصروا ويشدوا أعضاد بعضـــهم بعضـــا ويـــتوازروا حـــتى يميـــتوا الباطل بمجهودهم وتحيوا الحق بمجهودهـــم أو يستشـــهدوا فيجوز أفضل المنازل يدخلوا أفضل المداخل. فإذا كـــان الحرب فريضة على المسلمين على هذه الصفة لم تكن بفريضة إلا من

١- في (ب): ولا يهمل لنيته على أدائها...

بعد قضاء الحقوق والخلاص من التبعات. والقيام بما يلزم للعولة من الزوجات. والأولاد الصغار وغيرهم مما يجب عولهم، فيقوم لهم بالكفالة إلى قدر ما يصل إلى عروة من قرية وقصوة ويرجع إليهم وما يستشهد فيكون قد كفى مئونتهم وجعلهم[1] حيث يأمن عليهم ممن يخلفه من الأعداء ويكون معهم من يؤنسهم في موضعهم الذي يجعلهم فيه ويقوم لهم بما يلزمه هو أن يقوم لهم به من القيام بمعاينهم وأسبابهم اللازمة لهم، ويكون مأموناً عليهم ويكون محرماً منهم تسعه معاشرتهم ومساكنتهم، فإذا نال هذا المسلم هذه الصفة وكان الحرب فريضة لم يسعه إلا القيام بنفسه إذا كان سالماً من العاهات التي قد عذر الله بها صاحبها عن فرض الجهاد وكان له القدرة على الغزو وبالمركوب إن كان لا يقدر على المشي وإنما يقدر به علي الحرب من آلة الحرب وأما من لم يكن له على هذه الصفة فالحرب وسيلة وفضيلة وليس له بلازم إلا من وجه ما يقدر فيه على الدفع عن الحريم وعن نفسه فإنه قد يجب عليه الدفع عن الإسلام وأهله في أصل ما أوجب الله عليه الحرب. وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وإذا قيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا**﴾[2] فهما يلزم القيام بهما في موضعهما على ما يجب من لزومهما فأما لزوم الجهاد فقد مضى شرحه بحد القدرة عليه. وأما الدفع فهو أن يدفع بنفسه عن نفسه. وعن الحريم من الظلم ولا يسعه عند القدرة على الدفع وترك الدفع. وقد اختلف المسلمون

١- في (ب): ويجعلهم حيث يأمن ..

٢- سورة آل عمران آية ١٦٧.

في موضع ما يجوز فيه الدفع لمن لم يكمل له آلة الجهاد وشرائط من الخلاص والعصابة وغير ذلك إلا أنه أطاق على الدفع فقال من قال: إن له أن يخرج في دفع العدو ولو لم يمكنه الخلاص في ذلك الحين الذي دهمت الداهمة من العدو وخيف استفتاحه للمصر ولو خرج إلى الثغر الذي يكون منه استفتاح المصر وهو على حال الاعتقاد لأداء الحقوق، واللازمة له ويوصي إن كان له في الوقت وصية ولم يخف في تخلفه للوصية دهوم الأمر ووقوع الصفقة التي بها انفتح المصر أو بها تسلم المصر فيكون في حال الخلاص بالاجتهاد بحال الطاقة في كل مترل يترله إلى أن يصل إلى حال الدفع، فإن قدر على وصية أو على مال يؤدى منه، وعلى من يؤدى إليه الحق فعل ذلك فإن لم يقدر حتى دهمه ظلم من الظالمين جاهد عن نفسه وعن الحريم ويكون اعتقاده عند الجهاد أن يجاهد عن نفسه حتى يسلم فيقضى دينه ويقوم بالحقوق في اللازمة له لأنه إذا لم يدفع في دفاع جماعة أهل المصر إذا قدروا على الدفاع ورجا منهم ذلك حتى يستفتح العدو والمصر لم يكن له طاقة في الدفاع وكان قد فرط فيما أمر به من الدفاع في موضع ما يرجا فيه النفع في الدفاع، وقال من قال: ليس له أن يتعاطى مثل الثغور من المصر ولا عليه ذلك ولكن مثل الكورة[1] التي تكون في حال العزلة من المصر التي يكون السلطان يمكن أن يكون يتغلب على قطر من المصر ولا يصل إليها في فسحتها عن موضع الثغور وأقصار المصر ولكن أن عمد السلطان إلى تلك الكورة التي هو فيها التي قد يعلم أن السلطان إذا ظهر عليها لم يبق لسائر أهلها دفع وأيس من الدفاع فهنالك فقد يتعاطون الدفاع

١- الكورة: الصقع، ويطلق على المدينة، والجمع كور. المصباح المنير ٢/٦٥٨.

عـــلى مـــا وصـــفنا ما لم يظهر السلطان على تلك الكورة، في المتعارف من الأمـــور فـــالدفع هاهنا أوجب وأجازته هاهنا أقرب وله أن يخرج في الدفاع عـــلى ما وصفنا من تلك النية، وتلك الحالة إلى دفاع العدو على هذه الصفة، وقـــال مـــن قال: ليس له ولا عليه أن يعرض لتلف نفسه إلا بعد أداء اللازم والـــتخلص من المظالم والمحارم بوجود مال فيخلص منه وله مال يخلفه يوصي لـــه فـــيه بما عليه من الحقوق ويجد من يقوم له بوصيته من الثقات ومن يشهد مـــن الـــثقات الذيـــن يتخلفون عن العدو ويكون حال رجية من خلاصه بما يـــتعارف من المفعول أنه برجاله الخلاص إلا ما أتى الله به من أمره من ذهاب مالـــه أو مـــوت وصيه فذلك من أمر الله، وقال من قال: ليس له ولا عليه أن يخـــرج مـــن موضـــعه ووطنه وسكنه يعرض نفسه للتلف، ولو وجد الوصي والقـــوة في المـــال حـــتى يـــؤدي الحقـــوق التي عليه بنفسه لأن الوصي غير مخاطـــب بهـــا وإن كـــان ثقة إلا في ماله بعد موته وقد يمكن تلف ماله قبل موتـــه ويمكـــن موت وصية قبل موته ويمكن موت الشهود قبل موته ويزول عـــنهم كلفـــه ما حملوه ولا يكون هو على حال الخلاص بحقيقته إلا أن يفعل ذلـــك بنفســـه، ومن ذلك أنهم قالوا: أن حقوق العباد مقدم على حقوق الله في المحـــيا والممـــات. وكان الحق اللازم له للعباد إذا لم يقدر على أدائه يزيل عـــنه حق الله من الجهاد ومن إذا لم يقدر على أدائه من يلي عنه حق الله من الجهـــاد ومـــن الدفع الذي لا يبلغ إليه إلا بحقوق منه على ذهاب نفسه بغير خـــلاص بمـــا قد أوجب الله من أداء الحقوق التي عليه. وقال من قال: يخرج في جماعـــة أهـــل الدفـــع على اعتقاد منه أنه لا يحضر موضع ما يخاف على

نفســـه منه التلف. وأنه يكثر بنفسه وبجاهه أن كان له جاه بغير نفسه بما قدر علـــيه مـــن المعونة على اعتقاد منه لا يعرض نفسه لتلفها بحضور إلا من بعد أداء الـــلازم فـــان حضر حرب دهمه إلى موضعه وهو على هذه النية جاز له الدفـــع في الوقـــت الـــذي حضـــره الحرب فيه، وقال من قال: ولو حضره الحـــرب إلى موضـــعه وسكنه ووطنه على غير تعرض منه لذلك فليس له أن يلقـــى الحـــرب إلا بعد أداء الحقوق وعليه أن يهرب ما يكن في حد الزحف. وقـــال من قال: لو عاين الحرب كان له أن يولى إذا رجا السلامة حتى يودي الحقـــوق الـــتي علـــيه فان خاف الدرك أقبل للحرب على نية أن يجاهد عن نفســـه حـــتى يسلم ليودي الحق الذي عليه ولعل ما لم يحضرنا من الاختلاف والمقـــال في هذا الأكثر من هذا فتدبر ذلك وانظر أحسنه وأقر به للحق فخذ بـــه واعـــتمده إن شاء الله والله أعلم بالصواب. فما كانت الحجة فيه فالنظر فـــلا يثبـــت إلا بأهل النظر وليس كل من نظر له النظر حتى يجتمع له الفقه والنظر فما جعل له فيه النظر.

متى يكون الجهاد فرض:

ومـــن غيره من جواب أبي الحسن رحمه الله وذكرت في العدو إذا دهم الـــبلد يـــريد قتل الرجال وأخذ الأموال وحرق المنازل عند ذلك قلت: هل يجـــوز لأحـــد أن يقهر أحداً على جهاد ذلك العدو؟ فعلى ما وصفت فهذا العـــدو وجهـــاده عـــلى البلد وعن حريمهم من أفضل الجهاد إذا كان يريد الفســـاد وظلم العباد، ولا ينبغي لمن كان له طاقة لجهاد هذا العدو أن يتخلف

عن ذلك، لأنه إن كان العدو يكون كنصف أهل البلد الذين يلزمهم الجهاد عن بلدهم من الرجال فجهاده على الرجال الأصحاء جهاد فرض وليس بمعذور عن ترك الفريضة، وإن كان العدو أكثر من نصف رجال ذلك البلد فجهاده فضيلة ولا ينبغي لأحد أن يرغب بنفسه عن أحد المنْزلتين ويرغب في ذلك ويوزع إليهم بالترغيب والتحذير، وأما الجبر على القتال فلا نأمر بجبر الناس على القتال، لأنه قد جاء في سير أهل العدول ولا يجبر الناس على القتال، ولكن نقول نحن نوزع إليهم في القول ويعرفوا اللازم في ذلك ويشد عليهم بالقول ويدعون إلى ذلك ويرغبون في فضيلته ويحذرون من تضييع فريضته وبالله التوفيق والله أعلم بالصواب.

ومن مبعث رسول الله ﷺ ﴿**والسماء ذات الرجع**﴾ يقول ترجع تمطر مطر بعد مطر وهذا قسم أخر ﴿**والأرض ذات الصدع**﴾ يقول إذا تصدعت بالنبات ﴿**إنه لقول فصل**﴾[1] يقول يفصل به قول الباطل قال فبينما المشركون وهم بفياء الكعبة يتذاكرون أمر النبي ﷺ ومعهم يومئذ لبيد بن ربيعة العامري[2] وهو ينشد من شعر هذه القصيدة التي يقول فيها إلا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زايل، قال: فسمعه عثمان بن مظعون الجمحي[3] وكان عثمان بن مظعون من خيار أصحاب

١- هذه الآيات من سورة الطارق آية ١١، ١٢، ١٣.

٢- لبيد بن ربيعة العامري: شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام. ويقال أنه ترك الشعر لبلاغة القرآن وهو من الصحابة. والله أعلم.

٣- عثمان بن مظعون الجمحي: أبو السائب من السابقين في الإسلام وهاجر الهجرتين، كان شديداً لعبادة حرم الخمر على نفسه وتوفي بعد غزوة بدر ودفنه =

النبي ﷺ فالتفت على لبيد بن ربيعة فقال: كذبت أن نعيم الجنة لا يزول فقال لبيد يا معاشر قريش ما هذا الذي حدث فيكم ما ظننت جليسكم يؤذيني فقال له رجل من المشركين: لا عليك فإنه سفيه من سفهاء بني جمح. قال عثمان بن مظعون أنت أولى بالسفاهة مني فقال له ذلك المشرك والله يا ابن مظعون لولا أنك في جوار الوليد بن المغيرة لعلمت ما ينْزل بك في يومك هذا فقال عثمان بن مظعون والله إن جوار الله وجوار محمد عليه السلام، وجوارهما خير من جوار الوليد بن المغيرة. قال فغضب الوليد بن المغيرة وكان حاضراً يا معاشر قريش إن هذا قد رد عليّ جواري فشأنكم به، قال فوثب إليه ذلك المشرك فلطمه على عينه لطمة ذهبت بها عينه، فقال الوليد بن المغيرة كيف ترى يا ابن أخي أما والله لو كانت في ذمتنا ولقد كانت عينك عما أصابها غنية، قال عثمان بن مظعون: والله إن عيني الأخرى لفقيرة إلى ما أصاب أختها وإني لفي جوار من هو أعز على الله منك، قال: ثم جاء النبي ﷺ فخبره بقصته فقال له النبي ﷺ: إن شئت دعوت الله فرد عليك عينك صحيحة كما كانت، وإن شئت عوضك الله بها الجنة، فقال عثمان بن مظعون بل الجنة يا رسول الله أحب إلى من عيني.

بسم الله الرحمن الرحيم: إن أحق ما استفتح به العباد الحمد لله والثناء

= النبي ﷺ في البقيع وصلى عليه ووضع عند رأسه صخرة يعرف بها. أراد الرهبانية والاختصاء فنهاه النبي ﷺ وقال له: «أليس لك فيَّ أسوة حسنة، وليس من أمتي من اختصى أو خصى» انظر سير أعلام النبلاء ١٥٣/٦ - ١٦٠ رقم ٩.

عليه بحسن صنعه مع الشكر له على تظاهر نعمه ومنّه[1] وما عرفنا من دينه وأضاء لنا من نوره، بلغنا أن النبي ﷺ قال ذات يوم وهو في جماعة من المهاجرين والأنصار: يا معاشر المهاجرين والأنصار أيكم يأتي مكة فيؤذن فيها فيكون سيد الشهداء يوم القيامة، قال له خبيب بن الحارث الأنصاري[2] أنا يا رسول الله، قال: أنت لها فخرج خبيب حتى أتى مكة فلما دخل المسجد أذن فيه فلما قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول الله فخرج إليه أبو سفيان بن حرب في نفر من قريش فقال: اقتلوا هذا الصابئ[3] فلما أتوه بخشبة ليصلبوه قال لهم خبيب دعوني أسجد سجدتين، قالوا له افعل ما شئت فإنا لا بد قاتلوك وصالبوك، فركع ركعتين ثم قال اللهم إنك تعلم أن رسول الله أرسلني وإني لا أجد من رسول إلى رسولك فأقري محمداً و أصحابه مني السلام فلم يلبث النبي عليه السلام أن يهبط جبرائيل عليه السلام وهو متكئ في جماعة من المهاجرين والأنصار فقال يا محمد إن العلي يقرئك السلام ويقول لك خبيب يقرئك السلام وأصحابك فرد النبي ﷺ ثلاث مرات فقال المهاجرين والأنصار: يا

١- في (ب): وفواضل قِسْمِه، الحمد لله على نعمه ومنّه وما عرفنا...

٢- هو خبيب بن عدي بن عامر بن مجدعة بن جحجبا الأنصاري الشهيد هو من أصحاب الرجيع هو والنفر الستة وأسر خبيب وزيد بن الدثنة فباعوهما بمكة فقتلوهما بمن قتل النبي ﷺ من قومهم. وصلبوهم بالتنعيم، وهو أول من سن ركعتين قبل الإعدام وبلّغ الله سلامه للنبي ﷺ كما ذكرت القصة في الأعلى. انظر سير أعلام النبلاء ١/٢٤٦ - ٢٤٩ رقم ٤٠.

٣- في (ب): اقتلوا هذا الأنصاري. الصابئ: مصطلح عرف في بداية الإسلام وأطلق على من اتبع النبي ﷺ.

رسول الله ما يبكيك وعلى من ترد السلام، فقال يا معشر المهاجرين والأنصار أخوكم خبيب يقرئكم السلام فلما رفع خبيب على الخشبة، قال له أبو سفيان: هل لك أن تقول كلمة ندعوك فإنا لا نصنع بقتلك شيئاً، قال وما هي قال اكفر بالله، قال خبيب هيهات لا أكفر بالله وفي من الروح شيء، قال فقل كلمة أخرى، قال وما هي: قال: اكفر بمحمد قال سواء علي أكفرت بالله أو كفرت بمحمد إني سمعت في كتاب الله عز وجل ﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً**﴾[1] قال: فقل كلمة أخرى وما هي، قال قل ليت محمداً مكاني، قال والله ما أن يسرني أن تقع شوكة في رجل محمد رسول الله ﷺ فلما أبا عليهم جمعوا رجالهم ونساءهم وقالوا هذا ممن كان أشرك في دماء آبائكم فرموه حتى كسر وافاه فلما نظر إليهم قال اللهم أحصدهم حصداً وأحصيهم عددا وبددهم بددا ولا تبق منهم أحداً فلما أخذوا يقذفونه بالحجارة قال اللهم إن كنت تعلم إنما عندك خير لي فاستقبل بي القبلة فاستدارت به الخشبة حتى وجهته إلى القبلة، فمات رحمة الله تم الخبر بعون الله ومشيئته[2].

وجدت أن أبا حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان لا يولي إلا الثقات الأمناء، وكان يجعل عليهم العيون وعلى العيون العيون. ووجدت أيضاً قد كان الأئمة الماضون رحمه الله عليهم منهم أبو بكر الصديق وعمر

١- سورة النساء آية ٨٠.

٢- انظر هذه القصة في سير أعلام النبلاء وكتب السيرة.

الفـــاروق يولون أصحاب النبي ﷺ الثقات المأمونين عندهم، وعند المسلمين عـــلى البلدان والأمصار والثغور، وربما عيب عليهم ألعاب وشكاهم الشاكي مـــن الرعـــية فيشخصـــون الـــولاة من أهل الأمانة والعدالة ولمناظرة الرعية ويصـــرفون عنهم وعن ولايتهم ويستبدل بهم من الولاة حتى بلغنا أن عمر بن الخطـــاب رحمـــه الله قال لقد أغضبني أهل الكوفة، فليس يرضون بوال فعزل عـــنهم ســـعد بن أبي وقاص[1] لما شكوه وعزل عنهم عمار بن ياسر[2] رحمه الله وغيرهم من أصحاب النبي ﷺ أراد بذلك عمر استصلاح الرعية.

وكـــان الأئمـــة يوجهـــون إلى الـــبلدان ويسألون أهل المواسم في الحج والعمـــرة عـــن ولايـــتهم فإن قالوا خيراً حمدوا الله على ذلك وإن قالوا غير ذلـــك أنكـــر وذلك و لم يخرجوا أحداً من الرعية أن يخرج إليهم يشكوا أحداً

١- ســـعد بـــن أبي وقـــاص: واســـم أبـــيه وقـــاص: مـــالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بـــن كـــلاب... الأمـــير أبـــو إســـحاق القرشـــي الزهـــري المكـــي أحـــد العشرة وأحد الســـابقين الأولـــين وأحـــد مـــن شـــهد بـــدراً وأحد والحديبية وأحد الستة أهل الشورى. لـــه عـــدة أحاديـــث، وهـــو أول مـــن رمـــى بســـهم في ســـبيل الله وهو من أخوال النبي ﷺ لـــه مناقـــب عظـــيمة ومآثـــر كـــثيرة ارجـــع إلـــيها. توفي رضي الله عنه سنة ٥٥هـــ بقصر بناه بطرف حمراء الأسد. رضي الله عنه.

٢- عمـــار بـــن ياســـر بـــن عامـــر بـــن مـــالك بـــن كـــنانة بن قيس بن الوذيم، الإمام الكبير أبـــو الـــيقظان العنســـي المكـــي مـــولى بـــني مخـــزوم أحـــد الســـابقين الأولـــين والأعيان الـــبدريين، وأمـــه ســـمية مـــولاة بـــني مخـــزوم مـــن كـــبار الصحابيات رضي الله عنها. له عـــدة أحاديـــث. قـــال فـــيهم الـــنبي ﷺ: «اصـــبروا آل ياســـر فإن موعدكم الجنة». وقال لعمـــار: «تقـــتلك الفـــئة الباغـــية»، وقـــتل رضـــي الله عـــنه في الفتـــنة في جـــيش علي رضـــي الله عـــنه. وقـــال عمـــرو بـــن العـــاص: قـــاتل عمـــار وســـالبه في النار، وقتله أبو الغادية يوم صفين. انظر سير أعلام النبلاء ١/٤٠٦ - ٤٢٨ رقم ٨٤.

من الولاة، وإنما جعل أصحاب النبي ﷺ وفرضوا لأبي بكر وعمر رحمهما الله نفقتهما من بيت مال المسلمين، فسأل أن يفرضها ما يحجون ويعتمرون وقال أصحاب النبي ﷺ، لا يجوز لهم أن يحجوا أو يعتمروا من بيت مال المسلمين لأن الحج فريضة على من ملك وقدر فقال إنما يحج ويعتمر لنلقى بمكة وفد البلاد والرعية فنسألهم حوائجهم، ولا تكلف الرعية أن يخرجوا إلينا إلى المدينة في حوائجهم يريدون بذلك التخفيف على الرعية وتقريب مسافة السفر والنظر لهم، ولم يكونا يحوجان أحداً من الرعية إلى الخروج إليهما إلا من أحب ذلك.

ووجدت في جواب ابن عباس إلى على بن أبي طالب، لما أنفذه إلى أهل النهروان رحمهم الله ورضي عنهم، فقال فيه أمرتني أن اسمع كلامهم ثم أرد عليهم الحجج التي تكسر عليهم ما في أيديهم من كتاب الله تعالى فلما أتيتهم سألتهم عن ماله فأعطونيه سراعاً فلما نظرت فيما تكلموا به لم أرى عليهم فيه عيباً، وراعوا إلى ما كنت هيأته من كتاب الله أن يكون سلاحي على مناوأتهم فيه، حاجوني فيه فلما سبقوني على الاحتجاج علي بكتاب الله لم يستقم لي أن اطلب الكسر عليهم من غير كتاب الله ولو رمت الاحتجاج عليهم بغير كتاب الله لخالفت أمرك ولكان ما أتوني به من الكتاب أقوى مما أتيتهم به من غيره، فلما نظرت إلى قوة ما راموني به من القرآن، التمست غيره من الكتاب، ما هو أقوى منه لأكسر به عني شدة قولهم فلم أجده فما ذنبي إن كان القوم نقضوا عليك أمرهم فيه مجمعون وادعيت من القوة عليهم بكتاب الله أمراً أنت فيه مبطل وما سبيلك إلى

أمـــانتي إن كنـــت أديـــت عنك ما حملتنيه لم ادعه وأديت ما حملته لم أحرم فـــيه فتـــيلاً ولا نفيراً ولا قطميراً لم أجازوه ولا قمع ذرة وأيم الله لقد نازعني المتكـــلمون منهم منازعة لوصلتها لانفضخت عنها انفضاخ الثمرة الرطبة عند اســـتقراب الوقـــوع الســـحيق، وهاأنـــت إذاً أتـــتهم حجتهم التي بها ذبوا ومعاينـــتهم إلا ردوا علـــيك من كتاب الله كما قرأه وأنت أعلم بنفسك وإن لمـــن بغـــي مـــن الخـــوارج الحجج التي كنت أحب أن احتج بها على أهل الـــنهروان فـــلم أبلـــغ ذلك وأحجمت عنه ذكرت بتكسير على من بقي من الخـــوارج في أيديهـــم ويعـــذرك الـــناس في قـــتلك أصحاب البرانيس حملة الكـــتاب وأحـــبار الإســـلام ورهبان الليل وليوث النهار، فلعمري لا الباقون أشـــد فـــيما عليك احتجاجاً وفي فراقك بصيرة من أولئك هذا ما انتحيته منه وهو جواب كبير.

وعمـــن يجب أن يرابط أو يخرج في الشذا فإذا ركب في البحر شغله عن التعلـــيم[1] في الشـــذا أفضل من الرباط بدماء فيروي أن التعليم بعد أفضل أو الشـــذا، فـــالذي تقول -والله أعلم- وقد سمعنا من المسلمين في ذلك ما قد سمعـــنا فـــلم نسمع بشيء من الأعمال فضلاً يعدل فضل طلب العلم. والذي تقـــول أن الحجاج والعمار والمجاهدين والمرابطين والمجتهدين وجمع عمال البر حســـنة من حسنات العلماء، لأنه لا تقوم حجج الحاجين ولا عمرة المعتمرين ولا عـــزا العـــازين ولا رباط المرابطين ولا تؤد الفرائض على جهتها ولا يترك

١- ولم ينشـــط للتعلـــيم وإذا رابـــط كـــان أوســـع لـــه يتعـــلم مـــن المســـائل، وقلـــت وقيل إن الركوب في الشذا ... بدماء فنرى أن التعليم والرباط...

الحـــرام ولا يعمـــل بالحلال ولا ينفذ أحكام العدل إلا بالعلم، ففضل العلم لا شك فيه إن شاء الله.

قال غيره ويوجـــد أن أداء الفريضة أوجب الفرائض والقيام بنفله أفضل الفضائل هكذا أرجو أني عرفت معنا هذا.

الباب الخامس والعشرون

في

أمر المحاربة والإمامة

رجع إلى كتاب أبي جابر
باب في أمر المحاربة والإمامة

متى فرض القتال:

من كتاب موسى بن علي قال محمد بن جعفر: إن الله تبارك وتعالى لم يفرض القتال على النبي ﷺ، ولا على المؤمنين حتى كثر عددهم وقووا على عدوهم ثم أمدهم بالملائكة، ونصرهم بالرعب في قلوب أعداءهم، فإذا كان المسلمون مستضعفين في الأرض نزلوا بمنْزلة النبي ﷺ والمؤمنين ولا يكون القتال إلا إذا رجي نفعه، فأما إن استضعفوا أنفسهم وخافوا من قتالهم إلا أن يكون فيهم دفع وإن يرجع عليهم منه بلاء فلا.

ومن غير كتاب أبي علي رحمه الله أن خافوا أن يغزوا بالناس فتنتهك الحرم ويسفك الدماء ولا يكون فيهم دفع فلا نحب لهم ذلك.

ومن غيره قال قد كان خوارج المسلمين يخرجون وهم قليل على كثير من عدوهم منهم سيد المسلمين أبو بلال المرداس بن حدير رحمه الله عليه ورضوانه وغيره من خوارج المسلمين رحمهم الله، ولم يكونوا ينظروا في سفك دمائهم بل كان يحيون دين ربهم ببذل مهجهم وسفك دمائهم بغير

فريضة تلزمهم منهم من أفاضل المؤمنين عبد الله بن وهب الراسبي وأصحابه الصادقين منهم رحمهم الله وغفر لهم وجزاهم أفضل الجزاء وجنات المأوى. وكان من خوارج المسلمين من يسأل الله صباحاً ومساءاً أن يعجل أرواحهم قتلا في سبيله، وكان البقاء أقل المترلتين عندهم والشرح في هذا يطول ويتسع فتنظر في ذلك إن شاء الله.

ومن غيره وعمن يكون مسافراً ويقعوا بهم اللصوص وأصحاب له ويخاف إن قاتلهم قتلوا أصحابه وأضروا بهم بأشد مما إذا استلموا قلت ما أمره يقاتل أم يستسلم فعلى ما وصفت فالذي عرفنا في هذا ومثله إنه إذا لم يكن الحرب عليه فرضاً وإنما هو وسيلة فهو مخير في ذلك ويسعه ذلك فان جاد بنفسه وقاتل فقد نال الشرف الأعلى والنعيم الذي لا يزول إن كان لذلك أهلاً، وإن كان لم يقاتل واستسلم وسعه ذلك، وليس يحجر عليه القتال من أجل ما يتخوف على أصحابه من الضرر بل مباح له أن يجاهد عن نفسه وينكر المنكر غير أنه فيما يستحب الفقهاء أنهم قالوا إذا كانت الحرب لا يرجى نفعها فتركها أولى وذلك عندنا لما يحبون من سلامة المسلم إلا يبذل نفسه إلا في موضع يدخل نفعه على الإسلام وإلا فهو مباح له إن شاء الله، ولا يكون إرادته إدخال الضرر على أصحابه وإنما تكون أرادته دفع الضرر عن نفسه وعن أصحابه وإن يجود بنفسه لله في ذلك إنكار الباطل حتى يلحق بالله. أو يرجى العظم والشرف والفضل إلا فيما ذكرت ومثله. وقد قيل أن المقتول دون ماله ولو على مسواك أنه شهيد منّ الله علينا أو على كل

مسلم بالشهادة وختم لنا بالسعادة أنه رحيم كريم[1].

وقلت وكذلك يكون في القرية ويذهب على أهل القرية وأهل بيته من السلطان أو غيرهما من الفساق فهو إذا استسلم كان أهون عليه قلت ما نرى[2] أفضل له يجاهدهم ولو خاف عليهم أو يستسلم فعلى ما وصفت فأما أهل البلاد وأهل القرية فالواجب فيهم على حسب ما مضى وأما بنوه ومن يلزمه عوله فقد عرفنا أنه لا يقاتل ولا يخرج للقتال حتى يجعل عياله حيث يأمن عليهم ويجعل لهم ما يقوم بهم إلا أن ينقطع أمره في ذلك الوجه الذي يريد إلى أن تقتل فيلحق بالله أو يرجع إليهم، وهذا هو الخارج من ذات نفسه وأما إذا غشيه الأمر إلى البلاد أو إلى المنْزل فله أن يقاتل عن نفسه وعن ماله ولا يكون نيته إلا دفع الظلم عن نفسه حتى يسلم أو يسلم ومن يخاف عليه قتال دفع لا قتال فرض وعلى هذا السبيل يكون قتال المديون وذلك قول الله تعالى قاتلوا في سبيل الله أو دفعوا فهذا ومثله قتال الدفع وقتال الفرض التجريد والجهاد والمنابذة والخروج والله أعلم بتأويل كتابه.

ومن غيره أرجو أني عرفت أن المديون تكون نيته في قتاله ليسلم نفسه ويقضى دينه، وكذلك إن كان له مال فيعجبني أن تكون نيته ليسلم ماله ويقضى دينه من زراعته أو غيرها والله أعلم.

ومن غيره يقال أن الله تبارك وتعالى يباهي بنفر من عباده من أهل

١- لقوله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد» أخرجه البخاري والترمذي والنسائي. انظر جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ٢/٧٤٠.

٢- في (ب): قلت: ما ترى يجاهدهم أفضل له ولو خاف عليهم ..

أرضه وملائكته وهم مقدمة القوم إذا حملوا وحاميهم إذا انهزموا وحارسهم إذا ناموا.

ومن غيره: ورأيت عن أبي على رحمه الله في رجل اعترض له عدو في السفر وعليه دين يهرب عنه أو يقاتله، قال: يولي عنه لحال الدين فإن اتبعه العدو وخاف أن يقتل وهو مدبر فيقاتل ولا يقتل وهو مدبر فرأيت عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال مسألة حسنة.

متى يجب القتال:

رجـــع. ومـــن كتاب أبي على رحمه الله وكان أهل الإسلام بعد النبي ﷺ يظهـــرون ويقاتلون إذا بلغوا أربعين رجلاً، والذي يظن أن الأربعين من أهـــل الثقة والدين قد باعوا أنفسهم لله وعضد بعضهم بعضاً، فأما من لا يثق بـــه فـــلا. وقـــال محمـــد بن محبوب رحمهما الله: من سمع بعد وقد خرج في طـــرف عمان فخاف أن يقع بأحد من المسلمين قاتله بغير رأي الإمام وسعه ذلـــك إذا كـــان الإمام غائباً، وإن كان العدو مأموناً من قتله لم يقتله إلا بأمر الإمـــام، وســـئلت محمـــد بن محبوب رحمهما الله عن رجل من المسلمين هل يصـــلح له أن يغـــزوا مع المنافقين من قومه فيقاتل معهم المشركين؟ قال: لا، قلـــت: أرأيـــت إن فاجـــأ قتال[1] المشركين وهو بحضرة قومه أيقاتل معهم. قـــال: إن خـــاف على دمه[2] أو ماله أو نفسه من المشركين إذا ظفروا، قاتل مـــع قـــوم علي هذا الوجه. قال أبو المؤثر : ولو منّ على نفسه وخاف على حرم المسلمين ودمائهم وأموالهم قاتل أيضاً مع قومه.

حكم تولية الدبر:

قـــال محمـــد بـــن جعفـــر: وسألت أيضاً محمد بن محبوب رحمهما الله عـــن الـــذي يـــولي دبره من المسلمين عن المشركين هل له توبة، قال: نعم، يســـتغفر ربـــه، قلت: يجوز للمسلمين أن يأخذوا من الجبابرة الظلمة العطاء

١- في (ب): دخول المشركين.

٢- لا يوجد في (ب) دمه.

والـــنفقة ومـــا أولوهـــم من بيت المال، قال: نعم قال أبو المؤثر في هذا الذي مضى مثل قول محمد بن محبوب رحمهما الله.

قـــال محمـــد بـــن جعفـــر: وسألت محمد بن محبوب رحمه الله عن من شـــهد وقعـــه ومعه سيف، فرأى سيفاً أخر خيراً منه واقعاً يأخذه ما كان معه ســـيف يكـــيفه فإذا لم يقطع له سيفه أخذ السيف الذي يجده واقعاً فيقاتل به فـــإن انكســـر فهو له غارم، وإن لم ينكسر فهو في يده شبه اللقطة يفعل فيه مـــثل مـــا يفعل في اللقطة، وقال أبو المؤثر: إن كان هذا السيف الذي وجده خـــيراً مـــن سيفه فأخذه فقاتل به فما أرى عليه بأساً، إن كان لا يعرف هذا الســـيف من سيوف العدو أو من غيرهم فهو ضامن له إن تلف وإن كان من ســـيوف العـــدو وكانوا من أهل قبلة فإن تلف السيف في المحاربة فلا ضمان علـــيه وإن تلف بعد المحاربة ضمنه وإن كان العدو من المشركين فتلف السيف عـــند المحاربـــة فلا ضمان عليه لأنه غنيمة للمسلمين فتلف وهو بمنْزلة الأمانة في يده ما لم يضيعه فلا ضمان عليه.

قـــال محمد بن جعفر: ومن كتاب حفظه عن عزان بن الصقر عن محمد بـــن محـــبوب رضـــي الله عنهم: وعن مسلم يكون في بلاد الجور وهي بلدة فـــيدخل فيها قوم ويوجد عدو يريد استباحتها أينبغي للمسلم أن يقاتل عن حـــريمه مـــع راية الفاسقين، قال: إذا كانوا يريدون عامة البلد فللمسلمين أن يدفعـــوا عـــن الحريم قلت يدفعوا بالقتال بالسيوف قال نعم، قلت أرأيت هذا القـــتال في هـــذا الموضع فرض عليهم وهم أهل تقية أم ذلك إليهم. قال إذا كـــانوا أهل تقية فما أقول أنه فرض والله أعلم قلت أفرأيت مصرا مثل عمان

أهـــل الجور غالبون عليه فينْزل به قوم ظلمة من أهل العراق على المسلمين أن يخـــرجوا إلـــيه إلى جـــرفارا وحيث نزلوا من الأطراف يسعهم الخروج إليهم قـــال حـــتى يغشـــوهم في بلادهم وليس لهم أن يخرجوا إليهم مع الفاسقين وأهل الضلال.

قـــال أبـــو المؤثر: إن كان السلطان الذي سار لإهلاك عمان كلها فإن اجـــتمع عليه أهل عمان جميعاً وحاربوه رجوا دفعه وإن خلوا بينه وبين المصر ظهـــر علـــيه وهم منفردين واستباح حريمهم، فما أرى بأساً أن يسيروا إليهم مـــع ســـلطانهم دفاعـــاً عـــن البلاد والله أعلم. وقول أبي المؤثر في هذا الذي مضى كله قبل هذه المسألة، مثل قول محمد بن محبوب رحمه الله.

قـــال محمد بن جعفر وإذا كان في البلاد سلطان ظالم أو فساق يظلمون الـــناس فـــإن كـــان في المسلمين قوة ولهم مقدرة على إنكار ذلك فلهم أن يـــنكروه فإن قاتلهم أهل المنكر على ذلك وبدؤوهم بالقتال قاتلوهم بعد إقامة الحجـــة علـــيهم فـــإن رأوا معروفاً أمروا به فلهم فضل ذلك، وذلك لهم وإن دهمهـــم العـــدو فـــأراد قتلهم أو قتل أهل البلد التي هم فيها ظلماً فلهم أن يقـــاتلوه وأن يدفعـــوه عن أنفسهم وعن المسلمين الذين في بلادهم وأما إذا أرادوا أن يقـــاتلوا ســـلطاناً ظالمـــاً يستفتحوا وفي نسختين يستبيحوا بلاداً بها الحـــرب فالوجـــه في ذلك أن يقيموا إماماً عادلاً فاضلاً لأن الأحكام لا تقوم إلا بإمـــام ثم يســـيرون مـــع الإمـــام إلى السلطان الظالم ويدعونه إلى الحق والعـــدل، ومـــا حكم الله به في القرآن، فان قال أن الباطل[1] الذي دعوه إليه

١- في (ب): فإن قال: إن العدل فيما هو عليه وإن الجور في الذي نهوه عنه...

مـــن الحق وإن الحق في الذي نهوه عنه من الظلم والباطل وقاتلوهم على ذلك قـــاتلوه مع إمامهم وهم على الحق المبين إن شاء الله. قال أبو المؤثر مثل ذلك قـــال محمـــد بن جعفر فإن هزموهم وهزموا إمامهم وكان من بغاة أهل القبلة لم يقـــتلوا مـــنهم مولـــياً ولم يجيزوا منهم على جريح ولم يسبوا لهم ذرية ولم يغـــنموا لهـــم مـــالاً فهذا هوا الوجه معنا في الفرقة التي تريد الجهاد والخروج على الظالمين قال أبو المؤثر مثل ذلك.

ومـــن غيره سئل هل للأمام أن يقتل الأسير بعد ما يأسره ويتبع الرجل مـــن أهـــل الـــبغي فيقـــتله بعدما ينهزمون ويتفرقون من القادة والاتباع قال إذا ســـفكوا الدمـــاء وقتلوا المسلمين وشهروا السلاح، فللأمام وأصحابه أن يقـــتلوا الأســـير ويتبعوا المولي فيقتلوا من شاءوا منهم، وإنما تحرم دماؤهم إذا أقـــروا بالإســـلام وفـــاءوا إلى الله: فأمـــا ماداموا حرباً للمسلمين فدماؤهم حلال للمسلمين.

في أحكام الأمان والمعاهدة:

رجـــع. قال محمد بن جعفر: وعمن سلب وقتل في قرية من القرى، أو جماعـــة مـــن الناس فعلوا ذلك ثم رجعوا إلى منازلهم إلى بلادهم فخرج إليهم الذيـــن ظلموا يطلبون ظلامتهم فخاف أهل البلد الذين هم سكان معهم فيه أن ينـــتهكوا مـــنهم ظـــلماً في مـــنازلهم، فهل لهم أن يدفعوهم عن دخول بلادهـــم بالقـــتال أو يسلموا البلاد ويدعوهم حتى يعلموا ظلمهم؟ وهل لهم أن يحـــيلوا بيـــنهم وبين الذي يدعون إليهم الظلم؟[1] فيقول: إن كان هؤلاء القـــوم ممـــن لا يخاف منهم الفساد وظلم الناس فيجتمع أهل البلد ويسألونهم مـــا يـــريدون فـــإن أراد محاربـــتهم أو بدؤهم بالرمي والقتال استشهدوا الله علـــيهم وقـــاتلوهم وإن قالوا لا نريد محاربتكم إلا أنا نطلب حقا لنا ظلمناه إلى الذيـــن ظلمونا، أو يترل في البلاد لحاجة لنا ولم نبدؤهم بالقتال نظر أهل الـــبلد فـــإن كـــانوا في جمع كثير وفي حد[2] منهم وقد احتجوا بهذه الحجة فـــرأي أن يجـــتمع أهـــل البلد ويكونوا بنجدهم ولا يبدؤهم بالقتال ما كفوا أيديهـــم فمـــتى بدؤهم قاتلوهم فقد حل لهم قتالهم فان بدءوا واقتعدوا عليهم في أموالهـــم دفعوهـــم عـــن أموالهم، فإن قاتلوهم على ذلك فقد بغوا عليهم وحـــل قـــتالهم وإن لم يعرضوا أهل البلد شيء وإنما قصدوا إلى قوم من أهل الـــبلد فـــان لم يعلموا أن لهم حقاً يطلبونه إلى القوم الذين هم في بلادهم فقد

١- في (ب): إن كـــان هـــؤلاء القـــوم ممـــن لا يخـــاف أن يظـــلم الـــناس فـــلا يعارضوهم إلا بخير، وإن كان ممن يخاف منهم الفساد .....

٢- في (ب): وفي حد من يخاف منهم ...

بدؤهم بالقتال والتعدي عليهم في أنفسهم وأموالهم فإن أهل البلد يقاتلون مع أهل بلادهم ويدفعون عنهم الظلم بجهدهم، وإن علموا أن الذين هم في بلادهم قد بغوا أيضاً على أولئك في أموالهم وأنفسهم وامتنعوا بظلمهم فليعتزل أهل البلد عنهم ولا يقاتلون مع أهل الظلم. قال أبو المؤثر: أن استطاعوا أن يوصلوهم إلى حقوقهم من أهل بلدهم ويصرفوا أولئك عنهم بالعدل فعلوا ذلك، وإن لم يقدر على ذلك منعوا أنفسهم والحرم والأموال والأطفال عن الظلم فيحلوا بين الظالمين بعضهم بعضاً.

قال محمد بن جعفر: وقلت أن قدم أناس من الجند ومن اللصوص أو ممن يخاف ولا يؤمن على القرية، وقالوا: أنا لا نريد ظلمكم وهم لا يؤمنون إن دخلوا في الرأي معنا في ذلك على ما وصفنا في المسألة الأولى ولا يستحل قتال قوم دخلوا البلاد حتى يكون منهم الحرب الذي يستحقون به ذلك وتقوم عليهم الحجة وقلت: هل لأهل البلدان أن يخرجوا من خافوه من السكان عندهم ولا نبصر البغي ولا نرى إخراج الناس من منازلهم ولا من البلاد ومن أحدث حدثاً أقيم عليه الحد في حدثه، ونحو ذلك، قال لنا محمد بن محبوب رحمهما الله: وقلت من سار مع هؤلاء الظلمة وكثرهم بنفسه ولم يبق الظلم بيده ولا بلسانه فقتلوا أو ظلموا وهو معهم فنقول والله أعلم: أنه شريك لهم لأنه قيل من نظر المقتول سواء رأسه فقد شرك في دمه، وعن رجل معه دابة من دواب المسلمين أو سلاح من سلاحهم وظهر أهل الجور على المسلمين فأراد الرجل الخلاص من ذلك، فهل له أن يبيع السلاح والدواب ويفرق ثمن

ذلك على الفقراء؟ فالذي نحب له من ذلك إن كان محتاجاً إليه حفظ ما في يده وأخذ غالته إلى أن يُستغنى عنه، ثم هو للمسلمين وإن كان مستغنياً عنه باعه وأعطى ثمنه الفقراء، وإن كانت له غالة وهو مستغن عنها أعطاها الفقراء، وقلت إن قام إمام عدل هل له أن يأخذه بذلك؟ فنقول إذا كان قد أعطى ثمنه للفقراء فقد صار إلى أهله ولا يؤخذ به. قال أبو المؤثر: في هذا كله مثل قول محمد بن جعفر.

قال محمد بن جعفر: في شريكين في مال أحدهما غايب وطلب السلطان الخراج إلى الحاضر فأعطاه من جملة المال فان أعطاه برأيه فليس ذلك على الغائب. قال أبو المؤثر: الله أعلم، أحب لشريكه أن يشاركه في الغرم. قال محمد بن جعفر: وإن أخذه السلطان برأيه فذلك بينهما وما بقي بينهما وكذلك العامل وإذا هزم المسلمون أهل الحرب فأصابوا في عسكرهم أموالاً ومتاعاً هل على الإمام حفظه وإحرازه حتى لا يضيع وفيها أموال المسلمين كانوا قد سلبوها منهم، فأما ما سلبوا فلا يعترض له المسلمون وأما أموالهم فان قبضها أحد ردها إلى أهلها وإن لم يعرف أهلها باعها وتصدق بها على الفقراء ويمنع الإمام رعيته من الظلم وعن أخذ أموال أهل القبلة فإنه لا يحل غنيمة أموالهم ولا سبي ذراريهم، وقلت هل يجوز للمسلمين إذا لم يكن لهم إمام قائم وأرادوا منع بلدهم من أهل الفساد أن يجمعوا صدقاتهم من الزكاة ويتخذوا من الناس أعواناً ويعطونهم، وفي نسخة ويعطونهم من تلك الصدقات ويجرونها عليهم، فنقول: أن زكاتهم للفقراء ممن كانوا من أعوانهم ومن غيرهم وإن أتجروهم إجارة فلا يعطوهم

مـــن صدقاتهم. قال أبو المؤثر: ما أرى بأساً أن يعطوا من صدقاتهم إجارة من اســـتأجروه لقـــتال عدوهـــم في البلد وإن لم يكن لهم إمام، ولو كان الذين اســـتأجروه غنـــياً أو أهـــل ذمة أو من كان من الناس وقد قال الله تعالى في الصدقات وفي سبيل الله والله أعلم.

تسعير الإمام:

وقـــال محمـــد بـــن جعفر: وقلت هل يجوز الشراء من التجارة إذا سعر علـــيهم الســـلطان ســـعراً؟ فإذا كان التاجر مجبور على ذلك السعر فلا يسع أحـــداً مـــن الشراء منه وإذا بايع المسلمون إماماً على طاعة الله وطاعة رسوله وعـــلى الأمـــر بالمعـــروف والـــنهي عن المنكر فأعطاهم ذلك على معونتهم ونصـــرتهم لـــه فـــلم يقوا لذلك فالإمامة له لازمة وقد عقدها على نفسه لله وبـــاع نفســـه، وعليه أن يقيم الحق بلغت قوته وقدر بأعوانه وبلغ طوله فإن خذـــله الـــناس فلـــيس له أن يدع القيام بالحق بمعصية من عصاه ويقاتل من عصاه على طاعة الله بمن أطاعه حتى يفيء إلى أمر الله وهو قول أبي المؤثر.

الخروج لإقامة العدل:

قـــال محمـــد بـــن جعفـــر: وإن أراد الخروج إلى بلد ليقيم فيه الحق فلم يجيـــبوه، ولم يخـــرجوا معه فليقيم الحق في موضع الذي فيه أعوانه، فان وجد أعوانه من بعد فعليه إقامة الحق حيث قدر ولا يسعه ترك الإمامة لتقية أو لغير ذلـــك لأن الإمـــام لا تســـعه التقية ولو بقي وحده فهو على دعوته ويطلب

الأعـــوان عـــلى الحـــق إن شاء الله، وإن كان هو الذي لم يف بالحق لهم بما شـــرطوا عليه احتج عليه المسلمون لله فإن رجع وقبل الحق قبلوا منه وإن أبى وامتـــنع وخـــالف الحق فليس بإمام لهم وهذا كله قول أبي المؤثر أيضاً. قال محمـــد بـــن جعفر: وقلت إن كان شرطه عليهم أنه إنما هو حاكم في موضع مـــن المواضـــع دون غيره من القوى والأمصار، فهل يلزمه القيام بالحق بما لم يشـــترط علـــيهم؟ وفي نسخة مما لم يشترط عليهم فنقول: أن عليه إقامة الحق في كل موضع قدر على إقامة الحق فيه.

وعن إمام خاف علي نفسه وعلى رعيته من السلطان، فهل يسعه أن يسمع لـــه ويطـــيع ويرضيه بالعطية من فيء المسلمين وصدقاتهم. فنقول والله أعلم: إن كـــان إماماً في موضعه ويأمر وينهي وكان في حد الضعف عن السلطان فأعطاه ذلـــك بقوـــله ولم يدخل في طاعته فنرجو أن يسعه ذلك، ولا نحب له أن يعطيه مـــن فيء المســـلمين ولا من صدقاتهم شيئاً. قال أبو المؤثر قال غيره: فللإمام أن يصـــالح عـــدوه ودفعهـــم بالمال قال نعم يكون ذلك كما أراد رسول الله ﷺ يصـــالح عـــلى شـــيء مـــن ثمـــار المدينة يوم الخندق[1] عدوه وقيل عن بعض أصـــحابنا أيـــام دولتهم بعمان يدفعون إلى بعض الجبابرة شيئاً من المال ليدفعون شـــرهم عن أنفسهم وحرمهم، وأحسب أن بعضاً لم يجز ذلك والله أعلم. بلغنا إن خـــازم بـــن خـــزيمة سأل الجلندي رحمه الله السمع والطاعة وينصرف عنه

١- هـــي غـــزوة الأحـــزاب سميـــت بذلـــك لأن الأحـــزاب اجـــتمعوا عـــلى حـــرب النبي ﷺ وسميـــت الخـــندق لأن ســـلمان الفارســـي رضـــي الله عـــنه أشـــار بحفـــر الخندق وحُفر الخندق في الخامس من شوال في السنة الخامسة من الهجرة.

فـــأبى الجلـــندي وقاتله حتى قتل هو ومن معه رحمه الله عليهم ورضوانه ولا نـــرى الإمام أن يكتب إلى الجبار بالسمع والطاعة وإن اندفع الجبار عنه يقول لـــيس فـــيه إثم قولاً لطيفاً فما أرى بأساً والله أعلم. قال محمد بن جعفر: فإن قدر على محاربته حاربه وسار إليه بمن أجابه من المسلمين وإن غشية السلطان فإن عليه أن يحاربه ولا يسعه عندنا ترك المحاربة في تلك الحال.

وقلـــت هل يجوز للأمام إذا قام بالحق وملك قرية واحدة أن يقبض زكاة أهـــلها فتقول أن كل بلد استفتحها وتملكها وحمى أهلها وجرت أحكامه فيها فلـــه أن يقبض صدقه أهلها، وما لم يكن كذلك فليس له أن يقبض صدقتهم. وكذلـــك كـــل بلاد ملكها وأقام فيها الحدود، وأقام فيها صلى فيها الجمعة ركعـــتين. وعـــن محمـــد بـــن محـــبوب رحمه الله في سلطان يجبي من الناس جباية على وجه أخذ الصدقة ويأخذ منهم العشر فظفر عليهم المسلمون ومعه مـــالاً يأخذونـــه قال: لا، قلت فلمن هو قال أن عرف الذين أخذ منهم رد علـــيهم. قلت: فإن لم يعرف، قال: يفرق على الفقراء. قلت: فإن قال ورثته هـــذا مـــال أبينا. قال: إذا قامت البينة أن الجباية التي كان يجبيها كانت تضع في هـــذا البيت أخذ ذلك المال وفرق على الفقراء إلا أن يجيء ورثته ببينة أن هـــذا المال لهم قلت فيستعين المسلمون بذلك المال على حربهم قال الله أعلم. قال أبو المؤثر: في هذا كله مثل قول محمد بن محبوب رحمه الله.

قال غيره ويوجد في سير أبي الحواري إلى أهل حضرموت، أنهم قد اختلفوا في بيوت خزائن الجبابرة من أهل القبلة إذا صح أنها من جبايتهم فوجدنا عن أبي معاوية عزان بن الصقر رحمه الله أن على بن أبي طالب لما كان يوم الجمل وظهر

عـــلى طلحة والزبير أخذ ما كان من جبايتهم وفرقه على أصحابه وكانوا أثني عشـــر ألفاً فصار إلى كل واحد منهم خمسماية درهم فوجدنا هذا في التقييد وكـــان عزان بن الصقر رحمه الله من فقهاء المسلمين وسمعت نبهان بن عثمان وهـــو يقرأ جواباً عن أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله في المسلمين إذا ظهـــروا على الجبابرة فما وجدوا في بيت مالهم وصح أنه من جبايتهم واحتاج المســـلمون إليه جاز لهم أن يأخذوه وسمعنا فيها قولاً آخر أن عبد الله بن يحيى رحمـــه الله أنـــه لما ظهر على بلاد اليمن عمد إلى خزائن الجبابرة من جبايتهم ففرقها على الفقراء فقد سمعنا هذا وإنما سمعنا هذا في جبايتهم من الناس إذا صح أنـــه من جبايتهم وأما أموالهم التي هي لهم فلم نعلم أن أحد من المسلمين أجاز شيئاً منها وفيها قول آخر وهو المعمول به والمجتمع عليه أن ما في بيوت خزائن الجـــبابرة هم أولي به ورثتهم أولى به، وبلغنا أن المرادس بن حدير رحمه الله أن مـــر به مال من جباية الجبابرة محمول إلى عدوهم الذي خرجوا عليه فأخذ من المال عطاءة وقال لأصحابه من كان له عطاء فليأخذ عطاه و لم يعرض ما بقي مـــن المال، وقال بعض الفقهاء في المسلمين إذا ظهروا على الجبابرة فوجدوا في بيت مالهم مالاً وسلاحاً وطعاماً ووجدوا فيها خيلاً فما وجدوا في أيديهم أو في بيت مالهم فهم أولى به وورثتهم ولا يحل أخذ شيء من ذلك إلا أن يصح ظـــلمهم فيه لأحد من الناس ببينة عدل فنرد الظلامة بعينها على أهلها فإن لم تعـــرف الظلامة بعينها وصحت بالبينة العادلة بوزن أو كيل أخذ ذلك لأهل الظلامة فيما وجد في أيدي الجبابرة أو في بيت مالهم فهم أولى به ونحسب أن هـــذا عـــن محمـــد بن محبوب رحمهما الله، وهذا الذي أدركناهم يعملون به ويأخذون به وهذا ما عرفناه من قول المسلمين وعلمائهم في أموال أهل القبلة.

مقاتلة الواحد الجمع من الناس:

رجـــع. قال محمد بن جعفر عن محمد بن محبوب بن الرحيل رحمه الله: في رجل واحد خرج عليه رجلان أو ثلاثة أله أن يقاتلهم؟ قال: إن كان يرى أن يطـــيق قتالهم وامتنع منهم، وإن هو خاف إن يكثروه ولا يطيقهم فلا يبذل نفسه للقتل. قال أبو المؤثر: أن بدءوه بالقتال فله أن يقاتلهم إن شاء وله الفضل فضل الجهاد، وإن افتدي منهم بماله أو هرب منهم وسعه ذلك إن شاء الله.

ومـــن غيره: قال ومما يوجد عن عبد الله محمد بن بركة، فيما أحسب قـــال ومـــن خرج عليه اللصوص وهو لا يقدر على قتالهم والذي يغلب ظنه أنـــه مقـــتول مـــتى قاتل، فلا يقاتل، قال: وإنما يقاتل إذا طمع بالظفر إلا أن يكونـــوا إنمـــا يريدون قتله فعليه أن يدفع عن نفسه جهده وفيه قول أنه يقاتل فضيلة ولو لم يطمع أن يظفر.

قـــال غيره: هذا القول المؤخر هو قول المسلمين والله وأعلم. قال أبو ســـعيد رحمـــه الله: معـــي أنه قيل إذا لم يكن له عارض من وجه من الوجوه يحجـــره عـــن القـــتال من دين عليه لازم أو حق من الحقوق ولا يبلغ به إلى الـــتوبة إلا بأدائـــه وقضائه ما يتعلق في قول أو فعل كان له بمعنى الاتفاق أن يجـــاهد عـــن نفســـه وماله ولو لم يقع له ولم يظن أنه يظفر وليس الظفر مما يخاطـــب الله بـــه عباده وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿**من يقاتل في سبيل الله فيقـــتل أو يغلب فسوف نوبته أجراً عظيماً**﴾[1] فسواء أن قتل أو غلب وقد

١- سورة النساء آية ٧٤.

نفـــر فيقـــتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً، فالجهاد مباح فيه الفضل لا يـــتعلق فـــيه معـــنا ظن الغلبة وأخاف أن يكون هذا المذنب خارج من معنى مذاهـــب أصـــحابنا لان عامـــة مخـــارجهم إنما يخرج في معنى التعارف أنهم مغلوبـــون في معـــنى أحكـــام الظن لأن القليل منهم يخرج وهو يعلم أن أهل الأرض كـــلهم أعـــداءه وحرب له ولا يستقيم في معنى الظنون إلا أن القليل مغلـــوب وقـــد يـــروي عن النبي ﷺ أنه سئل عن أفضل الجهاد فقال كلمة عـــدل تكـــلم بهـــا بين يدي جبار يقتل عليها[1] ولا يخرج عندي في حكم معـــنى الـــتعارف أن من تكلم بكلمة عدل يخالف هو الجبار ومعه في ظنه أنه غالـــب ولأنه مطيع له ولكن المؤمن في جميع الأمور بين إحدى أمرين أما أمر لازم فعلـــيه القيام به على كل حال قدر عليه ما لم يعجز عنه بأمر لا شك فيه وأمـــا فضيلة فهو بالخيار بين أن يبذل نفسه فيها لله على غير إرادة لذات الله فلـــه الفضـــل الجـــزيل، وبين أن يغتنم فيها رخصة الله تبارك وتعالى فهو غير مخاطـــب إلا بمـــا يلزمه ومعنى هذا مما يلحق في آثار قومنا في معنى الجهاد ولا تلقـــوا بـــأيديكم إلى التهلكة فقالوا ليس له أن يحمل على نفسه على الجهاد ويحمـــلها عـــلى الـــتهلكة حتى يكون معه أنه يظفر أو يغلب فليس هذا من مذاهـــب أصـــحابنا في معنى اللازم إلا على معنى اغتنام الرخصة في موضع ما يـــرجوا، أن تـــرك ذلك أفضل إلى غيره مما يرجوا أفضل منه، وإنما يخرج معنى قـــول أصـــحابنا في تأويل هذه الآية ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾ أن يذنـــب العـــبد الذنـــب، من الذنوب الكبائر والصغائر فيصر عليه فيذهب به

١- الحديث: «سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فنهاه فقتله».

ذلـــك إلى معـــنى الإيـــاس فيقدم على ما هو أكثر منه من الذنوب والمعاصي فهذا الذي يلقى بيده إلى التهلكة في دينه.

قـــال غيره ويوجد في تفسير هذه الآية ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة الله يقـــول: لا تمســـكوا عـــن الصنـــدقة فتهلكوا وقال بعض لا تمسكوا عن الجهاد فتهلكوا.

ووجـــدت عن أبي عبد الله رحمه الله قال أن الرجل إذا كان عليه دين لم يقـــاتل إلا أن يعـــرض لـــه وقد خلف وفاء ، قال أبو معاوية رحمه الله: إذا عـــرض له قـــتال جاهد عن نفسه ولو لم يخلف وفاء لدينه كذلك سمعنا من محمـــد بـــن محـــبوب رحمهما الله. قال أبو سعيد رحمه الله معي أن هذا يشبه في معـــنى الدفـــع إذا حضـــر جهاد الدفاع عن النفس وعن الحريم وفي إقامة الدين ويشهد إن أمكنه ذلك ويقصي لما يلزمه من الدين.

ومن غيره قال أرجو أني عرفت أن المقاتل ينوي بالدفع لتسلم له نفسه ويقضى دينه وهو حسن إن شاء الله.

حكم التقية للإمام:

رجع. قال محمد بن جعفر: وعن محمد بن محبوب رحمهما الله قال: أما الإمام فلا تسعه التقية على حال، وأما الشاري[1] فأخاف أن لا تسعه التقية، إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة والشاري الذي باع نفسه فعليه أن ينكر بقلبه ولسانه ويده فإن خاف على نفسه وجبن لم أتقدم على البراءة منه، قلت: إن كان شراة كثيرة فرأوا منكراً استضعفوا أنفسهم عنه، قال عليهم أن ينكروه ويقاتلوهم إن امتنعوا حتى يقتلوا، قلت ولو كانوا أكثر من مثلهم. قالوا: ولو كانوا أكثر إذا كانوا في موضع الدعوة فيه ظاهرة وأما الذي ليس بشاري فينكر بقلبه ولسانه وإن خاف وسعته التقية وعليه أن ينكر بقلبه. وفي موضع عنه أيضاً في الإمام الشاري إذا مر أحدهم بناس على منكر من نساء أو شراب أو غيره من الحرام لا يسعه الإمساك إذا خافهم على نفسه. قال أخاف أن لا يسعهما ذلك إلا أن ينكراه بقلوبهما وألسنتهما وإن لم يفعلا لم أتقدم على البراءة منهما ولا بد أن ينكراه بقلوبهما وألسنتهما. قال أبو المؤثر: في مثل هذا الذي مضى كله مثل قول محمد بن محبوب رحمهما الله.

قال محمد بن جعفر في الآثار عن عمر بن الخطاب رحمه الله: إذا كنتم ثلاثة نفر في سفر فأمروا عليكم أحدكم. قال أبو المؤثر الله أعلم ذلك وبلغنا هذا وهو أدب حسن وإن لم يفعلوا فليس عليهم بفرض، قال محمد بن جعفر: كان الغزو على عهد رسول الله ﷺ فريضة وهو اليوم تطوع، قال أبو المؤثر: أعزم ما نعلم إن شيئاً قبض رسول الله ﷺ وهو فريضة فصار

١- الشاري: هو الشخص الذي بايع على القتال كما حصل مع أبي حمزة الشاري ومن بايعه.

اليوم بعد وفاته تطوعاً.

تم الكـــتاب المضـــاف إلى أبي جابـــر محمـــد بن جعفر الأزكوي مع ما أضاف إليه وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

وجدت كتاباً فيه شيء من جامع أبي جابر محمد بن جعفر وعن غيره من فقهاء المسلمين فتركت الذي عن أبي جابر محمد بن جعفر لأنه مكتوب في أول هذا الكتاب وكتبنا ما وجدته عن غيره من فقهاء المسلمين.

مراتب الشهادة:

ذكر الشهادة من كتاب أبي جابر، وإنما ينفذ الحكم بإقرار أو بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين قال ولا يحكم الحاكم بشهادة غير العدول من الرجال والنساء في الحكومات كلها على اختلافها وصنوفها من جميع الملل كلها إلا ما قيل من غير أهل العدل من النساء تشهد بالرضاع على فعل نفسها وليس بالمعمول به اليوم إلا أن تكون عدله فإن شهادة العدلة في ذلك جائزة وقيل لا تجوز شهادة غير العدلة إذا وقع الجواز والعقد والتزويج وجائز شهادة غير العدلة في الرضاع قبل أن يقع التزويج.

ومن غير كتاب أبي جعفر وإن شهدت امرأة عدلة برضاع بين رجل وامرأة قبل الجواز فلا يتزوج بها قال علي بن محمد إذا شهدت امرأة برضاع بين رجل وامرأة قبل الملك والعقد فلا يتزوج بها وإن شهدت بعد الملك لم يفرق حتى يكون عدلة ثم يفرق بينهما.

مراتب الشهادة:

رجع. ويحكم بشهادة العدلين البالغين الحرين المسلمين أو رجل وامرأتين كذلك في الحكومات كلها على جميع الملل كلها إلا في الزنا، فإنه على ما افترض الله من شهادة الأربعة العدول من الرجال لا نساء معهم لأنه لا تجوز شهادة النساء في الزنا وحدهن ولا مع الرجال ويحكم بشهادة الاثنين من الرجال على الإحصان وبالمرأتين على الرجل ويحكم بشهادة النساء وحدهن فيما لا يمكن لرجال أن يشهدوا به في المحضور عليهم ويجوز بينهم في ذلك امرأتين وقد قبل بالقابلة وحدها إذا كانت عدلة أنها لا تجوز شهادتهما في الولد ولا تجوز في الاستهلال والموت والذكر والأنثى وتجوز شهادة العدول من الرجال والنساء من كل أهل ملة على ملتهم وعلى ما يجوز من ذلك بين أهل الصلاة في جميع الحكومات كلها ولا تجوز شهادتهم على أهل الصلاة في شيء من الحكومات إلا فيما عاد في المعنى عليهم فذلك ما يرجع به الشهود عليه على أهل الصلاة لأنه لا يجب بها على أهل الصلاة شيء وإن اجتمع في الشهادة الواحدة ما يلزم معنى أهل الصلاة وأهل ملتهم كانت فيما يلزم أهل ملتهم وغير جائزة على أهل الصلاة وذلك مثل ما يقع به الشهادة الواحدة على الملي والمصلي أو يعود في المعنى عليهما في جميع الحكومات كلها إلا في الحدود والقصاص.

النيابة في الشهادة:

وفي الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري: ويقبل الحاكم البينة عن

البيـــنة إذا كانـــت غائـــبة من عمان أو مريضة أو شاهدين عن شاهد ويقبل شـــاهدين عـــن شاهدين إذا شهدا جميعاً عن الشاهد جميعاً هذا عن هذا عن هـــذا إذا كـــانوا ممـــن تقبل شهادتهم بتعديله فقبل شاهدين عن شاهدين إذا شهدوا جميعاً عن الشاهدين جميعاً عن هذا وعن هذا.

تعديل الشهود:

وسئل عن تعديل الشهود جميعاً عن الشهود وعن الذين شهدوا عنهم إن عـــرفوا، وإلا فقـــد قيل أن تعديل الحاملين للشهادة إذا كانوا ممن يقبل تعديله أخـــذ عنهم تعديل الذين شهدوا عنهم وإن كانوا أمواتاً أجزأ كل شاهد عن شـــاهد لرجل عن الرجل والمرأة عن المرأة وأما الأحياء فعن كل رجل رجلان أو رجـــل وامـــرأتان وكذلـــك عن المرأة الحية رجلان أو رجل وامرأتان عن رجلـــين ويجـــوز عن رجلين امرأتين، ورجلين عن رجل وامرأتين وتقبل البينة عـــن النســـاء وإن كن في البلد وتقبل البينة عن الإمام والقاضي إذا ولي الأمر غيرهمـــا وتجوز الشهادة عن شهادة الأعمى والمعتوه إذا شهدوا عن شهاداتهم وهـــم أصـــحاء على ما تعرف بالبينات على ما شهدوا عليه وبمعاينة الشهود عـــنهم عـــلى عـــين رجل أو دابة أو مال حَدّوه لهم وهم أصحاء وأشهدهم علـــيه وهـــم أصـــحاء، وكذلـــك إذا شـــهدوا وهم أصحاء وأشهدوا على شـــهاداتهم وهـــم أصـــحاء على عين صاحب الحق، والذي عليه وكذلك في الحقـــوق والـــنكاح والرضاع إذا شهدوا أصحاء فأشهدوا عن شهاداتهم وهم أصـــحاء في القتل والدماء وقد قيل لا تجوز الشهادة في القتل لأنه من الحدود

وأما الحدود فلا تجوز الشهادة على الشهادة وكذلك نقول في القتل.

وقال محمد بن محبوب: أنه حق في قتل به حد قال أبو المؤثر في القود: فلا تجوز الشهادة على الشهادة وأما في الدية فجائز. انقضى الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحوراي.

تحمل الشهادة:

وكل شهادة احتملت عن المشهود عنه في وقت شهدت بها لردت لعلة من جميع العلل كلها فأديت بعد أن صارت عنه بها جائز الشهادة أن لو شهد بها لم يجز على المشهود عليه إلا أن يكون عن والد لولده ثم مات الولد فإنها تجوز عنه أو فاسق من أهل الصلاة وكل شهادة احتملت عن مشهود عنه في وقت لو شهد بها لجازت ولم ترد حتى انتقل إلى حال شهد بها لردت لم تجز على مشهود عليه إلا أن يكون حملت عن بصير ثم عمى أو عن صحيح العقل ثم ضاع عقله فإنه يجوز كل شهادة ردها الحاكم لعلة من جميع العلل كلها التي ترد بها الشهادات لم تجز بعد ذلك إلا أن يكون الحاكم ردها بجهله بعدالة الشاهد بها فقط ولو كان فرق الشاهدين الحكم مثل تفسير ما يوجب به الحدود ويجوز ذلك ثم يرجع إلى التبيُّن وكل من احتمل شهادة ممن لا تجوز شهادته أن لو شهد بها في حال ما احتملها ثم أداها في حال تجوز شهادته أنها جائزة قال ويروى عن أزهر أنه كان لا يقبل زيادة من شاهد بعد أن يشهد بها في شهادته، وقال: يشهد الشاهد بما سمع ورأي من الحكام وغيرهم وإن لم يشهدوا عليه إلا أن يكون ذلك عن شاهد فإنه لا يشهد عن

شـــاهد بمـــا لم يشهد به عن شهادته ولا يقبل ذلك الحاكم إلا أن يكون سمعه يشـــهد بهـــا عند الحاكم فإن له أن يشهد بها كما سمع ويقبلها الحاكم ولا تجـــوز شهادة على غيب لا يوصل إلى علمه في تعارف الناس ويخرج الشاهد به وذلك مثل الضرير يشهد على الزنا والسرقة ونحوه.

الشهادة بالسماع:

وأما ما يشهد به مما يستبدل بالأصوات عليه فإن شهادته في ذلك لا تجوز ولا يخـــرجه، وتجوز شهادة الأعمى مما شهد عليه بالخبر المشهور مثل النسب والمـــوت والـــنكاح ويجوز ذلك وكل شاهد يشهد على عيب لا يوصل إلى عـــلمه ويقطع عليه لم يجز ذلك مثل الشاهد يشهد بالشيء لغيره وأنه لم يهبه ولم يـــبعه ومـــثل ذلـــك من الأحداث التي لا يحيط علمه بها ولا يطلع عليها ومـــثل ذلـــك أن فلاناً لم يضرب فلاناً، وقد غاب عنه، ولم يشتري عنه، ولم يشـــتري مـــال فلان، ولا يملك شيئاً من المال، ولا ولي لفلانة ونحو ذلك ولا يـــنقض الحاكم البينات على العيوب في شهاداتهم ولا يدعوا الخصومة به ولا يفحص الشهود عن تفسير ما شهدوا به وبما عرفوا الحمل التي يتعارف الناس إلا في الحـــدود والجروح فان الحاكم يأخذهم بتفسيرها فمن نكل عن التفسير لم يخـــرجه ذلك ولا المشهود عليه إذا تمت الشهادة في الحدود كلها والقتل إذا اختلفـــت في الوقـــت والمكان والنوع والذي سرق فيه أو زناً أو ضرب به لم تجـــز بهـــذه الشـــهادة ولم يخـــرج الشاهد بها واختلاف الشهادة في الوقت والمكـــان في الحقـــوق كلها والعتاق والطلاق والنكاح إلا أن تضاف الشهادة

وذلك «مثل أن يقفا»[1] لعله أراد أن يتفقا في الوقت ويختلفان في المكان.

نماذج من الشهادات:

وتسقط الشهادة لاختلافهما في النوع الذي شهد به الشاهد إلا أن يكون في النوع ما قد اتفقا عليه لا ينفيه ما اختلفا فيه فإنه تجوز شهادتهما على ما اتفقا عليه وذلك أن يشهد أحدهما بخمسمائة والآخر بألف فقد اتفقا في الخمسماية وكذلك أن اختلفا في الجرح فشهدا أحدهما أنه جايف والآخر مَلْحَم فقد اتفقا في الملحم أنه لا يكون جايفاً حتى يكون ملحماً ويلزم فيه القصاص وكل شهادة وقعت بينهم على معاني شتى يجوز في أحدهما على الانفراد فهي جائزة فيما يجوز فيه مردودة فيما لا يجوز فيه وإن كانت شهادة واحدة إلا أن يكون متنافية أو جارحة بنفسها وذلك مثل الشهادة لابنته بطلاقها من زوجها جائزة في الفرقة مردودة في الطلاق وكذلك فيما يأخذ به ولده القصاص يجوز وغيره جائز في الدية، وإن كانت الشهادة واحدة والذي يخرج به البينة لنفسها نحو الشاهدين على استكره رجل المرأة زان بها فلا يجوز شهادتهما،[2] ولها صداقها لأنهما قاذفان وعليهما الحد في نسخة فلا يثبت وكل ولي يبصر الولاية والبراءة من الرجال والنساء وإن لم

١- لا توجد في (ب).

٢- في (ب): فلا تجوز شهادتهما لها، وفي نسخة لا تثبت شهادتهما، ولها صداقها ....

يجز شهادته وتؤخذ[1] عنه البراءة على من ادعى وبينة ذي اليد أولى من بينة المدعى وبينة العرب أولى من بينة الولاء وبينة الحرية أولى من بينة الرق وبينة المسلم أولى من بينة الذمي وبينة الدم أولى من بينة الأصل وقول الله تعالى: ﴿**وأشهدوا إذا تبايعتم**﴾[2] وذلك لبس على الفرض اللازم وقوله تعالى: ﴿**ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم**﴾[3]. وقوله: ﴿**ولا يأبى الشهداء إذا ما دعوا**﴾[4] الفرض اللازم وذلك من بعد أن تحمل الشهادة وقال الله تعالى: ﴿**ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم**﴾[5]. ذلك مثل أن تتنافى شهادتهما لأنفسهما حالاً لا يجوز معهما شهادتهما وذلك مثل أن يشهد لعبده أو لابنه أو شهد لوارث أو ولياً له وكل من سقطت شهادته بحدث من جميع الأحداث كلها مما يوجب الحدود وغيرها ثم تاب وأصلح فإنه تجوز شهادته إلا شاهد الزور الذي قد قطع بشهادته أموال الناس فإنه لا تجوز شهادته أبداً في نوع ما شهد به ولا في غيره وإن عزم وأدى وتاب وأصلح فترجع له الولاية إذا تاب وذلك إذا حكم بشهادة الزور وأما ما لم يحكم بها ثم تاب قبلت شهادته.

١- في(ب): تؤخذ عنه الولاية ولا تؤخذ عنه البراءة، وذلك مثل المماليك وشاهدي الزور ونحو ذلك، وتؤخذ عمن تولى ولا يحكم بتعديلهم، والبينة على من ادعى وبينة ذي أولى....

٢- سورة البقرة آية ٢٨٢.

٣- سورة البقرة آية ٢٨٣.

٤- سورة البقرة آية ٢٨٢.

٥- سورة البقرة آية ٢٨٣.

ومن غير هذا الكتاب قال أبو عبيد في رجل شهد بزور مع شاهدين أو شهود وحكم بشهادتهم كلهم ثم أقر أنه شهد زوراً. قال لا يضمن إذا شهد معه شاهدان أن شهادتهما تجزي عن شهادته وإن كان إنما حكم بشهادته وشاهد آخر فانه يضمن النصف قيل وتقبل شهادته في ما يستأنف قال إن كان شهد معه شاهدان قبلت شهادته إذا كانوا عدولاً لأن المال تلف بشهادتهما وإن كان إنما شهد معه شاهد واحد لم يقبل شهادته أبداً فيما استأنف.

شهادة العبيد:

رجع. إلى الكتاب الذي أخذه من أبي جابر، ولا تجوز شهادة العبيد من الرجال والنساء في شيء من الأشياء كلها، إلا في الولاية فإنها تثبت شهادة الواحد منهم والمرأة الأمة إذا أبصروا ذلك، وكانت لهم ولاية ولا يتولى الحكم من لا تجوز شهادته، وإن كان له ولاية ولا ينقض حكمها إذا كان عدلاً وما حكم به ولا تجوز شهادة من أخذت ولايته وعدالته عمن لا تجوز شهادته فيما شهد به وإن كانت له الولاية والعدالة ولا من عدله ولا من تولاه وإن بعدوا ولا تجوز شهادة البهائم على شيء من الحكم ولا يتم الحكم إلا به ولا ينفذ الحكم بما حملوا من الكتب به وانفردوا بالإمامة فيه لأنه لا تجوز شهادتهم وكل من لم تجز شهادته في شيء لم تجز عدالته فيه ولا حكمه ولا يؤتمن منه على ما لا يتم الحكم إلا به.

شهادة الأقلف ومن لا تجوز شهادتهم:

ولا تجوز شهادة الأقلف البالغ من الرجال في شيء من الأشياء كلها وتجوز شهادة الأقلف من النساء ولا تجوز شهادة الأخرس بالإشارة والإيماء ولا المجنون الذي لا يفيق وتجوز شهادة الذي أكثر أوقاته في حال الصحة عقله ولا يجوز شهادة السكران ولا الصبيان ولا الشريك فيما شهد به ولا لسيد لعبده ولا من ادعى إليه شيئاً في يده فأقر به لغيره وشهد به له ولا تجوز شهادته من يدفع مغرماً أو يجر مغنماً ولا تجوز شهادة الوكيل إلا وكيل يقيمه الحاكم ليتيم أو معتوه أو أخرس.

ومـــن غـــير هـــذا الكتاب ولا تجوز شهادة الوالد لولده فيما تجر إليه ما لاً وتجوز في سائر الأشياء.

حكم شهادة الفروع للأصول، والأصول للفروع:

ومن غير هذا الكتاب في الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري سألت وبـــالله التوفيق: عن شهادة الولد والوالدين، فأما شهادة الولد لوالديه وعليهما فهي جائزة في كل شيء وكذلك الوالدة لولديها وشهادة الوالدة جائزة في كل شـــيء إلا ما يجر إليه مغنماً أو يدفع عنه مغرماً قال أبو المؤثر حفظنا أن شهادة الوالـــد لولـــده لا تجوز فيما تجره وشهادة الأجداد لأولاد جائزة في كل شيء وقـــد اختلفـــت في شهادته الوالد لولده على ولده، فقال بعضهم تجوز وقال بعضهم لا تجوز وهو أحب القولين إلينا، وكذلك الوالد يجوز حكمه وتعديله لولده في كل شيء إلا ما يجر به إلى ولده مالاً يجوز تعديله لولده ولشهود ولده وحكمه فيما لا يجر به إليه مالاً وتجوز شهادة الوالد لولده في النكاح والرضاع ورضـــا المـــرأة والحـــدود والقصاص ولا تجوز شهادته له فيما يأخذ به الدية وشـــهادة الوالد لولده فيما لا تجوز له في حياته تجوز له إذا مات إذا شهد عنه بها شاهد عدل بعد موته، لأنه لا يجوز أن يجر إلى نفسه مالا، وذلك إذا لم يكن شـــهدها في الحياة فردت، وأما إذا كانت ردت فليس ترجع تجوز فيما ردت فـــيه، قال ذلك محمد بن محبوب رحمه الله، وكذلك يجوز حكم الولد لوالديه وتعديله وتعديل شهودهما في كل شيء وكذلك لا يجوز حكم الأب لابنه فيما قد إزالة ولده إلى غيره، وتجوز شهادته له في تثبيته لولده في الأصل إلا ما يلزمه فيه ضمان، قال: فإنه لا يجوز. انقضى كتاب الفضل بن الحواري.

حكم شهادة اللقيط:

رجـــع. إلى كـــتاب الأول وتجوز شهادة اللقيط وتجوز شهادة الوصي لليتـــيم والحـــاكم عـــلى حكم نفسه وتجوز شهادة قومنا في القصاص على المســـلمين في كـــل شـــيء إلا في الحـــدود قال محمد بن هاشم[1] لا تجوز شهادتهم فيما يكفرهم بشهادتهم.

شهادة غير الإباضية:

ومـــن غير هذا الكتاب قال أبو عبد الله رحمه الله تجوز شهادة قومنا على المســـلمين في كـــل شـــيء إذا كانوا عدولاً إلا فيما يوجب الكفر للمسلمين بشـــهادتهم، ولكـــن إذا شهدوا على رجل من المسلمين أن عليه لفلان عشرة دراهـــم قبلـــت شـــهادتهم عليه إذا كانوا عدولاً وأخذ بما شهدوا به عليه في الحقـــوق وإن كان منكراً لذلك وإذا شهد عليه شاهدان من عدولهم أنه قتل فلانـــاً أقـــيد به لوليه بشهادتهما قلت فابرأ منه وهو منكر وإن كان له ولاية عـــندي قال لا قلت فان شهد عليه أنه سرق أتقطع يده؟ قال: لا أغرمه هذا المـــال ولا أقطـــع يده، قال: تجوز شهادة قومنا العدول منهم في دينهم على المســـلمين في الحقوق والقود، ولا تجوز في الحدود في الزنا والقذف والسرق وشـــرب الخمـــر وما كان من الحدود التي هي حق لله ليس فيها حق للعباد،

١- محمـــد بـــن هاشـــم: بـــن غـــيلان الهمـــيمي الســـيجاني عالم مشهور من علماء النصف الأول مـــن القـــرن الثالـــث، أخـــذ العـــلم عـــن أبيه العلامة هاشم بن غيلان وعن الشيخ العلامة موسى بن علي.

قـــال وجدتـــه في كـــتاب من كتب والدي محبوب رحمه الله وهو صحيح لا تقـــبل شهادة قومنا على المسلمين فيما يوجب به الكفر ولو كان الحسن وابن ســـيرين هكذا ليس مفسراً قال والدي جاءت به السنة والأثر أن شهادة أهل القبلة تجوز مناكحتهم وموارثتهم وقومنا منهم شهادتهم في القتل فيها نظر.

رجـــع. إلى الكتاب الأول الذي أخذته[1] من أبي جعفر وتجوز الشهادة فـــيما شـــرع فـــيه الناس مثل الطرق الجوائز والأنهار والمسجد الجامع الذي يجـــتمع إلـــيه أهل البلد، وما كان للسبيل وشهادة الإمام والوالي في الصوافي ومـــا جمـــع المســـلمين من الفيء وغيره وتجوز شهادة القاسم على ما قسموا وكـــان مـــن شهد على فعل نفسه لا تجوز شهادته إلا الحاكم والوالي على ما عقـــد مـــن الـــنكاح، وتجوز شهادته بالصداق إذا صح النكاح بشهادة غيره وكـــل مـــن قدف أو شتم ثم شهد بما فعل لم تجز شهادته للعمى أو الرق أو الشـــرك كانـــت مـــنه أو الصبي وشهد منهم على الزنا وهم أربعة على الزنا واتهـــم بـــأحد مـــنهم مـــنه كان جميع الشهود قذفه وجلدوا الحد إلا العبيد والصـــبيان جمـــيعاً أولياء قبل الشهادة وتسقط ولايتهم، فإن شهد أربعة من أهـــل الصـــلاة بالـــزنا فســـقة لم يجلدوا وكذلك القلف[2] وإن شهدوا مع غيرهـــم لم يجـــدوا ولـــو شهد معهم قلف وقف قال وينعقد النكاح وتثبت الـــرجعة بشـــهادة الأعمى وفسقة أهل الصلاة وشهادة أهل الزور والقلف لا يـــنعقد بهـــم النكاح ولا الأعمى ولا ينعقد الفسقة من أهل الصلاة وشهادة الـــزور ما لم يتناكروا ولا يثبت ذلك شهادة الصبيان ولا المجانين ولا المماليك ولا أهـــل الشرك والصبي والعبد والمشرك لا يثبت بهم النكاح فإن لم ينفسخ العقـــد حـــتى يصـــيروا بحال قال : تثبت شهادتهم وتطلب العقدة أيضاً لكل

١- في (ب): اختصرته بدل: أخذته.

٢- القلـــف: هـــو الشـــيخ الـــذي لم يختن، والختـــان مـــن ســـنن الإسلام وهي من السنن العشرة التي اختصت بها الأمة الإسلامية (سنن الفطرة).

شـــهادة وقعت مع الحاكم فرجع عنها قبل الحكم بها لجهة من جميع الجهات كلها من جهة البينة أو صراخ الزور وإقرار فيما شهدوا به أو على نفسه فيما لا تجـــوز شهادته أنه لا غرم عليه، وكل شهادة وقعت مع الحاكم فحكم بها أو قـــبض المحكـــوم له ما حكم له به فإن لم يكن قبض ثم رجع به الحاكم ثم رجـــع الشهود عنها أو بعضهم صراحاً بالزور أو شهدوا إقراراً فيما شهد به أو عـــلى نفسه مما لا تجوز شهادته بد أن الراجع غارم بقسطه بما شهد به على عـــدد الشـــهود الذيـــن شـــهد معه إن كان حاكم قصد إلى الحكم بشهادة جمـــيعهم وقـــف إذا كان بقي من يقم الحكم به. قال أبو محمد: فيه اختلاف وإن قصـــد إلى الحكم بشهادة بعضهم غرم الراجع منهم ولا ضمان على من بقـــى عـــلى شـــهادته وكل شهادة تعمد فيها بالزور ولشيء منها مما لا يتم الحكـــم بـــه فـــاتلف به نفساً أو ما دونها مما فيه القصاص فهي بمنْزلة المتعمد للفعـــل ويلزمه القصاص فكان بمنزلة الشريك في الدم فإن رجعت البينة كلها الـــتي نفـــذ الحكم بشهادتهما على تعمد الزور كان بمنزلة من قتل فتكا وقتلوا بـــه جمـــيعاً وقـــال بعضهم هم شركاء يختار الأولياء واحد منهم ورد الباقون علـــيهم قســـطهم من الدية وكذلك أن أتلفوا بشهادتهم عضواً فيه القصاص فـــإن لم يـــرجع مـــن البينة إلا واحد فأني أرى للأولياء أن يقصوا منه ويردوا قسط ما شهدوا معه من الدية عليه ثم أقيضوا منه.

أثر الرجوع عن الشهادة:

وكـــل شـــهادة رجع عنها الشاهد بها على طريق الشهود التشكك فإنه

غـــارم مـــا أتلف مما لا قصاص فيه عليه وكل شهادة نفذ الحكم ثم اطلع أن الشـــاهد بهـــا كان بمنزلة من لا تجوز إنفاذ الحكم بتلك الشهادة عنه لم يغرم ورد المحكوم به ما كان قائماً وإن كان قد تلف غرم فيه، والراجع عن شهادة الـــزنا وقـــد بقـــي منه من يتم به الحكم فلا حد عليه ولا غرم ومن تم على شـــهادته بعد الحكم كذلك فإن لم يتم الشهادة بالأربعة جلد من شهد، ومن رجـــع من شهود الإحصان لا غرم عليهم ولا قصاص. ومن رجع من شهود الـــزنا لـــزمه مـــا تلفـــه في الرجم والجلد وإن كان شهود الإحصان غيرهم، وشـــهادة الـــزوج عـــلى زوجته جائزة ويتم بها الحد إلا أن يكون قد قذف وشهادة الزنا يقبل واحد بعد واحد في مجلس واحد، فإن تفرقوا حُدّوا.

شهادة أهل الملل بعضهم على بعض:

قـــال إذا كانوا جميعاً فشهادتهم جائزة وشهادة كل أهل ملة على بعضهم إلا أهـــل الإسلام فإن شهادتهم جائزة. بل وقف كل شهادة لا يتم الحكم إلا بهـــا كان فيها على المشهود له من أحد الشهود شهادة جازت عليه إلا أن يؤد مـــا شـــهد له به وذلك نحو الشاهدين يشهدان لرجل بحق فشهد أحدهما أنه قبض منه كذا وكذا وأقر معه به.

شهادة المعارضة:

وقـــال في شـــهادة المعارضـــة ساقطة غير مقبولة مثل الشهادة في الوقت والمكـــان في الجـــنايات والأموال وذلك مثل الرجل يصح عليه بالبينة أنه قتل

فلانـــاً فأتى ببينة تشهد أنه كان في ذلك الوقت الذي أوجبت فيه البينة الأولى القـــتل للرجل معهم ببلد غير البلد الذي قتل فيه القتيل، وكذلك في الأموال إذا أثبـــت الوقت أو المكان الذي ثبت، وكذلك في الحدود قال والذي يجوز فـــيه الشهادة الواحدة من الرجال والنساء إذا كانوا عدولاً، العدلة من النساء في الرضـــاع عـــن نفسها والرجل عن هلال شهر رمضان ولا تجوز امرأة في الهـــلال وحدهـــا وقـــف في المرأة ولا شهادة الشفيع[1] وما تمنع من الفيئة في الإيـــلاء[2] إنمـــا ذلـــك لـــلحكم ولا يجب به تحريم وقف في الإيلاء قال إنما يحفظ المعارضة في الجنايات والحدود.

وفي جـــواب مـــن أبي عبد الله رحمه الله: أخبرك أن الأثر عن أولي العلم بـــالله أن للشـــهود أن يشـــهدوا على النكاح المشهود وإن لم يحضروه وعلى المـــوت المشـــهود وإن لم يحضـــروه، وعـــلى النسب وإن لم يحضروا الولادة وعلى الولد المشهور. انقضى.

تأجيل الدعوة من أجل البينة:

ومـــن الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري: ذكر سماع البينات وإذا دعـــا الطالـــب البينة فان الحاكم يؤجله في إحضارها ما تأجل ويكتب أجله

١- الشـــفيع: هـــو صـــاحب الشـــفعة، والشـــفعة: اســـتحقاق شـــريك أخـــذ ما عاوض به شريكه من عقار بثمنه أو قيمته بصيغة.

٢- الإيـــلاء: هـــو يمـــين الـــزوج عـــلى هجـــران زوجته مدة أربعة أشهر فإن فاء فهي زوجته وإن لم يفيء طُلقت عليه باختلاف.

وإن لم يحضر بينة تأجل فلان في إحضار بينته على فلان بن فلان في كذا وكذا فأجلته إلى يوم كذا وكذا من شهر كذا وكذا فإذا جاء ببينة للأجل سمع بينة بمحضر من خصمه، أو بمحضر من وكيله، من بعد ما يصح وكالته، فان لم يوافيه خصمه ولا وكيل له سمع البينة وأثبتت شهادتهما في كتابه، وكتب تخلف فلان عن موافاة خصمه ولم يحضر سماع البينة، فاحتج على خصمه فإن كان تخلفه عن الموافاة لمرض أصابه أو لمصيبة موت فيما يلزمه من أمر صاحب البينة يردها حتى يسمعها الحاكم لمحضر خصمه، وإن لم يصح أن تخلفه لمرض أو لمصيبة موت انفذ عليه سماع البينة إذا عدلت بينة بعد أن يحتج عليه إن كانت له حجة فيما صح عليه، وإن كان الطالب فقير لا يستطيع حمل البينة، كتب له إلى والي البلدان أن يسأل عنه أهل الخبرة به فإن كان له مال أو مقدرة فليرفع بينته ويرفع معه خصمه ويجعل لهما أجلاً فيوافيان فيه إليه ويعرفه الأجل. وإن لم يكن له مال ولا مقدرة فليسمع ببيته بمحضر من خصمه ويكتب شهادتهم ويفصحهم ويسأل عن تعديل الشهود ويكتب إليه شهادتهم وتعديلهم مع ثقة والمعدل المنصوب إن كان وإلا صلحاء البلدان كان فيهم من يصلح للتعديل وكتب معي أن كتب شهادتهم وتعديلهم أو طرح أو وقف مع ثقة فإذا وصل إليه كتابه مع ثقة يعرف الحاكم ثقته أو يعرفه إياه من يقبل منه تقية ثم ينظر في الحكم، ويكتب وإن كانت لخصمه بينة سمعها منه لمحضر من خصمه.

قال أبو المؤثر: الذي سمعنا أنه إذا كتب الوالي إلى القاضي، أو الإمام أن

حامل كتابي إليك ثقة، وعرف القاضي والإمام خاتم الوالي وخطة، ولم يتوهموا أن الكتاب مفتعل وعرفوا الكتاب إن الحاكم يقيل الكتاب من حامله على ما وصفنا، وعلى الحاكم لا يغيب عنه ما يكتب كاتبه من الشهادات وغيرها ولا يولي كتابه سماع البينة إلا أن يرجع ينظر فيها ويقرأها على الشاهد فان تولاها فهو خير ويتولى كتابه بيده فهوا أحسن وقد كان الحكام يولون ذلك الكتاب الثقات البصراء بذلك، ثم يقرأ عليه وعلى الشاهد وهو ينظر في الشهادة، وذلك مثل موسى بن علي رحمه الله، كان يكتب له سعيد بن محرز، فأما من لا يحسن كيف يسمع ولا كيف يكتب الشهادة عن الشاهد ولا يتولى ذلك فان وليها الحاكم، وكتبها غير الثقة وهو يسمع وينظر فيها ولا بأس ولا يولي حفظ كتبه وحملها إلا ثقة أميناً.

حكم سماع البينة في أكثر من بلد:

ومن سمعت بينته في بلد سمعت بينة خصمه حيث هي في بلدها، وغيره سمع بينة كل واحد منهما في موضعه بمحضر من خصمه، وإن لم يكن يقدر على حمل بينته وهي في بلد غير بلده، خير خصمه إن شاء أن يخرج يسمع بينه في موضعها خرج سمعها وإن كره كتب الحاكم إلى والي البلدان يسمع البينة ويسأل عن تعديلها ويبعث بما صح عنده من الشهادة ومن التعديل وليس يكلف حمل البينة في الدين ولا في النسب ولا في الوكالات ولا في المحتسب ولا في الوصي ولا في الوصايا والدين ويسمع البينة على الوصايا في موضعها ويقبل الوكالة ويثبت النسب.

قال أبو المؤثر: أما الوكالة فنعم وأما النسب فلا يسمع البينة إلا بمحضر من المشهود عليه ويدعه إلى الحكم ولا يوافي خصمه من غير أن يرفع الخصم ولا يرفع البينة في المواريث، ويكتب الحاكم إلى الوالي في المواريث إذا وصل كتابي فأقسم ما صح عندك بشاهدي عدل فلان بن فلان الهالك من مال على جميع ورثته على سهام كتاب الله في البلاد، فإن احتج فيه أحد بحجة فارفعهم إلي ويقبل شهادة الشهود وإن كانوا في البلد إذا كانوا مرضى لا يستطيعون الوصول إلى الحاكم وتقبل البينة عن النساء ولو كن في البلد وتقبل البينة عن الإمام أو القاضي إذا ولي الحكم غيرهما. قال أبو المؤثر: أما الإمام فنعم إذا ولي الحكم غيره في بلد غير البلد الذي هو فيه وأما إن كان ولي الحكم غير الإمام في بلد الإمام الحاكم إلى الإمام حتى يشهد بمحضر من الخصمين لأن الإمام لا يحكم في ماله فيه شهادة.

موقف الحاكم من الخصمين:

قال: وقد سمعت في الحديث إن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال للخصمين: إن شئتما حكمت بينكما وإن شئتما شهدت، فإذا حكم لم يشهد وإذا شهد لم يحكم، وكذلك القاضي وإذا ورد رجل على الوالي بكتاب منشور من الإمام أو القاضي أو الوالي في رفع رجل نظر خاتم الإمام والقاضي والإمام فإن كان مختوماً رفع المطلوب وكذلك إن كان في عبد أو دابة مسروق أخذ على المطلوب كفيلاً وضمن الدابة والعبد ورقعه إلى الإمام أو القاضي وكتب إليه بما ورد عليه حامل الكتاب، وإن لم يكن خاتم الإمام أو القاضي أو الوالي ثم نفذه وتولى هو الحكم بينهما إن صح له عليه حق.

قال أبو المؤثر: إن طلب المحكوم عليه أن يرتفعا إلى الإمام والقاضي فله ذلك وأما الطالب فلا وإن حمل له كتابه ثقة عليه أنفذه له على ما في الكتاب إذا كان عليه خاتمه، وأما كتب الولاة فلا يرفعه واحدا إلى آخر والحكم بينهما إلا إلى الإمام أو القاضي ليس للولاة أن يكتبوا له، لهم منشور إلا في ولايتهم ولا يرفعه إليهم إلا برأي الإمام ويقبل الكتاب من الإمام والقاضي يبد العدل الثقة والواحد في جميع الأحكام وينفذ ولا يقبل بيد من له الحكم أو لولده أو لعبده وإن كان ثقة ويقبل بيد المرأة العدلة الثقة في جميع الأحكام ويسأل عنها فإنها نصف شاهد ولا يقبل من يد العبد الثقة العدل لأنه لا تجوز شهادته وإذا صح حكمان في شيء واحد من والي وقاضي نفذ حكم القاضي وابطل حكم الوالي. وكذلك إن صح حكم من القاضي وحكم يخالفه من الإمام أنفذ حكم الإمام وبطل حكم القاضي. حكم بذلك محمد بن محبوب رحمه الله، أجاز حكم عبد الملك بن حميد رحمه الله، وبطل حكم موسى بن علي رحمه الله، يؤخذ ذلك إذا لم يعرف أي الحكم تقدم وأما إذا صح إن حكم القاضي قبل حكم الإمام أنفذ حكم القاضي وكذلك حكم الإمام والوالي وكل حُكْمٍ حَكَمَ به حاكم ممن يوليه الإمام فحكمه جائز مما لم يخالف الحق وإنما يسأل عن التعديل من بعد الشهادة ولا يقبل الحاكم كتاباً من الإمام ولا والي في شيء من الشهادات ولا من الوكالات إلا بيد ثقة غير المدعي ولو كتب الباعث الكتاب في كتابه أن حامله عندي ثقة لم يقبله إلا أن يحمله إليه ثقة عنده أو يعرفه ثقة عدل قبل تعديله.

قال أبو المؤثر: وقد كان نسمع أن إذا كتب الحاكم أن حامل كتابي إليك ثقة أنه يقبل ما لم يرتاب المكتوب إليه.

رجـــع. وكذلك الولاة بعضهم من بعض ومن الإمام والقاضي وكذلك فعـــل الإمـــام في ولايته في حمل الكتاب الواحد، وقد قبل المسلمون الكتاب الواحـــد في يـــد الواحـــد الثقة، إذا أمره الحاكم بقياس الجروح على ما قاس وقـــبلوا قول الواحد الثقة في الكتب يأتمن عليها الحاكم وفيه جراحة أو دية أو فريضـــة لامـــرأة عـــلى زوجها وولديها، وعلى الكتاب فيه الشهادات وعلى كـــتاب الـــتعديل فـــيه عدالة أو طرح وإذا ورد إليه كتاب قبله منه وأخذ به وعمـــل بما فيه لأنه أمينة، وكذلك إذا أصاب الجراحة النساء أمر امرأة ثقة أن تقـــيس جراحـــتها ويقـــبل قولهـــا في القصاص والديه ولا يجوز في ذلك إلا العـــدل الـــثقة. ويقبل قول الواحد الثقة يحتج للحاكم في الحكم على النساء وســـل عـــنها. ويحـــتج بالواحد في البلاد البعيدة التي لا يصلها حجة الحاكم وســـل عنها. وقد يوجد أنه تكون الحجة بالاثنين وقبل بواحد ويقبل حكمة الحـــاكم في كـــتاب مـــن إمام إلى إمام بيد ثقة مثل إمام حضرموت إلى إمام عمـــان إلا في القـــتل والدماء، فقد قالوا أن الشهود يشهدون مع الإمام، وقد قـــبلوا الوكـــالات عـــن النساء في القود أن يستقيد لهم الوكيل واستقاد لهم المهـــنا في ولايـــة المهنا وقبلوا الواحد يتولى رفع التعديل عن المعدلين في البلد الواحـــد، وللحاكم أن يولي الرجل الثقة، يقاس بين القوم في الجروح ويبعث الحـــاكم الرجل الواحد في تنفيذ الحكم بين الخصوم. وإن حمل ثقة كتاباً من حـــاكم ثم لم يوصـــله حتى مات الحاكم الذي بعث بالكتاب أو عزل لم ينفذ كـــتابه، وكذلك إن مات المبعوث إليه أو عزل بطل الكتاب ولم ينفذه، وإن مـــات الحـــامل فاســـتودعه غيره لم يقبل إلا أن يشهد شاهدا عدل أن الإمام

والقاضي دفع إليه هذا الكتاب وأمره أن يسلمه إلى فلان ويحملان الكتاب ويدفعانه إلى الذي بعث إليه فان علم أن حامل الكتاب كان عبداً أو ذمياً أو أقلفاً وقد حكم بالكتاب رد الحكم. وكذلك إن علم أن حامل الكتاب كان عبداً، رد الحكم ونقض ما نفذه بكتابه، أو أحد ممن لا يجوز حمله للكتاب، إلا أن يكون إماماً بعث بحكم إلى إمام من بلده فعسى أن يقبله الإمام إذا كان بعث إلى غيره فمات أو عزل ولم أقله بأثر فسألوا عنه واطلبوا فيه الأثر، وكل بينه سمعها حاكم ثم مات أو حكم دخل فيه فلم ينفذه حتى مات أو عزل فأشهد عليه الحاكم الأول قبل أن يموت عدولا وأسلمه إلى الإمام أخذ به وبنى عليه، وقد كان سليمان بن الحكم دخل في حكم بين قوم فلما أن مرض أسلمه إليهم فبنى عليه محمد بن محبوب رحمه الله بعد موته. وأما المعزول فلا يقبل قوله بعد العزل إلا أن يكون شاهداً لما حكم به وصح عنده إذا كان عزله بغير ريبة، وإذا شهد مع الحاكم شاهد لا يعرفه فعليه أن يسأل عنه حتى يعرفه أنه الشاهد الذي تسمى باسمه وبلده وإن لم يحضره أحد يعرفه إياه دعي المشهود له بمن يعرف شهوده أنهم هم الذين يسمون بأسمائهم وبلدهم، ثم يكتب يسأل عنهم في البلد الذي قالوا أنهم منه وبأسمائهم، وبلدهم ومواضعهم من البلد وإن كان في البلد اسماً متشابهاً يشبه أسمائهم وأسماء آباءهم ووصفوا بآباء آخرين أو حليه يعرفون بها ويشهد بشهادتهم وأرجو أن هذا قول فينظر في ذلك وجدت في موضع إلا أن يقر المشهود عليه أن الشهود هم الذين سموا بأسمائهم ويكون المعدل حاضراً لشهادتهم ويصفونهم عند الحاكم بما نسبوا به من

غيرهـــم، وإن شـــهد شاهد مع الحاكم ثم مات أو غاب فادعى المشهود عليه أنـــه رجـــع عـــن شهادته دعاه على ذلك بشاهدي عدل، فإن أحضره ترك شـــهادة الشاهد وإن ادعى أن للشاهد أو لولده أو لعبده أو شركاء فيما شهد به دعي على ذلك بالبينة فان صح بطلت شهادته.

ذكر المواريث من كتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري

كتاب الحاكم بالمواريث:

وإذا وصل إلى الحاكم من يدعي أنه وارث لهالك وطلب ميراثه فإنه يكتب له إلى والي البلد إذا وصل إليك كتابي فاقسم ما صح عندك لفلان بن فلان الهالك من مال شاهدي عدل على ورثته على سهام عدل كتاب الله، فإن احتج أخذ بحجة فارفعهم إلي، وإن تولى الوالي الحكم جاز له فإذا صح مال الهالك بشاهدي عدل بحضرة من جميع الورثة أمر بقسمة فإن احتج أحد فيه بحجة أو ادعى فيه دعوى من الورثة وقف المال ودعاه بالبينة على ما يدعي، فان صح له شيء بشاهدي عدل بمحضر من جميع ورثته أو وكلائهم انصفه وإلا قسمه على عدل كتاب الله تعالى، فإن كان ما خلف الهالك، رثة أو حيوان وفيهم يتيم أو غايب أمر بيعه في المناداة وجعل الثمن على يد عدل، فإن كانوا بالغين و لم يطلبوا بيعه وقفه على يدي عدل حتى ينقطع أمره. فان كان يتيماً أو غايباً وكانت الدعاوى في شيء من الحيوان أو الرثة وقف الذي فيه المنازعة و لم يبعه حتى ينقطع أمره وإن كانت زراعة أو خضرة قد خضرت لم يقتلها، وتركها بحالها تسقى فإذا جاءت الثمرة وقفها فان ادعى مدع مالاً في يدي غيره بميراث أو غيره و لم يصح ذلك ويؤجل أجلاً في إحضار بينته وكان في المال غلة أو كان فيما يتنازعان فيه من الثمار، وتركوه في يدي من هو في يده بمعرفة من عدلين فإن كان شيء من الحيوان من رقيق أو دواب وقفه بين يدي من يشهد عليه ثم يحجره عليه

أن لا يـــتلفه حـــتى ينقطع أمره وإن قومه عليه بقيمة أن تلف من يده أو زال فهو ضامن باتفاق من الطالب والمطلوب إليه.

وقـــال أبو المؤثر: إذا قامت عليه البينة ولو بشاهد عدل جعله الحاكم في يده بمعرفة فان كان حيواناً قوم عليه قيمة برأي العدول وإن كان مما يكال أو يـــوزن عـــرف كلـــيه ووزنه بشاهدي عدل وترك في يد من هو في يده حتى ينفذ فيه الحكم فإن يكن له لم يؤخذ منه شيء وإن كان الحكم عليه أخذ منه بمـــا جعـــل في يده رضي المطلوب إليه أو كره إلا الشفعة فليس على المطلوب رد الغالـــة، وإن كـــان شهد شاهدان وسئل عن تعديلهما جعل في يده بمعرفة على ما وصفنا حتى يعدلا.

رجـــع. ثم بـــترك في يد من هو في يده إلى أن ينقطع أمرهم، ويباع ما خلف الهالك من الرئة والحيوان إذا كان فيهم يتيم أو غائب إلا من كان ماله الحـــيوان والرقـــيق مـــثل الأعراب الذي أموالهم المواشي فان أموال الأيتام لا تـــباع ولا يباع ما ينقسم ويعتدل قسمته مثل الحب والتمر وما ينقسم بالكيل والـــوزن فانه ينقسم بين الورثة ويقبض الوصي والوكيل حصة اليتيم والغائب والرقـــيق إذا كـــره البالغ بيع حصته ببعث حصة اليتيم والغائب مشتركة في قـــول بعض الفقهاء أن الرقيق يستخدم بالحصص وفي قول بعض الفقهاء أنهم يجـــبرون عـــلى بيعه إذا طلب أحد الورثة ذلك، وهو أحب القولين إلينا. قال أبـــو المؤثـــر: أما ما كان من الرقيق فان كان شريكهم فيه يتيم أو غائب فإنه يـــباع فمـــن شـــاء اشترى ومن شاء باع حصته. وإن كان البالغين حضوراً ليســـوا بأغياب فأراد بعضهم البيع وكره بعضهم فان ابتاع حصة الدين أرادوا البـــيع فليبـــيعوا حصصـــهم ولتمســـك الذي لا يريد البيع وللذين لم يبيعوا الشـــفعة في العبـــيد إن شاءوا ردوا على المشترى الثمن واستخلصوا رقيقهم، وإن شـــاءوا لم يردوا بالشفعة واقسموا الخدمة، هذا إذا كانوا في البلد واحد وإن كـــان الشـــركاء من المشترى والورثة في قرى شتى أو قريتين فإن رضي العـــبد أن يخدمهـــم عـــلىٰ هـــذا لم يجبروا على بيعه، وإن قال العبد لا أقدر أخـــتلف بـــين القرى وأخدمهم جبروا على بيعه، وأما الحيوان والبقر والحمير والغـــنم فـــإنهم يجبرون على بيعه، فمن شاء اشترى ومن لم يرد يشتري باع، ولا تـــترك الدابـــة فـــيما بينهم إلا أن يتفقوا على ذلك وليس فيهم يتيم ولا غائـــب. وأمـــا إذا كان المال رقيقاً أو حيواناً هو أصل مالهم فإنهم يقسمونه

برأي العدول كما تقسم الأصول. وقد كان محمد بن محبوب رحمهما الله: لا يرى بيع العبد المغل أو خادم يحتاج اليتيم إلى خدمته فهذا يمسك لليتيم ولا يباع وإن لا يقسم يباع.

في أحكام العبيد:

قال محمد بن محبوب رحمهما الله: يتحاصون الخدمة إلا أن تكون في قرى متفرقة فليس ذلك على العبيد، وإن طلب العبد البيع فإنه يباع، وأما العبيد والدواب فيباع إلا أن تكون الدواب من جمال أو بقر قد خضر عليها فان الخضرة لا تقبل حتى تنقضي الزراعة وكذلك العبيد إذا كانت في زراعة، وإن كان مولى العبيد والبقر قد أكرها أحداً في الزراعة فحتى ينقضي الأجل فان كان في عمل بلا أجل بيع وتوقف نفقة العبيد والدواب ما لم تباع من رأس مال الميت، فإن لم يكن له مال غير العبيد والدواب كان على الورثة كل واحد قدر حصته وهو في رقابهما وعملها فإن كره ذلك الورثة لم يجبروا وإنما بمئونتهم على مال الهالك، وإن ادعى أحد في شيء من الحيوان دعوا من الورثة ومن غيرهم في عبد أو دابة كانت هي في يده، فإن ادعى فيها أحد دعوى من الورثة أو غيرهم كانت في يدي من هي في يده ومئونتها عليه فان صحت للمدعي عزم وما أنفق عليها للذي هي في يده من يوم ما وقف. قال أبو المؤثر: فإن كان لها غالة حبست نفقتها من غالتها. وإن لم يصح له شيء فلا يحال بين من هي في يده وبين أن يستعملها ولا يضمن غلة إلا المغتصب، ويؤجل بقدر ما يحضر بينته من موضعها، فإن

اتفقوا على بيعها برأيهم، فذلك إليهم ويكون الثمن في يد الذي في يده العبد والدابة بعلم من الحاكم أو عدلين، وكذلك أهل الأموال إذا كان الخادم الذي يقيم الأموال وكان مال اليتيم يحتاج إلى البقر والي دواب الزجر لم يبع إلا ما فضل من كفاية المال، فإن كان له وصي من أبيه أجاز الحاكم الوصي إلى ذلك فتولى ذلك الوصي، لم يتولى ذلك الحاكم وإن لم يكن له وصي من أبيه أقام الحاكم وكيلا ثقة أميناً ، وأقام مقام الوصي يتولى له جميع ذلك. ويكون أصل ماله وغالته وما كان له من عين في يده ويبيع له الوكيل ما يباع من أموال اليتامى ويكون في يده وقد قال أنه يستنقي له الغلام المغل. وإذا أقام الحاكم لليتيم وكيلاً قام مقام الوصي من أبيه في جميع أموره وفي مطالبة ما يطلب له والمنازعة له وعنه فيما حكم لليتيم أو عليه بمنازعة الوكيل والوصي فهو جائز لليتيم وعليه.

رأي عن غيره وعن الوكيل والوصي إذا باع له أن يقبل أو يحط من الثمن فليس له ذلك إلا أن يخاف إلا تقوم له بينة ويرى أن الإقالة والحط أوفر فهو الناظر في ذلك، وإن هما علما بشفعة بيعت يستحقها فلم يطلبها بطلت ولم يكن له طلبها إذا بلغ، ويأمر الحاكم الوكيل والوصي أن يجريا على اليتيم من ماله مئونته التي يفرضها له الحاكم وفي مؤونة ماله، وكذلك الأعجم والمعتوه والرجل الناقص العقل من قسم مال فهو جائز فلا خيار لهما فيه إلا بالسهم ولهما أن يحملا البينة لهم من أموالهم ويعطوا مئونتهم منها من مال اليتيم وغيره وإن طلب في مال اليتيم حق من قبل أبيه أو غيره لم يسمع الحاكم عليهم البينة حتى يحتج على الوصي والوكيل حتى يحضرا وللوصي أن يحمل البينة على حق إذا طلبه له من مال اليتيم، وإن

طلـــب أحـــد في مال اليتيم حقاً أو حقا على أبيه أو على أحد اليتيم وارثة لم يســـمع الحـــاكم البيـــنة حتى يحتج على الوصي والوكيل حتى يحضر استماع البيـــنة، فان احتج عن اليتيم بحجة ولا انفذ الحاكم والوصي والوكيل من قبل السلطان أن يستحلفا لليتيم من يطلبا إليه حقا إذا لم يكن لليتيم بينه.

قـــال أبـــو المؤثـــر: نعم ويستثنى لليتيم حجته، وأما اليمين فليس له أن يستحلف من استحلفه وصيه أو وكيله.

تصرفات الوصي والوكيل:

رجـــع. وليس للوصي والوكيل أن يطلبا بينة لعله يبطلا بينه اليتيم ويترلا إلى الـــيمين معـــي أنه يمين من يطلبان إليه حقاً، فإن فعلا لم يبطل حق اليتيم، وليس لـــلحاكم أن يقـــبل ذلك منهما إذا عرفا بينة اليتيم، فإن قال لا نعلم له بينة حلفه الحاكم لهما فان وجد بينة يوماً ما ثبت حقه، ويعطى عن اليتيم أجرة المعلم له من ماله ويضحى له في النحر أن كان ماله واسعاً ويكسى الكسوة الحسنة إذا كان ماله واســـعاً. وكذلـــك الأعجم والمعتوه والمنقوص العقل يجوز ذلك للحاكم وللوصي والوكيل، وللحاكم أن يقيم لهؤلاء من يقيم عليهم من الرجال. وإن كان من النساء ثقـــة مأمونة لكفى ذلك فلا بأس، وقد فعل ذلك حكام المسلمين من أمر اليتيم إلى والدتـــه وأخته وجدته إن كن موضعاً لذلك وليس يجوز على البالغ الصحيح العقل وصاية موصى ولا للحاكم أن يوكل عليه وكيلاً إلا الغائب فإن للحاكم أن يوكل وكـــيلاً ثقـــة يقبض ماله ويقاسم له بأمر الحاكم جاز القسم له وعليه، فإذا طلب الطالـــب إلى الحاكم قسم مال بينه وبين غائب من عمان أقام الحاكم للغائب من يحضر له سهمه وأمر بالقسم من بعد أن يصح أن المال بينهم على كذا وكذا سهماً ويشـــهد على مال الغائب شهوداً، قال أبو المؤثر : نعم ويستثنى للغائب حجته وإن كان على رجل دين لرجل حاضر[1] ولغائب مشترك فإن أخذ الحاضر من الديون حصـــته ثم لم يوجد له مال كان للغائب أن يرجع على الآخر فيما أخذ من الدين بحصته. قال أبو المؤثر : أقول ليس للغائب تبعة على الحاضر فيما أخذ إلا أن يكون الحاكم حجر على الذي عليه الدين مال، فإن على الغائب الذي أخذ الرجعة بقدر حصته يتحاصصانه إذا لم يكن للذي عليه الحق مال غير الذي أخذه الحاضر.

١- لا يوجد في (ب) حاضر.

الوكيل عن الغائب:

رجـــع. وإن رفـــع ذلـــك إلى الحاكم أقام للغائب وكيلاً ثقة يقبض له حصـــته وأخـــذ شركاؤه حصصهم ثم تلف ما في يد الوكيل لم يكن للغائب أن يـــرجع عـــلى الشركاء فيما أخذوا بشيء ولا على الذي عليه الدين لأن الحـــاكم هـــو ولي اليتـــيم والغائـــب قد أخذ لهما حصتهما والوكيل أمين وكذلـــك الوصـــي والوكـــيل يقومان مقام اليتيم والغائب، ولا يلزم الغائب واليتـــيم إقـــرار الوصـــي والوكـــيل، ولا يحكم الحاكم بإقرارهما عليهما في أموالهما إلا أن يشهد مع الوصي والوكيل شاهد آخر ويكونوا عدولاً.

شهادة الأعجم واليتيم:

وتجـــوز شهادة الوصي والوكيل اليتيم والأعجم والمعتوه والناقص العقل، ويؤمـــر إذا نـــازع لـــه أن يقـــول لـــلحاكم أنازع لهم وعندي لهم شهادة وكذلـــك الوكـــيل الذي يقيمه له الحاكم وأما الوكيل لغير هؤلاء فلا تجوز شـــهادتهم لمـــن وكلهم وعلى الوصي والوكيل والحاكم إذا لزم يتيم أو غائباً أو أعجمـــا أو معـــتوها مـــئونة أخذ من هو وارثة من يتيم أو غيره أن يبيع ويعطـــوه مـــن مـــال اليتيم. وإذا أوصى رجل إلى رجل وامرأة في مال اليتيم أجـــاز الحـــاكم ذلـــك كله، فإن يكن ثقة أدخل معه غيره، وإن عرف بخيانة عـــزله وأقام الحاكم لليتيم، والمعتوه والغائب وكيلاً ثقة لأنه ليس له أن يسلم مال يتيم أو معتوه أو غائب إلى من قد عرف بالخيانة وأقام الحاكم وكيلاً.

من أحكام الوصاية والوكالة:

وإن كان له وصيان فمات أحدهما أقام الحاكم مقامه آخر ثقة وليس للوصي إن مات أو لعلة أراد أن يوصي فيما أوصى إليه فيه إلى غيره إلا أن يجعل له ذلك الذي أوصى إليه، وليس لمن أقامه الحاكم لليتيم والغائب والمجنون أن يوكل غيره، ولا للحاكم أن يجعل له ذلك، وإذا جعل الموصي والوصي مصدقاً فيما أقربه عليه من دين أو وصية فقد اختلف فقال موسى ابن علي رحمه الله: يصدق. وقال محمد بن محبوب رحمه الله: إذا حد له صدق إلى الحد. وروى عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال: يصدق إلى ثلث ماله وكذلك إذا قال لفلان على حق وقد جعلته مصدقاً فيما ادعى علي، ففي هذا قال موسى بن علي رحمه الله: أنه يصدق مع يمينه، ونجد في الكتب أنه لا يجوز إلا بالبينة، وقول موسى بن علي رحمه الله أحب إلينا في الدين. وأما في الوصايا فليس فيه اختلاف أن الوصايا لا تجاوز الثلث بتصديق ولا بينة وأما في الوصايا فإلى الثلث. وأما في الدين فقول موسى بن علي رحمه الله.

وتجوز الوكالات من الرجل للرجل والمرأة للمرأة ومن الرجل للمرأة ومن المرأة للرجل وتجوز الوكالة للعبد من سيده وغيره بإذن سيده، ولمن لم يبلغ ولا يلزم الموكلين إقرار الوكلاء عليهم. وإذا وكل رجل وامرأة وكيلاً في منازعة فتخلف الوكيل عن الموافاة سمع الحاكم البينة على الموكل وإن وافى الوكيل ثم تبرأ من الوكالة عند الحاكم سمع الحاكم البينة على الموكل

وإن وكل وكيلاً وجعل بينهم أجلاً إلى الحاكم ثم نقض وكالته فلم يواف لأجله، سمع الحاكم البينة على الموكل وكذلك أن وكل وكيلاً أو غاب ثم نزع الوكالة من حيث لا يعلم الوكيل فحاكم عند الخصم فحكم على وكيله، جاز الحكم عليه ولم يبطله نقض الوكالة، وكذلك أن لو وكل وكيلاً في بيع ماله وقبض ثمنه أو تزويج بناته أو غيرهم أو في قبض دين له على أحد ثم نقضه ولم[1] يعلم الوكيل حتى باع أو قبض أو زوج جاز فقل الوكيل ولم يبطله نقضه من حيث لا يعلم الوكيل وإن وكل وكيلاً ثم ذهب عقله أو عقل الوكيل بطلت الوكالة.

وإن جاء صبي لم يبلغ الحلم طالباً أو مطلوباً إليه فحكم له فهو جائز وإن حكم عليه لم يجز عليه وله أن يطلبه إذا بلغ وإن استحلف خصمه فليس للحاكم أن يستحلفه له فإن جهل الحاكم فاستحلفه ورفعه إلى حاكم آخر وطلب يمينه استحلفه وله أن يرجع إذا بلغ. وإذا شهد شاهد عن شاهد وطرح شهادة الأول، الذي شهد عنه بشهادته بطلت وإن طرح الشاهد على شهادته لم تبطل شهادة الأول له أن يحضر عنه شهود آخرين، وقبلت شهادتهم عنه.

١- في(ب): ثم نقضه من حيث لا يعلم.

ذكـــر الآجل من البينات من كتاب المضاف إلى الفضل بن الحـــواري

الحـــواري: والآجـــال مخـــتلفة أما من ادعى شيئاً في يد غيره فإنه يؤجل ما تأجل ما لم يكن أجلاً فاحشاً ما لم يكن من المضار كان في عبد أو دابة أو متاع يؤمـــر صاحبه أن لا يبيعه فإنه يؤجل أجلاً بقدر ما يمكنه إحضارها وكذلك في الـــبر وآت مـــن القتل والدماء يؤجل المحبوس أو ادعى له وكذلك في جميع أهل الأحـــداث كلها وإن احتج المدعى للقتل والدماء والأحداث من بعد ما يستفرغ حـــبس المتهم أجل بقدر ما يجيء البينة إذا ادعى صحة، وكذلك المدعى للبراءة من الدين وقد صح الحق عليه ليبطل ما صح عليه يؤجل بقدر ما يحضر بينته من موضـــعها بكفـــيل وإن ادعى رجل بتزويج امرأة أو رضاها ليمنعها عن التزويج أجل بقدر ما يجيء ببينته من موضعها وإن كانت مع زوج غيره واحتج أحد في تـــزويجها وتأجل لم يوقف المرأة عن زوجها ولا زوجها عنها إلا أن يصح العقدة بشـــاهدي عـــدل فيمنعها الرجلان جميعاً عنها ويؤجل بقدر ما يحضر البينة فإن أحضـــروا وإلا فخـــلي بـــين الرجل وزوجته وإن صحت العقدة للطالب قبل تـــزويجها وطلـــب رضاها وطلب يمينها وليس لها زوج كان له عليها يميناً فإن حلفـــت برئـــت منه، وإن ردت اليمين إليه وحلف كانت امرأته وإن كانت في عقـــدة زوج قد رضيت به لم يكن للطالب عليها يمين لأن نكاح الآخر قد بت علـــيها ولو أقرت وقد رضيت بالآخر أنها كانت رضيت بالأول من قبل لم يقبل قولهـــا إلا بشـــاهدي عدل. وإن ادعت امرأة على زوجها طلاقاً فادعت البينة أجلـــت بقـــدر ما تحضر بينتها من موضعها وإن ادعت أنه ممن يرد نكاحه لأن مـــولى أو نساج أو بقال أو حجام أو ولد لغير أب أو أنه عبد مملوك أو أنه يوم

تزوجها كان مشركاً أو أنه أقلف أو ادعت رضاعاً بينه وبينها مما يحرمها عليه أو نسباً أو أنه ظاهر منها أو آلى وانقضت الآجال ولم يكفروا على إقراره بشيء من هذه الأشياء أو أنه تزوج من النساء جاز به ممن يحرمها عليه من أم أو بنت أو غيرها أجلت بقدر ما تحضر البينة وإن ادعى عبد الحرية أجل بقدر ذلك لأنه يمنع سيده من يبعه، وإن احتسب محتسب ليتيم أو غائب أو معتوه أو ابكم على رجل بمال في يده أجل بقدر ذلك، وكذلك إن ادعى مدعي حكماً من والٍ أو حاكم على شيء في يد صاحبه، إلا أن يكون شيئاً قد تلف أو دين فإنه يؤجل ما تأجل فان احتج في جرح شاهد أو معدل لأجل بقدر ما يحيي بينة إذا كانت البينة قد عدلت عليه وإن ادعى مدعى نهر يجري في قرية أو شيئاً مما لا يزول من موضعه مثل الأرض التي تكون أجل ما تأجل أو ادعى حراً أنه عبده أو ادعى أنه مولى له أجل ما تأجل وقد أجل بعض الحكام من ادعى بينة في مكة إلى وقت مجيء الحاج وعليه أن يعلم الحاكم من شاهده امرأة أو رجل وإن ادعى شهادة من لا تجوز شهادته من صبي لم يؤجل حتى يبلغ الصبي ولو كان قد راهق وإن ادعى شهادة من لا يقبل بصحبته إلى الحاكم من بلده وهو صحيح لم يقبل منه شاهد عن شاهد وهو صحيح لم يؤجل والأجل الواحد إذا تولى الخصم ولم يوافي من غير عذر بقطع حجته وإن أحضر بينة فطرحت فيمدد مدة أخرى، وأجل واحتج عليه أن يحضر جميع بينته فإن أحضر بينته فطرحت، وأكثر ما يؤجل ثلاثة آجال ويحتج عليه الحاكم في الثالث أني لا أوجلك بعده ثم تتقطع حجته وكذلك فيما يكلفه في إحضار البينة ويكتب عليه الحاكم أنه قد قطع حجته بعدما أجلته أجلاً بعد أجل فلم يحضرني بينة تثبت له شيئاً.

عيوب الزوجية:

وإن ادعى رجل على زوجته جنوناً أو جذاماً أو نحشاً أو عفلاً أو برصاً فاحشاً[1] فعليه البينة أنه كان بها قبل تزويجه إياها إلا أن يكون مما لا شك فيه إذا كان من حينه خيفة وإنما ترد المرأة بهذا من قبل الجواز وكذلك لها على الرجل فإذا جاز لزمه صداقها وأما الرجل فإذا جاز فلها الخيار إن شاءت أقامت وإن شاءت خرجت بلا صدق والأجل في ذلك على قدر ما يمكنه إحضارهما. قال أبو المؤثر: لا يرد الرجل بالجذام ولا البرص ولا الجنون إذا كان يقع ويفيق إلا أن يكونوا سألوه عن ذلك فكتمهم، فإنه إذا صح عليه البينة أنه كان ذلك فيه قبل أن يتزوج بها فإن قد جاز بها فرق بينهما، وأعطيت صداقها وجبر على طلاقها، وإن لم يكن جاز بها جبر على طلاقها ولا صداق لها إلا أن ترضي أن يقيم معه فهو زوجها وعليه الصداق، وإن لم يحضر بينه لم يفرق بينهما ولم يحكم عليه بفراقها ولو تبرأت من صداقها إذا قال إنما عناني هذا وأنا معها.

١- هذه العيوب الخمسة هي التي ترد بها الزوجة قبل الدخول وقد ثبت ذلك في السنة: عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: «أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها برصاء، أو مجنونة، أو مجذومة فلها الصداق حميسة إياها وهو له على من غره منها» أخرجه سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبه ورجاله ثقات.

وروى سعيد أيضاً عن علي نحوه وزاد ((وبها قرن)) فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها » بلوغ المرام رقم ١٤٠١.

معالجة عيوب الزوجية:

رجع وإن لم يكن بينات فيما بين الرجال والنساء فيما لا يطلع عليه الرجال مثل الرتق[1] والعفل[2].

قال أبو المؤثر: يجوز شهادة امرأة عدلة على الرتق والعفل الحابس في النساء والعنين[3] من الرجال. وادعت امرأة أنه لم يجز بها وأنكرها فبينهما الأيمان في ذلك. قال أبو المؤثر: القول قول الرجال إذا قال أنه قد جاز بها وأطاق جماعها ويستحلف بالله لقد نكحها وأطاق نكاحها ودخل بها كدخول الرجال بالنساء. وإن نكل عن اليمين ورد إليها اليمين استحلفت ما جامعها ثم يقال له تأجل سنة، فإذا تأجل سنة فداووا نفسه فإن قدر على جماعها وإلا جبر على طلاقها أو إعطائها صداقها إن كان اطلع على الفرج نفسه[4] في النهار أو في الليل بضو السراج أو بضوء نار والقول قولها مع يمينها لقد مس فرجها إذا غلق دونها بابا أو أرخى عليها ستراً بإقراره أو شهادة عدلين. وليس بينهما بينات إلا أن تكون امرأة قد تزوجها رجلان عدلان وفارقها. من قبل هذا فشهدا عليها بذلك أو شهدا أنهما عرفاها

١- الرتق: من الأمراض التي تصاب بها النساء وهو بالفرج يؤدي إلى إنهاء الزواج وهو من عيوب الزوجية. قال في المصباح المنير ٢٥٩/١ : رتقت المرأة فهي رتقاء إذا انسد مدخل الذكر من فرجها فلا يستطاع جماعها، وتصلح بعملية جراحية غالباً.

٢- العفل: عيب في فرج المرأة يحتاج إلى العلاج الطبي.

٣- العنة: هي عيب في الرجال وهي عدم القدرة على المعاشرة الجنسية.

٤- في (ب): بعينه بدل نفسه.

بالـــرتق وهـــي صـــبية لا تســـتتر فإن شهادتهما جائزة عليهما. وأما الرتقاء والعـــنين فـــيؤجلان ســـنة يوم يتنازعان فإن جاز الرجل بها وأصلحت هي نفســـها مـــن الـــرتق وإلا لم يكن لها على الرجل صداق، وفرق بينهما ولها صـــداقها إن كـــان مـــس الفرج أو نظر إليه، وكذلك إن تداعيا إن إحداهما خنـــثى ســـئل عـــن هذا، قال أبو المؤثر: القول قول من أنكر مع يمينه إلا أن تكـــون مع المدعي بينه تشهد شاهدا عدل أنه خنثى يقولان رأيناه وهو صبي فشهادتهما جائزة.

ذكر الحقوق والأحكام...

الصلح على مال:

الحقـــوق والأحكـــام إذا ثبتت من كتاب الفضل بن الحواري. وإذا صح لـــرجل عـــلى رجل حق في مال أو غيره ببينة فقد جاز وقفه من يده على يد ثقـــة ويحـــتج عليه، فإن كانت له حجة وألا سلم المال، وإن كان دينا فثبت بشـــاهدي عـــدل ثبت حقه، فإن ادعى الذي ثبت عليه الحق أنه قد زال عنه بأداء أو غيره فعليه البينة ويؤخذ لصاحبه عليه كفيلاً وأجل أجلاً على قدر ما يـــأتي بينـــته من موضعها، وإن لم يكن له بينة ونزل إلى يمين الطالب إن الحق علـــيه بعد فإن شاء الطالب حلف وإن شاء رد اليمين إلى الذي ادعى أنه أدى إلـــيه الـــيمين على الذي ادعى البراءة، ويجبر عليها لأنه هو المدعي البراءة فهو المدعـــي وعلـــيه البينة وطالب الحق هو المدعى عليه وعليه يمين فإن رد اليمين عـــلى المدعـــى بالبراءة فعليه اليمين إن شاء حلف وبرئ وإن نكل عن اليمين أخـــذ بالحق لأنه هاهنا المدعى ويحبس من صح عليه دين إلا أن يؤجله طالبه بـــرأيه إذا طلب إلى الحاكم أن ينصفه من أمره أن يدفع إليه حقه فإن لم يفعل حبسه حتى يعطيه حقه.

قـــال أبو المؤثر: فإن كان معسراً لم يحبسه الحاكم وسأل عنه أهل المعرفة فـــإن قـــالوا لا يعلمون له مالاً ولا يساراً في يده لم يحبسه الحاكم وأخره كما قـــال الله تعـــالى: ﴿**فـــنظرة إلى ميسرة**﴾[1] ويفرض عليه الحاكم فريضة في

١- سورة البقرة آية ٢٨٣.

عمله بقدر ما يمون نفسه وعياله. وقد قالوا أنه إن كان عليه عيال ترك له نصف عمله ونصفه للديان، وقد سمعنا أنه من كان له مال فعرض ما له فلم يقبل الديان عرضه أجله الحاكم أربعة أشهر.

فإن كان له مال وعرض ماله خيّر أصحاب الدين أن يعترضوا منه من ماله برأي عدول البلد وبين أن يؤجلوه بقدر ما يبيع من ماله وإن كرهوا أن يعترضوا أجله الحاكم بقدر ما يبيع من ماله، وإن كرهوا الديان أخذ عليه كفيلاً ملياً بحقوق القوم إلى الأجل فإن أحضره للأجل وإلا فالحق على الكفيل فإن أحضره الأجل وإلا لزم الكفيل حقوق الديان، فإن انقضى الأجل ولم يحضر إلى الحق وحضر بعد الأجل حبس حتى يعطى القوم حقوقهم، فإن قعد في السجن فتماجن فقد اختلف الفقهاء فيه فقال البعض إذا تماجن في السجن ولم يعط الحق باع الحاكم المال وأعطى الناس حقوقهم قول سليمان بن عثمان[1]. وقال بعضهم بل يحبس حتى يبيع ماله ويعطيهم ذكر ذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله عن إمام حضرموت سليمان ابن عبد العزيز. وفي كتاب بن جعفر وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله إن لم ينفعني ماله إلا بكسران نقله لم يحمل عليه بيعه وفرض عليه الحق في الثمار. والكسران إن يحط من ماله الثلث أو الربع وإذا اختلف الطالب والمطلوب في قبض الحق فيكون قبضه عند الحاكم بينهما أو على المطلوب إحضاره إلى موضع الحكم.

١- سليمان بن عثمان: من عقر نزوى وهو من علماء النصف الثاني من القرن الثاني وأوائل القرن الثالث، وهو قاضي الإمام غسان بن عبد الله، وقد أخذ الإمام بفتواه في فلج الخطم لإخراجه في أروض أهل نزوى بالثمن وقد أخذ الشيخ العلم عن العلامة موسى بن أبي جابر الأزكوي. إتحاف الأعيان ص ٤٢٨.

ذكر المفلس[1] والمفلس إذا لم يكن له مال ولا يسار حبس حتى يصح مع الحاكم بعدلين من أهل الخبرة والمعرفة إنهما لا يعرفان له مال ولا يسار ثم يخرجه.

من غير الكتاب وفي جواب محمد بن محبوب رحمه الله لا يبدأ مثل هذا بالحبس حتى يسأل عنه من يثق به من أهل المعرفة وقال من قال عليه اليمين ما عنده ما يؤدي الحق الذي صح عليه وقال من قال ليس في هذا يمين.

كيفية قضاء دين المفلس:

رجع إلى الكتاب الأول كتاب الفضل ويفرض عليه لدُيَّانه في كل شهر على قدر مكسبته فإن كانت مكسبته زراعة وحراثة فرض عليه في الثمار لديانة إذ جاءت مكسبته فإن كان له عيال ترك له نصف عمله لعياله والنصف لديانة يتحاصون فيه على قدر حقوقهم قال أبو المؤثر الله أعلم قد يكون العيال قليلاً وكثيراً وقد تكون المكسبة قليلة وكثيرة غير أن الذي نقول به أنه ينظر الحاكم في مكسبته وعياله فيدع للعيال بقدر ما يقوتهم بلغه لا اتساعاً ولا هلاكاً فإن فضل على قوتهم من مكسبته بشيء قليل أو كثير بين ديانة وإن لم يفضل لم يهلك عياله إذا لم يكن فضل في مكسبته وقد قال الله تعالى: ﴿**وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة**﴾[2].

١- المفلس: هو من أصبحت أمواله فلوس، وأصبح خرجه أكثر من دخله. وقد حجر النبي ﷺ على معاذ بن جبل عندما أفلس.

٢- سورة البقرة آية ٢٨٠.

كيفية تسديد الدين:

رجـــع. إلا أن يكـــون النصف واسعاً وإن لم يكن له عيال ترك له ثلث عملـــه وفـــرق الثلـــثان بـــين غرمائه فإن كان عليه دينه عاجلاً وآجلاً رفع لصـــاحب الأجـــل بقـــدر حصته ووقف حتى يحل حقه وإن اعترضوا ماله، كـــان غالة ما يقع للأجل له ولديانة العاجل، فإن كان من الدين سلفاً أو غيره سوى مالاً، بيع لصاحب السلف حصته من المال واشترى له به سلفه.

قـــال أبـــو المؤثر: نعم إذا حل السلف بيع من المال بقدر حصة صاحب الســـلف ثم يشـــترى لـــه ما كان من السلف ثم يقضاه، وإن كان السلف لم يحـــل أجلـــه أخّـــر حصة صاحب السلف من المال وكانت غالته للذي عليه الديـــن حـــتى يحـــل ثم يـــباع ويقضى السلف ولا يقضى السلف دراهم ولا عروضاً ولا أصلاً.

تسديد صداق المرأة:

رجـــع. وإن كان عليه صداق لزوجته كان لها حصته مع الديان عاجلاً أو آجـــلاً وإن كـــان حقهـــا آجلاً كانت غالة مع ما يقع لها، إلى أن يحل حقهـــا، وإذا تفـــالس حجر عليه الحاكم، أن يدان ديناً حتى يؤدي ما فرض عليه لديانة الذين رفعوا عليه.

إقرارات المفلس:

فـــإن ادعى عليه أحد ديناً فأقر له به من بعد حجر الحاكم لم يدخل مع فريضـــة الديـــن فـــرض لهم إلا بشاهدي عدل أنه عليه له قبل حجر الحاكم علـــيه، ويكون لمن أقر به عليه لمن أقر له به ولا يدخل مع الديان فإن استوفوا أخـــذا الذيـــن أقر لهم، وكذلك إن كان له مال حجر الحاكم عليه ماله، إلا يحـــدث فيه حدثاً حتى يؤدي حقوق القوم بعد حبسه، وأجله وإن كان عليه دين لولده ودين للأجنبيين فرض عليه للأجنبيين و لم يدخل ولده معهم.

حكم بيع العبيد في الميراث:

وإن كـــان مالـــه عبـــيد بينه وبينهم من الرضاعة مالا يحل له وطئهم من النســـاء والرجال ذوي المحارم لم يجبر على بيعهم، ولو لم يكن له مال لأنه لم يجـــز له بـــيعهم في حياته، فإن مات بيعوا في دينه إن لم يكن له مال غيرهم، وإن كـــان له ولد وله مال غيرهم بيع ماله و لم يباعوا فإن لم يكن له، بيعوا في الديـــن، وكذلـــك أن كـــانوا ورثة غير بنيه ممن لا يحل له نكاحه، وله مال

غيرهم بيع المال ولم يباعوا، وإن لم يكن له مال غيرهم بيعوا في الدين ولم يلتفت إلى ما بينهم وبين الورثة، وكذلك إذا كانوا مدبرين إلى أجل موت أو حياة لم يجبروا على بيعهم الحاكم. وكذلك إن كانوا لغائب وصح عليه حقوق فليكن غالتهم للديان حتى يصح أنه مات ثم هو مثل الأول[1]. قال أبو المؤثر: نعم إلا الاخوة من الرضاعة فقد اختلف فيهم ذكر لنا عن أبي عبيدة أنه كان لا يرى بيعهم. وذكر لنا عن حاجب أنه كان يرى بيعهم وأنا أقول أن الحاكم لا يجبره على بيعهم ولكن أرى له إذا كان عليه دين يحيط بأثمانهم وليس له مال سواهم فما أرى بأساً أن يبعهم في قضاء دينه ولا يأكل من أثمانهم شيئاً.

ومن غير هذا الكتاب. قال أبو عبيد الله رحمه: قال أصحابنا: في رجل مفلس اشترى من رجل متاعاً ولم يعلم أنه مفلس ثم علم بإفلاسه بعد البيع وهذا المال في يد المشترى المفلس فإن للبايع أن يأخذ ماله بعينه، ولا يذهب ماله، قلت: فإن المفلس قد أتلف هذا المتاع في يده فباعه من رجل آخر وقبضه المشتري قال: يدرك متاعه وله أن يأخذه في يده ويرجع المشتري بهذا المتاع على المفلس بالثمن الذي دفعه إليه يحاصص به الغرماء قلت فإن كان المفلس إنما اشترى منه طعاماً فأكله أو باعه من رجل، قال: أقول أنه يكون واحداً من غرمائه ما لم يحجر عليه الحاكم. قال وإذا استدان رجل دينا من بعد أن ظهر إفلاسه وفرضت عليه فريضة لغرمائه ثم اكتسب مالاً

١- هذه الفقرة في أحكام المفلس والحجر عليه وكيفية قضاء دينه. ارجع إلى كتابي الحجر والتفليس ففيه فائدة.

فـإن ذلـك المال يقسم على غرمائه الذين فلّس على حقوقهم حتى تستوفوا ولا يدخـل معهـم صاحب هذا الدين الذي استدان منه بعد أن فرض عليه لغرمائه الأولين فإذا استوفوا أخذ هو[1].

ذكـر الحجر على الغريم: وإذا صـحت الحقوق مع الحاكم فله أن يحجـر عـلى صاحب المال ماله أن لا يزيله حتى يؤدي الحقوق التي صحت عليه وقال من قال: يحجر عليه من ماله بقدر ما صح من الحقوق عليه.

كيفية الحجر على المفلس:

قـال أبـو عبد الله رحمه الله إذا كان على رجل دين ثم رفع عليه غرمائه إلى الحـاكم بحقوقهـم ثم قضـى ما له أحد من غرمائه أو غيرهم بحق أقربه علـيه لم يجـز قضـاؤه، ويشـرع جميع غرمائه بحقوقهم في هذا المال إذا لم يـبقى لـه ما لا يكون فيه وفاءاً لهم ويشرع فيه معهم المقضي بالثمن الذي قضـاه بـه، وإن لم يكـن سمـى بالـثمن شـرع معهم بقيمة ذلك المال يتحاصصـون فـيه على قدر حقوقهم، وإذا باع هذا المال بثمن معروف وأقر أنـه قـد اسـتوفى الثمن لم يمض بيعه ويشرع غرماؤه في هذا المال بحقوقهم ودخـل معهـم الـذي اشتراه بالثمن الذي اشتراه منه، وإن لم يسميا الثمن ضـرب له معهم بقيمة ذلك المال، وسواء ذلك علم المقضي والمشتري أنه قد

١- حـالات اسـترداد الديـن إذا وجـد عـين السـلعة ذكـر ذلك في أحاديث لرسول الله ﷺ مـنها: مـا روى أبـو هريـرة أن الـنبي ﷺ قـال: «مـن أدرك مـتاعه بعينه عند إنسان فهو أحق به» متفق عليه.

كـــان رفع عليه أحد من غرمائه أو لم يعلم، وإن لم يكن لغرمائه وفاء في هذا المـــال فـــإن لهـــم على المشتري والمقضي يميناً بالله، يحلف المشتري لقد أوفاه جماعـــة هـــذا الثمن الذي اشتراه منه به هذا المال، ويحلف المقضي لقد قضى هـــذا المـــال بحـــق له عليه وهو كذا وكذا وإن هو قال أنه لا يعرف له عليه حقـــاً، احلـــف أنـــه لا يعلم أنه إنما قضى هذا المال إلجاء منه إليه بغير حق له علـــيه. قال فأما إذا حجر عليه الحاكم ماله وتقدم عليه فيه لا يحدث فيه حدثاً فـــباعه لم يـــتم ذلك له ويبطل ولا يدخل المقضي ولا المشترى مع الغرماء في هـــذا المـــال بشيء ويرجع بيعه ويستسعيه بمال لزمه له من حق، قلت وكل ذلـــك سواء رفع عليه أحد من غرمائه إلى الإمام أو القاضي أو والي بلدهم أو حجـــر علـــيه ماله أحد منهم على هذه الصفة، قال: نعم. قال ولكن إذا رفع علـــيه غرماؤه إلى أحد من حكام المسلمين ثم أقر أن ماله هذا لفلان بن فلان دونـــه جـــاز إقراره هذا ولم يدخل غرماؤه في هذا المال، ولهم على الذي أقر بـــه يمـــين، وإذا حجر عليه الحاكم ماله على أن لا يحدث فيه حدثاً ثم أقر أنه لأحـــد بطل إقراره ويشركه الغرماء في هذا المال. قلت فإذا كانت عليه ديون كـــثيرة إلى أجـــل وصداق آجل لزوجته أيدخلون مع غرمائه في ماله ويوقف ما ينوبهم إلى محل حقوقهم، قال نعم.

قياس المفلس على المريض:

قـــال أبـــو عـــبد الله رحمه الله: إذا رفع على رجل غرماؤه بحقوقهم إلى حـــاكم أو وال فحجـــر عليه ماله، لم يجز له بعد ذلك بيع ماله، ولا هبته ولا

قياضة ولا قضاؤه، وهو بمنْزلة المريض. قلت فإنه أقر به لغيره أيجوز إقراره به. قال: نعم، يجوز إقراره ما لم يصر بحد التفليس، ويفرض عليه فريضة لغرمائه، قلت: فإن رفع أحد من غرمائه و لم يرفع الباقون أيكون هذا المال الذي رفع عليه ويقوم مقام الآخرين قال لا إنما يقوم مقام نفسه في حقه ولا يكون لسائر الغرماء الذين لم يرفعوا عليه مثل ما للذي رفع. قلت فإن رفعوا عليه فأنكرهم و لم تصح حقوقهم بالبينة العادلة مع الحاكم حتى أزال ماله أيجوز إزالة ماله أم لا. قال: أقول أن إزالته إياه تجوز ما لم يصح حق الرافع عليه مع الحاكم.

ومن رقعة أخرى قال أبو عبد الله رحمه الله: سمعنا أن الرجل إذا كان عليه دين محيط بماله فرفع عليه غرماؤه بحقوقهم لم يجز له بعد ذلك عطية، ولا قضاؤه الشيء من ماله ولا يجوز أن يقضى أحد من غرمائه دون الآخرين إذا لم يكن له مال غير ذلك فيه وفاء. قال ولكن يجوز إقراره بالحقوق وشراءه وبيعه حتى يتقدم عليه الحاكم في ذلك أو يفرض عليه فريضة لغرمائه، فعند ذلك لا يجوز على الغرماء بيعه ولا شراءه ولا إقراره هكذا وجدت في الرقعة والله أعلم. بالصواب.

متى توقف تصرفات المفلس:

وعن رجل كانت له جارية فتقاضاها غرمائه وأرادوا أن يأخذوا الجارية. فقال: قد أعتقها، قال: إذا كان له مال فيه وفاء دينه جاز عتقه، وإن لم يكن له وفاء لم يجز عتقه فإن كان قد ظهر إفلاسه لم يكن له بيع ولا هبة

ولا عـــتق. قـــال أبو عبد الله رحمه الله في التقاضي : الله أعلم. وأما إذا رفع علـــيه غـــرماؤه أو أحد منهم لم يجز بعد ذلك عتقه ولا هبته إذا لم يكن فيما بقى من ماله وفاء.

قـــال أبـــو عبد الله محمد بن محبوب رضي الله عنه: إذا كان على رجل ديـــن ولـــيس له مال إلا منْزله وبستان في المنْزل، فإذا كان لذلك البستان له طـــريق من غير منْزله أمر أن يبيعه ويعطى الغرماء حقوقهم ولا يباع منْزلة إلا أن يكـــون فـــيه فضـــل عن مسكنه، فإن كان يمكن أن يخرج للبستان طريق أيضـــاً مـــن منْزله من غير أن يضر به أمر أن يبيع البستان للغرماء وإن كان لا يمكـــن طريق إلا بضرر عليه في منزله فلا أرى بيعه لأنه الساعة إذا بيع بطريقة فقد دخل البيع في منْزلة. وقد قيل لا يباع منْزلة في دينه.

الأموال التي لاتباع في الحجر:

وقـــال لا يباع منْزل الرجل الذي عليه الدين في دينه وهو حي إذا طلب ذلـــك غـــرماؤه إلا أن يكون فيه فضل عن سكنه وسكن عياله، فيترك لهم ما يكفـــيهم ويـــباع الباقي قلت فإنه يجد ما أوسع منه ببعض ثمنه. قال لا يباع في الـــذي علـــيه ديـــن وليس له مال غير منزله ولا يباع كسوته التي يلبسها بقـــدر مـــا يجزيه ويباع ما بقي منها ولا يباع نعله ولا مصحفه ولا كتبه مما كـــان مـــن أو حديث الأنبياء صلوات الله عليهم، أو المسلمين، فإن ذلك من العـــلم. قال ويباع سيفه في دينه ويباع خادمة في دينه، ولو لم يكن لهُ غيره. قلـــت فـــإن كان زمناً يحتاج إلى خدمة الخادم هل يباع في دينه، قال إذا كان

زمناً لا يقيم أمر نفسه وليس معه من يقوم بشأنه ويكفيه خدمة ممن يلزمه خدمته والقيام عليه من ولد فلا أرى أن يباع خادمة هذا يترك يخدمه، ويقوم بشأنه، قلت: وتباع فرسه وحماره الذي يركبه. قال نعم. قلت فإنه زَمِنٌ لا يقدر على المشي فطلب أن يترك دابة يركبها، ويطلب من فضل الله. قال: إذا كان كذلك فعسى أن تترك له الدابة يركب عليها للطلب من فضل الله دابة تجزيه.

ذكر الدين على الميت من كتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري

كيفية بيع مال المدين :

وإن كان على الميت دين وورثة وارث فطلب إليه الدين فعرض المال على الديان، فلم يعترضوا، واحتج بالعدم لم يكن بمنْزلة المدان لأن الدين ليس عليه، والدين على مال الميت ينادي عليه الحاكم ويأمر ببيعه إذا نادى عليه في أربع جمع، ثم يأمر بالبيع من بعد أن يحتج على الورثة أن يفدوا المال ويعطوا الدين فإن أعطوا فالمال ما لهم وإن لم يعطوا باع المال وليس للورثة في إحضار الدين أجل، فإن أراد بعضهم أن يفدي حصته من المال بحصة من الدين فذلك له. ومن لم يفد باع الحاكم حصته وأعطى أصحاب الحقوق إذا كانت حصته من المال تخرج حصته من الدين. وإذا بيع جملته أدى جملة الدين، وإذا أخذ بعضهم لم يخرج حصته الباقين حصصهم من الدين لم يكن لأحد منهم أن يفدي حصته لأن دين الميت أولى بماله من

الورثـــة. قـــال بذلـــك محمد بن محبوب رحمه الله. وإذا كان الورثة أيتاماً أو غـــياباً، بـــاع الحاكم وأعطى الدين من بعد أن يستحلف أهل الحقوق على حقوقهـــم، ويكتب الحاكم لمشترى المال بما صح عنده من حقوق الناس على الميـــت بالبيـــنة العادلة وأنه استحلف أهل الحقوق على حقوقهم، ونادى على المـــال أربـــع جمع من بعد أن يحتج على الورثة أن يفدوا حتى وقف على ثمن لم يـــزد علـــيه أحد فأوجبه عليه وأمره بتسليم الثمن إلى أهل الحقوق وأنه قد سلمه إليهم وإبراءة منه.

وإن كان للهالك وصي في دينه ووصاياه وصح في ذلك ببينة عدل احتج الحـــاكم على الورثة فيما صح معه من دين ووصية في ثلث ماله فإن كان لهم حجـــة وإلا أمـــر الوصي أن ينفذ إذا صح على الهالك دين مع الحاكم ويجعل الديـــن من رأس ماله والوصية من ثلث ماله، وكتب للوصي واشهد له أنه قد صـــح عـــنده وصايته[1] وإنفاذ وصاياه، وصح عليه من الدين والوصايا كذا وكـــذا، وأمره بإنفاذ ذلك من مال الهالك، وإن كان وارثه غائباً أو يتيماً أمر الوصـــي بإحضار أصحاب الدين والوصية واستحلف أصحاب الدين والوصية إن له عليه إلى الساعة، ومن لزمه يمين من أصحاب الوصايا لم يبع الوصي من مـــال الهـــالك لدينه ووصيته حتى يستحلفه الحاكم. وإن كان الدين والوصية لصبي أو غائب أو معتوه أو أعجم أسلم دينه ووصيته إلى من يقوم بأمرهم من وصـــي أو وكيل من غائب أو وكيل أقامه له السلطان وعلى الحاكم أن يحتج عـــلى مـــن بلغ من الورثة حتى يحضروا دعوى الوصي. وإن أرادوا إن يفدوا

١- في (ب): قد صح معه وصايته في قضاء دينه وإنفاذ وصاياه...

المـــال وقـــد كان حاكم المسلمين يحتج على أولياء اليتامى وليس له أن يحكم حـــتى يحتج إلا أن يكون الورثة البالغون أغياباً من عمان، فإنه ينفذ الحكم ولا ينتظر حجتهم، والوصي إذا صحت وصيته أولاً بإنفاذ الوصايا من الورثة فإن كان دين فقضاه الورثة أو إحالة صاحب الحق عليهم وأبرئ الموصى والوصي وكذلك الوصية. وإن أحال صاحب الديون والوصايا ديونهم ووصاياهم على الورثة، وأبرءوا الموصى والوصي فذلك جائز وليس للوصي عليهم سبيل، وإن تنازعوا فقال الورثة: نحن نؤدي، كان الوصي أولى بذلك من الورثة.

ومـــن غـــير هذا الكتاب وحفظ سعيد بن الحكم[1] عن بشير بن محمـــد بن محبوب عن عزان بن الصقر -رحمهم الله- في حفظه له، وإذا قطع الـــرجل الـــبحر وعلـــيه حقـــوق للناس فأقاموا بيناتهم بحقوقهم عليه حكم لهـــم علـــيه واســـتثنى الحـــاكم للغائـــب حجته واستحلفهم وأوصلهم إلى حقوقهـــم. وإن تولى عن المدرة أو أخلف موافاة بينه وبين أحد من غرمائه أو هـــرب مـــن ســـجن المسلمين سمعت البينة عليه واستحلف غريمه وحكم له عليه استثنى له الحاكم حجته.

ومـــن غير هذا الكتاب. من سماع مروان بن زياد عن أبي محمد في رجـــل يدعي على رجل مائة درهم فيقول رجل أنا أكفل بنفسه، فيقول: فإن

١- ســـعيد بـــن الحكـــم: هـــو أبـــو جعفـــر ســـعيد بـــن الحكم فقيه من فقهاء القرنين آخر الثالـــث وأول الـــرابع الهجـــريين. ذكـــره الشـــيخ البطاشـــي في إتحاف الأعيان ٤٢٥/١ وهـــو مـــن الذيـــن تتـــلمذ عـــلى يدهـــم العلامـــة المحقـــق أبـــو جابر محمد بن جعفر الأزكوي صاحب هذا المصنف رحمه الله. نزوى عبر الأيام ص ٩٨.

لم أوافيك به غدا فعلى المائة التي يدعيها عليه، قال: هذه كفالة جائزة، فإن لم يواف به إذا جاء غداً فعليه المائة، وكذلك قال أبو محمد : قلت لأبي محمد: أرأيت أن وافي به بعد الأجل؟ فقال: صاحب الحق لا أخذ بحقي إلا أنت يعني الكفيل، أيكون له ذلك ؟ قال: نعم. قلت : فالرجل يكون للرجل عليه دين حال من ثمن متاع فيكفل به رجل حالاً ثم إن صاحب الحق أخر الذي عليه الأصل بالمال. قال يكون تأخيراً عن الكفيل، وإن أخر الكفيل وأخذا الذي عليه الأصل بالمال حالاً، وقال ذلك أبو محمد. كذلك في عبد لرجل كفل عن موالاة بمال بأمره ثم عتق العبد وأدى المال. قال إن أداه قبل العتق لم يرجع على المولى شيء وإن اده بعد العتق رجع على المولى بما أداهُ، قلت أرأيت إن كان العبد هو الذي عليه المال، وكفل عليه المولى بما يأمره ثم اعتق العبد فأدى المولى المال، قال: لا يرجع على العبد بشيء. قال أبو محمد فالرجل يكون عليه ألف درهم فأمر إنساناً فكفل به عنه. ثم أن المكفول عنه أمر الكفيل بتدين عليه أو يشتري ويقضي عنه.

قال أبو محمد: الشراء للمكفول عليه والربح له. وفي رجل كفل على رجل ألف درهم فأمره فقضاهُ الألف قبل أن يعطيها صاحبها أله أن يأخذها معه، قال نعم. قلت أرأيت إن كانت الكفالة بكراءٍ من الحنطة فقصي المكفول عنه الكفيل الكراء الحنطة فربح فيه ربحاً. قال محمد بن هاشم: الربح للكفيل والضمان عليه. وقال من قال الربح للمكفول عنه. وقال قوم الربح لأصحاب المال.

مسائل في الكفالة:

قلت لأبي محمد: أرأيت أن الكفيل أعطى صاحب المال من عنده ثم أقضى كر الحنطة[1] من عند المكفول عنه. فربح فيها قال هذا لا شك فيه أن الربح له، لأن قضاء صاحب المال من عنده. في رجل كفل عنه رجل بأمره لرجل بمال فقال المكفول له للكفيل قد يربت إلى، (لعله) أراد قد برئت إلي من هذا[2] المال. قال هذا قبض ويرجع الكفيل على المكفول عنه بالمال. وإن كان قال قد أبرأتك من هذا المال فهو بريء ولا يرجع على المكفول عنه بشيء، قال الذي عرفت في مثل هذا أن الرجل إذا كفل عن رجل بأمره فأبرأ له بحقه على المكفول عنه، بشيء ، وإن لم يبرأ المكفول له المكفول عنه فمات الكفيل أو أفلس فله أن يرجع بحقه على من كان عليه أصل الحق فيأخذه منه وهو المكفول عنه يرجع عليه ما لم يبريه الذي له الحق فإذا إبراءه لم يرجع. في الرجل يكفل بنفس الرجل فإن لم يواف به فعليه المال قبل فيموت المكفول به. قال على الكفيل المال.

قال أبو محمد في رجل لزم رجلاً ادعى عليه مائة دينار أو لزمه و لم يدع عليه هذه المائة الدينار، فقال له رجل: دعه فأنا كفيل بنفسه إلى غد فإن لم أواف به إلى غد فعلى مائة دينار فرضى بذلك و لم يواف به الغد. قال يلزم الكفيل مائة دينار إذا صحت بالبينة على المكفول عنه. وإذا أقربه قبل الكفالة، فأما إذا أقر بها بعد الكفالة فلا يلزم الكفيل المائة الدينار. وفي

١- الكَر: وحدة كيل كالصاع أو المُد، وهو متعارف عليه لدى قدامى أهل عمان.

٢- في (ب): الربح في صاحب المال.

رجلين اشترى من رجل عبداً بألف درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه، فأدى أحدهما شيئاً قال لا يرجع على صاحبه بشيء حتى يؤدي أكثر من النصف، فإذا أدى أكثر من النصف فله أن يرجع على شريكه بالذي أداه وزيادة على النصف. قال أبو محمد مثل ذلك. انقضى سماع مروان من كتاب أبي جعفر.

وإذا تنازع رجلان في أرض لست في يد أحد يدعها كل واحد منهما أو ادعى أحدهما فيها حصة فإن الحاكم يسأل كل واحد منهما البينة على دعواه، فإن أحضر البينة على دعواهما جعلها الحاكم لهما، وكان لصاحب الحصة بقدر حصته فإن طلبا إيمان بعضهما بعض، استحلفهما الحاكم ويستحلف كل واحد منهما ما يعلم للآخر فيما يدعي من هذه الأرض حقا، فإن نكل أحدهما عن اليمين حكم بها الذي حلف عليها بما حلف عليه، ويصرف عنه الآخر وأن نكلا جميعاً فهما بمنزلة الحالفين، وإن أحضر أحدهما البينة على دعواه وأعجزها الآخر وطلب المعجز بيمين صاحبه استحلف له على علمه كما وصفت لك، وإن عجزا جميعاً البينة وطلب كل واحد منهما يمين صاحبه فإنهما يستحلفان جميعاً فإن حلفا صرفهما جميعاً كل واحد منهما عن التعدي على صاحبه ولم يحكم لأحدهما، وكذلك إن نكلاً جميعاً صرف كل واحد منهما عن التعدي على صاحبه ولم يحكم لهما بشيء وإن حلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين صرف الناكل عن اليمين عن معارضة الحالف ولم يحكم للحالف بشيء. وإنما رأيت عليهما الأيمان، لأنه لو أن أحدهما قصد إلى الأرض يريد أن يحرثها

وحـــال الآخـــر بينه وبين الحراثة، وتنازعا إلى الحاكم سألهما الحاكم البينات عـــلى مـــا وصـــفت، فإن اعجز جميعاً فطلب أحدهما أن يحلف أو أن يحلف صـــاحبه اســـتحلفهما، فـــإن حلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين ثم قصد الحـــالف إلى حـــراثة فأراد الناكل منعه من ذلك وأراد أن يحرث الأرض من موضـــع آخـــر بعد نكوله عن اليمين لم يقرب إلى ذلك وصرف عن الحالف ولا يحكـــم لـــلحالف بشيء لأن الحاكم لا يحكم في مثل هذا إلا بالبينة وإن كـــان أحدهما يدعيها ويريد أن يحرثها وأراد الآخر منعه من ذلك من غير أن يدعـــيها أو يدعي فيها شيئاً لنفسه أو لغيره فإنه يصرف عنه ولا يقرب إلى ما يدعـــي فـــيه شيئاً وليس بينهما إيمان ولا خصومة وإن ادعاها لغيره لغائب أو يتـــيم وزعم أنه محتسب وأحضر بينته بوكالته من الغائب وكله أو اليتيم فإنه يخاصـــمه بالبينة وليس بينهما الإيمان إلا أن يكون الغائب وكله وجعل له أن يســـتحلف فإن له أن يستحلف، فإن أحضر المدعى لنفسه البينة أنها له وأراد المحتســـب أو الوكيل بيمنه بعد البينة استحلف له وإن ادعى كل واحد منهما أن الأرض أرضـــه في يـــده فـــإن الحاكم يسألهما البينات على دعواهما فإن أحضـــراها جمـــيعاً حكم الحاكم بينهما[1] بإثباتها في أيديهما جميعاً وإن طلب إيمـــان بعضـــهما بعـــض اســـتحلف كل واحد منهما ما يعلم لخصمه فيها حقـــاً فـــإن حلفا أو نكل فهو سوى بينهما، وإن حلف أحدهما ونكل الآخر أثبـــتها الحاكم في يد الحالف، وصرف عنه الناكل وإن طلب الإيمان على اليد

١- في (ب): ويكون الأرض في أيديهما جميعاً ....

استحلف كل واحد منهما أنها في يده[1] دون هذا ولا هي في يد الآخر، وإن حلفا جميعاً صرف كل واحد عن صاحبه وإن نكلا صرفهما عن التعدي على بعضهما بعض، وإن حلف أحدهما ونكل الآخر صرف الناكل عن الحالف، ولم يثبت للحالف شيء وإن طلب الإيمان على أنه لا حق للآخر فيها استحلفهما الحاكم فاستحلف كل واحد منهما ما يعلم لخصمه في هذه الأرض حقاً مما يدعي منها فإن طلب أحدهما الإيمان على الأصل وطلب الآخر اليمين على اليد فإن أبى طالب اليد أن يحلف واستحلف صاحبه على الأصل. صرف صاحب اليد عن صاحب الأصل، ولم يحكم لصاحب اليد بشيء.

من أحكام الوقف:

وإذا تنازع رجلان في الأرض ليست في يدا أحدهما ادعاها أحدهما أنها له وادعى آخر أن حاكماً من المسلمين وقفها، فإن الحاكم يسأل المدعى للوقف البينة بالوقف، فإن أعجزها في ذلك ولم يطلب فيها شيئاً سوى أن الحاكم وقفها صرف عن الآخر ولم يكن بينهما خصومة، ولم يحكم للمدعى لنفسه فيها شيء ولا يسمع له بينه من غير أن يحضر له خصم وإن احضر المدعي للوقف البينة إن فلاناً الحاكم وقفها أو شهدت البينة أنه وقفها من يد فلان أحدهما أو غيرهما لم تزد البينة على هذه الشهادة صرفها الحاكم عنها كلاهما ولم يدخل فيها ولم يسمع لأحدهما بينة فيها ولم

١- في (ب): دون الآخر فإن حلفا...

يكفلهما يميناً وإن عرض للأرض سواهما صرفه عنها إذا طلب ذلك إليه فإن كان المدعى للوقف إنما يدعي وقفها ولم يدع فيها شيئاً لم ينظر إلى قوله ولم يسمع له بينة، ولم يكن بينه وبين الآخر خصومة وصرف عنه. وإن ادعاها لغيره لرجل غائب هو وكيله أو ليتيم أو زعم أنه محتسب فدعواه ذلك بمنْزلة دعواه لنفسه. وإن شهدت البينة أنهما كان يتنازعان هذه الأرض عند فلان الحاكم ووقفها ولم يزيدا على ذلك شيئاً فهما سواء وكذلك إن شهدت البينة أنهما كانا يتنازعان فيها وقفها الحاكم في يد أحدهما فهما سواء، وإن رجعا جميعاً من بعد ما وصفت من شهادة البينة بالوقف يطلبان إلى الحاكم أن يحكم بينهما بالبينات لم يقبل ذلك منهما، ولم يدخل فيها وإن شهدت البينة أن فلاناً الحاكم أشهدنا أن فلاناً وفلاناً حضراني فتنازعا في هذه الأرض فرأيت أن أوقفها في أمر شجر بينهما، أو لأمر صح عندي فيما بينهما فإن الحاكم يدعها وقفاً لأنه لا يدري على ما كان وقفها ويصنع كما يصنع الأول فإنه لا يدري من يد من وقفت فإن طلبا بعد ذلك إلى الحاكم أن يسمع منهما البينة عليها ويحكم بينهما دخل الحاكم بينهما في الحكم وسألهما عن البينات وحكم بينهما.

من أحكام الشهادة:

ومن جواب محمد بن محبوب رحمه الله إلى عمر بن محمد وذكرت أنك أحببت معرفة رأي في رجل أحضر لك شاهدين فشهدا أحدهما أن فاطمة بنت عبد الله أشهدتني وهي صحيحة أن ربع مالها الذي لها بمنح

لماهونـــه بن حمويه الذي حضرك ولها غلته إلى أن تموت وشهد الشاهد الآخر أن فاطمـــة بنت عبد الله النازلة بمنح أشهدتني في صحتها أن ربع ما كان من الأرض والـــنخل والماء بمنح لماهونه بن حمويه الذي حضرك هي به عارفة من قـــيمة درهم إلى قيمة مائة ألف درهم بقولها لي ولها ما كلته جباها فأقول إذا شـــهد هـــذان الشاهدان مما ذكرت عنها وقال أنهما أشهدهما بكلام متصل فهـــذه شـــهادة ضـــعيفة فـــإن كانت حية فأني أرى لها الرجعة في مالها هذا وإن[1] كانـــت ماتـــت فلورثتها الحجة فيه وهو راجع عليهم، لأن قولها ولها علـــيه فهـــذه مـــثوية وليس لها بمنْزلة الإقرار وإن كانت أشهدهما ثم قطعت الكـــلام مـــنها وسكتت ثم قالت ولها عليه، فليس لها رجعة ولا لورثتها من بعد وفاتها، وبالإقرار على صفة الصفة التي وصفت لك.

وفي جـــواب أبي جعفر إلى أبي جابر في رجل أنكر خصمه حتى أحضـــر البيـــنة ثم قـــال أنصـــب يمينا مغلظاً ولا أحتاج إلى البينة، فلو كان المطلـــوب ذلـــك قـــبل أن يدعي خصمه بالبينة ويحضرها كان له ذلك، وأما على ما وصفت فلا إلا أن يشأ أن يحلفه بالله.

ومن غير هذا الكتاب من كتاب أبي جعفر.

أثر اليمين في حل المنازعة :

وقـــال أبـــو عبد الله رحمه الله. بلغني أن عمر بن الخطاب رحمه الله نَازَعَ

١- الأصل بدون (إن).

زيد بن ثابت رحمه الله فنازعه منازعة في شيء وهو يومئذ أمير المؤمنين فاجتمع هو وخصمه إلى أبي بن كعب[1] فلما دخل عليه قال له عمر إني جئتك مخاصماً وطرح إليه وسادة يجلس عليها ثم قال عمر: هذا أول جورك. أنا أقول إني جئتك مخاصماً وأنت تطرح لي وسادة ثم لم يجلس عليها ثم قام عمر فجلس مجلس الخصم فنازعه خصمه فرأى أُبيّ عليه اليمين فقال له أحلف، فقال عمر: نعم فاستحلفه، قال أُبي للخصم اعف أمير المؤمنين فكره فاستحلفه فحلف فلما كان في بعض اليمين فقال الخصم قد عفوت أمير المؤمنين عن اليمين فمضى عمر في اليمين حتى أتمها وكان في يده مسواكاً فقال أن هذا ليس لك. قال أبو عبد الله رحمه الله بلغني أن تنازع عبد المقتدر ورجل في حفرة، فكانت اليمين على عبد المقتدر فقال له سليمان بن عثمان احلف عليها فحلف عبد المقتدر وقال بلغني أن أبا عبيدة رحمه الله حلف على أربعة دراهم دوانيق. انقضى.

وجدت في كتاب أبي جعفر مما سئل عنه عزان بن الصقر رحمه الله قلت فالزوجة ما عليه لها من النفقة قال ما يشبعها من الخبز والتمر. قلت له

١- أبي بن كعب: بن قيس بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، سيد القراء، أبو منذر الأنصاري النجادي المدني المقرئ البدري، شهد العقبة وبدراً وجمع القرآن في حياة النبي ﷺ. وكان رأساً في العلم والعمل، حدث عنه بنوه محمد والطفيل وعبد الله، وأنس بن مالك وابن عباس وغيرهم الكثير. وقال عنه النبي ﷺ: «أقرأ أمتي أبي»، له آثار كثيرة ومدحه الصحابة الكثر. توفي رضي الله عنه بالمدينة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ٢٢هـ والله أعلم. انظر سير أعلام النبلاء ١/٢٨٩ - ٤٠٢ رقم ٨٣.

وإن كانت رغيبة. قال وإن كانت رغيبة فعليه أن يسيغها. قلت فعليه أن يبتها بطعامها مفروغاً أو تعالج هي بنفسها ذلك. قال ذلك إليها إن شاءت أن تعالج هي بنفسها فعلت وإن شاءت أن تأخذه بمعالجته لها فعليه ذلك، قلت فإن اختلفوا و لم يتفقوا في النفقة فكم يفرض عليه. قال لكل يوم مدّ من حبّ ومنّ من تمر قلت فهل عليه أدم قال: لا.

وجدت في الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري: ولها عليه في كل شهر إن كان ليس بموسع درهمان لأدمها ودهنها كذلك كانوا يفرضون عليهم وإن كانت ممن تستاهل أكثر من ذلك وكان موسعاً كان عليه قدر سعته وذلك للأحرار على الأحرار. وفي كتابة ولا يخر جن من منْزلة ولا يدخلن أحد منْزلة إلا بإذنه ولا تمنعه نفسها إلا من عذر، وليس له أن يضارها في نفسها ولها عليه من الكسوة ستة أثواب أرادوا[1] وقميصان وجلبان وخمار، وإن كانت ممن لباسه الكتان والحرير إذا كان واسعاً لذلك فلها ذلك، وإن كانت تلبس الكتان والقطن وكان واجداً لذلك كساها مثل ذلك وعليه أن يحضرها كسوتها في كل سنة، فإن كان فقيراً فإزار قطن، وإن كانت ممن تلبس قميصان القطن كساها قميص قطن، وإن كانت ممن لباسها الكتان وكان واجداً له كساها من الكتان قميصين وجلبابين سداسي وخماسي. وإن كان قفيرَ قمح رصوف وفي زمان الذرة ذرة في زمان البُرِّ بُرٌّ. انقضى كتابه.

١- هكذا في الأصل والصواب: إزار.

رجع إلى ما سئل عنه عزان بن الصقر رحمه الله:

الكسوة الواجبة على الزوج:

قلت فكم لها عليه من الكسوة، قال: أربعة أثواب لكل سنة، قلت: وما هن؟ قال: أزار ودرع وخمار وجلباب قلت: فهل عليه أن يصبغ لها ثيابها؟ قال: قد قيل أن على المرء أن يصبغ لامرأته بالورس[1]، والمعسر بالقوة. قلت: فما تقول أنت. قال: أقول أن ليس عليه أن يصبغ لها ثيابها كان معسراً أو موسراً. قلت: فإذا انخرقت قبل السنة، فهل عليه أن يبدلهن؟ قال: نعم وترد عليه أخلاقهن. قلت: وكذلك أن لم تتخرقن إلى أكثر من سنة، فأحب أن يكسوها غيرهن جديدة فهل لها ذلك. قال: إذا حالت السنة وطلبت إبدالهن بكسوة أخرى لها، ردت عليه الكسوة الأولى وكساها غيرهن. قلت: فإن سرقت كسوتها ونفقتها التي كساها وانفق عليها. قال أما الكسوة فإذا حكم عليه حاكم بها ودفعها إليها ثم سرقت أو انخرقت، لعله أراد احترقت، فلا أرى عليه بدلها وإن كان إنما كساها بغير حكم من حاكم فعليه لها بدلها. وأما النفقة فأرى عليه بدلها أيضاً إذا انفق عليها بحكم من حاكم.

ومن غيره سألت أبا عبد الله رحمه الله : كم يؤجل الضعيف في الكسوة؟ قال: يفسخ له في الأجل. قال: يؤجل في قول بعض نصف شهر إلى عشرين يوماً، والباقي يفسخ له فيه.

وفي الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري: وإذا أحضر الزوج

١- الورس: نبت أصفر يزرع في اليمن، ويصبغ به وقيل صنف من نبات الكركم. المصباح المنير٢/٨١٦.

الكسوة والنفقة فوقع بالدار حريق أو غصب أو غرق أو سرق أو تلف يعرف من غيرها، فعليه أن يحضر لها[1] كسوتها أو مئونتها وإن أتلفته هي، لم يكن لها عليه كسوة ولا نفقة حتى ينقضي وقت ما أعطاها وتؤجل في كسوة المرأة على ما يرى الحاكم من قوته وضعفه. قال أبو عبد الله[2]: الله أعلم.

ومن غيره: عن أبي عبد الله رحمه الله وعن الرجل يطلب يمين امرأته على ما يفضل عندها من الفريضة التي من نفقتها إلى حول السنة، فلا أرى عليها يميناً في ذلك. وعسى هي نأكل من مالها في بعض الأوقات فليس عليها أن ترد عليه من هذه الفريضة شيئاً. وإن احتجت أن هذه الفريضة لا تشبعها، فلا أرى لها غير ذلك، ولعلها تريد الضرر وهذه الفريضة أثرها نفقة شاري ولولا أنهم رأوا أن ذلك يكفيها ويشبعها ما نقصوها شيئاً.

ذكر مؤونة الأولاد: سألت أبا معاوية عزان بن الصقر رحمه عن الرجل هل يلزمه نفقة أولاده. قال أما أولاده الصغار من ذكر وأنثى فعليه نفقتهم وكسوتهم وأدمهم. وأما أولاده البالغون من الذكران فلا يلزمهم نفقتهم. وأما أولاده الإناث، فقد قال من قال: أن عليه نفقة الإناث من أولاده ما لم يتزوجن وكسوتهن. وقال من قال: لا يلزمه لهن نفقة. قلت فما تقول أنت قال أقول أن عليه نفقتهن ما لم تتزوجن وكسوتهن أيضاً. قلت: فكم ينفق عليهن؟ قال: ما يقوتهن. قلت: فإن اختلفوا في ذلك

١- الأصح يحضر لها والأصل يحضرها.

٢- في (ب): قال أبو المؤثر: الله أعلم.

ولم تنقضوا. قال: نصف صاع لكل واحدة ليومين أو مد من تمر لكل يوم. قلت له فمد من بر أو ذرة قال: من البر، إلا أن لا يمكنه ذلك فيكون في الصيف بر، وفي الذرة ذرة، والله أعلم. قلت له: فكم يكسوهن؟ قال لكل امرأة أربعة أثواب لكل سنة. قلت له ما هن؟ قال: أزار ودرع وخمار وجلباب. قلت: فإن احترقن أو سرقن قبل أن يحول الحول عليها، هل عليه أن يكسوهن كسوة أخرى؟ قال: نعم إذا صح ذلك. فأما إن كان دفع إليهن كسوتهن بحكم حاكم، فلا أرى عليه بدل كسوتهن، وإن لم يكن بلا حكم حاكم فعليه بدلها والله أعلم، قلت فإن حال الحول، والكسوة جديدة فطلبن إليه كسوة أخرى وقلن قد حال الحول، وعليك أن تكسوهن كسوة أخرى قال عليه إن يكسوهن كسوة جديدة، وعليهن أن يردن عليه الكسوة الأولى وما بقي منها. قلت فإذا تزوجن ثم طلقن هل عليه نفقتهن. قال إن كن ليس لهن مكسبة فعليه نفقتهن وإن كن ممن يكسبن ما يقوم بهن فلا نفقة عليه لهن. قلت فإن لم يكفهن ما يكسبن. قال: فعليه أن يزيدهن على كسبهن ما يكفيهن. قلت: فإن كان كسبهن ما يكفيهن لنفقتهن ولا يكفيهن لكسوتهن ونفقتهن. قال فعليه أن يكسوهن قلت فهل عليه أن يصبغ لهن؟ قال: لا. قلت له فأولاده الكبار الذكور إذا كانوا مرضى أو مجذومين لا يقدرون على مكسبة هل عليه نفقتهم؟ قال نعم وكسوتهم. قلت فكم تكون النفقة لكل واحد منهم؟ قال مد من حب ومد مِن تمر ولكل واحد منهم من الكسوة ثوبين لكل سنة والله أعلم بالصواب.

الباب السادس والعشرون

في

نفقة العبد على سيده

باب ذكر نفقة العبد على سيده[1]

قلت: فكم عليه لخادمه من النفقة؟ قال عليه أن يشبعه. قلت له: فإن أحب الخادم أن يأخذ نفقته إلى بيته فهل له ذلك؟ قال: نعم. قلت: فكم يفرض عليه[2] من النفقة؟ قال: مد من حب ومنّ من تمر لكل يوم. قلت: كم يكسوه؟ قال ثوباً لكل خادم في السنة. قلت: فإن قال المولى لا أنفق في بيته وإنما أنفق عليه في منْزلي، لأني أخاف أن يطعم نفقتي الزنج ويجوع ويضعف عن العمل قال فللمولي ذلك على العبد. انقضى.

قال أبو عبد الله رحمه الله: أخبرني أبو صفرة عن وائل أنه قال لا بأس أن يستخدم وغلامه إلى وقت العتمة. قال أبو عبد الله: ليس للعبد أن يعمل في الليل لنفسه ولا لغير مولاه إلا بإذنه.

عن غيره في جواب محمد بن محبوب رحمه الله: هذا من سيرة محمد بن محبوب رحمه الله وعن المملوك إذا عصى سيده هل يجوز له أن يضربه على الأدب؟ فنعم يجوز له أن يؤدبه، وقد بلغنا أن جابر بن زيد رحمه الله فعل ذلك. قلت فما ذلك الضرب وما منتهاه في العدد فما عندنا

١- في الباب الثالث والعشرون في نفقة العبد على سيده.

٢- في (ب): فكم يفرض له من النفقة (وهو الصحيح).

في ذلك حد، إلا أنه يؤدبه على قدر ذنبه من غير إسراف في أدبه ولا مُثلة به. قلت هل للمملوك أدم قال نعم فلا بد من ذلك على قدره. وعن مماليك حررهم سيدهم وهم صغار وأمهم حرة متزوجة بمملوك فطلب وارث الهالك أن يطعهم، في منْزلة حتى يبلغوا وطلبت أمهم أن تأخذ فريضتهم ويكونوا معها وهي مع زوجها المملوك فإني أرى أنها أولى بهم من وارث الهالك، وتأخذ لهم فريضتهم برأي العدول. قلت وكيف النفقة لهم من العبيد؟ فإني أرى لهم النفقة في ذلك. فأقول دفعها إليها لهم لعشرة أيام أو لنصف شهر على قدر قوت مثلهم. وقلت إن طلب الوارث أن يعطيهم نفقتهم كل يوم وقالت والدتهم شهراً ما يلزم؟ قال ليس عليها أن تأخذ[1] كل يوم منه.

ذكر مؤونة زوجة العبد من الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري

وإن كان العبد تزوج بحرة بإذن مولاه، كانت مئونتها مؤونة الحرة وكسوتها كسوتها فإن أعطاها السيد، وإلا كانت في رقبة العبد. وإن كان حر تزوج أمة بإذن سيدها فإن خلاها سيدها لزوجها الليل والنهار فعلى زوجها مئونتها وكسوتها من جميع ما يلزمه لها، وإن حبسها الليل والنهار فلا كسوة ولا نفقة عليه، وليس لسيدها أن يحبسها عنه الليل من بعد العتمة إلى طلوع الفجر. وإن حبسها عنه النهار وخلاها له الليل فعلى زوجها كسوتها ونفقتها بالليل وعلى سيدها مئونتها ونفقتها بالنهار إن كانت من الزنج الذين يشترون قميص ورداء. وروى عن بعض الفقهاء أنه

١- الأصل: يأخذ.

قـــال قمـــيص وجلـــباب وإن كانت من إماء الهند والبياسيرة البيض والروم الذيـــن يلبســـون الثياب ويستبزون فإزار وقميص ورداء على قدر سعة لناس مثلها عند سيدها. قال أبو المؤثر الإماء في هذا سواء.

وقـــد بلغنا عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه رأى أمة مغطية رأسها فشد عليها ونهاها وقال لها لا تتشبهي بالحرائر وأمرها أن لا تغطي رأسها.

كسوة العبيد:

رجـــع. وإن عـــبد تـــزوج أمة بإذن سيدها فهما كذلك. فعلى العبد كســـوتها ونفقتها بالليل وعلى سيدها كسوتها ونفقتها بالنهار. فإن أداه إليها السيد وإلا فهو في رقبة العبد.

قال أبو المؤثر: على زوج الأمة إن كان عبداً أو حراً إذا خلاها له سيدها في اللـــيل فعـــلى ســـيدها نصـــف نفقـــتها وكسوتها وعلى زوجها نصف نفقتها وكسوتها.

رجـــع. وإن تـــزوج عبد أمة بإذن سيدها ثم باع سيد الأمة أمته في غير البلد فعليه أن يرد على الزوج ما كان معها له.

قال أبو المؤثر: البائع لا شيء عليه وإنما هذا على السيد الثاني وقد اختلفوا في صـــداق الأمـــة، إذا بيع زوجها. فقال من قال: أن صداقها في رقبته وقال مـــن قـــال: صداقها في ثمنه، والذي نأخذ به أنه في رقبته إلا أن يكون السيد الأول ضمن بالصداق فهو عليه.

رجـــع. وإن بيع العبد وأخرج من المصر فإن شاء سيده طلق. وإن شاء أحضـــرها مئونـــتها مـــا لـــزمه من ذلك. قال أبو المؤثر: نعم إذا طلب ذلك الزوج.انقضى.

وفي الكـــتاب المضـــاف إلى الفضل بن الحواري. وللمرأة إذا رفعت على زوجهـــا إلى الحـــاكم أن يجعـــلها على يدي عدل إذا طلبت ذلك، يكونا في جـــواره في مســـكن تأنس فيه فإن لم تأنس فعليه أن يكون معها يؤنسها أو

يحضرها من يؤنسها إذا غاب عنها.

وفي كتاب موسى بن علي رحمه الله وذكرت أنها في مسكن خرب فاسكنها سكنا حسنا رافقاً لا مضرة عليها فيه. وذكرت أنه لا يأتيها ولا يأوي إليها ولا يعاشرها فخذه بمعاشرتها وأمره بذلك. وإن كره وإن كان ما تقول هي حق فلترجع إلى مترلها وبلادها وعليه نفقتها وذلك بعد أن تحتج عليه ثم يستبين لك هجرانه إياها. وذكرت أنه يمنعها الداخل عليها من الرحم أو سائل أو طالب حاجة أو جار فلا يمنع أولئك الدخول إليها إلا من علمت أن يفسد ولا يمنع أيضاً أن يدخل عليها أنها للصلة وللتعاهد وخدمها أيضاً لا يمنعون منها.انقضى.

وفي الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري: وإنما يلزم الأزواج للنساء المؤونة إذا دخلوا بهن فأما إذا لم يدخلوا بهن لم يلزم الزوج نفقتهن وكسوتهن فإن كرهن أجل الزوج في إحضار عاجلها آجلاً فإذا انقضى الأجل ولم يحضرها عاجلها كان عليه مئونتها وفرض عليه عاجلها يؤديها على قدر طاقته ولو لم يجز عليها حتى يوفيها عاجلها ويلزمه لها جميع ما يلزم الداخل فإن كان له مال أجل بقدر ما يبيع من ماله. انقضى.

ومن كتاب أبي جعفر: سألت أبا عبد الله -رحمه الله- عن رجل رفعت عليه زوجته بنفقتها وكسوتها فأخذه بها الحاكم وفرضها عليه حتى دفع إليها الكسوة فأرادت بيعها وكره ذلك الزوج وطلب أن يلبسها، قال

ذلك للزوج عليها، وليس لها أن تبيعها فإذا حالت سنة منذ يوم دفع إليها هذه الكسوة فله أن يأخذ منها بقية هذه الكسوة، إن كان بقي منها شيء ويكسوها كسوة جديدة لما يستأنف. قلت له : فإنها ربما كانت لبست هذه الكسوة التي كساها إياها، وربما لم تلبسها ولبست كسوة أخرى لها من مالها فحالت السنة وهذه الكسوة التي أعطاها جديدة أله يأخذها؟ قال: نعم له ذلك عليها. قلت : فإن باعتها وأخذت ثمنها ولبست هي من مالها، وطلب هو أن تردها وتلبسها، قال إذا أتلفتها وهي لها عن سنة منذ دفعها إليها. قلت: فإن قبضت من هذه الكسوة فلم تلبسها هي، حتى حالت سنة وهي بحالها هل له أن يأخذها، قال: لا، هي لها، وإنما عليها أن ترد عليه إذا كانت قد لبستها قليلاً أو كثيراً كذلك قيل، وإذا افترقا فعليها أن ترد عليه بقية هذه الكسوة التي أخذها لها الحاكم. قلت فالنفقة لها إذا دفعها إليها هل عليها أن ترد عليه ما فضل منها. قال: لا. إن النفقة لها تصنع وتفعل فيها ما شاءت ولها إن نأكل منها ومن غيرها وليس النفقة مثل الكسوة. قال أبو عبد الله رحمه الله في رجل أخذه الحاكم بكسوة زوجته، فكساها للسنة المستقبلة ثم فارقها، وقد خلا من السنة أنه يرجع عليها الزوج بقدر ما بقي من السنة إن كانت الكسوة سلمها إليها. دراهم وإن كانت الكسوة سلمها إليها ثياباً، فإذا فارقها ردت عليه الكسوة التي لزمته وسلمها إليها إلا أن تكون كسوة قبضتها المرأة و لم تلبسها فإنها تقوم قيمة وللمرأة بقدر ما مضى من السنة إلى أن فارقها وعليها يمين ما لبستها. وأما إذا كان الزوج كسا زوجته كسوة من قبل نفسه بلا حكم عليه من

حـــاكم ثم فارقهـــا لم يرجع على زوجته في شيء من الكسوة قليلاً كان أو كثيراً. وكذلك قال أبو زياد انقضى.

ومـــن سمـــاع مـــروان بن زياد[1] وقلت: هل للصبية نفقة إذا تزوج بها زوج ودخـــل بها وعزل عنها أو لم يعزل عنها فنعم. أرى لها النفقة عليه إلى وقـــت بلوغهـــا فـــإذا بلغت وصارت امرأة فرضيت به زوجاً فإنما اتفق على زوجـــته وإن لم ترض به زوجاً كان ما اتفق عليها من صداقها الذي عليه لها. وقـــد بلغـــنا عـــن محبوب بن الرحيل رحمه الله فيمن بانت منه زوجته من[2] النســـاء بحـــرمة مثل الأخت من الرضاع. بفرق بينهما أن لها النفقة لأنها بعد مـــنه، وكذلـــك الـــذي يطأ في الحيض، ويفرق بينهما، أن لها النفقة. وعن رجـــل تحولـــت امـــرأته من بيته بغير رأيه، قال : لا نفقة عليه لها ولا كسوة حـــتى تـــرجع إلى بيـــته، ولو شهد شاهد أن على رجل أنه طلق امرأته ولم يدخـــل بهـــا فمنع الزوج من الدخول بها حتى ينظر إلى ما قالت البينة فرض الـــنفقة فـــلا نفقة لها لأن الشاهدين إذا كانا صادقين فلا عدة عليها ولا نفقة وإن كانـــا كـــاذبين فـــلا نفقة لها، لأن الزوج ممنوع عنها. كذلك قال أبو محمد انقضى سماعه.

١- مـــروان بـــن زيـــاد: كـــان أعمـــى، وهـــو أبـــو الحـــواري غـــير أبي الحواري محمد بن عـــثمان الأعمـــى القـــري الـــنزوي مـــن بلـــد تنوف، أما الشيخ أبو الحواري مروان ابن زيـــاد قـــال: لا أعـــرف عـــنه شـــيئاً، ولا يعرف من أي عصر ولا من أي بلد، سوى أن بعض المشايخ قال: إنه من علماء عُمان. إتحاف الأعيان ١/٤٣٨- ٤٣٩.

٢- في (ب): فيمن تخرج زوجته من النساء.

نفقة المطلقة:

ومما سئل عنه عزان بن الصقر قلت له فما تقول في المطلقة واحدة هل لها عليه النفقة؟ قال: نعم، ينفق عليها. قلت له: فهل لها عليه كسوة ما دامت في العدة، قال: لا إنما عليه نفقتها ليس عليه كسوتها. قلت له فالمطلقة ثلاثاً هل لها النفقة، قال: قد اختلف في ذلك فقال من قال: لها النفقة وقال من قال: ليس لها النفقة قلت له: طلق ثلاثاً بكلمة واحدة وطلق واحدة بعد واحدة قال نعم. قلت فما تقول أنت. قال: أقول لا نفقة للمطلقة ثلاثاً. قلت له: فالمختلعة والملاعنة هل لهما قال لا قلت: فإن كانت حاملتين، قال لهما النفقة أيضاً وللمطلقة ثلاثاً لها النفقة إذا كانت حاملاً. قلت فهل لهؤلاء كسوة عليه ما دمن في العدة قال: لا. قلت فالتي يتزوج عليها زوجها أمة أو تكون أمة فتعتق فتختار نفسها أو تختار التي يتزوج عليها، أمة نفسها هل لهما نفقة. قال إن كانتا حاملتين فلهما النفقة وإن لم يكونا حاملتين فلا نفقة لهما. قلت : فما يقول في المطلقة إذا ادعت أنها حامل، هل يكون القول قولها وتكون لها النفقة قال ينظر إليها النسوة فإن قلن أنها حامل فلها النفقة وإن لم يقلن أنها حامل فلا نفقة عليه.

نفقة المطلقة الحامل:

قلت فإن جاءت بولد، فقالت إني كنت حاملاً وقد ولدت وقد طلبت النفقة فلم أعط فاعطني نفقتي منذ طلقتني. قال: فعليه أن يعطيها نفقتها منذ

طلقهـــا وادعـــت أنها حامل. قلت فما تقول إن اشتبه على النساء فلم يقلن حـــامل ولا غـــير حـــامل وطلبت هي النفقة، وقالت أنها حامل فهي تعطي الـــنفقة. قال: نعم. قلت فإلى متى ينفق عليها قال إلى سنتين. قلت فأكثر من ســـنتين قال: لا، فإن جاءت بالولد إلى سنتين فالولد ولده وإلا فالولد ولدها إذا جـــاءت بـــه، إلى أكثر من سنتين، وترد عليه ما انفق عليها. قلت: فإن لم تلـــد وقالت ضرب الولد في بطني قال فليس لها بعد انقضاء السنتين نفقة ولا يرجع عليه[1] بما انفق عليها لأنه لا يدري لعله كما تقول أنه ضرب في بطنها والله أعـــلم. قلت فما تقول: إن كانت أمة لرجل متخذها سرية هل عليه لها مـــن الكســـوة إلا قمـــيص. قال: لا، عليه أكثر من قميص ويكسوها إزاراً وقميصـــاً وجلباباً والله أعلم. قلت: فإذا طلق العبد الأمة بإذن سيدها معي أنه يـــأذن سيده هل عليه لها نفقة. قال: لا نفقة لها إن كانت حاملاً. قلت: فإن كانـــت حرة، قال: إن طلقها بإذن سيده طلاقاً يملك فيه الرجعة فعليه النفقة، وإلا فـــلا نفقة لها عليه. قلت فإن كانت حاملاً وقد طلقها ثلاثاً هل لها نفقة قال لا لأن الولد ليس للمولي. انقضى تقديم وتأخير هذه المسألة.

حكم إقرار الأعمى:

قـــال إذا أقـــر الأعمى بامرأة أنها امرأته و لم تقم له بينة بأصل التزويج، لم أخـــذه لهـــا بالكسوة والنفقة. قال: رأيت في الآثار أن النفقة لجميع الحوامل إلا المميـــتة وكذلـــك حفـــظ العباس بن زياد[2] عند أبي عبد الله رحمه الله.

١- في الأصل: عليها، والصواب: عليه.

٢- العباس بن زياد: لم أعثر له على ترجمة.

وقلت: المطلقة الحامل ثلاثاً أو واحدة هل لها نفقة في مال زوجها إذا مات فلا نفقة لها في مال الهالك. هذه المسألة من كتاب عمر.

وفي كتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري. وإذا تزوج الرجل على امرأته أخذ لها بصداقها الأجل، وقد حفظت عن بشير الشيخ أنه قال إذ أجازها، حل الأجل وهو أحب إلى القولين[1].

قال[2] أبو المؤثر: قد قيل هذا وقال من قال من المسلمين: أن الأجل أجل بحاله إذا سمي عند عقده النكاح بالأجل فهو أجل ليس له مدة إلا أن يطلقها فتنقضي عدتها أو يطلقها طلاقاً لا يملك الرجعة، أو يتزوج عليها أو يموت عنها أو تموت عنه هي فهذه الأشياء في كل الأجل، وقد قال بعض أهل الرأي إذا تسرى عليها ولا تأخذ بهذا القول في السري.

ومن غير هذا الكتاب من كتاب ابن جعفر وقال أبو عبد الله رحمه الله يجوز للرجل أن يشتري من زوجته صداقها الذي عليه لها كما يجوز له إذا أعطته إياه. وإن احتجت بالجهالة بالصداق وأنه غير واقف فلا حجة لها قال ولا يجوز بيعه ولا عطيته لغيره ما لم يضمن به

١- المهر المؤجل يحل بأمرين: الوفاة أو الطلاق. هكذا في عقود الزواج، والأصوب: أحب القولين إلي وهذا في (ب) .

٢- زيادة في (ب): قال الناسخ: وجدت في الأثر أن الرجل إذا أراد أن يتزوج على امرأته ثانية وأعلمها أنه يتزوج بفلانة وعرفها بها ورضيت له بعد علمها بالمرأة، فلا يؤخذ لها بالأجل والله أعلم.

الـــزوج. وقـــال أبـــو عـــبد الله رضي الله عنه: الشروط المجهولة عند عقدة الـــنكاح تجـــوز عـــلى أهـــلها ولا نقـــض فيها. وقال أبو عبد الله بلغني أن موســـى بـــن أبي جابـــر رحمـــه الله حكـــم في امرأة من أهل سيقم تزوجها رجـــل عـــلى صـــداق رجلـــين فارســـيين، وكان أهل سيقم يفرضون في صـــداقات نســـائهم لكـــل رجل أربعين نخلة فحكم موسى لهذه المرأة لكل رجـــل فارســـي أربعـــين نخلة مثل سُنَّة أهل بلدها فعاب عليه ذلك الأشياخ، وقـــالوا ليســـت لها قيمة إلا رجلين من الفرس يوم يستحقها ولا نأخذ كما يشترط أهل بلادها.

قـــال أبـــو عبد الله وذلك قول كما قال الأشياخ. وقال إذا تزوج الرجل امـــرأة على صداق أربعة فرس، فإن قال رجالاً أو عبيدا أو مماليك أو وصف ولـــيس يســـمى سداسي ولا خماسي أو أقل أو أكثر فهو ثابت وإن كان إنما تـــزوجها عـــلى أربعـــة فرس مرسلة محملة ولم يفسر كما وصفت فلا أرى لهـــا شـــيئاً إن كـــان زوجهـــا مات، وإن كان طلقها وهو حي أخذته حتى يقـــركم صـــداقها هـــذا، وكـــم هو فأخذه لها بما سمى به ولا أقبل منه حتى يســـمى بمـــا شاء قليلاً كان أو كثيراً، قلت: ولا ترجع إلى صدقات نسائها، قـــال: لا. قلـــت فـــإن اشهد وليها إني قد زوجته بها على صداق ولم يسمى بـــه ودخـــل بهـــا أتأخذه منه على وسط صدقات نسائها، قال: لا وإن كان حـــياً أخـــذ لهـــا حتى يقر لها بما شاء وليس لها إلا ما أقربه، لها وإن كان ميتاً فلـــيس لهـــا شـــيء وإنمـــا يكون لها أوسط صدقات نسائها إذا تزوجها ولم يفرض لها شيئاً.

وفي سماع مروان بن زياد[1] عن محمد بن محبوب رحمهما الله. وسألت عن رجل قضى زوجته نخلاً فأكلتها سنين ثم طلقها من قبل أن يدخل بها قال ترد عليه نصف الثمرة. وترد عليه نصف النخل. قلت فإن كانت النخل قد فنيت قال ترد عليه نصف الأرض ولا يلزمها في النخل شيء، قلت أرأيت إن قضاها جارية فولدت معها أولاد ثم ماتت الجارية ثم طلقها من قبل أن يدخل بها. قال لها نصف الأولاد ولا شيء عليها في الجارية وإذا قضاها الجارية فماتت الجارية ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم يلزمها أن ترد عليه نصف قيمتها، ولكن ترد عليه نصف غالتها ولكن إذا استعملتها عملاً لزمها له قيمتها لأنها هي عرضتها للتلف كأنها أمرتها أن تزجر فوقعت في البئر فماتت. أو نطحها الثور فماتت، فعليها له نصف قيمتها ونصف غالتها وليس عليها ضمان في النصف الثاني، وإذا تلفت النخل لأنه أعطاها النصف الثاني وهو ليس لها ولا ضمان عليها، وعليها أن ترد عليه نصف الثمرة لأنه دفع إليها برأيه وبرأيهما جميعاً ما ليس عليه لها حتى يدخل بها قلنا هي أمينة لا يلزمها الضمان.

قال غيره[2] أقول أن كانت أمينة فلا ضمان وترد الغلة ونصف ما بقي في

١- مروان بن زياد: أبو الحواري وفي نسخة أبو الجوزاء ولعله تصحيف وكان أعمى وهو غير أبي الحواري محمد بن عثمان الأعمى القري النزوي من بلد تنوف، أما الشيخ أبو الحواري مروان بن زياد لا يعرف من أي عصر ولا من أي بلد سوى أن بعض المشائخ قال: أنه من علماء عُمان. انظر إتحاف الأعيان ٤٣٨/١١ - ٤٣٩.

٢- لا يوجد في (ب) قال غيره. وهذه الفقرة غير موجودة في (ب).

يدها. وإن كانت ضامنة لم ترد عليه وترد نصف ما أخذت. انقضى السماع.

قال غيره[1]: قال أبو الحسن رحمه الله قولاً : إن كانت أمينة فلا ضمان وترد الغلة ونصف ما بقي في يدها. وإن كانت ضامنة لم ترد نصف ما أخذت. انقضى السماع.

وعن أبي عثمان. أنه كان يقول في المرأة تموت فيطلب الورثة صداقها إلى زوجها العاجل والأجل فتقول الزوج أما العاجل فقد استوفته قبل الدخول، أن على الزوج البينة بالوفاء ودخوله لا يهدم حقها وكذلك في الحياة[2]. قال مسبح وكذلك كان بن مبشر يحكم. قال أبو عبد الله رحمه الله الذي عليه خمسة عشر بعيرا صداقها لزوجته مرسلة أنها يعطى الأوسط من الإبل، النصف من الذكور والنصف من الجذع والنصف من الثني ويدع ما دون ذلك من الأسنان وما فوقها. وكذلك في العبيد والوصف الوسط بترك الرباعي والمراهق ويعطى الخماسي والسداسي. وإن شئت قوَّمتَ الرباعي والخماسي والسداسي والمراهق ثم تطرح ثلاثة أرباع هذه القيمة وتعطى الربع كل نصف، وقال من تزوج على خمسة رجال زنج قوم الأمرد البالغ والعلج الوسط والعلج الفاني ثم أخذ ثلث القيمة من هذا الكل رجل واحد.

عن أبي عبد الله رحمه الله في الهدايا والضحايا: إذا أهدى رجل إلى زوجته من عاجلها إذا طلب الزوج فلا نرى له ذلك من عاجلها ولا من

١- في (ب): قال الحسن بن أحمد -رحمه الله-: أقول:

٢- الحكم هنا في مثل هذه الحالات هو العرف.

أجلها حتى يشترط عليها. قال أبو عبد الله رحمه الله في رجل تزوج امرأة وشرط عليها إن ماتت قبله فلا صداق لها عليه إنه يلزمه الصداق لورثتها من بعد موتها ولا يثبت هذا الشرط. وإن شرط عليها إن هو مات قبلها فلا صداق لها، فإن ذلك يلزمها إذا مات ويبرئ من صداقها ولا سبيل لها في الصداق، وعلى ورثته في ماله. قلت وكذلك إن مات قبلها فليس عليه إلا ما وجدت له من ماله، قال نعم. ومن غيره وقال يفرض للمرأة على مطلقها لولده الذي ترضعه درهمين في كل شهر إذا كان فقيراً إلى درهمين ونصف. ويفرض لها ثلاثة دراهم إذا كان موسراً فإن كان للرجل أولاد من امرأة طلقها وطلبت عليه نفقتهم وطلب والدهم إليه أن يحضر لهم خادماً فإن ذلك لها وعليه أن يحضر لها خادماً يغسل لهم ثيابهم، ويعمل لهم ما يحتاجون إليه، ويعمل لهم طعامهم وإن كانوا في بلد واحد، كان لوالدهم أن تستعمل ذلك الخادم في فراغ صنيعة أولاده التي يحتاجون إليها وإنما يلزمه لهم الخادم وإذا كان له سعة في المال، وإن كان فقيراً فليس ذلك عليه قلت فعليه لوالده لحم في الفطر وضحية في النحر، قال: لا.

ومن غيره ولا يدفع مال اليتيم إليه حتى يؤنس رشده وقبل إذا شهد شاهدا عدل أنه قد بلغ وإنه حافظ لماله فذلك رشده. وعن محمد بن محبوب رحمه الله. قال اليتيم إذا كان له وكيل ثم بلغ اليتيم فلا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه رشداً. وقال من قال: الرشد يكون حافظاً لماله ولا يغبن في بيعه ولا شراة. وقال من قال: الرشد في دينه وقول أبي عبد الله لا يدفع إليه ماله

إذا عـــرف مـــنه فساداً في دينه، ولو كان حافظاً لماله، فسألته فما الفساد في ديـــنه؟ قال: إذا كان مقيماً على المعاصي حتى يكون في حال لا يعرف بفساد في ديـــنه. وإن لم يكـــن له ولاية، وقال فيه إذا كان يتيماً ثم بلغ وهو يعرف بفســـاد في ديـــنه لا يجوز بيعه ولا شراؤه إلا بما يأكل ويلبس ولو تزوج امرأة بمالـــه ردت إلى صدقات نسائها إذا لم يؤنس منه رشداً. قال إذا بلغ اليتيم و لم يكن له وكيل فلا يحال بينه وبين ماله ولا يعرض له في ماله انقضى.

وعـــن وصـــي دفع إلى يتيم ما له من بعد أن بلغ اليتيم رجلاً واحتلم بلا رأي حـــاكم فأفسد ماله وباعه وأتلفه، أيلزم الوصي لليتيم ما أتلف، فإذا قال الوصـــي إني إنما دفعت عليه ماله من بعد أن استحق دفعه إليه فلا ضمان عليه إلا أن يقـــوم علـــيه شـــاهدا عدل لأنه يوم دفع إليه ماله كان غير رشيد ولا مســـتحق دفـــع مالـــه إليه، فعند ذلك يضمن ومعرفة بلوغه أن يصير في حد ذلـــك، فيقول: أنه قد بلغ الحلم فيصح أنه قد بلغ ويقبل قوله، وإن أنكر هو الـــبلوغ فاحـــتج أن يشـــهد عليه بذلك ففي ذلك أقاويل، قال من قال: لا يعـــرف بلوغـــه حتى تخرج لحيته، وقال من قال: إذا بلغ الصبي خمس عشرة ســـنة. وقـــال مـــن قال سبعة عشر سنة، وبلغ أترابه وكان علامات الرجال ظاهـــرة فـــيه أن يحكم عليه بالبلوغ وشهد عليه بذلك الشهود ولو لم تخرج لحيـــته، فـــإن تزوج وقد صار إليه ماله و لم يؤنس رشده فقيل إذا تزوج على تلـــك الحال بصداق فلا يجوز عليه بذلك إلا بقدر صدقات نسائها ولو أنس رشـــده مـــن بعد، وإن باع ماله واشترى مالاً أو شارك في ماله أو قايض به فذلـــك جائـــز، ولو غبن مثل ما يتغابن الناس به. فإما إذا غبن أكثر فلا يجوز

ذلك عليه، ولا تجوز عطيته أيضاً. وكان من رأي أبي علي رحمه الله في الإخوة الأيتام الذين لا مال لهم وهم يتورثون. وإن لهم أم وعم فإن على أمهم وعمهم من فريضة نفقتهم وكسوتهم بقدر ميراثهم، وقال على الإمام السدس، وقال بعض أهل الرأي إذا كان الأخوة يتوارثون لم يكن على وارثهم من بعد نفقتهم حتى يصير إلي الحد الذي يرثهم. انقضى تأليف محمد بن جعفر.

وعن رجل كانت عليه فريضة لأخته أو لمن يلزمه عوله ثم ورث ذلك الذي كانت له الفريضة مالا فطلب إليه من كان يعوله أن يأخذ مما ورث بقدر ما انفق عليه، هل له ذلك؟ قال: ليس له ذلك. قلت: فإن اعتق رجل عبد له صبي فانفق عليه ثم ورث ذلك الصبي مالاً فطلب الذي اعتقه أن يأخذ من ماله ما أنفق عليه. قال ليس له ذلك. قلت فهل يبرأ من نفقته فيما يستأنف بعد اكتساب الميراث. وعن أبي عبد الله رحمه الله إذا تزوج الرجل امرأة من بلد وهو في بلد آخر، فحملها إلى بلده ثم طلقها وقد أصاب منها ولداً ثم أرادت الرجعة إلى بلدها وتحمل ولده معها، وطلبت أن يؤدي إليها الفريضة فكره أن تخرج بولده من بلده إلى بلدها. قال: ليس له ذلك، ولها أن تحمل ولدها منه، إلى بلدها وعليه أن.يؤدي إليها فريضة في بلدها. قلت فإن كانت هي وهو في بلد واحد، فلما طلقها أرادت أن تخرج بولده إلى بلد آخر تطلب من فضل الله، فكره أن تحمل ولده معها. قال له ذلك عليها وليس لها أن تحمل ولدها على ما وصفت، وقال: إذا كان تزوجها من بلده، وكان بلدها هي غير بلده وكانت هي تقصر الصلاة

إلى أن تـــزوج بهـــا فـــلها الـــرجعة بولدها وعليه أن يؤدي إليها الفريضة في موضـــعها. وإن كـــان تزوجها في بلده وقد أتمت الصلاة فيه ثم طلقها فليس لها أن تخرج بولده إلى بلدها الأخر وإلا إلى غيره إلا برأيه. انقضى.

ومـــن كتاب أبي كرمان. قلت: فإنها من أهل صحار وقدمت بدما وهـــي صـــبية وبلغـــت بدما، تزوج بها رجل من دما وأصاب منها ولدا ثم طلقهـــا وأرادت الخـــروج بولدهـــا إلى صحار فكره هو ذلك، قال: ليس لها ذلـــك عليه وتخرج بولده إلا أن تكون قدمت دماً وهي من أهل صحار وهي امـــرأة بالغ تزوجها بدما ثم طلقها فإن لها أن ترجع بولدها إلى صحار وتأخذ فريضة من والده.

ومـــن غـــير تأليفه مما سئل عنه أبو عبد الله رحمه الله قلتُ: تدرك شفعته ولا يـــدرك معه شفيع شفعته قال: نعم، وإن كان كذلك فلا بأس به. قلت: فالـــرواية التي يرويها عن النبي ﷺ «من أزال شفعة مسلم عنه زالت قدمه في الـــنار»[1]. وما تقول في هذا إن كان قال هذا رسول الله ﷺ فهو كما قال، والمعنى في ذلك ظالماً له فأما بالقباض فلا.

ومـــن غيره: وســـألته إذا باع ولد رجل شيئاً فأراد الوالد أخذ ما باع ولـــده كان ذلك له دون الشفيع. فإذا باع الوالد شيئاً فأراد الولد أخذ ما باع

١- هـــناك أحاديـــث كـــثيرة في الشـــفعة حجـــة لمـــن قـــال بالجواز والشفعة في كل شيء. وهـــذا الـــذي أورده المصـــنف يذكـــر عقوبـــة المتلاعـــب بالشـــفعة، ولم أعثر عليه بهذا الـــنص في الكتـــب المعـــتمدة، والله أعـــلم. ارجـــع إلى كتابـــنا المعـــاملات المالـــية في الشريعة الإسلامية، فصل الشفعة ١/٢٥١.

والـــده، كان الشفيع أولى من الولد، وإذا باعت المرأة شيئاً فأراد الزوج أخذ ذلـــك البيع كان له ذلك دون الشفيع. وكذلك إذا باع الرجل شيئاً، كانت زوجته أولى من الشفيع. انقضى تأليفه.

قـــال الـــناظر في هؤلاء المسائل أن يفسر ذلك إذا باع الابن لابنه فليس للشـــفيع فـــيه مدخل، وإن باع الابن لأجنبي فليس للأب فيه شفعة من قبل الأبـــوة، وإن باع الزوج لزوجته أو باعت الزوجة لزوجها فليس للشفيع فيه شـــفعه، وإن بـــاع أحدهمـــا لأجـــنبي فلبس للآخر منهما فيه شفعة من قبل الزوجة على ما سمعته من آثار المسلمين الصحيحة والله أعلم[1].

وفي الكـــتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري. وقد قيل في القياض أنه لا شـــفعة فـــيه إذا كـــان -لعلة- أراد كان مال بمال وزيادة دراهم. قال محمد بـــن هاشم: إن للقياض من المال بقدر قياضه، والباقي للشفيع إذا علم الغائب إن شـــفعته بيعـــت فإنـــه يحـــتج مع الحاكم من الولاة وغيرهم أنه يأخذها، وكذلك المشتري إن كان غائب.

وفي الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري:

دخول الشجر حرم الغير:

ومـــن المضـــار أن تدخل الشجرة في غير أرض صاحبها فإن أضر أصلها بـــالجدار قطـــع حـــتى لا يضر بجداره، ويقطع من العيدان والخشب ما دخل فـــوق مـــنازل الـــناس وفي أموالهم وإن ارتفع لا يمس لهم بناء ولا شجرة إذا

١- هذه الفقرة من قال الناظر .... والله أعلم لا توجد في (ب).

كـــان داخـــلاً في سمائـــه لأن لكـــل إنسان أرضه وسمائها كذلك النخل إذا مالـــت حـــتى تقـــع على جدار إنسان أو ماله فيدخل في سمائه فإنها تقطع إلا أن يدخـــل الخوص والشجر فإنما يقطع ما دخل من الشجر والخوص وتكون الـــنخلة محدقـــة لعلـــه أراد مخوفة على المنازل ولم تدخل قتلك تقطع إلا أن يتصدع الأرض من تحتها فإذا انصدعت وخيفت فإنها تقطع.

قال أبو المؤثر: نعم، أو يتصدع الجذع فيخاف انقصافها. وكذلك الجدر إذا انفلـــت ومالت وخيفت أمر صاحبها يطرحها وإن انقلعت من الأرض هي مخوفـــة. قـــال غـــيره: الـــذي معي وإن انقلعت من العرض فهي مخوفة. وإن انشـــقت مصـــعدة من الأرض في السماء لعلة أراد إلى السماء ولم تقتلع من الأصـــل ولم تمـــل لم يؤخـــذ بها ولم تطرح. وكذلك في طريق المسلمين، لا يحـــدث فيها حدث، من بناء ولا حفر ولا يطرح فيها شيء من الحجارة ولا تـــراب ولا يحدث فيها بناء ولا تسقف بطين ولا خشب ولا غرس ولا غمّاء ولا كنيف يؤذي المسلمين. ولا قرب المساجد إذا آذت أهل الطريق والمساجد وكذلك المنازل إذا حدث فيها كنف فآذت رفعت، وكذلك الكنايس[1] يؤمر صاحبها أن لا تمس جدار الناس. قال أبو المؤثر الكنايس السماد المجتمع.

١- الكـــنائس: ليســـت الكـــنائس المقصـــودة بكـــنائس النصـــارى إنمـــا المقصـــود أمـــاكن القاذورات ومرمى النفايات.

رجع وكذلك التنور[1] إذا لزق مترلاً يخاف من ضرر النار على الشجر والنخل إلا الأشياء التي قد سقيت، فإنها لا ترفع وما حدث من مضارها من بعد أمر أهلها برفعه، والمفاسل في الأرض، والفسل بقربها أقرب المنازل فأما الفسل فمن الحكام من يأمر بالفسح بين النخل وكذلك أن يفسح كل واحد من الحد ثلاثة أذرع ثم يفسل ورأيها ومن لم يرى الفسح، أمر أن يفسح ذراعاً من الحد والفسح عن الجدر. وكذلك أن يفسح صاحب الفسل عن الحدود ذراعاً ثم يفسل ويفسح عن الجدار الماء ويترك بينهما وبين الماء ما لا يمس الماء الجدار.

ومن غيره. وحفظ سعيد بن الحكم[2] عن بشر بن محمد[3] عن عزان بن الصقر في حفظه له. وقال من قال حريم الطريق الذي في الصحراء أربعون ذراعاً. قلتُ فإن حفر رجل فيها بئراً فعطب فيها عاطب يضمنه ما عطب في الحرائم، وإنما ضمنه أن حفر في المحجة ما عطب من حفرة. قلت فإن الصحراء مباحة للناس ليس يمنعون أن يمروا في موضع منها وكل ذلك سواء وليس للطريق مستحق في موضع بعينه. قال: إن هذا قد تقادم، وقد أثر الأول للأخر فمن أحدث فيه حدثا ألزمه حدثه. انقضى حفظه.

١- التنور: هو فرن الخبز. قال تعالى: ﴿**حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور قلنا احمل فيها من كل زوجين وأهلك...**﴾ سورة هود آية ٤٠.

٢- سعيد بن الحكم: من علماء القرن الثالث وهو أبو جعفر. انظر إتحاف الأعيان ١/٤٢٤.

٣- بشر بن محمد: لعله الشيخ بشير بن محمد بن محبوب وقد سبق ذكره. انظر إتحاف الأعيان ١/١٩٤.

حرم الطريق:

وعـــن عزان بن الصقر: سألت عن رجل وضع في طريق حجراً وبنى فيه بـــناء أو أخرج من حائطه جذعاً أو اشخص من صخرة شيئاً أو أشرع شرعاً مـــن جناح أو غيره. أو ألقى شيئاً من ذلك في الطريق أيضمن ما أصاب من ذلـــك كلـــه مـــن نفس أو مال؟ وعلى من يكون عليه أو على عاقلته؟ وهل يجـــوز لـــه مـــيراث مـــن ذلك؟ فإذا كان الطريق في غير ملكه وقد فعل ما ذكرت فإنه لكل ما تلف من نفس أو مال ضامن. وإما ما كان من مال فعليه في مالـــه، وأمـــا ما كان من نفس أو جرح فعلى عاقلته وله الميراث لأنه ليس بقـــاتل بيده. قلتُ فإن عثر في ذلك رجل فوقع على رجل آخر فمات أو تلف لـــه في ذلك مال، قال : فالضمان عندنا على الذي أحدث الحدث، ولا شيء عـــلى الواقـــع، لأنه بمنْزلة المدفوع وكذلك أن دفعه رجل فوقع على الآخر فـــتلف هـــو أو ماله، عندنا كذلك. قلت: إن نحا أحد شيئاً من ذلك أو غيره عـــن وســـط الطـــريق إلى ناحية فإذا غيره مغير عن حاله ووضعه غير مكانه الأول، بـــرئ الأول مـــن الضمان وكان الضمان على الآخر الذي غيره إذا ألجـــأه في الطـــريق وعمن ألقى تراباً في الطريق وكبسة به ليصلحه أو لم يرد صلاحه أو رشة بماء سئلت أهو بمنزلة الخشب والحجر أم لا. فإذا كان التراب مكبوســـاً غـــير مبســـوط وهو بمنزلة ما ذكرت. والملقى له في الطريق ضامن أراد صـــلاحاً أو لم يرد. وعمن أشرع شراعاً على الطريق الأعظم ثم باع ماله الـــذي اشتـــرع منه شراعاً بعد البيع فتلف به رجل أو مال فإن ضمانه عندنا على البائع ما لم يغيره المشترى عن حاله.

وقلـــت وكذلك أن سقط منه متعاب أو غيره فأصاب منه ما كان في الحائط قال: يضمن بما كان ظاهراً في غير حقه فلا أرى عليه ضماناً قلت فإن اختلفا في الدعـــوى المصاب والمشرع، قلت[1]: ولم فعلى من البينة وكان قد باع أو مـــات ولم يـــبع، فإذا زال المشرع عن المال ولم يقر في الإشراع فعلى المصاب البينة، بإشراع المشرع وإصابته على المدعى إليه اليمين وعمن أراد المشرع معي أنه إن أشرع في غير حقه فأستأجر من يفعل ذلك له هل للأجير فعل ذلك على الجهل منه، فليس له أن يعمل لرجل يريد ظلم الناس ويفعل ما ليس له إذا كان يعلم ذلك وإن فعل بغير علم فإنه ضامن في حال علمه لما أصاب من عمله من نفـــس أو مـــال كان ذلك المشرعة في حق أحد أو طريق المسلمين فإذا عمل الأجـــير فالمســـتأجر ضامن لما أصاب شرعه وحدثه. وعمن وضع في طريق حجـــراً أو غـــيره ثم باعه لأخر وبرئ إليه منه فتركه المشتري في الطريق على عمد حتى عطب فيه شيء، فضمانه على البائع ما لم يكن يتقدم على المشترى في إخـــراجه. وقلت : على من تكون الجناية إذا أتلف نفسا. فما أرى في هذا الموضـــع كفارة والدية على العاقلة إن كان بعد التقدمة، فعلى عاقلة المشتري وإن كان قبل التقدمة عليه فعلى عاقلة البائع فيما أرى والله أعلم.

ومـــن غـــيره قال أبو عبد الله رحمه الله إنما تلزم العاقلة من قتل الخطأ بالـــيد فأما بالأمر منه أو بدابة أو خشبة وطرحها أو شرعها على الطريق فإنما تكون الدية عليه خاصة في ماله ولا يلزم العاقلة من ذلك شيء.

١- هنا سقط بمقدار كلمة وأعتقد أنها قلت.

استغلال المشاع من الأرض:

رجـــع. وعـــن أرض بين قوم مشاعة فأشرع فيها أحدهم بقدر حقه أو أكـــثر هـــل عليه في ذلك ضمان ما أصاب شرعه. فأقول أنه ضامن. فقلت: إن صـــب أحدهـــم في الأرض ماء لوضوئه أو غيره فأصاب بذلك أحد من شـــركائه أو مـــن غيرهـــم، فإذا كان الماء ممن تزلق به فتلف بذلك أحد من شـــركائه، فـــأقول إنه ضامن ولا ضمان عليه في غيرهم، وقد رخص قوم في رش الماء في مثل هذا والله أعلم.

وعمن وضع في طريق ناراً أو في حق غيره فأحرقها شيئاً هل يضمنه كان عمـــداً وضـــعها، فأقول: أنه ضامن لما أحرقته النار التي وضعها في غير ماله، وقيل إن وقعت منه بغير علمه أو بعلمه فلم يرفعها فإن وضعها عمداً فحملتها الريح فأصابت ناساً فإنه ضامن على ما وصفت من وضعه إياها عمداً وأما إذا وقعـــت مـــنه فـــلم يرفعها و لم يكن أراد إسقاطها فلا أرى عليه ضماناً والله أعـــلم. قلت فإن وضع جمرة فأتى آت فألقى عليها حطباً فأصابت في الطريق أو غـــيره بزيادتها أو حمل الريح إياها فما أصابت بلهيبها فهو على الذي ألقى الحطـــب علـــيها، وعـــن رجل مال حائطه فوقع في طريق فقتل إنساناً يكون ضـــامن، فإن سقط هو من الحائط والحائط قائم فما أصاب الساقط في الطريق فهـــو له ضامن، فإن كان الحائط سقط به و لم يكن واهياً و لم يكن تقدم عليه فـــلا ضـــمان عليه فيه، وهو بمنْزلة المدفوع وإن كان الحائط واهياً، وقد تقدم علـــيه فســـقط به الحائط فهو ضامن لما أصاب. قلت : فإن كان الحائط رهناً فـــتقدم عـــلى المرتهن أو إليهما جميعاً فلم ينقضاه حتى سقط فأصاب نفساً أو

مـــالاً فـــإذا تقـــدم على الراهن فلم ينقضه حتى سقط، فهو ضامن لما أصاب وكذلـــك إن تقـــدم علـــيهما جميعاً فالضمان على الراهن دون المرتهن، وإن تقـــدم عـــلى المـــرتهن دون الراهن فلا ضمان على أحدهما، وإن تقدم على صـــاحب الحـــائط فـــتوانا في نقضه حتى باعه فأصيب به بعد ذلك، فلا أرى علـــيه ضـــماناً، لأنه قد زال عن ملكه ولا ضمان على المشترى لأنه لم يتقدم علـــيه والله أعـــلم. والساكن والمستعير لا ضمان عليهما، تقدم عليهما أو لم يـــتقدم. قلـــت: فإن كان الحائط ليتيم فتقدم فيه إلى وصيه فلم ينقضه، حتى أصاب، على من الضمان؟ والذي يوجد في الآثار أن اليتيم ضامن لذلك.

ما أصاب الكلب العقور:

وســـألت أبـــا مروان سليمان بن الحكم عن الكلب العقور، يكون لليتيم فيـــتقدم إلى وصـــية فيصيب إنساناً، فالضمان على الوصي. وسألت عن ذلك أبـــا عـــبد الله بـــن محبوب رحمهما الله فأمسك عن الجواب قلت فإن كان حائطـــاً لصبي فتقدم فيه إليه أو إلى والده هل يضمن أحدهما، فإذا تقدم على والـــده فهـــو عندي بمنزلة التقدم إلى وصي اليتيم، والجواب عندي مثل ذلك والله أعـــلم. قلت فإن كان بين ورثة فكانت التقدمة على بعضهم دون بعض هـــل علـــيهم أو على أحد منهم ضمان؟ فقد استحسن بعض أهل العلم إن يكـــون على المتقدم عليه من الضمان بقدر حصته، وأحسب أن أهل القياس لا يـــرون عـــلى أحد ضماناً حتى يتقدم على جميعهم من قبل، أنه ليس لأحد أن يحدث في الحائط شيئاً بإذن صاحبه.

وسألت عن إحداث أهل الذمة، هل عليهم ضمان؟ فما تقدم إليهم فيه من حوائطهم المائلة وما أتوه في الطرق إذا أصاب نفساً أو مالاً فهم عندنا ضامنون، والحكم عليهم في ذلك كالحكم على أصحاب الصلاة.

صور من الجنايات:

قلت: فالعبد هل عليه في شيء من ذلك ضمان كان مأذوناً له في التجارة أم لا. قال : العبد لسيده والضمان في مثل هذا على سيده، ما لم تكن جناية بيده فإذا كانت الجناية بيده من إشراع جناح أو وضع حجر في الطريق فهو في رقبته يدفعه سيده أو يفديه والمكاتب حر حكمه حكم الأحرار في هذا وغيره. والمدبر عندنا جنايته في رقبته، قلت: فإن كان الحائط مائلاً فوضع صاحبه متاعاً أو غيره فوقع من عليه فأصاب نفساً أو مالاً فلا أرى في هذا ضماناً، قلت فإن ادعى صاحب الحائط في ذلك أو عاقلته إن الحائط ليس له، قال المصاب بل هو له على من البينة فإن كنت تعني حائطاً قد تقدم عليه فيه فأصاب إنساناً، فأنكرت العاقلة أن يكون لصاحبهم، فإن أقر صاحب الحائط أنه له، ضمن للمصاب ما أصابه وعليه البينة أنه له، فإن أقام به بينة لزمت الإصابة العاقلة وإن قالت العاقلة لا ندري هو له أم لا. فهذا إنكار وعليه البينة. وعن من كان على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الحائط فأصاب به، أو بنفسه مالاً فقد بينا هذه المسألة في أول الكتاب، وكذلك إن نكث في الطريق فوقع على آخر فقتله أو مات الواقع وكان الموقوع عليه في الطريق قاعداً أو قائماً وكان الموقوع عليه هو الميت وكان في ملك الواقع بغير إذنه، وكان في ملكه فمات الأسفل فإن

كـــان الميـــت، هـــو الواقع فلا شيء فيه، وإن كان المسقوط عليه هو الميت فالســـاقط هو الضامن له، وهو على عاقلة الساقط وفيها قول آخر. وقلت إن كـــان تـــردا من جبل على رحل فقتله أو ماتا جميعاً فلا شيء للمتردي وهو ضـــامن الأســـفل. وقلت إن كان ضريراً أو بصيراً سقط في بئر فإن كان بئراً احـــتفرها رجـــل في طريق فهو ضامن للساقط، وإن كان احتفرها في ملكه، فدخـــل الضـــرير بإذنه، فسقط فيها فهو ضامن وإن كان بغير إذنه فلا ضمان علـــيه. قلـــت مستأجر رجالاً أو استعان بهم في حفر بئر فسقطت عليهم، أو ســـقط رجـــل عـــلى آخـــر في البئر فقتله أو ماتا جميعاً، فأما سقوطها على العمـــال، فـــإن سقطت من عملهم فهم ضامنون لبعضهم بعضاً، ولا ضمان عـــلى المستأجر لهم، وأما سقوط الرجل على الرجل فإن كانت البئر في ملك الحافـــر لهـــا فالســـاقط ضـــامن للمسقوط عليه، على عاقلته ولا شيء على المســـقوط علـــيه للســـاقط. وإن كان الساقط هو الميت أو ماتا جميعاً. وفقنا وإياك، والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

أثر الشجر في الطريق:

من كتاب أبي جعفر: سألت أبا محمد الفضل بن الحواري عن شجرة أو نخلة مائلة على طريق جائزاً وغير جائز، وعلى منزل قوم وطلب أصحاب المنْزل أو محتسب للطريق قطع تلك الشجرة أو تلك النخلة هل لهم ذلك. قال: نعم. إذا كانـــت مائلة على منْزل قوم، أو على مالهم، أو على طريق المسلمين، أمرنا ربها بقطعهـــا. قلت فإن كان لرجل محاضر أو امرأة بحاضرة، قال: فيحتج عليهم فإن قطعوهـــا، وإلا أمر الحاكم بقطعها. قلت فعلى من يكون كرى القاطع لها؟ قال:

عـــلى أربابها. وكذلك ما يبيع من أموال اليتامى والأغياب يكون كري المنادى عـــلى أربـــاب الأموال. قلت: فخشب الشجرة، قال خشب شجرهم لهم يدفع للغائب، وكذلك جذع النخلة، قلت فإن لم يكن للغائب وكيل ولا لليتيم وكيل قال يقم الحاكم لهم وكيلاً يقوم بحجتهم يقبض لهم شجرهم أي خشبهم.

مسافة حريم البحر:

وفي الكتاب المضاف إلى الفضل. وكذلك قالوا حريم البحر أربعون ذراعاً لمرافق الناس، إلا ما قد سبق ومضى، فإنه لا يرفع وكذلك يقال حريم البئر ليس لأحد أن يحفـــر إلى جنبها بئر في أقل من أربعين ذراعاً، وقيل حريم النهر ثلاثمائة ذراع ليس لأحد أن يحفر نهر دونه وكذلك يقال حريم البئر لا لأحد يحفر نهراً دونها.

قـــال أبو المؤثر: قد سمعنا أن حريم البئر خمسون ذراعاً، وأما الطريق فإن كان موجوداً فهو على ما وجد عليه، إلا أن يكون أقل من ستة أذرع فإنه يرد إلى ســـتة أذرع إلا أن يكون فيه بناء أو شجر مغروس قد سبق فلا يهدم البناء ولا يقطـــع الشـــجر إلا أن تقوم بيّنة أنه أحدث في الطريق الذي خارجه من القرى، وهي في أرض الناس فهي ستة أذرع إلا أن يوجد أوسع من ذلك فلا بغير إلا أن يحضر أصحاب الأرض بينة أن الناس وطئ أرضهم يغير طريق[1].

١- الـــناظر إلى الفقـــه الإســـلامي يجـــد أنـــه أوجـــد حـــلاً لجمـــيع المشـــكلات حـــتى المعاصـــرة مـــنها. فتنظـــيم المـــدن تحـــت أسمـــاء الـــبلديات أو أمانـــات العاصـــمة مـــا وصـــلت إلى مـــا وصـــل إلـــيه الفقـــه الإســـلامي، فهـــاهم العـــلماء يـــنظمون الأرض الزراعـــية والأبنـــية والطـــرق أفضـــل بكـــثير ممـــا علـــيه الـــناس، والحمـــد لله رب العالمين ورحم الله علماء الأمة قديماً وحديثاً .المحقق.

إصلاح الآبار والأنهار:

رجـــع. وقد قال بعضهم، ومنهم موسى بن علي رحمه الله أنه لا يمنع في البـــئر ولا الـــنهر حـــتى يعـــلم أنه ينقصه. وذكر محمد بن محبوب رحمه الله فـــيما أحسب أنه قال: بمكة يطرحون فيه القطران وليس احفظ أنه قال: لعله أراد أنـــه قـــال: بأثر قوله: فإذا ظهر ريح القطران وعلم أنه يحدث ماءه وأنه ليعجـــبني ولكني ليس معي فيه أثر وعلى ذلك القول يجوز أن يكون الكحيل أو غـــيره مما يدل على ذلك. وغير موسى من فقهاء المسلمين قالوا: بالأربعين وبالثلاث مائة ومن أخذ بأحدهما إذا كان رأيه جاز له. ومما يتنازع الناس فيه إصـــلاح الأنهـــار، فأمـــا ما حدث فيها من الفساد من خراب وهدم وتراب وطـــين وغـــيره فـــإن الناس يجبرون على إصلاحه، وأما من أراد أن يزيد في الأنهـــار قرحاً أو بناء بجص أو أجر لم تكن فيه، فليس يجبرون على ذلك، إلا أن يتراضـــوا به بينهم عليه. وإن كان سهام فعلى أصحاب السهام وإن كان عـــلى الأمـــوال فعليهم وإن كان أصلاً فعلى أهله. وكذلك مساجد الجامعة، قـــال أبـــو المؤثر: نعم، إلا أني أقول: إذا انهدم الفلج انهداماً لا يستطاع نبشه لم تـــترك القرية تهلك وجبر أصحاب الفلج إن كان أصلاً أو سهاماً على قرح فلج في الموضع الذي انهدم إذا كان أهون من إصلاح الأول.

ذكـــر الإسكان من الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري، وكذلك إذا كـــان منْزل له علو ومالا يستر أخذوا بالستور وإن كانوا أسوأ أخذوا جميعاً بالمـــباناة بينهم حتى يستر القائم الطويل، ولا يروا ويكون البناء بينهم نصفين

والمنْزل الصغير والكبير سواء وأرض الجدار بينهم نصفان من أرض كل واحد نصف أرض الجدار، وإن كان أحدهما أعلا على الآخر حتى أشرف عليه في داره أو بستان داره يدخل فيها فعلى المعلي أن يستر إذا أعلا على الآخر حتى لا يرى من يكون في دار الآخر وبستانه، وأما المباناة بين الناس فيما يكون فيه الإسكان من الدور والبساتين، فإما ما لا إسكان فيه إلا من شاء أن يحصن على ماله وحده، وقد قال بعض حكام المسلمين أن البساتين المعمورة فيها المباناة إذا كان جميعاً عامرين. وإن كان أحدهما خراباً لم يكن عليه مباناة وكذلك الطريق ليس فيها مباناة. فإن أحدث رجل دار جديدة وله جار له علو من غرف أو سطح يشرف على داره، فعلى صاحب العلو أن يستر، وإن كان منزلة قبل، وإن قسم دار فكان لواحد على الآخر طريق لم يكن على من يمر في الطريق مباناة فإن شاء المرور عليه أن يستر على نفسه. وإن شاء ترك وكذلك الطريق ليس فيها مباناة.

ومن الكتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري ومن المضار إحداث الأبواب فإنه يمنع من ذلك ما أحدثه إلا أن يكون أحدث في طريق جائز فإنه لا يمنع من ذلك، إلا أن يكون من حيث يقف على بابه يقابل باباً آخر فإنه يمنع من ذلك. وإن كان أسفل من الباب المفتوح خمسة أبواب لم يمنع ما لم يقابل باباً آخر وكذلك الأجايل في السواقي، وكذلك الطريق ليس فيها مباناة. قال أبو المؤثر: الذي سمعنا، إذا كان ثلاثة أبواب في طرق فلا بأس بالرابع أن يفتح، وليس له أن يفتح في مال غيره آجالة ولا باب. انقضى.

رجـــع. وقـــال أبـــو عبد الله رحمه الله: الذي نحفظه عن أولى العلم إن كـــل طـــريق في أربعة أبواب أو أكثر، فهو جائز ولمن أراد أن يفتح فيها باباً بغـــير ضـــرر، فيما يملك كان له ولا يدرك فيه شفعة الطريق إلا بالمشاع، أو بمضـــرة وكذلـــك حفظنا في السواقي إذا كان فيها أربع أجائل أو أكثر، فهي جائـــز لمـــن أراد أن يفتح فيها أجالة فيما يملك بغير ضرر، كان له ذلك ولا يـــدرك فـــيها شفعة، إلا بمضرة أو مشاع. وقال: إذا أراد الرجل أن يفتح باباً في ملكـــه إلى طـــريق جائـــز، قبالة باب منْزل رجل فليس له ذلك، إذا كره ذلـــك الـــرجل ولكن يزيله عن قبالة بابه. وقبل أيضاً إذا أراد رجل أن يفتح مـــن مالـــه إجالـــة في ســـاقية جائز تضر تلك الإجالة بأهل الساقية وتسرق مـــاءهم، وكـــان هو المحدث لها فطلب أحد من أهل هذه الساقية أن يسدها عـــنهم، فإنـــه يلزمه أن يسد هذه الإجالة التي تضر بمائهم، وقد رفع ذلك عن أبي عـــبد الله رحمـــه الله بـــنَزوى، وحكـــم بهـــا وأمر صاحب الإجالة التي أحدثهـــا أن يســـدها فســـدها، قـــال: وأما إذا كانت هذه الإجالة قديمة لم يحدثهـــا هـــو وإنمـــا أحدثها غيره وهي في ملك غيره، ثم صارت إليه، فليس عليه أن يسدها.

إعطاء الفقير والمسكين والغارم:

ذكر ما ينبغي للوالي من كتاب المضاف إلى الفضل بن الحواري

وينبغي للوالي إذا ولى أن يستأذن الإمام فيما يرد عليه ممن يستحق أن يعطا من مال الله، فإن لم يتسعه في ذلك فله أن يعطي الفقير، وابن السبيل، والضيف النازل، على قدر ما يرى من سعة ما في يده، ويجوز له ذلك في جميع المال الثلث والثلثان، وفي الرقاب والغارمين[1]، فذلك جائز للوالي وللولاية من غير إسراف ولا محاباة ولكن على قدر ما يراه مستحقاً، وللوالي أن يعطى أصحابه على قدر عنائهم، من كان أكثر عناء أعطاه على قدر عنائه، ومن كان أقل عناء أعطاه على قدره إلا أن يكون الإمام قد فرض لكل واحد فريضة فيعطيه فريضته. ومن كفاه عناؤه اثنين أعطاه مثل ما يعطى اثنين ومن كان منهم أكثر نفعاً وأعظم عناء مثل كاتب أو غيره أعطاه بقدر عنائه إذا كان يقيم له من أمره مالاً يُقيِّمه غيره وكذلك الذي تقيم له حرثه، ويكون أعظم عاقبة من غيره، ويتحرى في ذلك العدل، هذا في ولاية الأمصار وليس له أن يضع شيئاً في غير موضعه ولا في غير

١- هذه الأصناف من أصناف الزكاة: الفقير هو الذي يطوف على الناس ويطلب منهم المساعدة. والمسكين هو مستور الحال كما ورد في الحديث: «هو الذي لا تشبعه اللقمة ولا اللقمتان ولا يعرف به الناس». وابن السبيل: هو الغريب المنقطع عن موطنه وفقد ماله أو احتاج إلى المال بعد نفاذ ما بحوزته من أموال. وفي الرقاب: في تحرير العبيد، والغارمين: هو من تحمل حمالة، يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة: رجل تحمل حامله، ورجل أصابته جائحة، ورجل أصلح بين الناس.

أهلـــه. ووالي صـــحار، والـــوالي الأكـــبر يستأذن الإمام فيما يرد عليه من الحـــدود، والأحكـــام، وتزويج النساء، والمحاربة، وإجراء النفقة على ما رأى، وإدخـــال مـــن رأى إدخاله في الدولة، فإذا أباح له ذلك جاز له ذلك وعمل في ذلـــك بالاجـــتهاد في العـــدل وللـــوالي أيضاً إنصاف رعيته ومحاربة من حاربه في حدود مصره الذي هو وال عليه ومن تعدى على رعيته.

قـــال أبـــو المؤثر رحمه الله: إذا كان الوالي ممن له بصر وقوة، حارب من حـــارب المسلمين وبغى عليهم وقد بلغني أن سليمان بن الحكم سبقت سيرته إلى تـــوام قبل سيرة الإمام إذا قتل الوضاح وكان سليمان بن الحكم والياً على صحار و لم تكن توام من ولايته.

رجـــع: وإنمـــا يجوز حكمه في مصره الذي ولي عليه وليس له أن يحكم بـــين أهـــل مصـــر آخر وإن تنازعوا إليه في الأصول وغيرها مما لبس هو في مصـــره إلا في الديون وما يشبهها. وليس للوالي أن ينفذ حكم والي في شيء مـــن الأمـــوال الـــتي في مصره. ولا غيرها، ولا ينفذ حكمه في صحة نكاح ولا غـــيره، وقد يجوز له أن يقبل منه صحة وكالة الوكيل وأخذ الرجل بمؤونة زوجـــته وولـــده ويقبل كتابه بوكالة الولي في تزويج من يلي تزويجه، ويقبل مـــنه صـــحة ذلـــك ويقـــبل كتابه في المولى[1] عنه، أن يرفعه إليه وكذلك الهـــارب مـــن حبسه، والمحدث الحدث في ولايته أن يأخذه به بكتاب الواحد الـــثقة، والـــوالي إذا ولى والياً ثقة أن يقبل ما يرفعه إليه من تعديل أو طرح أو وقـــف في الشـــهود، ومـــا حكم به من حكم بين أحد وفرض فريضة ليتيم أوصـــى على أبيه أو لغيره من دين أو غيره ما دام والياً على ذلك البلد إلا أن يكـــون مـــا حكـــم به خطأ فيرده وينقضه، وللوالي الكبير أن يرفع من أهل الأحـــداث، من قتل أو ضرب أو سرق أو ما يشبه ذلك إلى موضع ويحبسهم في حبســـه، إلا الحقـــوق فـــإن الـــناس يحبســـون في مواضعهم بالدين وما يشـــبهه[2] وـــله أن يرفع المنازعين في الأموال والأصول، ومالا ينصرف إليه العـــدل فـــيه إلـــيه ويتولاه هو إلا النساء، فإنه لا يرفعهن ولا يحبسهن إلا في بـــلاد الأمـــن في الأموال[3]. معي أنه في الأمور الثقيلة ويقبل الوكلاء منهن

١- في (ب): في المتولي عنه.

٢- يظهـــر لي أن المصـــنف مـــع القـــائلين بحـــبس المفلـــس، ارجـــع إلى كتابـــنا الحجـــر والتفليس وقد رجحت عدم الحبس.

٣- في (ب): إلا في بلادهن إلا في الأمور الثقيلة.....

إذا طلبن أو طلب إليهن، وكذلك كلما تنازع في شيء وكل فيه قبل منه الوكيل فإن طلب خصمه إلى الوالي أن يستحلفه كتب له إلى والي بلده أن يستحلفه على ما ادعى عليه خصمه أو رد اليمين فيه ويسمى له إنما استخلفه عليه ويأمره بالتنفيذ ويشهد بالبراءة مما حلفه ومما ينبغي للوالي في ولايته إذا ولي أن يقدم على كل بلد ثقة أميناً ويسأل عن ثقات البلد أهل الفضل في دينهم وثقتهم فيوليهم أمر البلاد، ويجعل التعديل إلى المعدلين المنصوبين ويكون واليه الثقة هو الذي يرفع إليه التعديل، ويلي مسألة المعدلين بنفسه وكل من وجده على مرتبه من معدل أو إمام مسجد أو في يده مال موقوف تركه بحاله، حتى يصح معه فيه حكم وكذلك إن وجد في حبس إمام قبله أو والي آخر لم يخرجه حتى يبين فيما حبس ويستقصي أمره فإن كان من قتل أو مال أو دم أو حرمة أو غير ذلك ويعرف كم حبس فإن كان قد استفرغ حبسه أخرجه وإن كان يستاهل حبساً تركه حتى يستفرغ حبسه وإن كان على دين لم يخرجه حتى يعطى الحق أو يصح له معه ما يخرجه، من صحة عدم أو غيره فإن كان ممن يدعى البراءة سمع منه البراءة وإخراج المتهمين بالقتل وحبسهم وبراءتهم إلى الإمام أو إلى والي صحار، فإن فوض إليه الإمام ذلك تولاه، وإن أمر الإمام أحداً من ولاته بالنظر في ذلك جاز له، وإذا صح لرجل على رجل حقاً فادعى البراءة منه، أخذ عليه كفيلاً ملياً، وأجل أجلاً، فإن صح براءته منه يرى وإلا أخذ له بحقه، وإن كان أتهمه بحدث من قتل أو جرح أو ضرب فجاء من يبريه فالبراءة يسأل الشاهد عن البراءة كيف علمها فإن شهد أنه كان معه في الوقت الذي قتل فيه القتيل،

أو جـــرح فـــيه المجروح، أو ضرب فيه المضروب، أو سرق فيه المسروق، أنه كـــان معـــه في ذلك اليوم أو تلك الليلة، حتى أصبح لم يفارقه أو في بلد كان معـــه يـــوم وقع الحدث، أو في الليلة، وبين البلدين ما لا يجوز أن يكون فضل مـــن ذلـــك البلد إلى البلد الذي كان الحدث فيه، وإنما يقبل البراءة لمن لم تقم مـــنه عليه البينة، فأما إن أقامت عليه بينة بالفعل تقبل، أو جرح أو ضرب أو ســـرق و لم تقـــبل شـــهود البراءة، لأنها معارضة والمعارضة لا تجوز. وقد قال الفقهـــاء أنـــه إن كان الحاكم علم بذلك أنه كان معه، في الوقت الذي تجوز فـــيه البراءة، وشهد شاهدان وعدلا، لم يكن للإمام أن يبطل الحكم ولا يتولى إقامـــة الحكم عليه ولكن يولي الحكم غيره لأنه شاهد في معارضته، وكذلك إن شـــهد معـــه على ذلك غيره لم تجز معرفة الحاكم والذي يشهد معه، لأن شـــهادتيهما معارضـــة لا تقـــبل فيـــتولى الحكـــم غيره. قال ذلك محمد بن محـــبوب رحمـــه الله: وتجـــوز شـــهادة البراءة إذا شهدوا أنه إبراءة صاحب الحـــق، أو هدم القصاص ونزل إلى الدية، وإن المقتول أبرأه من ماله كل ذلك يجـــوز وإذا أتهـــم المضـــروب رجلاً قبل أن يموت وقال فلان ضربني، فليس للورثـــة أن يـــتهموا غـــيره ولا لـــه فإن قال: أتهم فلاناً غيره فله أن يتهم. وكذلـــك الســـرق وغيره، وكذلك الأولياء إذا قالوا إن فلاناً قتله، ثم رجعوا فـــاتهموا غـــيره لم يكـــن لهم أن يتهموا غيره، وإن قالوا أتهم فلاناً ثم اتهموا غـــيره فلهم ذلك. وتجوز في البراءة شهادة الرجال والنساء والوالد فأما مولى العـــبد فلا تجوز شهادته لعبده لأنه يشهد لنفسه وتكون البرآت عند الولاة ما لم يصـــر أمرهم إلى الإمام فإذا صار أمرهم إلى الإمام فالبراءة إليه إلا أن يأمر

الإمـــام الوالي يسمع البراءة. ومما يسمع الحاكم عليه البينات من غير احتجاج الغائـــب في الـــبلد الـــذي لا يصل إليه فيه الحجة من المسلمين فيدعى عليه والغائـــب لا يدري أين هو والجبابرة من العرب والعجم، وينفذ من أموالهم، إذا كانـــت لهم أموال في البلد، وإذا ادعى رجل إلى رجل حقاً، فأقرأ المدعى علـــيه أنه أجل فالقول قول صاحب الحق، وعلى المدعى الأجل البينة وله على المدعى يمين الأجل.

وسألت عن رجل من كبار الناس وجباههم، فيموت له الولد أو الوالد أو الـــزوجة أو مـــن يلي أمره، فيطلب أن يخرج إلى معناه ويقدم كفيلاً بنفسه. فأعـــلم أن الـــناس يخـــتلفون في أقدارهم في الدين، وفي دنياهم فإذا كان ثقة في ديـــنه أو مأمونـــاً وإن يـــرى أن يضع لأحد حقاً أو كفيلاً به ملي بحقوق الـــناس فـــلا بـــأس أن يخـــرج لمعناه، حتى ينقضي معناه، فإن كان في تهمة لحـــدث أيضاً لم يصح عليه من أنواع التهم التي لم يصح فأرجو أن لا يكون بأســـاً، وإذا كـــان بحـــق إذا ذهـــب لم يؤخذ الحق من الكفيل ، مثل القتل والقصـــاص فـــإذا ذهب لم يجز أخذ ذلك من الكفيل فلا أرى ذلك إذا كان الحـــق يخـــاف تلفه إذا ذهب إلا أن يبعث معه من يحفظه حتى يرده فقد كان محمـــد بـــن محـــبوب رحمهمـــا الله يخـــرج إليه الرجل في القيود من السجن إلى مـــنْزلة في المـــنازعة، ومعه من يتبعه حتى يرده إلى السجن. وعن المرأة أو الـــرجل يطلـــب إلـــيه الحق فيستتر فلا يقدر عليه فعلى الحاكم الاجتهاد في الاحـــتجاج علـــيه بالـــثقة فإن لم يقدر عليه فلا يجوز الحكم إلا بعد الحجة، ولـــلحاكم أن يحـــتج بـــالواحد الثقة إذا بعثه إليه، فاحتج عليه ثم يسمع عليه

البينة وينفذ الحكم عليه وسل عنها.

وقال أبو محمد على الإمام أن يعزل الوالي إذا شكته رعيته ولا يكلفهم عليه البينة لأنه قد أحدث حدثاً يستحق بذلك العزل ولكن يعزل ويولي غيره من أهل الفضل والأمانة وعلى الإمام أن يعقد ولاية ويبحث عنهم ويستبرئ آثارهم، وينظر في أمورهم، حتى يكون من أمورهم على معرفة، ولا يهمل الأشياء ولا يدعها تضيع ومن كانت إثارة غير جميلة، لم يرجع يوليه شيئاً من أمور المسلمين.

الباب السابع والعشرون

في

الحبس بالتهم

باب الحبس بالتهم

مشروعية الحبس:

من كتاب الفضل بن الحواري. فأعلم أن المسلمين قد حبسوا على التهم حبساً مختلفاً والتهم مختلفة في الدماء وغيرها. فأما القتل فإذا وجدا القتيل وفيه الأثر ولا يدري من قتله فأتهم ورثته أحداً أخذ لهم من اتهموه فإن كان على المتهم سبب يشبه الدلالة من شهود لا يعدلون أو عبيد أو صبيان أو أدرك المقتول حياً فأتهمه فذلك حبسه طويل، فإن كان المتهم ممن جرت بينهم والآخر القتلى والأحسن فذلك أيضاً يطيل حبسه والمقر بما لا يلزمه فيه القصاص فقد قال فيه بعض العلماء أنه يحبس سنتين إذا أقر إقرار الخطأ يريد الخروج ولا يشبه الخطأ، قال ذلك محمد بن محبوب رحمه الله: وقد بلغنا عن غسان الإمام أنه حبس إنساناً من الحد أن سنينا كثيرة.

قال أبو المؤثر: بقول غسان نأخذ، إلا في رجل لا يعرف بالجهل، ولا أخذ على حنة فمن حين أخذا أقر فإن هذا يحكم عليه بالدية في ماله، ولا أحب أن يطال حبسه.

من أسباب الحبس:

رجـــع. والقتـــيل الذي لا يعرف ولا يدعيه المقتول إلا بأثر[1] وظن لا ســـبب في حبســـه أقـــل، وكذلـــك المتهم في الجروح على قدرها وقدر ما يحـــتجون عـــلى المجـــروح إذا برئ إلا في الجراحة الشديدة، وللوالي أن يرفع المـــتهمين في القـــتل والدمـــاء إلى الأئمـــة، وللإمام أن يجعل حبسهم معه، وكذلـــك المتهم في السرق، وإذا ظهر المسروق بسبب من نقب بيت أو فتح بـــاب أو صـــايح عـــلى سارق، فراه الناس أو سرقة تدعي فظهر منها شيء وأشـــباه ذلك. فإن حبسهم على قدر كثرة السرقة، وقبح فعل السارق وبيان الســـرقة ويكـــون طول حبسه وقصره والتهمة تلحق كل متهم، إلا العدول وقـــد يكـــون المتهمين بالسرق ويحبسون في العقوبة الذي قد عرف بالسرق والســـلب أطـــول عقوبـــة ممن لم يعرف بالسرق، والرجل والمرأة والعبد في ذلـــك سواء، وأما الصبيان فليس عليهم حبس حتى يبلغوا أو يراهقوا أو يقووا على الحبس، وقد حبس المهنا بن جيفر غلاماً دون المراهق في القتل على عهد محمـــد بـــن محـــبوب، وغيره من المشايخ، والقيود يقيدون على أقدار حدثهم وقوتهـــم عـــلى القـــيود، وما يخاف من هربهم على القتل والجروح الشديدة والضـــرب الشـــديد، والجهـــل عـــلى قدر جهل الجاهل، يعاقب حتى ينتهي وكذلـــك الســـرق على قدر كثرة السرق، وبيانه وقدر السارق إذا كان قد شـــهر بمنازل الناس وأموالهم، ينقبها ويفتحها، كان أشد عقوبة وقيداً وأطول حبســـاً، ويـــتحرى الـــوالي مـــن ذلك بجهده ويشاور الإمام، وينبغي للإمام

١- في (ب): أو ظن.

والـــوالي إذا حـــبس مـــن يطـــول حبسه، إن يكتب عنده صفة ذنبه وتاريخه وحبســـه، لـــئلا ينسى إذا طال ذلك عليه، أو زال عن ولايته، ويتعاهدان من كـــان في حبســـه ويـــتعاهد مـــا في كتابه لينظر في حبسه من حبس، ومتى حبسه، وما ذنبه فينظر فيه وبالله التوفيق.

أشد الجرائم:

ومـــن أشد الأحداث القتل والجرم والدماء هي أطول عقوبة وأشدها في الحـــبس والقـــيد والضـــرب، وإنما يضرب من صح عليه ما أتهم به، ويكون الضـــرب على قدر شدة الحدث، وأكثر التعزير أنقص من أقل الحدود، وأقل الحـــدود أربعـــون سوطاً، حداً للعبد المملوك في الخمر إلى الخمسة والثلاثين أقلـــه لمـــن يجهـــل عـــلى الناس بلسانه، ثم مثل قولك للرجل الخائن والثور والمولى والكلب وإن كان ذلك لمسلم كان ذلك أشد عقوبة وأكثر[1].

قـــال أبو المؤثر: إنه قد ضرب الإمام الصلت بن مالك عبد الله بن النظر خمســـين سوطاً ولم نعلم أن أحداً من المسلمين عاب عليه ذلك، وليس تعزيز العبد كتعزيز الأحرار، أنّ تعزيز العبيد أقل.

١- العقوبـــات الـــتعزيزية مخولـــة إلى الحـــاكم وقـــد تصـــل العقوبـــة إلى الإعـــدام كعقوبة الجواســـيس وبـــائعي المخـــدرات، والأصـــل عـــدم تجـــاوز العقوبـــة أقـــل الحدود، لأن الحدود نُص عليها وأما التعزير فهو إلى الإمام.

قتل من لا يعرف له ولي:

رجـــع. وإذا قـــتل قاتل غريباً لا يعرف له ولي ولا له طالب يتهم، فإنه يؤخـــذ قاتله إذا ظهر تهمته ويعاقب على قدر تهمته، وإن أقر وصح عليه بينة عدل، طول عقوبته فإذا استقصى في عقوبته ثبت عليه الحق، وكتب عليه كتاباً بـــالحق، وأخذ عليه كفيلاً، متى ما صح له وارث أخذ له بحقه. وكذلك من قـــتل ولم يطلب أولياؤه إليه عاقبة الحاكم ولا يدع الناس يقتل بعضهم بعضاً، ويكون ولي من لا يطلب إليه وفي نسخة: ويكون ولي من لا يطلب إليه.

أنواع من الجرائم:

وإذا حـــبس مـــتهماً وغاب الطالب ورأي أنه قد استفرغ حبسه فلم يجده فيحـــتج عليه، أخذ عليه كفيلاً ملياً متى ما حضر خصمه أحضره، فإن لم يحضره فما لزمه من حق فهو له عليه ويخرجه، وكذلك أن أقر كفل له كفيلاً وفياً على حقـــه يكفـــل له أن يحضره وأخرجه أن لم يقدر عليه، يحتج عليه وحبس قطعة الســـبيل إذا عرفوا بذلك الذين يقطعون الطريق، ويسلبون الناس ويخوفون الرعية فيحبســـون الحبس الطويل، والقيد الثقيل، وإذا صح ذلك عليهم، كان تعزيرهم أشـــد، فـــإذا صح عليهم بالبينة أقيمت عليهم الحدود التي أوجب الله عليهم في كـــتابه، وإنمـــا يلي إقامة الحدود الإمام عليهم، وقد رأينا الحكام يحبسون على عصـــيان المدرة إذا صح ذلك بعدلين أو إقرار، إلا أن يكون رجلاً من المسلمين فتقدم عليه ولا يحبس، وليس بالحبس الطويل مثل اليوم واليومين والثلاث.

قـــال أبو المؤثر رحمه الله الأحداث لا يستوي ولا تستوي المحدثون وعلى الحاكم الاجتهاد.

رجـــع. ومن التهم أن يظهر الحريق في مترل رجل أو يصبح بابه مقلوعاً أو دابـــته معقـــورة ويفقدها، فيوجد أو شيء منها رأسها أو جلدها أو يصبح حـــرثه محـــزوراً أو مقطـــوع الســـبل، أو نخلته مقطوعة أو كرمته أو شجرة مقطوعـــة، أو يتهم فمثل هذا الحبس عليه أو توجد دابته أو غلامه أو ولده فيه أثـــر الضرب من دم أو حمرة أو خضرة أو ورم أو مسود أو مكسوراً وأشباه هـــذا، أو دابته مكسورة فهذا وأشباهه من التهم، وإذا اتهم الرجل زوجته أو المـــرأة زوجها بضرب، ولا تبين له علامة أثر وإن اتهمها بسرق من منْزلها مما تـــبين ممـــا وصفت لك ولم يكونا ممن لا يلحقه التهمة فهما كغيرهما وإن لم يـــبين شـــيء وادعيا شيئاً مما في مترلهما لم يبين مثل دراهم أو دنانير وكسوة ومتاع لم يؤخذ لبعضهما من بعض.

ومـــن غيره: قال أبو المؤثر: وكذلك إذا دخل الرجل إلى قوم بإذنهم ثم اتهمـــوه يســـرق في دخولـــه ذلـــك فليس لهم عليه إلا يمين وليس يحبس لهم بالـــتهمة، لأنـــه دخل مترلهم بإذنهم وكانت امرأة زارت أمها، وأمها لها زوج فســـرقت مـــنهم ثـــياباً فاتهموهـــا، فـــلم يـــرى محمد بن محبوب رحمه الله عليهما حبساً وإنما رأى عليهما اليمين.

رجع. وكذلك كل شيء كان في منْزل واحد، مثل الاخوة والأولاد إذا كانوا في منْزل واحد وإن كانوا في منازل شتى، ولم يتبين السرق ولم يؤخذ إلا ببيان. وإن كان بياناً كما وصفت لك أخذ بعضهم لبعض ومن التهم ما يلزمه في القسامة[1] وإنما ذلك في القتل نفسه، فإن وجد حيا وبه جراحة ثم مات من بعد فلا قسامة فيه، وليس في الجروح قسامة، وكذلك الموجود في دارة قتيلاً فلا قسامة فيه على أهل البلد، وليس في شيء من المال قسامة ولا في العبيد ولا في الدواب وإنما هي في الأحرار المسلمين إذا وجد في القرية قد قتل ولا يدري من قتله، وفيه أثر فإن وجد ميتاً لا أثر فيه فلا قسامة فيه، ولو وجد فيما يموت الناس فيه من طوى أو طريق أو نهر أو بحر ميتاً لم يكن فيه قسامة، ومن لا يلزم القسامة فيه أن يوجد في حريق أو هدم جدار فادعى ورثته أنه هدم عليه أو طرح في شيء من هذه الأشياء لم تلزم التهمة.

قال غيره قال أبو المؤثر: نعم، وعلى المتهمين الأيمان ما طرحوه، في الحريق ولا هدموا عليه، فإن نكلوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا أو يقروا.

١- القسامة: هي أيمان خمسين يقسمها رجال أهل الحي الذي وجد فيهم الميت دون معرفة قاتله.

البينة على المدعي واليمين على من أنكر:

رجـــع. ومـــن التهم أن تدعي المرأة على الرجل أنه غلبها على نفسها ووطـــئها فـــإن وجدت متعلقة به أو وجد معها في منْزلها في وقت لا يدخل مـــثله علـــيها عوقب وإن لم يكن لذلك سبب حلف. ومنها أن يوجد الرجل قتـــيلاً أو يوجـــد جـــريحاً فيدعى على رجل أنه هو الذي جرحه، ثم يرجع فيـــتهم غـــيره، فلا يقبل منه. وكذلك أن قتل، فأتهم وليه رجلاً، وقال: هو الـــذي قتله و لم يقل اتهمه وحقق عليه أنه قتله، لم يكن له أن يتهم غيره، ولا قســـامة له وكل من ادعى شيئاً مما وصفت لك فله اليمين على من ادعى عليه وكذلـــك لـــلمرأة عـــلى الرجل إذا ادعت الوطء فإذا لم تحلف لم يقام عليه حدّ ولكن يحلف للصداق وما فعل.

ومن غيره قال أبو المؤثر: إذا ادعت المرأة أنه وطئها فعليها الحد بقذفها إيـــاه وعليه اليمين ما فعل بها فعلاً يوجب عليه الصداق فيما ادعت فإن حلف عـــلى سبيله إلا أن يرى الحاكم حبسه بما يتحقق عليه من التهم بالحبس فذلك لـــلحاكم وإن أبـــا أن يحلـــف حـــبس حتى يحلف أو يقر بالصداق فإذا أقر بالصداق لم يكن عليه حبس حتى يقر بالوطء.

رجـــع. وإذا ادعـــت مـــا دون الوطء حلف عليه وكذلك لو أدعى أن رجـــلاً وطء جاريته صبية طوعاً أو كرهاً أو بالغاً كرهاً أو طوعاً فعليه اليمين لحال المهر.

ومـــن غـــيره قال أبو المؤثر إذا اتهمه سيد الأمة، وهي بكراً أنه وطئها طوعـــاً اســـتحلف، مـــا فعل شيئاً يوجب عليه عقرها مما ادعى سيدها ولا يحلـــف مـــا وطئ[1] وليس في الحدود أيمان. وكذلك لو ادعى أنه وطئ دابة لـــه حلـــف لحال الضمان ليس للحد لأنه قد قيل أن الدابة تقتل وتدفن فعلى ذلـــك القول يضمن الثمن فإن كان الحاكم ممن يرى ذلك حلفه وضمنه وإن كـــان ممن لا يرى بأسا لم يستحلفه ولم يضمنه وإن تسبب عليه سبب حبسه إذا صح ذلك بأربعة شهداء رجالاً ولا لزمه حد الزاني جلداً أو رجماً.

ومـــن غـــيره قال أبو المؤثر: هذا في الأنعام، وأما الحوامل مثل الخيل والـــبغال والحمير، فلا أرى عليه يميناً ولا ضماناً فإن يصح عليه سبب حبس، وإن أقر بالوطء أقيم عليه الحد.

وقـــيل[2] في قـــوم في بيت قتل رجل رجلاً، أو ذمياً ثم دخل فلم يعرف أيهـــم هو أيهم لا تجوز شهادة أحدهم وحده فإن شهد اثنان فكان شهادتهما شـــهادة واحـــد، وإن شهد ثلاثة كانوا عن شاهدين إذا كانوا عدولاً، ومن الـــتهم أن يتهم بالأمر في القتل، أو ما دونه، أو في حدث أو سرق فإنما عليه يمـــين مـــا أمرت بذلك الذي فعله، فإن حلف لم يعاقب، وإن أقر ولم يحلف

١- في (ب): رجع: وليس....

٢- في (ب): رجع: وقيل.....

حبس فإن أقر أو صح عليه بشاهدي صبياً فإنه يضمن.

ومن غيره: قال أبو المؤثر: سمعنا أنه يحلف، ما أمر ولا عرض وقد قيل إذا أمر الأمير الجائر بقتل رجل، فلا يؤخذ هو قتل به قاتلة وإن كان عبده أو صبي قتل به وسل عنها.

قال أبو المؤثر: وإن لم يقر ولم يحلف، حبس حتى يقر أو يحلف، فإن حلف لم يكن عليه شيء، وإن أقر نظر الحاكم فيما يلزمه من الحكم، أو نظر فيما يلزمه من العقوبة والأدب، فإن كان الذي أمره بالغاً وليس له بعبد، فإن أقر المأمور بالحدث، أو قامت عليه بينة لم يكن على الآمر ضمان وكان القود على الفاعل أو الدية وإن أنكر المأمور ولم تقم عليه بينة كان على الآمر الأرش، وإن كان جروحاً أو الدية، إن كان قتيلاً وإن أقر أنه أمر صبياً حكم عليه بالقود، إذا أقر أنه قتله وهو بنظره.

ومن غيره قال أبو المؤثر: ليس على الصبي قتل، وأما عبده: فإن كان عبده بالغاً قتل، وإن أمر الأمير رجلاً يقتل رجلاً فقتله، فإن لولي الدم إن يقتل الأمير أو القاتل أيهما أراده. وحفظ الوضاح بن عقبة عن سليمان بن عثمان أنه قال: إنما على المتهم للآمر اليمين.

ومن غيره قال أبو المؤثر: نعم فإن لم يحلف حبس حتى يقر ويحلف، ومن التهم ما يغيب من القرى في البدو وفي الطريق بين القرى وقطع الطريق وسلب الناس أو يقتل أو يحدث في بعير أو غيره مما لا يوجد بجبره إلى المدعى أو حدث في طوى في فلاة فرفع إلى الولاة أو يدعي على إنسان قد حضر فأخذه الوالي بكفيل بنفسه حتى تسبين له ما يستحق به التهمة،

وإن كـــان يدعي على رجل غائب بعث معه من ينظر الحدث، فإن وجد شيئاً رفـــع إلـــيه المدعـــى عليه ولزمته التهمة، فإن لم يوجد شيئاً فلا يحبس أحداً، وكذلـــك إن دعـــا أنـــه أخذ له إبلاً أو بعيراً أو غنماً أو عبداً أو نهب منْزله، فبعـــث معـــه أصحابه حتى يبحثوا عن ذلك فإن وجدوا تهمة رفعوه إلى الوالي فـــيعمل فـــيه الوالي ما يرى وأما اللصوص المنسوب إليهم اللصوصية، بقطع الطـــريق فـــإذا رفـــع ذلـــك عليهم فوجدهم أخذهم وحبسهم ودعا المدعى بالسبب، فإن جاء لذلك بأسباب التهمة حبسهم.

ومـــن الـــتهم أن يتهم الرجل أو القوم بالبيعة على المسلمين فإن صح لهم بـــيعه بكتاب أو شهود أو رسول عوقبوا بالحبس فإن اجتمعوا وبرزوا فللإمام أن يسير عليهم فإن استسلموا وتابوا أو صح ذلك عليهم حبسهم وإن امتنعوا احـــتج علـــيهم ثم أخذهـــم فإن حاربوه حل قتالهم حتى يسمعوا له ويطيعوه فـــإن قتل أحد منهم أومن اتباعهم أحداً من المسلمين في حرب أو غيلة فصح ذلـــك قـــتل جميع من تبايع على ذلك، والقتل للإمام ليس للأولياء، وكذلك جـــاءت الآثار عن علماء المسلمين أنه من قتل أحداً من المسلمين ببيعته قتل. وكذلـــك قـــال محمـــد بـــن محجوب رحمه الله: جاء الأثر أنه من قتل أحداً من المسلمين ببيعته قتل.

ومن غيره قال أبو المؤثر: نعم، ويقتل الدليل والعين.

عقوبة من رمى رجلاً من بيته:

رجع. وكذلك عرفنا في آثار المسلمين، وكذلك شاروا عثمان بن عفان حين رما رجل من داره رجلاً من المسلمين فقتله، فدعوه أن يقيده فلم يفعل فقتلوه، فقد روي عن محمد بن سعيد بن محزر بن هاشم عن هاشم بن عبد الله بن نافع عن بشير أن رسول الله ﷺ «رمى من دار في بعض غزواته سهم فأمر بها فنسفت من أصلها»[1] وكذلك معروف في آثار المسلمين. وكذلك كل من حارب المسلمين من أهل التوحيد والشرك إذا تحصنوا في الحصون كان للمسلمين أن يهدموها ويدخلوا عليهم حتى يلقوا بأيديهم إلى المسلمين، ويحكم عليهم بالحق، وكذلك كل من حارب المسلمين فاقتتلوا فما دام إمام المجرمين قائماً يحارب فإنهم يقتلون حتى يذهب إمامهم ويؤخذون، فمن امتنع قتل، ومن ألقى بيده لم يقتل، إلا أن يكون قتل فإنه يقتل. وقد أسر المسلمون عيسى بن جعفر فشاور فيه وارث، فقال على بن عزرة لك أن تقتل ولك أن تمن، فقتله. كذلك سمعنا وقد كان الذين قتلوه معروفين، وقد سمعنا أشياخنا يقولون أن الجلند بن مسعود رحمه الله قتل على البيعة.

١- لم أعثر عليه في الكتب المعتمدة.

مسألة: ذكر الحدث في الوديان

وقد قال بعض الفقهاء: أن مجاري السيول لا يحدث فيها شيء، وكذلك ما كان السيل يغشاه لا تبنى بالطفور ولا بالحجارة، والصاروخ، فيرد الماء على جاره، ولكنه يتركه بحاله، إلا أن يكون قد كان مبنياً فلهم إن يبنوا على بنائه الأول. وقال الوضاح بن عقبة : إذا كان الوادي بين مالين فرضي أحدهما يدفن الآخر وإدخاله في الوادي فلا بأس عليه. وفي سماع مروان بن زياد، وذكر أخي العباس بن زياد عن أبي عبد الله أنه قال أن يكون الوادي ماءً لأهل القرية، فليس لهذا وحده وإن يكن لله فهو مجري ماءهُ، إذا أنزله الله من سماءه. قال قيل لأبي عبد الله : فإنه قد أحدث فيه عدول. قال: لا يرضي عمن عدلهم وقال أنه حرام من أكل منه شيئاً فليتصدق به على الفقراء انقضى.

والسيول لا تحول عن مجاريها التي يعتمد عليها، أو يبلغ إليها، وكلما اتكأ السيل على أرض لم أرى لأهلها أن يحبسوه عن أرضهم، ويردوه إلى غيرهم، ولو كانوا يريدون رده عن أرضهم ويردوه إلى غيرهم، ولو كانوا يريدون رده عن أرضهم التي كانت من قبل تجري فيها وإنما السيول مأمورة مسيرة مقهورة من قبل الله فحيث أنتجت لم يحال بينها وبين طريقها، وما

اعـــتمدت علـــيه وليس لأهل الأرض التي كان السيل يجري فيها من قبل أن يـــنحي عـــنها إلى غيرها أو يردوه عن الأرض التي انتحى وجرا عليها الماء إلى الأرض الـــتي كانـــت مـــن قبل يجري فيها، ولكن تترك بحالها على ما جرت علـــيه من ضرر، أو يقع في أصل مجاريها فأما إذا حفرت وضرت أحداً فأراد دفـــن مـــا حفـــرت، أو حفر ما دفنت من أرضه كان له ذلك، و لم يحيل بينه وبـــين ذلـــك إن شـــاء الله والسيول إذا انتحت و لم ينحها أحد واتكت على مجـــاري أخـــرى، فإنما نرى أن تكون بحالها وإن كانت إنما انتحت بدفن من أحـــد وحفـــر حولهـــا، وكـــان في الأحياء فأني أرى رد حدثه ويرد مجرى الســـيل عـــلى ما كان عليه من قبل، وإن كان الذي أحدث قد مات فإني لا أرى ردهـــا فهـــي بحالها كما هو اليوم عليه، لأن المحدث قد مات وعسى إنما فعـــل ذلـــك بحق له وقد ماتت حجته وقد حفظنا أن كل من أحدث حدثاً في مـــثل هذا لم يكن له من قبل فإن حدثه مردود إذا لم يطلب إليه ذلك حتى مـــات لم يلـــزمه ورثته رد حدثه، ولو قامت عليه بينة عدل إن الهالك أحدثه فهو بحاله لحال وفاة الذي أحدثه و لم نعلم ما كانت حجته.

الباب الثامن والعشرون

في

ذكر أحداث الدواب

بـاب ذكر أحداث الدواب[1]

ضمان صاحب الدابة:

وإن كـــان جمل أو ثور أو فرس أو حمار أكل رجلاً أو خبطه أو ركضه. فأمـــا المـــركوب فمـــا أصابه بمقدمه أو بفمه أو صدره أو يده فراكبه وقائده وســـايقه ضـــامن لمـــا أصاب، وكذلك الثور قائده وسايقه إذا نطح أو غشى إنساناً فعقره ضمن. وما أصابت الدواب بمؤخرها فلا ضمان فيه على أحد.

قـــال أبو المؤثر: وقال محمد بن محبوب رحمهما الله وإن كحَّها[2] راكبها فركضـــت برجـــلها فعلـــيه ضمان ما أصابت، وأحسست أنه قد قال ذلك غيره. ونقول: كذلك إن ضربها راكبها أو قائدها أو سائقها.

١- أحـــداث الـــدواب يحكمهـــا حديـــث المصـــطفى ﷺ العجماء عقلها جُبار، والبئر جُبار، والمعـــدن جُـــبار، وفي الـــركاز الخمـــس. أخـــرجه الـــبخاري ومســـلم والترمذي وأبو داود والنسائي ومالك في الموطأ.

٢- كحَّها راكبها: أخرج صوتا من فمه يشبه السعال، فانزعجت الدابة.

جناية الدواب:

رجـــع. وإن أصاب شيء منها وهو طلق وحده أحداً بأكل أو غيره فلا ضـــمان عليه فيه على أحد، وإن أصاب شيء منها وهو طلق وحده بأكل أو غـــيره، فلا ضمان على أهله، إلا أن يعلم أن الفرس والجمل والحمار قد عرف بـــالأكل قبل ذلك فأطلقه صاحبه ضمن ما أصاب بفمه، وإن علم أنه يركض قـــبل ذلـــك ضمن، فإن عرف بالنطاح الثور قبل ذلك ضمن إذ أطلقه، فإن انطلـــق مـــن وثاقـــه فقد قال محمد بن محبوب رحمهما الله: أنه إذا ربطه بما مـــثله يوثق مثله فقطعه فأصاب لم يضمن. وإن كان معروفاً بذلك، وكذلك الكلـــب العقور إذا عرف بذلك فلم يوثقه صاحبه فقد ضمن، إلا أن يكون في حمـــى صـــاحبه فدخل إليه داخل فعقره فإنه لا يضمن. قال أبو المؤثر: أن دخـــل بـــإذن صاحب الحمار ضمن، إلا أن يكون الكلب أو الدابة موثقين، فمـــن قـــربهما فعقـــرا فلا ضمان عليه. وإن كان الكلب أو الدابة مربوطين في طـــريق الداخـــل عليه بإذنه، فمر في منْزلة من طريق ليس له بد منه فأصابه الكلـــب أو الدابـــة، فإن صاحبهما ضامن لذلك لأنه ربط على طريق من يمر عليه فإن دخل عليه بغير إذنه، فلا ضمان عليه.

رجـــع. وكذلـــك جمـــيع الدواب من دخل عليها في منزل صاحبها أو بســـتانه فأصـــابه لم يضـــمن وعلى صاحبها إذا عرفت بذلك أن يحفظها من الناس.

قال أبو المؤثر قد مضى الجواب.

رجـــع. وكذلـــك إن أصابت الدابة بمقدمها شيئاً من المتاع أو الطعام فأكلـــته أو كســـرته أو أهرقـــته وعليها راكب ولها قائد أو سائق ضمن ما أفســـدت، وقد قيل في زمان الجلندي -رحمه الله- كانوا يقتلون الكلاب، ولم أحفظه عن فقيه، وأما كلب الصائد والحامي فلا يقتلان ومن قتلهما ضمنهما وإن كـــان شـــيء من هذه الدواب من الخيل والحمير والبقر قد عرف بقتل الدواب أو عقرها فأطلقها فإنه يضمن ما عقرت أو قتلت. وأخبرني سعيد بن محـــرز[1] عن موسى بن علي رحمه الله دعا رجلاً ببينة على حمار قتل أو عقر حمار له فدعا صاحب المقتول والمعقور بالبينة أن الحمار الذي أكل حماره كان يقتل الحمير ويعقرها من قبل.

ومن أحداث الدواب

أن يكون شيء من هذا، ولا يصح ببينة عدل ولا معاينة فبينتهم أنها دابة فلان فليس على أصحاب الدواب عقوبة تهمة الدواب، إلا ما صح عادلة.

ومـــن مضـــار الـــدواب: أن تكـــون الدجاج تفسد أرز الناس وبأكلها فعلى أهلها أن يحبسوها عن أموال الناس إذا عرفت بذلك.

١- ســـعد بـــن محـــرز بـــن محمـــد بـــن ســـعيد النْزوي، أبو جعفر. من علماء القرن الثالث وأحـــد العـــلماء المشـــهورين في زمانـــه وولـــداه الفقـــيهان عمـــر بن سعيد والفضل بن ســـعيد. عاصـــر العلامـــة محمـــد بـــن محـــبوب وغـــيره من العلماء. انظر إتحاف الأعيان ٤٢٦/١.

ذكـــر فســـاد الـــدواب في الحرث: فقد جاء الأثر أن على أهل الـــدواب حفظ دوابهم بالليل فما أفسدت بالليل ضمنوه وعلى أهل الحروث حفـــظ حـــروثهم بالنهار وقد رأيناهم يزجرون الناس فيما بينهم، ولم نسمع ذلـــك عـــن الفقهـــاء إلا أنـــه قد قيل: أن الوضاح بن عقبة. قال: ينادي في الـــناس ويـــتقدم عليهم أن يحفظوا دوابهم، ثم من بعد ذلك يحكم بينهم فيها، فإنما يلزم أصحاب الدواب ما أفسدت إذا صح بشاهدي عدل.

قـــال أبـــو المؤثر: ما صح بشاهدين عدلين وحفظ عن محمد بن محبوب -رحمهمـــا الله- أنـــه قـــال: إذا رأى في الـــزرع أثر الأكل، فقال صاحب الحـــرث دابة فلان أكلت رز حرثي، حبس صاحبها حتى يقر أن دابته أكلت ذلـــك الحرث أو يعفوا عنه، أو يرى الحاكم أنه قد بلغ حبس مثله، وأقول إن الـــناس في مثل هذا مختلفون فمنهم من لا يريد الفساد على الناس ومنهم من لا يـــبالي مـــا أكلت دابته ويفرح بذلك أو يطلق دابته لذلك، فحبس هؤلاء أكـــثر مـــن حبس الأخر، ولا يستويان في العقوبة، وقد سمعنا أن فساد الغنم بالليـــل والـــنهار مأخوذ به أهلها. وقد سمعنا في الحديث أن النبي ﷺ قال في الضواري تقدم على أهلها فإن أطلقوها بعد التقدمة فأفسدت عقرت[1].

١- الحديـــث: هـــناك موضـــوع مـــتكامل عن ضمان المتلفات في كتاب الدكتور سليمان محمد أحمد: أساس المسؤولية في جناية الحيوان، فارجع إليه. وهي رسالة دكتوراة من أفضل ما كتب في الموضوع. وانظر تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ج٤/٨٦.

رجـــع. ومن لزمه غرم ما أكلت دابته فإنما يغرم ثمن الشجر يوم أكلته، بقيمة العدول وليس يلزمه ثمن مثله.

ومـــن غيره. قال أبو المؤثر: قد قيل بهذا والذي أقول به أن الدواب إذا اســـتهلكت الحـــرث اســـتهلاكاً لا يـــنظر، نظرت إلى ما هو أوفى لصاحب الحـــرث فإن كان قيمته يوم أكلته أكثر من نفقة صاحب الحرث وبذره وعناه في ســـقية وجمـــيع ما عنا فيه وأنفق عليه حكم له به، وإن كان العنا والنفقة أكـــثر حكـــم له بقيمته والعنا ما أنفق في عناة وبذره إلا السماد فإني لا أقول فيه شيئاً.

رجع. وكذلك من أخذ من مال أحد شيئاً من صرم أو شجر أو علف أو زرع إنما يضمنه يوم أتلفه.

ومن غيره قال أبو المؤثر: قد مضى الجواب في الزرع والشجر مثله.

رجـــع. وعلى الحاكم إذا رفع إليه رافع دابة لا يقبلها منه ولا يأمن من يقبضـــها مـــنه، ولكن يأمره أن يدعوا صاحب الدابة إليه ثم يحكم بينهما ولا يعطـــيهما راعـــياً وقد كان في زمان عبد الملك بن حميد[1] والمهنا بن جيفر[2] يـــولي عـــلى الدواب واليا يتولى الإنصاف بينهم ويصيرون إليه الناس في ذلك ويعطـــى مـــن عند الإمام في كل شهر خمسة دراهم، وأما إقامة الرجل لذلك ويكلـــف الناس حملاً لا يعرفه من قول أحد من المسلمين، ولو كانت الرعية واجـــبة، وحـــبس الدواب عن أهلها صواباً، لم يكن للراعي في كل دابة إلا بقـــدر عنايـــتها، وقد رأينا من يرعى للناس في القرى يرعى الشاه شهراً بدانق وهـــؤلاء كانوا يكلفون أصحاب الدواب كل يوم دانق و لم أعلم أن أحد من الفقهـــاء قـــال ذلـــك ولا رضي به، إلا أني رأيت في بعض الكتب رواية عن بعـــض الـــولاة و لم أسمع ذلك من أحد وأما الثمار فيضمنها يوم يصح عليه، وإن كـــان مـــتاعاً فتلف فعليه مثله إن قدر عليه وإن لم يقدر عليه فقيمة مثله علـــيه، وإن كـــان باعه أكثر من قيمته من جميع الأشياء فعليه ثمنه الذي أباعه

١- عـــبد الملـــك بـــن حمـــيد: هـــو الإمام عبد الملك بن حميد من بني سودة بن علي بن عمرو بن عامـــر مـــاء الســـماء الأزدي. ســـار في الرعـــية ســـيرة الحـــق والعـــدل، واتـــبع أثـــر الســـلف الصـــالح، وصـــارت عُمـــان يومـــئذ دار خـــير. تـــولى الإمامـــة يوم الاثنين لثمان لـــيال بقـــين مـــن شـــهر شـــوال ســـنة ٢٠٨هـــ، وكانت ولايته ثماني عشرة سنة. انظر كشف الغمة رقم ٤٥٩.

٢- المهـــنا بـــن جـــيفر: هـــو الإمـــام المهـــنا بـــن جيفر الفجحي الأحمدي الأزدي عقد له يوم الجمعـــة في شـــهر رجـــب ٢٢٦هـــ عـــرف بالحـــزم والضـــبط والعدل وعدم التهاون في جنـــب الله فعـــم الـــبلاد والعـــباد الأمـــن والاســـتقرار وحكـــم حـــتى يـــوم ١٦ من ربيع الآخر ٢٣٧. انظر كشف الغمة ٢٦٠-٢٦٣ رقم ٤٥٩-٤٦٠.

بـــه لأن الـــذي بيع هو مال صاحبه، وإن باعه بأقل من قيمته ضمن مثله أو قيمـــته يـــوم يحكم عليه، فإن صح معه أنها دابة فلان بعدلين، فمتى ما وجده أنصـــفه مـــنه إذا لـــزمه فيها شيء وكذلك الدابة المحدثة الحدث الذي يلزم صـــاحبها ولا يحبســـها الـــوالي لكن يأمر من يدعو صاحبها فإن كان غائباً وصـــح أنهـــا لفلان ثم وجد فلاناً أخذه له بحقه. وأما العبد إذا جنى جناية فلا يـــدر لمـــن هو مثل الرجل يموت ولا يعرف له وارث، فإذا لزمته الجناية باعه الحاكم، وأدى إليه حقه.

جناية فاقد الأهلية:

وإن جنى جان جناية فادعى أنه جناها في ضياع عقله فأنكرت عاقلته فإن علـــيه البيـــنة أنـــه جناها وهو ضايع العقل إلا السكران فإنه لا تعقل العاقلة جنايـــته. فأمـــا الذي يعتريه الجنون حيناً ويفيق حيناً، فما جنى في حال جنون فهـــو على عاقلته كان صغيراً أو كبيراً. وأما إن أصاب في حال إفاقته وصحة عقله فهو في ماله إذا كان عمداً، وأما الخطأ على العاقلة أيضاً.

في حـــدث الـــدواب وفســـادها من غير هذا الكتاب ومن أحـــداث الـــدواب أن يكون شيء من هذا ولا يصح ببينة عدل، ولا معاينة فيـــتهم والـــدا الصبي أو المصاب أنها دابة فلان ولا يعرفها المصاب فيتهم أنها دابـــة فـــلان، فلـــيس على أصحاب الدابة عقوبة بتهمة الدواب إلا ما صح بالبينة العادلة.

ومـــن مضـــار الدواب: أن يكون الدواب في الدجاج ورز الناس

ويأكلها، فعلى أهلها أن يحبسوها عن أموال الناس إذا عرفت بذلك. ومن الفساد: فساد الدواب الحروث فقد جاء في الأثر «أن على أهل الدواب حفظ دوابهم بالليل فما أفسدت بالليل ضمنوه وعلى أهل الحروث حفظ حروثهم بالنهار»[1]. وقد رأيناهم يزجرون الناس فيما بينهم ولم أسمع ذلك عن الفقهاء، إلا أنه قيل عن الوضاح بن عقبة. قال: ينادي في الناس ويتقدم عليهم أن يحفظوا دوابهم ثم بعد ذلك يحكم بينهم فيها، وإنما يلزم أصحاب الدواب ما فسدت إذا صح بشاهدي عدل، ومن لزمه غرم ما أكلته دابته، فإنما يغرم ثمن الشجر يوم أكلته بقيمة العدول وليس يلزمه ثمرة مثله.

ومن كتاب عزان بن تميم[2] وقال في الدابة إذا أكلت الحرث: فعلى أهلها الغرم وإذا أكلت الطعام فلا غرم على أهلها وقال ليس على أهل

١- وقد ورد حديث يوضح ذلك: روى ابن شهاب الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدته، فقضى رسول الله ﷺ على أهل الأموال حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل. رواه أبو داود والنسائي - معالم السنن للخطابي ٢٠٢/٥/٥ حديث رقم ٣٤٢٥ وغيره.

٢- عزان بن تميم: هو الإمام عزان بن تميم الخروصي، تمت له البيعة يوم الثلاثاء لثلاث ليال خلون من شهر صفر سنة ٢٧٧هـ، وممن حضر البيعة موسى بن موسى بن علي وعمر بن محمد القاضي ومحمد بن موسى بن علي وعزان بن الهزير وأزهر بن محمد بن سليمان. وقعت في عصره الفتن وخاصة بعد محاربة موسى بن موسى بن علي وأهل أزكى وأصبحت الإمامة لعباً ولهواً، حتى أنهم عقدوا في عام واحد ست عشرة بيعة لم يفوا بواحدة منها. وقتل عزان بن تميم في موقعه سمد الشأن في حربه محمد بن نور يوم الأربعاء لخمس ليال بقين من صفر سنة ٢٨٠هـ. انظر كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ٢٦٥ - ٢٧٢.

الكلاب غرم إذا أكلت الحرث[1]، وعليهم العزم إذا أكلت الطعام.

ومن كتاب فضل: وعلى الحاكم إذا رفع إليه رافع دابة إلا يقبضها منه، ولا يأمر بقبضها منه، ولكنه يأمره أن يدعوا صاحبها إليه، ثم يحكم بينهما، ولا يعطها راعياً. قال محمد بن خالد[2]: سمعنا أن الوالي يقول للذي جاء بالدابة، هات صاحب الدابة التي أفسدت عليك، فإن قال لا أعرف صاحبها، فلا ينبغي للوالي أن يقبض دوابا لا يعرفها، والذي جاء بها أحق بقبضها، فإن حبسها الوالي حبساً مضر بالدابة فتلفت في حبسه كان ضامناً.

وفي كتاب أبي عبد الله إلى محمد عنبره اعلم رحمنا الله وإياك: إن كتاباً وصل إليَّ من جماعة من أهل القطارة، يذكرون فيها أن واليك على القطارة أقام رجلاً راعياً في البلاد للدواب التي تفسد على الناس، وأنه غير ثقة، وإنه يعرف بالسرق ويأخذ الكرى من غير أن يرعاها، وطلبوا كتابي إليك ورأى في ذلك. فأعلم إني لا أرى أن يقام لهم رجلاً لرعية الدواب،

١- لأن الكلاب لا تأكل الحرث إلا إذا كانت في جوع شديد، أما الطعام فهو خلق لها وعادة، ونهى الشارع عن اقتناء الكلاب إلا كلب صيد أو حراسة.

٢- محمد بن خالد: هو الشيخ العالم الفقيه محمد بن خالد الخروصي البهلوي، قيل نسبه يتصل بالصلت بن مالك بالخليل بن شاذان. وكان من قضاة زمانه وأنه استقر في القضاء إلى أن مات، ويعتقد أنه من علماء آخر القرن الثالث، ومن رجال العلم في ذلك الزمان الشيخ أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد، وهناك عالم آخر اسمه محمد بن خالد من علماء القرن الخامس في عصر الإمام راشد ابن سعيد المتوفى سنة ٤٤٥هـ. انظر إتحاف الأعيان ١/٢١٤.

ولكـــن تكتـــب إلى وإليك بالقطارة أن يصرف عنهم هذا الرجل، ولا يقيمه ولا غـــيره، وتأمـــره إذا وصـــل إليه واصل بدابة وادعى أنها أفسدت عليه أن يرســـل معه رسولاً يقف معه على زراعته وماله، فإن يرى فيه فساداً حبس له صـــاحب الدابـــة، ولا يكلفهـــم على ذلك بينة، ويأمره أيضاً أن ينادي يوم الجمعـــة في المســـجد بالتقدمة على الناس، ولا يهملوا دوابهم إلا براع يكون معهـــا، ويكون حبلها في يده، فمن رجع يهمل دابته بعد تقدمته عليه، حبسه إن شاء الله.

ومـــن كـــتاب فضل. قيل وقد كان في زمان عبد الملك بن حميد، والمهنا بـــن جـــيفر، يولي على الدواب والياً، يتولى الإنصاف بينهم يصير الناس إليه في ذلـــك ويعطـــى مـــن عند الإمام كل شهر خمسة دراهم، فإما إقامة رجل لذلـــك يكلف الناس جعلاً فلا نعرفه من قول أحد من المسلمين، ولو كانت الرعـــية واجـــبة، وحبس الدواب على أهلها صواباً، لم يكن للراعي في كل دابـــة إلا بقدر ما يرعاها به، وقد رأينا من يرعى للناس في القرية، يرعى الشاة كـــل شـــهر بدانـــق، وهؤلاء كانوا يكلفون أصحاب الدواب في كل شهر دانق، ولم أجد أحداً من الفقهاء قال ذلك، ولا رضي به.

قـــال محمـــد بـــن المســـبح: الحديث في المواشي كما وصفت في الليل والـــنهار، ولكـــن تواصـــلت الأخبار منذ أول الدولة، أن أهل عمان تراضوا بكـــف الدواب عن حراثتهم فيما بينهم، لأن حراثتهم وأموالهم بين منازلهم، وأرى أن يكـــف الـــناس بذلك، وفي نسخة: رد ذلك، فإذا أحصن صاحب الـــزرع بحصـــن لا تخطـــوه المشكولة، ولا تدخله المقراه، ثم دخلته بعد ذلك

بفسادها، شد على صاحبها، وإن لم يكن له حصن يمنعها وهي مشكولة ومقراة لم أعاقبه على فسادها، ولم أغرمه بالنهار، فأما ما كان من زراعات الظواهر والنقش من الإبل والبقر والغنم فالحكم فيها كما وصفت لك. وقد أخبرني بعض فقهاء المسلمين، أن الإمام غسان أنه كان جاعلاً رجلاً معه حبل شعر بأخذ الدواب من القرية، قيل وكذلك الدابة المحدثة التي يلزم صاحبها إلا يحبسها الوالي، ولكن يأمره أن يدعوا صاحبها فإن كان غائباً وصح أنها لفلان ثم وجد فلاناً، أخذ له بحقه، وعن أرض بين البيوت أو على طريق فيطلب أهل البيوت وأهل الطريق أن يحصن صاحب الأرض، ويشكوا هو فساد الدواب فقال من قال: منهم يحضر الرجل على أرضه، ولعل قائلاً قال: يكفوا فسادهم وقد يوجد عن محمد بن محبوب رحمهما الله أنه قال يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال «على أهل الحراثات حفظ حراثاتهم بالنهار وعلى أهل الدواب حفظ دوابهم بالليل»[1].

ومما ألف محمد بن المسبح في فساد الدواب وقال محمد بن المسبح: في رجل زرعه مأكول بالليل أكلاً كثيراً حرثاً أو قليلاً واتهم ناقة لرجل أو جمالاً أو بقراً أو حميراً أو غنماً، فليس له تهمة، لان الدواب ليس عليها تهمة، إلا أن يحضر سبباً أنها أبصرت في الزرع، أو آثارها في الزرع، إلى المنْزل أو من المنْزل إلى الزرع، فعليهم الحبس، وإن قال رجل أو رجلان أو امرأة أنا رأينا دواباً جمالاً أو بقراً أو حميراً أو غنماً ولا يعرف لمن هي، أو

١- سبق ذكره وتخريجه فارجع إليه.

قـــالوا إذا حضرت عن فنائها ولا نعرف لمن هي أخذها صاحبها الذي يعرفها أنهـــا لـــه، أو نعـــرف له وإن لم يعرفوها إذا حضرت ولا لمن هي قتلك بهيمة ولـــيس علـــيها حـــبس وبينهم الإيمان يحلفون ما يعلمون أن دوابهم أفسدت حـــرثاً لهـــذا، قال وكذلك أن قالوا: باتت عندنا ولم تصبح في رباطها، ولا في موضـــعها، فإنمـــا علـــيهم الأيمان ما يعلمون أنها أفسدت وإن ردوا الإيمان إلى أصـــحاب الحـــروث حلفوا أن دوابهم هي التي أفسدت علينا، فإن قالوا: نحـــن لا نعـــرف أنهـــا دوابهم، ولكن نحلف أن هذه الدواب الواقعة هي التي أفســـدت عليـــنا، ثم صح إن تلك الدواب دوابهم، أو أقروا أنها لهم أخذوا بما أفسدت. وقال أثر القائم أنه ما أفسدت الدواب له قيل كان على أهل الماشية لأن الـــنفش إنما هو بالليل، لقول الله تعالى: ﴿**وداود وسليمان إذ يحكمان في الحـــرث إذ نفشـــت فـــيه غـــنم القـــوم**﴾[1] قـــالوا كـــان لـــيلاً قال. وقـــالوا: أفسدت ناقة للبر ابن عازب الأنصاري[2] على أهل المدينة في حائط لهـــم فـــرفع ذلـــك إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «على أهل الحراثات حفظ حـــراثاهم بالـــنهار وعلى أهل الدواب المواشي حفظ دوابهم بالليل»[3] والأثر

١- سورة الأنبياء آية ٧٨.

٢- الـــبراء بـــن عـــازب: ابـــن الحـــارث، الفقـــيه الكـــبير، أبـــو عمارة الأنصاري الحارثي المـــدني نـــزيل الكوفـــة، مـــن أعـــيان الصـــحابة، روى أحاديـــث كثيرة. واستصغر يوم بـــدر، وحضـــر غـــزوات كـــثيرة قـــال: غـــزوت مـــع رســـول الله خمس عشرة غزوة، مسنده ثلاثمائة وخمس أحاديث. انظر سير أعلام النبلاء ١٩٤/٣رقم ٣٩.

٣- الحديث سبق ذكره وتخريجه ارجع إليه.

القـــائم أن الغرامة على أهل المواشي ما أفسدت بالليل، قال: وبلغنا ذلك عن مســـلم الأعور. غير أن أهل عمان اصطلحوا على حفظ دوابهم عن حراثات بعضـــهم بعضاً، وذلك فيه فرق سببها أن يكون لما نظرت فيه البلاد حراثاتهم ناحـــية ومـــنازلهم ناحية ودورهم ناحية. وإن المدينة حوائطهم بين منازلهم، إلا أن الأئمـــة الـــتي كانت بعمان قائمة، وفقهاؤهم وهم كان يعملون بهذا الـــذي جـــرا بينهم. أخبرني والدي أن غسان الإمام رحمه الله كان مولياً على الـــدواب رجلاً أخذ حبلاً من شعر في يده يدور القرية إذا أصاب دابة ناحية فســـاد أخذهـــا، والفقهـــاء في عصره لم نسمع منهم تغيير ذلك، ثم هم على ذلـــك في ولايـــة الدواب. أخبرني هاشم بن الجهم أن رجلاً من سعال وجد جمـــلاً في حـــرث لـــه فـــأخذه ولم يعرف به أحداً فذهب إلى العلاء بن أبي حذيفـــة فقـــال له العلاء أذهب به حتى تخرجه من حيث جاء من زرعك في الـــبرية، ثم أتـــركه لان الـــرجل طلب الخلاص منه وذلك معي، لأن حديث الـــنبي ﷺ وقـــد ســـألوه عن ماشية الإبل فقال: «ما لكم ولها دعوها معها ســـقاؤها وحذاؤهـــا ثم ســـألوه عن ماشية الغنم فقال هي لك أو لأخيك أو للذئـــب»[1]. وكـــان يروي عن عمر أنه قال: «لا يضم الضالة إلا الضال»

١- حديـــث صـــحيح رواه الـــبخاري ١٦٨/١ في العـــلم الغضـــب في الموعظـــة والتعلـــيم ومســـلم رقـــم ١٧٢٢ في اللقطـــة، والموطـــأ ٧٥٧/٢ في الأقضـــية بـــاب القضـــاء وفي اللقطـــــة، وأبـــــو داود رقـــــم ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨ في اللقطـــة، والـــترمذي رقـــم ١٣٧٢، ١٣٧٣ في الأحكـــام بـــاب مـــا جـــاء في اللقطـــة وضالة الإبل والغنم.

وعـــن أبي عـــبد الله -رحمـــه الله - أن الدابة إذا أكلت الحرث فعلى أهلها الغرم. وكذلك الطعام عندنا، وإن أكلت غير الطعام فلا غرم على أهلها.

ومـــن غيره ويوجد في كتاب عزان بن تميم وقال: في الدابة إذا أكلت الحـــرث فعلى أهلها الغرم، وإذا أكلت الطعام فلا غرم على أهلها، وليس على أهـــل الكـــلاب غـــرم، إذا أكلت الحرث وعليهم الغرم إذا أكلت الطعام. تم الكتاب تأليف الشيخ محمد بن المسبح.

ومـــن غـــيره وما تقول في رجل له شاة أطلقها من منْزله في الحارة، فدخلـــت مـــنْزلاً آخر، فأكلت منه، هل على صاحبها ضمان ما أكلته ؟ قال عـــلى صاحبها ضمان ما أكلته والله أعلم. حفظت عن أبي سليمان -حفظه الله- أنـــه لا ضـــمان عـــلى صاحب الشاة حتى تكون من الضواري، ويقدم عـــلى صـــاحبها إذا صـــارت بهذه المنْزلة، فعلى صاحبها ضمان ما أكلته بعد التقدمة والضراوة.

ومـــن غـــيره وعـــن رجل أطلق دابته في المرعى حيث ترعى الدواب فرجعـــت الدابـــة حـــتى وقعت في زراعة قوم، أنه لا ضمان على صاحبها، ومنهم من قال عليه الضمان[1].

قـــال أبو سعيد: يخرج عندي على حسب هذا إذا أطلقها بالنهار وأما في اللـــيل فمعي أنه إذا صح حدثها فعليه الضمان ولا أعلم في ذلك اختلافاً لأنه قـــيل عـــن النبي ﷺ «أن على أهل الدواب حفظ دوابهم في الليل وعلى أهل

١- ب: كثيرة السقط والخروم وعدم وضوح الخط.

الحـــروث ,حفظ حروثهم بالنهار»[1]. ولا أعلم في ثبوت الرواية اختلافاً وإنما يخـــرج عـــندي الضـــمان عـــلى أرباب الدواب، ولا يخرج على تأويل قول رســـول الله ﷺ وذلـــك إن بعضاً تأول قول النبي ﷺ إنما كان في المدينة وإن المديـــنة إنمـــا حروثها خارج عنها، وإطلاق الدواب خارجة عن الحروث فما خـــرج مخـــرجها من المدن والقرى فهو مثلها، ولا يبين لي في ذلك اختلافاً، ومـــا كان من المدن والقرى إنما الحروث حيث يكون إطلاق الدواب، وحيث لا يؤمـــن على الحروث من الدواب مثل شيء من قرى عمان أو عامتها فإنه على حسب ذلك يحسن عندي الاختلاف على ما قيل.

ومـــن غيره وقـــال من استعار دابة فوقعت في حرث قوم: أن الضمان عـــلى المستعير دون صاحب الدابة. قال وكذلك إذا طلب صاحب الدابة إلى أحـــد يســـوقها له فوقعت الدابة في حرث قوم أن الضمان على السائق، لأن ذلـــك مـــن فعلة. قال أبو سعيد رحمه الله: هكذا عندي يخرج، إذا أعارها أو اســـتعان على سياقها ممن يجوز له ذلك منه، من الأحرار البالغين الذين يأمنهم عـــلى حفـــظ دابته في ضبطهم يساقها، وإن كانوا ممن لا يؤمن على سياقها وحفظهـــا ويضـــعفون عن ذلك فهو عندي مثل الإطلاق لدابته. وكذلك لو ربطهـــا في الليل بما لا يأمن على حفظها به من الحبال أو حيث لا يأمن عليها مـــن الخـــروج فانطلقت فهو عندي كإطلاق الليل لان عليه حفظها كما قال الـــنبي ﷺ، وإذا نبـــت[2] علـــيه حفظهـــا في معنى الاختلاف بالنهار كان

١- سبق ذكره وتخريجه فارجع إليه.

٢- إذا لم يستطع حفظها أو المحافظة عليها بربطها بالحبال.

تسليمها إلى من لا يحفظها تضييعاً ليس بحفظ، وإن كان ممن يقدر على حفظها، ولو كان غير مأمون في دينه على حفظها، وقيل يحفظها، أعجبني أن يكون عليه ما لزم نفسه، وكان عليه هو الضمان ولو كان عبداً لغيره استعمله بغير رأي سيده، ولو كان ممن يقدر على حفظها أو صبي لغيره استعمله على غيره ما يؤذن له فيه، ولا يجوز له، ولو كان ممن يقدر على حفظها أعجبني أن يكون هو عليه الضمان للحدث والضمان للاستعمال جميعاً، لأن ذلك جناية منه على سيد العبد وعلى الصبي وإذا أسلم من معنى الضمان من حدث الدابة، كان عليه عندي ضمان الاستعمال للصبي والعبد. قلت لأبي سعيد : فإن كان الصبي ممن يعمل بالأجر وهو يؤمن على الدابة فاستعمله في حفظها وسياقها، لم يكن على رب الدابة ضمان ما أحدثت. قال هكذا عندي إذا جاز له استعماله بحال وأمنه عليها أعجبني أن لا يكون عليه ضمان.

ومن غيره: وسألته عن رجل له حمار معروف يعقر الدواب فأطلقه في موضع فيه دواب، فعقرهن، هل عليه ضمان؟ قال: إذا كان معروف بذلك فعليه الضمان، قلت: فإن لم يتقدم عليه في ذلك، قال: نعم. قلت: فإن أنكر أنه لم يعرف بذلك حتى الآن، قال: وإذا شهدت البينة أنه معروف بذلك عليه الضمان، قلت: وكذلك الثور والجمل، قال: نعم، إذا كان معروفاً بذلك أو شهدت البينة أنه معروف بذلك. قال أبو سعيد رحمه الله: معي أنه قيل في مثل هذا أنه لا ضمان عليه في الحكم حتى يحتج عليه، وأرجو أن قيل عليه الضمان، فما ألفينا فيما يلزمه، ولا يحكم عليه

بذلـــك الحاكم إلا بعد الحجة ومعي أنه قيل بمثل هذا الذي قال: إنه إذا عرف وصح ذلك بالبينة لزمه ذلك في الحكم في اللازم وتنظر في ذلك.

متى تعقر الدواب الضواري:

ومـــن غـــيره وقال في السنور: إذا كان يضر في المنازل ولا يعرف له رب فعـــندي قيل أنه يعقر لما يرجا به كفاية مضرته بذلك، ولا يعجبني كسره لقوامـــه، فـــإن انتهى وإلا عاد عقره حتى يؤمن من ضره، فإن لم يؤمن ضره ولم يقـــدر له عـــلى رب جاز قتله عندي. وإن أحتمل أن يكون لهذا السنور رب أجـــتهد في الســـؤال والبحـــث عنه حتى يحتج عليه فإن كفه وإلا عقر، وإن لم يقـــدر له عـــلى رب فقد مضى القول. قلت له: وكذلك الغنم والبقر والإبـــل والســـاير مـــن الـــدواب إذا ضرت يجوز عقرها، قال: قد قيل أن الضـــواري مـــن الدواب والأنعام تعقر بعد أن يحتج على أربابها ثلاث مرات، فـــإن كفوهـــا وإلا عقرت ولم أعلم عنهم قالوا نقتلها إلا أن تموت من ذلك العقـــر فـــلا غرم عليه. قلت له: فالدجاج الضاري[1] يرمي بالنبل والحجارة، قـــال[2]: أن يحـــتمل إلا أن تقـــتله ورجـــا عقـــر ولم يحـــتمل ذلك لم يجز وعقـــركما أمر المسلمون ولا يكسر أجنحته ولا قوائمه، وكان معنى قوله أن رمـــى الجـــندل بما يقتله. وكذلك النبل، وعن رجل كان راكب دابة فمرت بـــزرع فأكلت الدابة منه على غلبة منها له أو غفل عنها، هل يلزمه ضمان؟

١- في (ب): هل ترمي ....

٢- في (ب): إن كان يحتمل ألا تقتله. ورجا عقره وإن لم يحتمل ذلك.

قـــال: الله أعـــلم، ولعلـــه إذا كان ممن يملكها فغلبته فأرجو أن لا يكون عليه ضـــمان فـــيما أكلت، وكذلك أن نعس أو نسي وهو على أمن منها فغلبته وأكلت وهو في حال نعاسه أو نسيانه فعندي أنه لا يضمن أيضاً.

ومـــن عـــيره وقد يحبس قيم اليتيم أو خادمه بفساد دوابه، وإن كان غلامـــاً أو عـــاقلاً أمر بهما حبس في غير السجن في مسجد أو طريق أو أخذ وليه يقال له أن شئت كف دابته وإلا حبسناك.

ومـــن غيره وقال في فساد الدواب: فأعلم يا أخي أنا لا نرى أن يدفع إلى راع يـــرعاها، ولكـــن إذا وصـــل إليك واصل بدابة وقال: أنها أفسدت، فأرســـل معه رسولاً يقف معه على زرعه، فإن رأى فيه فساداً فأمره أن يدعو إلـــيك صاحب الدابة فإذا وصل إليك فاحبسه له إن شاء الله، فيحبس الذين يعـــرفون بكـــثرة الفســـاد وإهمال دوابهم على الناس ما رأيت من ذلك ثلاثة أيـــام أو عشرة أيام. ومن كان لا يعرف بالفساد وإنما يكون منه الزلة فذلك تحبســـه يوماً أو يومين، فإن طلب صاحب الزرع إلى صاحب الدابة أن يغرم لـــه مـــا أكلت له دابته من زرعه لم يلزم له غرم حتى يصح فسادها بشاهدي عـــدل ثم يكـــون عليه من الغرم ما يراهُ العدول إن شاء الله، إلا أن يتفقا هما فـــيما بيـــنهما ويتراضـــيا على الغرم فذلك إليهما ومع ذلك فتقدم إلى الناس وتأمـــر مـــن ينادي يوم الجمعة بالتقدمة منك على الناس أن لا يهملوا دوابهم عـــلى الـــناس، وأن يحبســـوها ويـــربطوها فمـــن رجع منهم همل دابته بعد تقديمـــك عليهم فأحبسه، وإن لم تفسد دابته على أحد إلا أن يكون مع الدابة راعـــياً يحفظهـــا عن الفساد عن الناس ويكون حبلها في يد الراعي فذلك لا

يعـــرض له إذا كـــان حبلها في يده حتى يكون منها فساداً إن شاء الله وفقك الله وإيانـــا، وســـألته عن الدابة إذا وجدها الرجل في زرعه هل له أن يربطها إلى أن يصـــل صاحبها يطلبها وتقدم عليه في إمساكها، قال معي: أنه ليس له ذلـــك ولا عـــلى الدابة عقوبة، ولا له عليها حجة. قلت فإن أخذها الرجل وربطهـــا عندها، فأصابها جوع أو عطش علم ذلك أو لم يعلمه، ما يلزمه في ذلـــك؟ قال معي: أن يلزمه ضمان الدابة وما أصابها من حين ما أخذها، قلت هـــل على الحابس لها عقوبة إذ صح ذلك، وأقربه قال معي: أنه يلزمه العقوبة بالحـــبس والضمان لما أصابها من مضرة. وكذلك أن ماتت في يده كان عليه الضـــمان. قلـــت لـــه فإن لم يضره مضرة هل على الحابس لهذه الدابة عقوبة بـــنفس الحـــبس لهـــا ؟ قـــال معي: أن ينظر في أمره، فإن كان ممن يجهل في ذلـــك ويـــتطاول على الناس كان حقيقاً بالعقوبة لأنه ليس له ذلك وإن كان ممن ليس له جهل ولا يتطاول قبل عثرته في ذلك عندي.

ومـــن غـــيره كتب الإمام المهنا بن جيفر إلى زيد بن محمد: وهو وإلى عـــلى أزكـــى -أنـــه بلغـــني أن شاة- لابن أبي علي -رحمه الله- وقعت في بعـــض الـــزروع وإنـــك أمرت بها أن ترعى، وكرهت أن تسلم إليهم الشاة حـــتى تحـــبس بعضـــهم والحبس ليس بفريضة مفروضة بل قد يسع العفو عن مـــثل هؤلاء، ولا نرى على الغلام حبس، ولا على أمة فأطلق لهم شاتهم وإن كانـــت قـــد أفســـدت على أحد وطلب الغرم فله الغرم إذا صح الفساد وقد حفظـــنا أن كـــل أرض كانـــت بـــين المـــنازل فعلى أصحاب الأرض، أن يحصنوها، وعلى أصحاب الغنم أن يحفظوها والسلام عليكم ورحمه الله.

وقال فيمن رأى ضالة في زرع غيره فلم يسوقها منه قال معي: أنه قد قيل عليه أن يسوقها أن قدر على ذلك، لأنه يخرج شبه المنكر في وقوع الضرر وقيل ليس عليه إخراجها إلا أن يشأ ذلك. وسئل عن شاة ضارية بزرع رجل تأكله فاحتج على ربها فلم يكفها هل له كسرها إذا وجدها في ماله تضره فيه بعد الحجة على ربها أم لا.

قال معي في بعض القول: أنه قد قيل في الضواري أن يتقدم إلى أربابها ثلاث مرات في كفايتها فإن كفاها وإلا جاز عقرها، أحسب أن العقر الذي بعقر هي أن تُرجا به كفايتها. ومعي أن بعضا يقول ليس عليها حجة فالحجة على ربها، يغرم ما أتلف ولا يبعد القول الأول لثبوت صرف الضرر، لأنه إذا ثبت الضرر من غير الدواب ممن لا يعقل له ثبت عليه النكال بالحبس والقيد والرباط والغل حتى يصرف ضرره عن الناس، كذلك العقر هاهنا إذا ثبت معناه فإنما هو لصرف الضرر ومنعه. قلت له: فإن كانت الكفاية لها مرة بعد مرة و لم تنتهي الدابة أيجوز عقرها على القول الأول إنما يجوز عقرها إذا أمتنع عن الكفاية، قال معي: أنه إذا ترك المنع بعد الحجة التي ينقطع بها العذر فلا ينفع الوعد الكاذب إذ لم يوف به فلا يضر إذا لم يثبت صحة المنع بالكفاية، قلت له: فإذا أكلت هذه الدابة زرعه في أول مرة قبل الحجة على صاحبها وصح ذلك فيلزم صاحبها عزم ما أكلت أم لا. قال معي: إذا أكلت في حال يكون على صاحبها حفظها فلم يحفظها فعليه الضمان فيما عندي أنه قيل. وإذا لم يكن محكوماً على صاحبها بحفظها في وقت ما أكلت فلا ضمان عليه، ولو صح كلها. قلت له: فإذا ثبت غرم

ذلك عليه بوجه يلزمه حفظها كيف يكون الوجه في قيمة الزرع. قال معي: أنه قيل يقوم في حالة المأكول له قائماً متروكاً للثمن على حالته التي كان يراد بها فيكون غرم ذلك، والقيمة على هذه الصفة. قلت له: ومتى يلزم حفظها الذي يكون بتركه لها ضامناً لما أكلت ويجوز عقرها على ذلك. قال معي: أنه قد قيل أن ذلك يجتمع عليه في الليل، ولعله يختلف فيه بالنهار، إلا أن يثبت الحكم بالمنع لذلك ما من حاكم يجوز حكمه بالرأي فعندي أنه يلحق بالنهار كما يلحق في الليل بمعنى الحكم.

ومن غيره: وقال في الزراعة إذا أكلت: أنه ينظر إلى الجلبة التي تلي الجلبة التي أكلت فما بلغت تلك الجلبة أعطى مثلها. وقال بعض قيمتها برأي العدول خصره وبهذا نأخذ.

ومن غيره فإن غلبت الدابة الراعي فلم يقدر عليها وكان ذلك بالليل فالغرم على أصحاب الدواب. وإن كان ذلك بالنهار ففي ذلك اختلاف فمن قال بالغرم كان ذلك على أصحاب الدواب إذا غلبت الدواب الراعي ولم يقدر عليها، وكان له في ذلك عذر رأينا. وعن رجل وقعت عليه دابة في زرعه فربطها ثم أطلقها فضاعت، هل عليه ضمان ؟ فعلى ما وصفت فنعم عليه الضمان إلا أن يشهد على سلامتها إذا أطلقها، فقد قيل لا ضمان عليه في ذلك. وعن رجل لقوم آخرين ليعقره فجاء رجل يريدان بحجْره عنه أن لا يعقره فجثم الجمل على الرجل فخاف على نفسه أن يقتله فطعنه الرجل فقتله هل يكون ضامناً للثمن ؟ وهل يحسب جراح الرجل على موالى الجمل ؟ فعلى ما وصفت فإن كان الجمل معروفاً بالأكل للبشر

فـلا ضمان على الرجل فيما أحدث في الجمل، وعلى أرباب الجمل أحداث الجمـل إن كانوا أطلقوه عمداً، وإن كان الجمل انقطع وانطلق وهو مربوط بمـا يمسـك بمـثله فلا ضمان على أصحاب الجمل، وإن كان الجمل ليس بمعـروف بـالأكل للبشـر وقد يوجد عن محمد بن محبوب -رحمه الله- أن مـن لقـبه ثور فخافه على نفسه قتله وغرم ثمنه. فعلى هذا القول إذا لم يكن الجمـل معـروفاً بـالأكل واعترض الرجل فعلى الرجل ضمان ما أحدث في الجمل.

رجـــع إلى كتاب أبي جعفر: ومـــن الأحداث وأحداث الصبي الحر والعـــبد والمعتوه والعبيد البالغين والكبير الذي تغير عقله، فأما العبيد البالغون فـــيجري علـــيهم من التهم ما يجري على الأحرار من الحبس والقيد والعقوبة ومئونتهم على مواليهم، فإن لم يعرف لهم موالي وصح أنهم مماليك.

ومـــن غيره قال أبو المؤثر: لا تقبل الصحة أنهم مماليك، إلا أن يشهد شـــاهدا عـــدل أن هذا مملوك لفلان ثم غاب فلا يعرف أين هو أو مات فلا يعـــرف له وارث، فعلى هذا صحة الملكة أو يقر العبد أنه لفلان. فإذا صح أنه مملـــوك على هذا كانت مئونته في رقبته إذا لم يقدر على مولاة، وليس بشهادة الشـــهود أنهـــم مماليك ولا يسمعون لمن يمسه على من شهدوا عليه إلا أن يقر المشهود عليه أنه مملوك فلان، وأما أن يقول أنا مملوك فلا أعرف لمن، فهذا لا يثبـــت عليه الملك، والعبد مئونته في رقبته على مواليه يدان عليه ولا ينفق عليه من مال الله، ولا يخرج يسأل في الأسارى .

مؤونة من بالسجن:

رجع. كانت مئونتهم على مواليهم في رقابهم إلا أن يفاديهم مواليهم وإن أخرجهم الوالي أسارى يسألون فلا بأس إذا لم يعرف لهم موالى، أو مات مولاه، ولم يعرف له وارث غريباً كان أو من أهل عمان، وإخراجه يسأل أحب إلي كما يفعل في الأحرار إذا كانوا فقراء. وللحاكم والإمام والوالي إذا كان العبد مخوفاً إن أُخرج أن يدعه في الحبس وينفق عليه من مال الله. وكذلك جناية العبيد الذكور والإناث، وأما الصغار من العبيد فما أحدثوا من حدث صح فإنه في رقابهم إلا أن يقدهم مواليهم، وما لم يصح لم يلزمه تهمة. وأما للأحرار من الصغار فما جنوا من جناية فهي على عواقلهم إذا صحت. وإن لم يصح لم تلزمهم التهم.

ضمان المتسبب بالجناية:

ومن غيره: وعن رجل أخذ دابة رجل من حرثه فماتت في رباطه، عليه غرم. قال عليه الغرم وعلى صاحب الدابة غرم ما أفسدت دابته حرث القوم، إذا كانت معهم ببينة أنها أفسدت حرثهم أو صدقهم، سئلت أبا زياد عن امرأة قالت لعبد غيرها رُدَّ عليَّ هذه البقرة، فخرج الغلام يجري وفي يده رمح فصرع عليه فأنفذه فمات فهل على المرأة ضمان؟ قال: نعم. قلت: فإنه حر مدرك. قال: ليس عليها شيء. قلت: فإنه غلام لم يدرك. قال: عليها الدية. قلت: فالدية عليها أم على العاقلة، قال: الله أعلم. قال ابن العباس: بلا حفظنا أن الدية على العاقلة، رجل أصاب دابة في ورزة فأدخلها

مـنْزل فماتـت في حـبله فهي له لازمة ومما يحتاج إليه الحكام العبيد يدعيه الـرجل، أنـه عـبد له، ويخاف إن تركه أن يهرب، والمرأة تدعي أن الرجل زوجهـا فيـنكرها، ويخـاف أن يهـرب، فللحاكم أن يحبسهما حتى يحضر المدعـى البينة، فإن كانت بينة بعيدة يؤجلا أجلا بعيداً، أخذ عليهما كفيلاً، وخـلا بهمـا، فأمـا الـزوج فكفيل بحق المرأة ومئونتها بما صح لها، وجعل طلاقهـا بيد الكفيل. وأما كفيل العبد فقيمته، ويضمنها الكفيل إن لم يحضر الأجـل فعليه إحضاره، وتفقة العبد في الحبس على نفسه، فإن صح رقة أُخذ المـولى للعـبد بمـا أنفق عليه، من يأمره الحاكم بنفقته ولا يطيل الأجل في الحـبس، إلا أن تحضـر البينة على العبد فيحبسه حتى يستبرئ عدالتها. وإن ادعـى العـتق من سيده فرفعه إلى الإمام أخذ على السيد كفيلاً أن يوافي إلى الإمـام والقاضـي للأجـل، فإن لم يواف به أخذ الكفيل حتى يحضره، فإن طلـب أجـلاً في طلـبه، أخذ على الكفيل أيضاً كفيلاً، يحضر للأجل الذي أجلـه في طلـبه. ومـما يحـتاج الحاكم: أن يتنازعا إليه العجم ومن لا يفقه الحـاكم كلامه، فيحتاج الحاكم إلى من يعبر له عنه ممن يثق به إن كان اثنان فهـو خـير وإن لم يكـن إلا واحـد، قال محمد بن محبوب -رحمه الله-: يجزي الواحد الثقة مما يخبر به عنه أنه يدعيه أو يطلبه. وأما ما يقربه على نفسه فـلا يثبـته علـيه الحـاكم، إلا باثنين عدلين من الحاملين والمحمول عنهم، وإن شـهد معـه شهود[1] لا يُفقه كلامهم كلف المشهود له عدلين عن كل واحـد شـاهدان على شهادتهم ويكفى اثنان عن اثنين وتجوز شهادتهما عن

١- في (ب): شهود عجم .

شـــهادة أكـــثر من اثنين وإنما يجيزا باثنين عدلين من الحاملين والمحمول عنهم، وكذلـــك يفعـــل في المشـــهود عليه، إذا صح عليه الحكم احتج الحاكم عليه بعدلـــين، فإن كانت له حجة وإلا حكم عليه الحاكم، كذلك يفعل في جميع العجـــم الإنـــاث والذكـــور، ويجـــوز في ذلـــك من الشهادات ما يجوز من شـــهادات الرجل والمرأتان عن أنفسهما، وعن شهادة غيرهما إلا الأحياء عن الأحـــياء، والرجل عن الرجل والمرأة عن المرأة الميتة وعن المرأة الحية، رجلان أو رجـــل وامـــرأتان، ولا يجـــوز منهم إلا الأحرار المصلين عن[1] المصلين، والمشـــركين منهم على أهل ملتهم. ومما يحتاج إليه الحاكم. وإذا أحدث رجل حدثاً في مال فادعى مدعي أنه أحدث عليه حدثا دعاه بالبينة أنه أحدث عليه في شـــيء له فيه حق في شركا أو مجرى أو طريق أو غيره من الأحداث، فإذا صـــح ذلـــك بعدلـــين فإن الولاة ترفع الأحداث وترفع في الأحكام فإن تولى الـــوالي الحاكم رفع الحدث، ثم نظر بينهما وكل من أحدث حدثا على غيره ثم ادعـــى أن الموضع الذي أحدث فيه لغيره، أخذ المحدث يرفع حدثه، وطلب الطالـــب إلى الـــذي يقر له به إذا صح ذلك. وكذلك إن أحدث عليه باباً أو إجالـــة أو بـــناءً أو فسلاً ما كان من الأحداث. وكذلك بلغني للوكلاء فيما وكلـــوا به في الجرح من كتاب أبي جعفر. قلت له وكان من أصحابنا من لا يـــرى الجـــرح قـــال نعـــم. وبلغـــني أن محمـــد بن محبوب -رحمهما الله- تـــنازع إلـــيه رجـــلان بصحار، وكان كلما أقام واحد منهم بينة جاء الآخر يتجريحهم قال فلم يقبل ذلك محمد بن محبوب انقضى.

١- في (ب): على المصلين.

الباب التاسع والعشرون

في

ذكر ما ينكر ومما لا ينكر

باب ذكر ما ينكر ومما لا ينكر

سبل إنكار المنكر:

الاجتماع على الشراب: ولو كان من أديم يوكا[1] ويعاقب أهله بالحبس، وقد ذكر ذلك محمد بن محبوب عن سليمان بن عبد العزيز[2] أنه كان يعزر على شراب النبيذ، وهو أمام حضرموت وقد أدركناهم يتعاهدوا المواضع المعروفة بالجماعات، فإذا وجد الجهال فيهم التغيير من الشراب وريحه، أنكر عليهم وحُبسوا. ومن وجد سكراناً بلبن الخبال من السكر عوقب من الأحرار والعبيد. ومما ينكر الاجتماع على اللهو واللعب من البالغين من الرجال والنساء بالدهرة والطبل يكسر وتكسر القصبة، إذا كان عليها الجماعة والغناء، وأما إذا كان وحده ومعه غيره بلا لهو ولا غناء ولا جماعة من رجال ونساء فإن الزمارة تكسر على كل حال، ولو كان وحده وينكر على صاحبها وأما القصبة الكبيرة فلا إلا على الجماعة واللهو والغنى، لأن المسلمين قد أجازوا استماعها لمن يتذكر بها الموت والآخرة. أخبرني زياد بن الوضاح[3] أنه

١- أديم يوكا: جلد مدبوغ منقوع. المصباح المنير ١/١٥.

٢- سليمان بن عبد العزيز: هو إمام حضرموت في عهد من سبق محمد بن محبوب كما هو واضح من كلام المصنف. والله أعلم.

٣- زياد بن الوضاح: بن عقبة من عقر نزوى، وكان هو وأبوه ممن بايعا الإمام الصلت بن مالك، وابنه الوضاح بن زياد بن الوضاح بن عقبة من فقهاء زمانه. انظر إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان ص ١/٤٢٤.

رأى أبـــاه يستمعها ويبكي، وكذلك لعب الزنج والهند تكسر دهرهم إلا إنّا أدركنا هؤلاء بصحار المطاب وأصحابه لا يمنعونهم من ذلك مع الولاة والاء ة، والله أعـــلم ما كان مذهبهم في ذلك، وذلك كان على عهد موسى بن علي وسليمان بن الحكم والوضاح بن عقبة وغيرهم وكانوا يفعلون ذلك في عسكر نـــزوى مع المهنا بن جيفر، قال أبو المؤثر: ما كان من ضرب الدهرة والطبول مـــن الهند وغيرهم فهو يكسر ويعنى أول كان من الملاهي. وإن كان من جهة الحرب فما يستحب فعله ولا نقدم على كسره والحكيم والتكبير والتهليل أحق من الطبول ونفخ البوقة.وقد حدثني من لا أكذب أنه من سوق صحار فرأى دهـــراً مع رجل فكسره فرفع عليه صاحب الدهرة إلى محمد بن محبوب -رحمه الله- وقـــال: له محمد بن محبوب -رحمه الله- أعطه كسارة الخشب و لم يحكم عليه بغير ذلك. والله أعلم.

باب ذكر النوح وما ينكرون النوح

أخبرني سعيد بن محرز[1] هو ومحمد بن محبوب قالا: أن النوح[2]: أن تقول المرأة وتأخذ عليها غيرها يتجاوبان على النوح. أرجو أني سمعت أن معنى النوح في بعض اللغة وأرجو اللغة لغة العبرانية أنا لا نرضى فالله أعلم. وننظر في ذلك.

١- سعيد بن محرز: أبو جعفر سعيد بن محرز بن محمد بن سعيد النّزوي من علماء القرن الثالث وأحد العلماء المشهورين في زمان وولداه فقيهان عمر بن سعيد، والفضل بن سعيد، عاصر العلامة محمد بن محبوب. انظر إتحاف الأعيان في تاريخ بعض أهل عمان ٤٢٦/١.

٢- النوح: ناح ينوح، نوحاً، ويقال نائحة: ذات نياحه، ونواحه ذات مناحة. والمناحة: الاسم ويجمع على الأنواح، قال لبيد: قوماً تنوحان مع الأنواح. ويقال: نساء نائحات، ويقال: كنا في مناحة فلان. ونوح الحمامة: ما تبديه من سجعها على شكل نواح. والتناوح التقابل، تناوح الجبلين أي تقابل، وسميت النساء النوائح: لأن بعضهن يقابل بعضاً إذا نُحن - لسان العرب المحيط ٧٣٨/٣.

رجـــع. وأخـــبرني محمد بن محبوب أن إمام حضرموت سليمان بن عبد العزيز كان يحبس على الصراخ، النساء الأحرار. قال أبو المؤثر: نعم والعبيد.

قـــال غيره: إن الصياح على الموتى بعض ينكره وبعض لا ينكره، وأما الندب فقد قيل فيه الاختلاف وهو أهون من الصياح[1].

ومن غيره. قـــال: صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة. صوت من مزمار عـــند نعمة، وصوت مرنة عند مصيبة. وقال ليس ينبغي أن يقعد عند الباكية والـــنايحة فإنـــه مكروه، ويقال أنه وزر. وسل عن الباكية لأن النبي صلى الله علـــيه وســـلم رُوي عنه أنه إنما لعن النائحة[2]. وقال من قال أن المستمعة هي المتلذذة بالسماع (بالاستماع).

١- هـــناك فـــرق بـــين الـــندب والصـــياح. الـــندب مـــن الإعـــلان عـــن الوفـــاة والحزن. وهـــذا لا يتـــنافى مـــع الإســـلام. والصـــياح: هـــو الـــبكاء بصـــوت مـــرتفع وهـــذا لا يجـــوز بـــل يـــؤذي الميـــت في قـــبره، ونهـــى الشـــارع عـــن ذلـــك. عـــن ابـــن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: الميت يعذب في قبره بما نيح عليه - متفق عليه -.

٢- الـــنائحة: هـــي الـــتي تذكـــر محاســـن الميـــت بصـــوت مـــرتفع وتشـــق الجيوب وتلطم الخـــدود، وقـــال في المصـــباح المـــنير ٢/٧٧٢: ناحـــت المـــرأة عـــلى الميـــت نوحـــاً، والاســـم الـــنُّواح، وربمـــا قـــيل النـــياح، والمـــناحة بفـــتح المـــيم موضع النوح، وتناوح الجبلان: تقابلا. وقد ورد النهي الشديد عن ذلك منها:

أ- عـــن عـــبد الله بـــن مســـعود رضـــي الله عـــنه قـــال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا مـــن ضـــرب الخـــدود، وشـــق الجـــيوب ودعـــا بدعوى الجاهلية» أخرجه البخاري ٣/١٣٣ باب الجنائز، ومسلم رقم ١٠٣ في الإيمان، والنسائي ٤/٢٠.

ب- عـــن أبي موســـى الأشـــعري رضـــي الله عـــنه قـــال: سمعـــت رسول الله ﷺ يقول: «مـــا مـــن ميـــت يمـــوت، فـــيقوم باكـــيه، فـــيقول: واجـــبلاه، واسيداه، ونحو =

رجع إلى كتابه. ومن الريب الاجتماع على الغناء، ويكسر الطبول وما كان من آلة اللهو التي لا يصلح إلا له من أي نوع كان، ويخرق ومن أشد أهل الريب الذين يأتوها ممن يتخذ لإنكار المنكر فأولئك يبعدون من أن يجوز لهم على الرعية أمراً ونهياً وهم أحق بالعقوبة لأنه جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له الناهين عن المنكر الفاعلين له»، قال أبو المؤثر الله أعلم: إن كانوا رووه عن النبي ﷺ فهو الحق، وهذا غير مردود إلا أنا سمعنا أن الذي قال هذا أبو ذر لعثمان. ومما ينكر الحاكم ذكر الإنكار عن بشير بن محبوب قال: وجملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أقسام منها ما يجب على الكفاية مقدار الطاقة ومنها ما يجب على أئمة العدل وأمرائهم دون العامة، وليس ذلك للعامة دون الأئمة إلا بالموعظة والتخويف لعقاب الله، فأما على الكافة من ذلك أمرهم به الأئمة أو لم تأمرهم فإنه إغاثة المستغيثين من الظالمين لهم في أنفسهم وحرمهم وولدانهم واغتصاب أموالهم وإخافة سبلهم حتى يحيلوا بينهم وبين ظالميهم، وذلك ما لم يكن على سبيل ما يتحاكم الناس فيه إلى سلطانهم ويتداعوا به إلى فقهائهم بالدعاوى لهم، فإن لم يستحيلوا لهم على[1] ظلمهم بدون الجهاد

= ذلك، إلا وكل الله به ملكين يلهزانه، ويقولان: أهكذا كنت» أخرجه الترمذي رقم ١٠٠٣ في الجنائز ما جاء في كراهية البكاء على الميت.

ج- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة. أخرجه أبو داود رقم ٣١٢٨ في الجنائز وهناك أحاديث في الباب كثيرة ارجع إليها.

١- في (ب): فإن لم يستجيبوا لهم عن ظلمهم ...

لهـــم من الإنكار عليهم كان فيهم أئمة عدل أو أحد من أمراء ولاتهم ويوجد مـــن أمـــرائهم وولاتهـــم بحضـــرتهم رفعوا ذلك حتى يمضوا في ذلك لأمرهم ويـــلي الأئمـــة وأمراؤهم فيهم بما يستحقون بالعدل معهم، فإن لم يكن أحد مـــن الأئمـــة والأمـــراء بحضـــرتهم ولم يمتنعوا لهم عن ظلمهم إلا بجهادهم، كـــان ذلـــك لهـــم، وإن امتـــنعوا بجبرهم إياهم، ولم يؤمنوا معاودتهم لذلك فـــيهم كان الاستيثاق منهم إلى أن يأمنوا معاودتهم لا على سبيل العقاب لهم لأن ذلـــك إنما يتمن عليه أئمة العدل وأمراؤهم، فهذا الضرب الذي وصفناه مـــن الإنكـــار، يلزم كافة أهل الصلوة، وجائز الاستعانة به عليهم للسلطان الظـــالم مـــنهم، لان الجميع داخلون في الأمر العام ما لم يجد السبيل إلى منع ذلـــك بغـــيره، ولم يكن متعارفاً منهم الظلم في ذلك مثل ما استعان به عليه، أو أكـــثر مـــنه وهذا إنكاره واجب. وإن لم يأمر أحد من السلطان به لأنه لم يخـــرجه مـــن عمـــوم الأمر لهم آيات الكتاب الحكيم حجة ولا من[1] السنة فكان واجب بما ذكرناه في حجج عقولهم فعله هذا، ويوجد فعلهم فيها. وأما أئمـــة العـــدل وأمـــراؤهم مخصوصـــون بالقيام له، وإنما على الرعية إنكاره بالموعظـــة فهـــو نحو ما يتحاكم الناس فيه، ويتطالبونه بالدعاوى من بعضهم عـــلى بعـــض حتى يخرجوا مما يلزم بعضهم لبعض بالتأديب والحبس الوثيق. وأيضـــاً ممـــا يكـــون الـــناس تفعله لأنفسهم ظالمين مما تعبدوا به خاصة لهم كإضـــاعتهم لصـــلواتهم وصيامهم ونحو ذلك من فرض ربهم عليهم وركوب محارمـــه الـــتي عنها زجرهم. والتهمة لأهلهم في مواضع الريب منها، ونحوه

١- في (ب): ولا بيان من السنة.

مـــا على الأئمة، و أمرهم إنكاره عليهم بالعقاب لهم عليه بما هو زجر لهم عنه والدعـــاء لهـــم في الـــتوبة منه، ليزدجر عنه غيرهم بالزيادة في عقابهم، وأيضاً إقامـــة حـــدود الله عليهم. ويؤخذ ممن كان عليه أحد منهم بحكم الله لا يبريه الجهـــل بحرمة ما واقعة، ما لم يخرج من الإقرار التي، (الذي) به تثبت الأحكام إلى الإنكـــار لها والكفر بها أنزل منها، إلا أن أهل الإقرار بالحقوق به والحدود فيه، ولا يقوم بها إلا أئمة العدل منهم وأمراؤهم وعليهم إنكار سائر المنكرات نحـــو نوح النائحة والرنة على المصيبة، والهيض عند النعمة، بالنهي لذلك عن رســـول الله ﷺ، ونحـــو أهـــل الذمة مما ينكرون من الزي والهيبة التي أباهم المســـلمون بها وجرت بها السنة منهم. وكذلك النهي عن تزيهم ولهيئات أهل الجهـــل والســـفه والجهل من الخيلاء في مشيهم وإرخاء الأزر على أقدامهم، والشـــعور بـــلا فـــرق على ظهورهم، والطرر في أقفائهم ووجوهم، وإطالة شـــواربهم وقـــص لحائهم، وتشبيه النساء بالرجال والرجال بالنساء منهم في هيأتهم ولباسهم وزيهم، وما هو قبيح من المسلمين فيما بينهم مثل إتيان النساء وبـــيع الأنبذة في أسواقهم وأيضاً حمل السفهاء السلاح في مدنهم، والغش في ســـلعتهم، وصـــناعاتهم ومكائـــلهم وموازينهم. والتطفيف بها، وما جاء عن رســـول الله ﷺ من النهي في بيوعهم وبيع المغصوب وما فيه الضرر بينهم في أوديـــتهم وحدود أرضهم وغرس نخلهم وشجرهم ومنازلهم وديارهم وكل ما فـــيه الضـــرر بيـــنهم. قـــال النبي ﷺ: «لا ضرر في الإسلام ولا إضرار»[1]

١- الحديـــث: لا ضـــرر في الإســـلام ولا إضـــرار، ورد بـــروايات مـــتعددة منها: لا ضرر ولا ضـــرار، وأيضـــاً: ولا إضـــرار. أخـــرجه الموطـــأ مرســـلاً في الأقضـــية ٢/٧٤٥ =

وكذلك الأذى لبعضهم بعضاً بأقوالهم وأفعالهم وما يتولد الأذى عنه وفي نسخة مثل روائح الكنيف في إشراعها في طرق المسلمين وتغطية بحرها وبواعيث المسلك فيها وكذلك مما يجلب من الخمر والخنازير في أرض المسلمين. وما يحمل من السلاح والكراع والمسلمات من أرضهم إلى أرض حربهم من المشركين، وكل ما يراه الأئمة والأمراء إصلاحاً للمسلمين من منع الاحتكار في الأطعمة وحملها عن أرضهم عند الحاجة إليها منهم، وما يعود للمسلمين عامة بتعزيز دولتهم وكسر شوكة أهل حربهم عنهم فموسع ذلك، ويوجد فمسموح ذلك لهم وعليهم إطفاء البدع من شريعتهم، وإنكار ما حدث من الكنائس والبيع وبيوت النيران في أرضهم ونحو ذلك من المنكرات وعقاب أهلها بما يزدجرون عنها ويدعونهم إلى التوبة منها، وعلى عوام المسلمين عند عدم أئمتهم وأمرائهم إنكار ما ظهر لهم من ذلك بالموعظة الحسنة، وأما ما كان من المنكرات إذاً للمسلمين وظلماً لهم من ذلك نحو ما يدعو إليه من المذاهب عن سواء السبيل ونحو ما يتلهى به من الغنى وضرب الطنابير والعيدان والمزامير في طرقهم ومساجدهم وأسواقهم، ومما يحدث فيها عليهم مما هو إذاً لهم. وكذلك اجتماع أهل الشراب عليه في منازلهم، والفجور فيها لبعضهم بعضاً لأن ذلك ظلماً منهم لبعضهم بعض به، فإنكار ذلك يكون بالجبر لهم على تركه. والهجوم عليهم في منازلهم بإنكاره ما لم

= باب القضاء في المرافق، ورواه الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم. وقال النووي: في الأربعين النووية. والحديث معروف لدى أهل العلم وهو قاعدة فقهية، ومستند للقاعدة الرئيسة (الضرر يزال)، والله أعلم.

يزدجروا عن ذلك بما ذكرناه من الموعظة، فإن لم يمتنعوا عن ذلك إلا بالحبس جاز لهم حبسهم لا على جهة العقاب لهم، وإماما لم يتصل من المنكرات إذاً للمسلمين بالوعظ لهم وإنكاره لهم عليهم مع دعم أئمتهم فإذا حضرت الأئمة والأمراء رفع ذلك إليهم، وكان لها إنكار ذلك بما يراه من الهجوم عليهم والعقاب لهم وكسر ملاهيهم وإبطالها عن حال ما يتلهون به منها، فإن لم يكن في ذلك إلا الذي وصفناه. وللرعية أيضاً كسر هذه الملاهي مع الآلات لهم بها مع عدم أمامها.وكذلك صب الحرام من شرابهم. ومن المنكرات بيع الملاهي التي لا تصلح إلا لتلهي البالغين بها ويجب إبطالها عن حال ما يتلهى به منها وإن وجدت مع أطفال أهل الصلاة. وكذلك صب الحرام من أيديهم، وأما أهل الذمة فلا يتعرض ذلك معهم إلا ما آذوا به المسلمين بين ظهرانيهم وليس للرعية في إنكارها بغير رأي أئمتها ضرب أحد من أهل المنكرات إلا ما لم يمتنع من المنكرات الذي وصفنا إلا به، وكل ممتنع مما يجب إنكاره عليه بقتال المنكرين فهو حرب لهم، فهيئات الجهل والسفهاء من أرخى الإزار من الرجال على الأرض وإطالة الشعور على الظهور، وإظهار المتأنثين: وهي التشبيه بالنساء في هيئاتهن ولباسهن. وعلى النساء التشبيه بهيئات الرجال ومنع الجهال والسفهاء من حمل السلاح وإظهار آلة اللهو في أسواق المسلمين، مثل الطبول والدهرة وبيع الشراب من السكارين، ومنع الخمر أن يجلب إلى بلاد المسلمين أو يباع في أسواقهم، أو أن يُظهر أهل الذمة الخمر والاجتماع على الريب والشراب وغيره، وترك ما يلزمهم من السنة من جز النواصي وقطع القوارح ولا يكون سائغة كالحات معي أنه كإخفاف

المسلمين. وجز الكسابيخ والركوب على السروج وقلب شرك النعال.

ومن غيره كتاب الفضل على عهد غسان الإمام والذين يفرقون به من غيرهم من المسلمين يعني أهل الذمة فإنهم لا يفرقون شعورهم ولا يضمون ولكن يؤمرون أن يقصروا نواصيهم ويطيلوا ما بقي من الشعر حتى يعرفهم الطارئ من الناس فيكون مقدم رأسه مقصرا وشعر القفا طويلاً. ولا يخضبون رؤوسهم بسواد لا بحناء ولا يردون العمائم على اللحى ويربطون الهمايين علي بطونهم، ويقلبون شرك نعالهم، ولا يتحذون بحذاء المسلمين ويقطعون أطراف الشرك والقوارخ إلى الكعبين، ولا يرفعون فوق ذلك، ولا يركبون على السروج، ولا يكون لهم مركباً، ويركبون على الأكف، ولا يزاحمون المسلمين في مجالسهم، ولا يعلون أصواتهم على أصوات المسلمين، ولا يدخلون المساجد، وفرق الشعور ورد كور العمائم على الحلوق، وبذلك جاءت السنة.

ومن غيره ولا يحلقوا رؤوسهم كلها فيتزيوا بزي المسلمين. وأن لا يزاحموا المسلمين في أوساط طرقهم ويلجئون إلى جوانبها، ويعجبني أن لا يتزيوا من الختم بما يتزيوا بما به المسلمين فيجعلوا منها في يسارهم، ولكن إن أرادوا ذلك فيجعلونها في أيمانهم.

في لباس أهل الذمة:

رجـــع. ورأينا المسلمين يغيرون على أهل الصلاة ما ذكرنا من الشعور وغيرهـــا. وأمـــا النســـاء فـــلا يتنطفن ويجعلن في وسطهن علاقة يشهرن بها حـــتى يعلم أنها أهل الذمة، ويعصبن على رؤوسهن فوق الرد خرقة سوداء أو بحمراء ليعرفن بذلك من زي المسلمين المسلمات وهيئتهن.

الباب الثلاثون

في

ذكر الريب

باب ذكر الريب

مكافحة أهل الريب:

ومن الريب التي تنكرها الولاة: الريب من النساء والرجال، فإن ذلك مما عليهم إنكاره إذا رفع إليهم، وإذا وجد المريب من الرجال مع المريبة من النساء في المواضع التي ينكر فيها الريبة أخذوا وعوقبوا بالحبس، فإن عادا أو أحدهما كانت عقوبته أطول وأثقل. وإن وجدا متماسان ما دون ما يصح ما يلزم به الحدود أثقل قيده وأطول حبسه. وكذلك النساء وإن كانت المرأة منسوب إليها ذلك فلا بأس أن يتعاهدوا مواضعها من غير أن يدخلوا عليها منْزلها، إلا بإذن وقد كانوا إذا كانت المرأة من أولاد المسلمين ووجوه الناس يسترون بها[1]، ويطلقونها، ويأخذون الرجال وليس ينفي أحد إلا أن يخرج برأيه، إلا أنه إذا تمادى في ذلك أطيلت عليه العقوبة رجلاً كان أو امرأة.

قال أبو المؤثر: إذا كان أهل الريب من أهل الملاهي مثل المتناتبين واللاعابين والمتهمين بالفجور ويكاد أن يظهر ذلك منهم ولم يكونوا من أهل البلد وإنما هم طراة يظهرون الفساد في القرية فلا بأس أن ينفوا منها وهم صاغرون، وكذلك المتأنثين من الرجال إذا عرفوا بذلك أنكر عليهم،

١- هكذا في الأصل، والصواب: يسترونها.

وكذلك المتهمين بالجمع بين الرجال والنساء على الريب يلزمه العقوبة إذا عرف بذلك أو وجد ذلك في مترلة رجل كان أو امرأة، ومن عرف أنه يؤوي اللصوص ويستر سرقات الناس في مترله يستبن عليه مرة بعد مرة بعد تقديم السلطان عليه، عوقب بالحبس حتى ينتهي، وإن وجدت السرقة في يده كان عليه ما على المتهم. وإن كن نساء يجتمعن على الشراب أنكر عليهن كما ينكر على الرجال، وإن كان رجلاً متهماً بالصبيان، وبان عليه سبب ذلك ووجد في موضع ريبة مع صبي لا يمنع نفسه أو صبي متهم بذلك أنكر عليه، وعوقب بالحبس إذا صح أنه رجلاً، أو رجالاً أو نساء من أهل الريب الذين لا يؤمن ذلك متهم في مترلة، فأخبر بذلك ثقة استؤذن عليهم فإن أذنوا وإلا قالوا إنا ندخل عليهم، وإن لم يصح ذلك بقول ثقة فلا إلا بإذن وكذلك أصحاب الشراب إذا اجتمعوا عليه في موضع، وصح عليهم ذلك دخل عليهم كذلك وإن لم يصح فلا إلا أن يأذن. قال محمد بن محبوب رحمه الله: يستأذن عليهم فإن أذنوا وإلا دخل عليهم بغير إذن فإن لم يستيقنوا أنه حرام فلا يدخلوا عليهم إلا بإذن. والذي ينكر من الشراب كلها ما لم يكن في قربة أو دن أو مشعل بوكا فهو منكر، وإنما يجوز من المشاعل ما كان طاقاً واحداً من غير جلود الإبل والبقر والحمير، ولكن جلود المعز والضأن. ولا يجوز في شيء من الجرار ولا القرع، ولا الزجاج ولا ما وجد من القرع والجرار والزجاج فيه الشراب فإنه يكسر إلا الزجاج، وقد كره بعض المسلمين كسر الجرار الخضر، ويهراق ما فيها من الشراب وكذلك المشعل المصعوق أولا يوكا فإنه يخرق.

ومـــن غـــيره وعن الدهرة والزمامير والأدفاف وجميع الملاهي، قلت يســـعك كسرها إذا قدرت على ذلك كانت تستعمل أو متروكة، فأما الدهرة والأضـــياع والـــزمارات فإنها تكسر حيث وجدت استعملت أو لم تستعمل وأمـــا القصـــبة فقد قيل حتى تستعمل ويكون عليها الغناء. وأما الدفوف إذا اســـتعملت مـــن غير شهرة النكاح فإنها تكسر، وإن لم تستعمل فلا تكسر، وإذا اســـتعملت في الأعراس لم تكسر، إلا أن يكون عليها الغناء فإنها تكسر، ولـــو كســـرت استعملت أو لم تستعمل في عرس أو غير عرس غنى عليها أو لم يغـــن عليها، لم يكن ذلك خطأ ولا على كاسرها بأس، فمن تشجع أخذ بهـــذا القـــول وكان له في ذلك الثواب إن شاء الله، ومن تورع أخذ بالقول الأول وكـــان له في ذلك الثواب إن شاء الله. وقلت : هل يسعك تركها إذا قـــدرت عـــلى كســـرها، فأما على ما وصفنا وجاء فيه الأثر من القول فقد يسعك إذا قدرت على ذلك، لأن المسلمين لم يأمروا إلا بالحق والعدل.

حكم الهدية للحاكم:

رجـــع. ومـــا جاء في الأحكام من الكتاب المضاف : إلى الفضل وليس لحـــاكم من إمام ولا قاض ولا وال أن يقبل من رعيته الهدية إلا من قد كان ذلـــك يجوز بينهما من قبل إلا من والدٍ، أو ولدٍ أو أخ أو عم أو خال أو ولد ولـــدٍ أو جد[1] أو مثل ذلك، فإن ذلك يجوز منه، وقد فسرا هل التفسير قول الله تعالى: ﴿**أكالون للسحت**﴾[2] إنه الرشاء.

وقـــد بلغـــنا أن المختار -رحمه الله- قال في كلامه: وهو يعيب الجبابرة يسموا الخمر طلاء فشربوها والرشوة بهدية فأكلوها. فأما من لم يكن حاكماً أو بســـبب مـــن الســـلطان يجـــوز أمره ونهيه وحكمه، فالهداية جائزة بين المســـلمين والأرحام والناس، إلا أن يعنى المسلمين عناية من حرب أو سفر أو غـــيره فتعينهم الرعية من عامة المسلمين على معناهم فذلك جائز من طعام أو

١- قـــبول الحكـــام لـــلهدية مـــن الأمـــور الـــتي نهـــت عنها الشريعة الإسلامية حرصاً على الـــنزاهة وإحقـــاق الحـــق والعدالـــة وقـــد ثبـــت النهي عن ذلك في السنة في حديث ابن اللتبـــية (عـــلى الصـــدقة: فـــلما قـــدم، قـــال: هـــذا لـــك، وهذا أهدي إليَّ، قال: فقام رســـول الله ﷺ فحمـــد الله وأثـــنى علـــيه، ثم قـــال: «أمـــا بعـــد، فإني أستعمل الرجل مـــنكم عـــلى العمـــل ممـــا ولاني الله، فـــيأتي فـــيقول: هـــذا لكـــم، وهذا هدية أهديت إليّ، أفـــلا جلـــس في بيـــت أبـــيه وأمـــه، حـــتى تأتـــيه هديـــته إن كان صادقاً؟ والله لا يـــأخذ أحـــد مـــنكم شـــيئاً بغـــير حقـــه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة...» رواه البخاري ٣٠٦/١٢ - ٣٠٧ في الحـــيل، بـــاب احتـــيال العـــامل ليهدى له، وفي الجمعة، وفي الزكاة والعاملين عليها، والهبة، وفي الأيمان والنذور كيف كانت يمين النبي ﷺ، ومسلم رقم ١٨٣٢ في الإمارة باب تحريم هدايا العمال، وأبو داود رقم ٢٩٤٦ في الإمارة باب في هدايا العمال.

٢- سورة المائدة آية ٤٢.

غـــيره، فـــإن قبل هدية فعليه أن يردها، فإن كان قد أتلفها رد مثلها أو ثمنها ولـــيس له أن يقـــبل ممن تنزل إليه من أهل المواشي في البوادي أن يقبل الهدية مـــنهم. وقـــد قيل أن ذا الدين يحسب ما أكل مع دينه من حقه إلا أن يكون ذلـــك يجـــري بينهما قبل ذلك، وفعل ذلك الصلت بن مالك[1] حين خرج إلى بهـــلا[2] في أمـــر خـــثعم، فقبل الهدايا على عهد بقايا من الأشياخ، فأمر ببعـــث أثمانهـــا إلى أهـــلها فـــإن احتج محتج برسول الله ﷺ، فإن رسول الله ﷺ لم يكـــن يجـــوز عليه الحيف، ولا يجوز عليه الطمع وكان يجوز له ما لا يجـــوز لأمـــته. وقـــد نـــزل الكتاب على لسانه في أكل السحت. وقد كان موســـى بـــن علي -رحمه الله- يكون بنَزوى فيعتل، فلا يقبل من أحد شيئاً، وقـــد بلغـــنا عن بعض مشايخ المسلمين في علة عرضت له فبعث إليه باعث بســـخون فـــرده. ووجـــدت في سماع مروان بن زياد[3] تقييداً الوضاح بن

١- الصلت بن مالك: من أئمة عُمان. سبق ذكره فارجع إليه.

٢- بهـــلاء: مدينـــة قديمـــة ومشـــهورة في عُمـــان، وكانـــت عاصـــمة أيام النباهنة ومن أهم المـــدن عـــند الـــيعاربة، تشـــتهر بآثارهـــا التاريخـــية فهي مدينة التاريخ والحضارة، تجمع بـــين الماضـــي التلـــيد والحاضـــر المزدهـــر، من معالمها حصن جبرين الذي تم إنشاؤه عام ١٦٥٧م، وبـــناه الإمـــام بلعـــرب بـــن سلطان، وبهلا لها أهمية تاريخية في المرتبة الثانية بعد نزوى، وبها أشهر الصناعات القديمة كالفخار والسكر وصناعة الفضة وغيرها من الصناعات. عن نشرة وزارة الإعلام -سلطنة عُمان ومسيرة الخير، المنطقة الداخلية والوسطى ص٣٢.

٣- مـــروان بـــن زيـــاد: (أبـــو الحـــواري) وفي نســـخة (أبو الجوزاء) وكان أعمى وهو غير أبي الحـــواري محمـــد بـــن عـــثمان الأعمـــى القري النْزوي من بلد تنوف. أما الشيخ أبو الحـــواري مـــروان بـــن زيـــاد معـــدود مـــن جملـــة العـــلماء ووثقه بعض المشائخ. انظر إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان ٤٣٩/١.

عقبة عن هاشم فقال: لا يشتري إمام ولا قاضي ولا والي السرا لنفسه، ولكي نأمر من يشتري له من غير أن يعلم البائع لمن يشتري، وكذلك أن باعوهم شيئاً يباع لهم ولا يعلم -لعله- المشتري أنه يباع لهم وقد سألت أبا عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله عن ذلك ؟ فأجازه، وقال: لا بأس أن يشتروا هم لأنفسهم.

الكشـــافـات

١- الآيـــــــات

٢- الأحاديـــــث

٣- المـدن والبلـــدان

٤- الأسمـاء والأعلام

٥- الموضـــــوعات

كشـــاف الآيـــات

الآيـــة — الصفحة

حرف الألف

قـــال تعـــالى:

إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون ١٩

إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ٢٣

إلا ما يتلى عليكم ٦٦

إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ..... ٦٨ ، ٧٩

إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه ٧٨

إنما السبيل على الذين يستأذنوك وهم أغنياء ١٠٩

إلا ما اضطررتم إليه ١٢٠

إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ١٢٠

إنه لقول فصل ١٤٣

أكالون للسحت ٣٤٤

حرف الحاء

قـــال تعـــالى:

حين الوصية اثنان ٩١

حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور ٢٥٨

حرف الذال

قـــال تعـــالى:

الذين قال لهم الناس إن الناس ٧٨

حرف الفاء

قـــال تعـــالى:

فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ٦٦
فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ٧٠
فابعثوا حكماً من أهله ٩٨
فمن اضطر غير باغ ولا عاد ١٢٠
فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم ١٢٠
فنظرة إلى ميسرة ٢١٣

حرف القاف

قـــال تعـــالى:

قاتلوا في سبيل الله ١٤
قل للمخلفين من الأعراب ستدعون ٨٠

حرف الكاف

قـــال تعـــالى:

كتب عليكم الصيام ٨٠
كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة ٨٠
كونوا قوامين بالقسط شهداء ٩٢

حرف اللام

قـــال تعـــالى:

لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط ٦٧

لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم ١٢١
لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء ١٢١

حرف الميم

قــال تعــالى:

ما قطعتم من لينة أو تركتموها ٣٨
من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى ١٤٦
من يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب ١٦٨

حرف الواو

قــال تعــالى:

ولتكن منكم أمة يد عون إلى الخير ١١
ومن يقتل مؤمناً متعمداً ١٣
وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ..... ١٤ ، ٦٦
وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ٥٠
ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز ٦٣
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم ٦٦
ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ٦٩
ومن لم يحكم بما أنزل الله ٦٩
ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا ٧١
وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ٨٢
وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ٩١

ويحكم ذوا عدل منكم ٩١
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ٩٢
وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ٩٢
ولكم في القصاص حياة ٩٣
ويسألونك عن اليتامى ١٠٥
ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ١١٥
وقد فصل لكم ما حرم عليكم ١٢٠
ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم ١٣٧
ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ١٣٧
وإذا قيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله ١٣٩
والسماء ذات الرجع ١٤٣
والأرض ذات الصدع ١٤٣
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ١٦٩
وأشهدوا إذا تبايعتم ١٧٩
ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ١٧٩
ولا يأبى الشهداء إذا ما دعوا ١٧٩
وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ٢١٣
وداود وسليمان إذ يحكمان بالحرث ٣٠٦
وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال ٣١١

حرف الهاء

قــال تعــالى:

هذا بيان للناس ٩١

هي راودتني عن نفسي ١٣٦

حرف الياء

قـــال تعـــالى:

يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ١٣
يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ٩١

كشـــاف الأحـــاديث

الحديث — الصفحة

حرف الألف

أقتلته بعد ما زعم أنه مسلم ١٢

أما المقتول فمضى على صدقه ويقينه ١٢١

اللهم اغفر له (ثلاث مرات) ٦٢

أوصاني رسول الله ﷺ بست خصال ٦٤

حرف الباء

بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ٦٠

حرف الجيم

الجهاد كله سواء ١٠

حرف الراء

رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ١٢٠

رمي من دار في بعض غزواته سهم فأمر بها فنسفت ٢٨٩

حرف العين

عرف الحق لأهله فأرسلوه ١٣

على أهل الدواب حفظ دوابهم ..... ٢٩٨ ، ٣١٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦

العجماء عقلها جبار ٢٩٥

حرف الكاف

كلمة عدل تقال عند سلطان جائر ..... ١٠ ، ١١
كلمة عدل عند جبار يقتل عليها ١١١

حرف اللام

لا تشرك بالله شيئاً ٦٨
لأخرجن إليهم ولو بنفسي ٧٨
لو اجتمعت الأمة على ثلاث تكفر ٨١
ليس للمؤمن أن يذل نفسه ١١١
لا يضم الضالة إلا الضال ٣٠٧
لو أن ابن آدم أحسن التوكل لغدا مثل الطير ٣١١
لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له الناهين عن المنكر ٣٣١
لا ضرر في الإسلام ولا ضرار ٣٣٣
لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة ٣٣١
ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ٣٣٠

حرف الميم

المسلمون تتكافأ دماؤهم ٣١
من رأى منكم منكراً ٥٦
من قتل دون ماله فهو شهيد ١٥٥

من أزال شفعة مسلم عنه زالت قدمه في النار ٢٥٥
مالكم ولها دعوها معها سقاءها ٣٠٧
ما من ميت يموت فيقوم باكيه،فيقول واجبلاه ٣٣٠
الميت يعذب في قبره بما نيح عليه ٣٣٠

حرف الياء

يا معاشر المهاجرين والأنصار أيكم يأتي مكة فيؤذن فيها ١٤٥

كشـــاف الأمـــاكـن

المكـــان	الصفحة
إزكي	٣١٧
بدر	٧٨
بئر معونة	٨٠
البصرة	٥١ ، ٧٢
بهلا	٣٤٥
توام	٢٧٠
جرفار	٤٤
حضرموت	٤٢، ٥٩، ٧٤، ١٩٣ ، ٢١٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠
دما	٢٥٥
سعال	٣٠٧
السرا	٣٤٦
صحار	٢٥٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨
الشام	٧٩
العراق	١٥٩
عمان	٣٣، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٧٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٩٣ ، ٢٢٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٢
الكوفة	٥١ ، ١٤٧
مكة	٥٧، ٧٠، ١١١ ، ١٤٨ ، ٢٦٦
نزوى	٣٣، ١٢٥ ، ٢٦٨ ، ٣٢٨ ، ٣٤٥
النهروان	٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٤٨
النخيلة	٧١

كشـــاف الأعـــلام

العَلَم — الصفحة

حرف الألف

أبو بلال المرداس بن ادية : ٢٦

أبو عبد الله : ١٦، ٢٨، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٧، ٥٠، ٧٧، ١٠٩، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٠، ١٨٣، ١٨٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣١٢

أبو سعيد : ٢٨، ٤٦، ٥١، ٥٥، ١٠٦، ١١٠، ١١١، ١٣٦، ١٦٨، ١٧٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤

أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب : ٣٠، ٤١، ٢٢٣، ٢٤٨

أبو الوليد : ٣٣

أبو علي : ٣٤، ٨١، ١٠٩، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ٢٥٤، ٣١١

أبو جعفر : ٦٨، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٦٤، ٣٢١، ٣٢٤

أبو المؤثر : ٧١، ٧٧، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦،

٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٩،
٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٥،
٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤١

أبو الحواري : ٣٨، ٤١، ٤٢، ١٠٨، ١١٠، ١١٧، ١١٨، ١٢٩، ١٦٦

أبو بكر : ٥١، ٦٠، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨١، ١٤٦ ، ١٤٨

أبو ذر الغفاري : ٦٤ ، ٧٦

أبو زياد : ٩٠ ، ٢٤٥

أبو معاوية : ١١٩

أبو عبد الله محمد ابن أحمد السعالي : ١٢٥

أبو جابر محمد بن جعفر : ٧٧، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ١٠١ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
١٣٠ ، ١٣١ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧١ ،
١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤

أبو الحسن : ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ،
١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥١

أبو سفيان بن حرب : ١٤٥ ، ١٤٦

أبو معاوية عزان بن الصقر : ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ،
٢٤٦ ، ٢٥٨

أبو عبيد : ١٨٠

أبو عبيدة : ٢١٦ ، ٢٣١

أبو محمد : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٥

أبو صفرة : ٢٣٩
أبو عثمان : ٢٥١
أبو مروان سليمان بن حبيب : ٢٦٢
ابن عطية : ٢٧
أبو مروان سليمان بن حبيب : ٩٠
أبو سليمان : ٣١٢
أبو مالك : ٩٠
أبو زياد : ٩٠ ، ٢٤٥
أبو ذر : ٣٣١
ابن عباس : ١٤٨
ابن سيرين : ١٨٤
أبي بن كعب : ٢٣١
أسامة بن زيد : ٧٨
ابراهيم بن اسماعيل : ١٣٦
أزهر : ١٧٦
ابن العباس : ٣٢٢

حرف الباء

بشر بن المنذر : ٨٣
بشر بن محمد : ٢٥٨
بشير : ٢٨٩ ، ٣٣١
البراء بن عازب : ٣٠٦

حرف الجيم

الجلندي : ٣٤ ، ١٦٥ ، ٢٩٧
جعفر بن أبي طالب : ٦٠ ، ٦٢
جابر بن زيد : ٦٩ ، ٨٤ ، ١١٦ ، ٢٣٩
الجلند بن مسعود : ٢٨٩

حرف الحاء

الحسن بن أبي الحسن : ٤٨
حريث بن جهم : ٧٠
الحجاج بن يوسف الثقفي : ١١٦
الحسن : ١٨٤
حاجب : ٢١٦
الحواري بن محمد : ٢٧

حرف الخاء

خشعم : ٣٠
خبيب بن الحارث الأنصاري : ١٤٥ ، ١٤٦
خازم بن خزيمة : ١٦٥

حرف الدال

داود عليه السلام : ٦٩

حرف الراء

راشد بن النظر الجلندي : ٣٠ ، ٨٣
الربيع : ٨٣
راشد بن سعيد : ٨٢

حرف الزين

زياد بن الوضاح : ٥٥ ، ٣٢٧
زيد بن حارثة : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢
زيد بن الحصن : ٦٨
زيد بن محمد : ٣١٧

حرف السين

سهم بن غالب : ٧٠
سليمان بن عبد الملك : ٨٢
سلمة بن إبراهيم : ٨٨
سعيد بن عبد الله : ٨٨ ، ٩٠
سعد بن أبي وقاص : ١٤٧
سعيد بن محرز : ١٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣٢٩
سلمان بن الحكم : ١٩٤ ، ٢٧٠ ، ٣٢٨
سليمان بن عثمان : ٢١٢ ، ٢٣١ ، ٢٨٧
سليمان بن عبد العزيز : ٢١٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠
سعيد بن الحكم : ٢٢٣ ، ٢٥٨

حرف الصاد والطاء

الصلت بن مالك : ٨٢ ، ٢٨١ ، ٣٤٥
طلحة : ٥٧ ، ١٦٧

حرف العين

عيسى بن جعفر : ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٣ ، ٢٨٩
علي بن عزرة : ٢٨ ، ٢٨٩
علي بن أبي طالب : ٣٠ ، ٥٧ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٤٨ ، ١٦٦
عبد الملك بن حميد : ٣٤
عثمان بن عفان : ٣٧ ، ٧٧ ، ٢٨٩ ، ٣٠٨ ، ٣٣١
عزان بن الصقر : ٦٠ ، ٢٥٩
عزان بن تميم : ٣٠٢ ، ٣١٢
عبد الله بن رواحة : ٦٠ ، ٦١
عبد الرحمن : ٦٤
عمر بن عبد العزيز : ٦٥ ، ٨٢
عمرو بن العاص : ٦٦ ، ٦٧
عبيد الله بن زياد : ٧٠
عباد بن أخضر : ٧٠
عبد الله بن يحيى : ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ١٦٧
عمر بن الخطاب : ٧٤، ٧٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٧١ ، ١٩١ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١١
عزان بن الهزير : ٧٧

عيسى بن مريم : ٨١
عبد الملك بن حميد : ٨٢ ، ١٩٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤
عبد الملك بن مروان : ٨٤
عبد الله بن محمد بن بركة : ٨٦ ، ٩٠ ، ١٦٨
عمار بن ياسر : ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٧
عثمان بن مظعون : ١٤٣ ، ١٤٤
عبد الله بن وهب الراسبي : ١٥٤
عمر بن محمد : ٢٢٩
عبد المقتدر : ٢٣١
العباس بن زياد : ٢٤٧ ، ٢٩٠
العلاء بن أبي حذيفة : ٣٠٧

حرف الغين

غسان الإمام : ٢٧٩ ، ٣٣٦
غسان : ٣٠٥ ، ٣٠٧

حرف الفاء

الفضل بن الحواري : ٢٨، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٩ ، ٣٠٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤

حرف الميم

محمد بن المعلا : ٨٧

موسى بن أبي جابر : ٧ ، ٨٧ ، ٢٤٩

المختار بن عوف : ٨

منير بن النير : ٢٥ ، ٧٢

محمد بن محبوب : ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٨، ٥٩، ٧١، ٨٥، ٩٠، ٩٤، ١٢٢، ١٣٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٦، ١٨٢، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٤٦

المرداس بن حدير : ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ١١١، ١٥٣، ١٦٧

موسى عليه السلام : ١١١

محمد بن هاشم : ١٨٣، ٢٢٤، ٢٥٦

مروان بن زياد : ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٥٠، ٣٤٥

مأهونة بن حمويه : ٢٢٩

محبوب بن الرحيل : ٢٤٥

محمد سعيد بن محرز : ٢٨٩

مروان بن زياد : ٢٩٠

محمد بن خالد : ٣٠٣

محمد بن المسبح : ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣١٢

المختار : ٣٤٤

حرف النون

نبهان بن عثمان : ١٦٧

حرف الواو

الوليد بن المغيرة : ١٤٤
وائل : ٢٣٩
الوضاح بن عقبة : ٢٧٠، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٢٨، ٣٤٥

حرف الهاء

هلال بن عطية الخراساني : ١١
هاشم بن الجهم : ٢٨ ، ٣٠٧
هاشم بن عبد الله بن نافع : ٢٨٩
هاشم : ٣٤٦

حرف الياء

يوسف عليه السلام : ١٣٦

كشـــاف الموضـوعـات

الموضوع	الصفحة
الباب الثامن عشر: في محاربة أهل القبلة	**٥**
الحكم على الإنسان بالردة	٧
منهج المسلم في التعامل	١٠
أفضل الأعمال حكم قتل من نطق بالشهادتين	١٢
الباب التاسع عشر: في الراصدين من الطرق	**١٧**
حد الحرابة وتعريفه	١٩
ما يقاس على الحرابة	٢١
توبة المحارب قبل قبضه	٢٢
معاملة قطاع الطرق	٢٣
ذمة المسلمين	٢٦
معاملة المحاربين	٢٧
مسالمة البغاة	٣٠
قتل الجبابرة	٣٣
حكم أفعال الجبابرة	٣٤
معاملة البغاة	٣٦
حكم تحريق أموال البغاة	٤٠
حكم شهادة الزور	٤٦
حكم الحاكم بدون بينة	٤٧

الموضوع	الصفحة

حكم الخوارج والروافض ٤٨

إقامة الحدود في البلدان المفتوحة ٥٠

الباب العشرون: في الإمامة **٥٣**

أهمية الصحبة ٦٣

الخصال الست ٦٤

من سيرة عبد الله بن يحيى إلى إمام حضرموت وكتب أخرى ٧٤

أثر التقية ٨٣

الباب الحادي والعشرون: في قضاء الديون **٩٥**

قضاء دين الميت واستيفاء حق المرأة ٩٧

أحكام اليتيم ١٠٧

الباب الثاني والعشرون: في أمر الجبابرة **١١٣**

في معاملة الجبابرة والصلاة خلفهم ١١٥

أحكام الجبابرة ١٢٢

الباب الثالث والعشرون: في دلالة الجبابرة **١٢٧**

حكم التعاون مع الظلمة ١٢٩

الباب الرابع والعشرون: في الجبابرة **١٣٣**

معاملة الرعية ١٣٥

الموضوع	الصفحة

متى يكون الجهاد فرضاً ١٤٢

الباب الخامس والعشرون: في أمر المحارب والإمامة **١٥١**

فرض القتال ١٥٣

أحكام الأمان والمعاهدة ١٦١

من وظائف الإمام ١٦٤

حكم أخذ الإمام بالتقية ١٧١

مراتب الشهادة ١٧٣

مسائل في الشهادة ، تحمل، السماع ١٧٦

شهادة العبيد والمختلف فيهم ١٨١

حكم شهادة الفروع للأصول والأصول للفروع ١٨٢

شهادة اللقيط ١٨٣

شهادة غير الإباضية ١٨٣

ذكر المواريث من كتاب الفضل بن الحواري ١٩٦

من أحكام العبيد ١٩٩

من أحكام الوكالة ٢٠٢

من أحكام البينات ٢٠٦

عيوب الزوجية ٢٠٨

ذكر الحقوق والأحكام (الصلح على مال) ٢١١

مسائل متنوعة في الحجر على المفلس ٢١٣

أثر اليمين في حل المنازعة ٢٣٠

الكسوة الواجبة على الزوج ٢٣٣

الموضوع	الصفحة

الباب السادس والعشرون: في نفقة العبد على سيده ٢٣٧

مسائل في النفقة ٢٣٩

حرم الطريق ٢٥٩

حكم استغلال المشاع من الأرض ٢٦١

ما أصاب الكلب العقور ٢٦٢

إصلاح الآبار والأنهار ٢٦٦

إعطاء الفقير والمسكين والغارم ٢٦٩

الباب السابع والعشرون: في الحبس بالتهم ٢٧٧

مشروعية الحبس ٢٧٩

من أسباب الحبس ٢٨٠

أشد الجرائم ٢٨١

الحدث في الوديان ٢٩٠

الباب الثامن والعشرون: ذكر أحداث الدواب ٢٩٣

ضمان صاحب الدابة ٢٩٥

مسائل في حوادث الدواب ٣٠١

مسائل في مؤونة السجن ٣٢٢

الباب التاسع والعشرون: في ذكر ما ينكر وما لا ينكر ٣٢٥

سبل إنكار المنكر ٣٢٧

باب ذكر النوح وما ينكر ون النوح ٣٢٩

الموضوع	الصفحة

لباس أهل الذمة ٣٣٧

الباب الثلاثون: في ذكر الريب **٣٣٩**

مكافحة أهل الريب ٣٤١

حكم الهدية للحاكم ٣٤٤

الكشافات **٣٤٧**

حقوق الطبع محفوظة لدى
وزارة التراث والثقافة
ص.ب : ٦٦٨- الرمز البريدي : ١٠٠
مسقط - سلطنة عمان

رقم الإيداع:٢٠٠٦/٢٤٣

المطبعة الشرقية / هاتف :٢٤٨١٥٣٣٠
ص.ب٥٨، الرمز البريدي ١١٢